

مخالفة الأصل في نهج القراء العشرة

بين

الرواية والدراية

إعداد

د. محمود إبراهيم حسن إبراهيم

الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة

والأستاذ المشارك في كلية التربية والآداب - جامعة تبوك





مُتَكَلِّمَاتُ

الحمد لله الذي يسبح كل شيء بحمده، وله سبحانه في كل شيء آية، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أولي الرواية والدراية.

وبعد

فبين علم القراءات واللغة العربية صلة وثقى، ووشيجة كبرى، حيث إن روايات القراءات القرآنية، مشهورها وشاذها هي أوثق الشواهد على ما كانت عليه ظواهر اللغة الصوتية والبنوية، والتركيبية والدلالية في مختلف اللهجات العربية، كما أنها بحر زاخر بالمادة اللغوية التي تصلح أساسا للدراسات الحديثة، التي يلمح فيها المرء صورة تاريخ هذه اللغة الخالدة.

وقد قدّمت القراءات القرآنية للعربية خدمة كبرى بما تضمنته من أوجه خلافية في جميع المستويات اللغوية، كانت محفلا خصبا لإعمال المنهج العلمي في التأليف والتصنيف، والأخذ والرد، والتحليل والتعليل، والاستشهاد والاسترشاد فكان ثمرة ذلك ظهور اتجاهين في ساحة الدرس والتأليف في القراءات: كتب (**علم الرواية**) وهي كتب تعنى بالكلمات التي وقع فيها خلاف بين القراء في أصول القراءات وفرشها، منها مؤلفات في القراءات السبع، وأخرى في الثمان أو العشر أو الأربع عشرة، ومنها ما اقتصر على ثلاث قراءات أو قراءة واحدة أو رواية، وبعضها اقتصر على القراءات الشواذ، وأغلب هذه الكتب ألف نثرا، وبعضها نظم، وهناك شروح للنظم وحواش عليه. كما ظهرت أيضا كتب (**علم الدراية**) وهي كتب تعنى

بالاحتجاج للقراءات، والكشف عن عللها، وإبانة معانيها، وتوضيح غامضها، كالحجة لأبي علي الفارسي، والكشف لمكي بن أبي طالب، والمحتسب لابن جني الخ

ولا تزال القراءات القرآنية مادة خصبة تمد درس اللغوي بدقائق اللغة التي لا يمكن الوصول إليها والتعرف على أسرارها إلا من خلال المادة المسجلة على ألسنة القراء المهرة الذين نقلوا إلينا القراءات القرآنية نقلًا أمينًا كما جاءت عن رسول الله ﷺ لتصلنا في صورتها الموثوق بسندها، وعرضوها في ساحات الدراسات اللغوية، يردها كل باحث عن أسرار العربية ومنقب عن أطوارها المختلفة.

ولعل ضخامة هذا العلم، وكثرة مصطلحاته، مع دقة مداخله، وتشعب رواياته، وتعدد طرقه، تجعل كثيرا من الدارسين في عصرنا في منأى عنه، يتوجسون من الخوض في غماره، لا يلجئون إليه إلا إذا أعوذته القاعدة أو صاح بهم صارخ الشذوذ.

ومن أهم القضايا الشائكة التي شغلت بال من عني بتلك الدراسات قضية تواتر القراءات القرآنية السبعية أو العشرية، أصولا وفرشا، ولا شك أن مخالفة القراء لأصول قراءتهم تعد دليلا قويا على أن القراءات القرآنية سنة متبعة، ليست بالهوى ولا بالتشهي؛ إذ لو كانت كذلك لما خالف قارئ أصل منهجه الذي سار عليه، فكثيرا ما ترد الرواية عن إمام من أئمة القراء في بعض حروف القرآن على وجه واحد، حتى يصير أصلا من أصوله، ثم نجده يخالف هذا الأصل في موضع واحد، أو في مواضع معدودات، فلا نجد مسوغا لذلك إلا اتباع الرواية، فمثلا:



تجد الإمام أبا جعفر المدني يقرأ كلمة (يَحْزُن) بفتح الياء وضم الزاي في سائر القرآن، ثم تجده يقرأ (يُحْزِن) بالأنبياء بضم الياء وكسر الزاي في موضع واحد فقط.

وتجد الإمام نافعا تلميذ أبي جعفر يعكس، فيقروها في سائر القرآن بضم الياء وكسر الزاي، ثم يأتي على موضع الأنبياء فيقروه بفتح الياء وضم الزاي^(١).

ولذلك روي عن الأصمعي أنه قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قد قرئ به، لقرأت حرف كذا كذا، وحرف كذا كذا^(٢) وقيل له أيضا: أكل ما أخبرته وقرأت به سمعته؟ قال: لو لم أسمعه من الثقات لم أقرأ به؛ لأن القراءة سنة^(٣) وروي عن الأصمعي أيضا أنه قال: سمعت نافعا يقرأ ﴿الْمُرْسِلَاتُ عَظِيمًا﴾ [الأنعام: ٥٧]، فقلت لنافع: إن أبا عمرو يقرأ (يقض)، وقال: القضاء مع الفصل، فقال: وي يا أهل العراق! تقيسون في القرآن^(٤).

إذ إن الإسناد الصحيح، "هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية، فكم من قراءة أنكرها بعض

(١) النشر في القراءات العشر: ٢/٢٤٤ لابن الجزري.

(٢) السبعة في القراءات: ص ٨٢ لابن مجاهد، وفضائل القرآن: ١/٣٧٣ للمستغفري.

(٣) جامع البيان في القراءات السبع: ١/١٤٨ لأبي عمرو الداني.

(٤) المصدر السابق نفسه.

أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها" (١)

موضوع الدراسة:

من خلال مطالعة كتب القراءات رواية ودراسة لاحظت أن كثيرا من المؤلفين في القراءات السبع أو الثمان أو العشر ينصون على قضية مخالفة القراء أو الرواة لأصول قراءاتهم في مواضع بعينها، فيشيرون إلى أن قارئاً أو راوياً قد خالف أصله في هذه القراءة أو في تلك الرواية (٢) أو بعبارة نقض أصله (٣) وقد يفتنون عند ذكر المستثنى من قاعدة أصولهم.

وأعني بمخالفة الأصل في هذه الدراسة خروج القارئ أو الراوي عن منهج انتهجه في أبواب الأصول أو في بعض مفردات الفرش التي يكثر دورها، وتطرد، وذلك كأن يكون للقارئ منهج اشتهر به في الهمز أو الإمالة أو هاء الكناية أو في أصل اشتقاقي أو صيغة صرفية ثم يأتي في

(١) النشر: ١ / ١٠.

(٢) ينظر على سبيل المثال: إعراب القرآن للنحاس: ٣ / ٢٣ وحجة القراءات: ص ٢٤٦ لابن زنجلة والوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة: ص ٢٣٩، ٣٤٧، ٣٦٠، لابن يزداد الأهوازي، والعنوان في القراءات السبع: ص ٤٥، ٥٠، ٥١، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٧٢، ٨١، لأبي طاهر السرقسطي، وإبراز المعاني: ص ١٣١ لأبي شامة، والنشر: ٢ / ١٨٢ لابن الجزري.

(٣) جامع البيان في القراءات السبع: ٢ / ٤٨٠.



موضع بعينه ويخالف منهجه، كمخالفة حفص أصله بإمالة ألف
﴿الْإِعْرَافِ﴾ [هود: ٤١] وتسهيل الهمزة الثانية
من ﴿قَتِ الدَّارِكَاتِ﴾ [فصلت: ٤٤] وصلته هاء الكناية من
﴿الرَّحِيمِ صَدَقَ اللَّهُ﴾ [الفرقان: ٦٩] إذ ليس من أصل منهجه الإمالة ولا
تسهيل الهمزة الثانية من الهمزتين، ولا صلة هاء الكناية في مثل هذا
السياق.

وليس المقصود بمخالفة الأصل في هذه الدراسة ما ذكره صاحب
الدرة من مخالفة أبي جعفر ويعقوب وخلف لأصولهم من السبعة؛ لأنه
جعل لكل إمام من الأئمة الثلاثة المذكورين أصلا من الأئمة السبعة، رتب
قراءته على قراءته لقربها منها، فجعل قراءة أبي عمرو أصلا لقراءة
يعقوب، وقراءة نافع أصلا لقراءة أبي جعفر، وقراءة حمزة أصلا لقراءة
خلف (١)

وقد وجدت في مخالفة الأصل بهذا المفهوم مادة ثرية للدرس
اللغوي، وذلك بما تتضمنه من ظواهر متنوعة تحمل قضايا وإشكاليات
شائكة وشائقة، تضرب بسهم وافر في جميع ميادين الدرس اللغوي،
فحملني ذلك على التنقيب عن مواطنها، ومداومة النظر فيها، وتقليبها بين
يدي، حتى اهتديت إلى حدود تلك الدراسة ورسم منهجها، ووضع الخطة

(١) ينظر: شرح الإمام الزبيدي على متن الدرّة: ص ١١٤.

المناسبة لمعالجة قضاياها، فانتهيت إلى العنوان التالي: مخالفة الأصل في نهج القراء العشرة بين الرواية والدراية.

أهداف الدراسة:

- ١- إثبات أن القراءات القرآنية سنة متبعة لا إعمال فيها لعقل فطن ذكي أو قياس فصيح لغوي أو إخضاع لهوى أو تشبه.
- ٢- استقراء مواطن مخالفة الأصل عند القراء العشرة.
- ٣- الكشف عن الأسرار اللغوية لمخالفة الأصل.
- ٤- الوصول إلى العروة الوثقى بين القراءة والقارئ والبيئة اللغوية.

حدود الدراسة:

إذا كانت القراءات القرآنية تنقسم إلى قسمين: قراءات تحمل ضوابط القراءة الصحيحة^(١) وأخرى خرجت عنها إلى دائرة الشذوذ، فقد آثر

(١) وضع العلماء ضوابط للقراءة الصحيحة، هي ما اجتمع فيها الأركان الثلاثة: ١- أن توافق القراءة العربية بوجه من الوجوه: سواء أكان أفصح أم فصيحاً ٢- وأن توافق القراءة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ٣- وأن تكون القراءة مع ذلك صحيحة الإسناد: لأن القراءة سنة متبعة يُعتمد فيها على سلامة النقل وصحة الرواية، ومتى اختل ركن منها أو أكثر أُطلقَ عليها أنها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة قال ابن الجزري: (فَكُلُّ ما وافقَ وَجَهَ نَحْوِ ... وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالاً يَحْوِي) (وَصَحَّ إِسْنَادُهُ هُوَ الْقُرْآنُ ... فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ) (وَحَيْثُمَا يَخْتَلُّ رُكْنٌ أَثْبِتِ ... شُدُودَهُ لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبْعَةِ) [متن طيبة النشر: ٣٢ لابن الجزري: ص١٧٧].



المؤلفون في كتب الرواية حصر عدد القراء في مجموعات مختلفة، فمنهم من جمع السبعة، والرائد في ذلك ابن مجاهد [ت ٣٢٤هـ] في كتابه "السبعة في القراءات"، وكذلك أبو عمرو الداني [ت ٤٤٤هـ] في كتابه "التيسير في القراءات السبع"، ومنهم من أوصلها ثمانية كالطاهر بن غلبون [ت ٣٩٩هـ] في كتابه "التذكرة في القراءات الثمان"، والحسن بن علي الأهوازي [ت ٤٤٦هـ] في كتابه "الوجيز في شرح قراءات القرآنة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة"، وسبط الخياط [ت ٥٤١هـ] في كتابه "المبهبج في القراءات الثمان"، ومنهم من أوصلها إلى عشرة كأبي بكر النيسابوري [ت ٣٨١هـ] في كتابه "المبسوط في القراءات العشر"، وابن الجزري [ت ٨٣٣هـ] في كتابه "تحبير التيسير في القراءات العشر"، و"النشر في القراءات العشر"، ومنهم من تعدى ذلك إلى الأربعة عشر كالربنا الدمياطي [ت ١١١٧هـ] في كتابه "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر"، ومنهم من زاد على ذلك حتى أوصلها الأربعين كأبي القاسم يوسف بن علي الهذلي الشكري [ت ٤٦٥هـ] في كتابه "الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها".

ومنهم من خص القراءات الشاذة بمؤلف مستقل كابن خالويه [ت ٣٧٠هـ] في كتابه البديع في الشواذ، وقد ترد إشارات متفرقة إلى قراء آخرين في كتب اللغة والتفسير والحديث، ومن ثم قصرت هذه الدراسة وجعلت حدودها القراء العشرة وهم: (نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب وخلف).

المنهج:

١ - استقصاء مواطن مخالفة الأصل عند القراء العشرة من كتب الرواية والدراية.

٢ - تصنيف مواطن المخالفة حسب ما تنتمي إليه من ظواهر لغوية.

٣ - دراستها وفق المنهج الوصفي التحليلي.

٤ - الالتزام بضوابط البحث العلمي.

ومن ثم كان منهج الدراسة يسير في خطين متوازيين الأول: توثيق مخالفة الأصل، وتحديد مواطنها من خلال كتب الرواية، الثاني: الوصف والتحليل والتوجيه مستندا إلى ما ذكرته كتب الدراية.

الخطة:

وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تأتي في تمهيد وخمسة فصول مسبوقة بمقدمة وملتوة بخاتمة.

التمهيد: عنوانه: (أصول القراء العشرة) وفيه قمت برصد أهم أصول القراء العشرة، في أبواب القراءات المشهورة كأبواب: المد، والإدغام، وهاء الكناية، وياء الإضافة، وياءات الزوائد الخ.

الفصل الأول: عنوانه: (مخالفة الأصل في الهمز) وفيه تتبعت مواطن مخالفة القراء العشرة لأصولهم بين تحقيق الهمزة وتسهيلها، سواء من كان أصل منهجه التسهيل أو من كان أصل منهجه التحقيق، وقمت بتصنيف ذلك وفق الظاهرة الصوتية ، فجاء في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الهمز المفرد، وقد تشعب إلى سبعة مطالب:



الأول: إبدال الهمزة مدًا، والثاني: إبدال الهمزة واوًا متحركة، والثالث: إبدال الهمزة ياء خالصة مفتوحة، والرابع: تسهيل الهمزة بينَ بينَ، والخامس: تسهيل الهمزة بالحذف، والسادس: تسهيل الهمزة بالحذف والنقل ، والسابع: تسهيل الهمزة بالإبدال والإدغام.

المبحث الثاني: الهمزتان المتتاليتان في كلمة أو في شبهها: وقد انحصرت مظاهر مخالفة الأصل في سياقين: الأول: الهمزتان المفتوحتان في شبه الكلمة، الثاني: الهمزة المكسورة بعد فتح في كلمة وفي شبه كلمة.

المبحث الثالث : الهمزتان المتتاليتان في كلمتين: وتنحصر مظاهر مخالفة الأصل في سياقين الأول: الهمزتان المتفتحتان في الحركة والثاني: الهمزتان المختلفتان في الحركة.

الفصل الثاني: عنوانه: (مخالفة الأصل في مقاييس أصوات اللين) وفيه قمت بجمع الخلاف القائم على تنوع حركات العربية من حيث الكمين: الزمني أو المخرجي، مما صادف مخالفة للأصل بين القراء العشرة، وقد جاء في ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: مقياس الكم المخرجي: وجاء تحته ثلاثة مطالب:

الأول: الإمالة: في الألف المتطرفة - في الألف التي بعدها راء متطرفة مكسورة - في أحرف الهجاء من فواتح السور. **والثاني:** التفخيم

والترقيق، **والثالث:** الكسر والضم: في حركة التقاء الساكنين - في حركة هاء الكناية للمفرد المذكر - في حركة هاء الكناية للمثنى والجمع.

المبحث الثاني: مقياس الكم الزمني: وفيه قمت بجمع الظواهر المتعلقة بزيادة الصوائت وتقصيرها، وقد جاء ذلك في ثلاثة مطالب:

الأول: في حركة هاء الكناية، والثاني: في المدين: الأصلي والفرعي والثالث: في ياءات الزوائد.

المبحث الثالث: مقياس الكمين الزمني والمخرجي: وفيه تناولت ما دار من خلاف حول ياء الإضافة فيما عبر عنه في كتب القراءات بالفتح والإسكان.

الفصل الثالث: عنوانه: (مخالفة الأصل في الإدغام) وفيه قمت بدراسة العلاقات الصوتية القائمة على التماثل، أو التجانس، أو التقارب التي على أثرها يحدث الإدغام، وقمت بتقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإدغام الصغير. **المبحث الثاني:** الإدغام الكبير.

الفصل الرابع: عنوانه: (مخالفة الأصل الاشتقائي): وفيه قمت بدراسة بعض الأصول الاشتقاقية التي خالف فيها القراء العشرة الأصل الاشتقائي في بعض الصيغ، كمخالفة الأصل الاشتقائي في جذر (ن س ء) و(ن ب ء) و(ر ج ء).



الفصل الخامس : عنوانه: (مخالفة الأصل الصرفي) وفيه تناولت بعض الصيغ الصرفية التي تأتي على نحوٍ تستعمل فيها لأصل اشتقائي واحد على نسق بعينه، ثم تحدث المخالفة في بعض المواضع، كالمخالفة بين صيغتي (فَعَلَ وأَفْعَلَ) والتي جاء عليها: (يُحْزَن) و(يُحْزِن) و(يُلْحَد) و(يُلْحِد) ومخالفة الأصل في حركة عين الثلاثي ومخالفة الأصل بين صيغتي (الفَعْل والفُعْل) نحو (الكَرَه والكُرَه) ومخالفة الأصل بين صيغ التخفيف والتثقيل نحو: (يَنْزِل وَيَنْزِلُ) و(نُكِرَ وَنُكِرَ).

الخاتمة : وقد تضمنتها أهم النتائج التي تمخض عنها البحث من خلال معالجة قضاياها.

والله أسأل أن يجعله عملاً متقبلاً خالصاً لوجهه وأن ينفع به كل من يقرؤه إنه ولي ذلك والقادر عليه.



تَهَيُّدٌ

أصول القراءة العشرة^(١)

جرت العادة في كثير من كتب القراءات على تقسيم مواطن اختلاف
القراء في الأحرف السبعة إلى قسمين رئيسين:

الأول: الأصول: ويقصدون بها القواعد المطردة التي تنطبق على كل
جزئيات القاعدة، والتي يكثر دورها، وتطرده، ويدخل في حكم الواحد منها
الجميع، بحيث إذا ذكر حرف من حروف القرآن الكريم، ولم يقيد يدخل
تحتة كل ما كان مثله، فالتفخيم للخاء المفتوحة مثلا يكون مطردا في كل
كلمة ترد في القرآن فيها خاء مفتوحة، وسميت بذلك لكثرة دورها واطراد
حكمها على جزئياتها.

والأصول التي يذكرها علماء القراءات هي: الاستعاذة، والبسملة،
وسورة أم القرآن، والإدغام الكبير، وهاء الكناية، والمد والقصر، والهزتان

(١) اكتفيت بذكر المشهور من أصول القراء العشرة، والمراجع الرئيسة التي
استرشدت بها هي: الإضاءة في بيان أصول القراءة للضباع ص ٥٧- ١٧١ ،
وتاريخ القراء العشرة وتواتر قراءاتهم ومنهج كل في القراءة لعبد الفتاح القاضي ١٣
- ١٥ و ١٨ و ٢٢ ومواقع أخرى منه، والكامل المفصل في القراءات الأربعة
عشر ص ٧-٢٦ لأحمد المعصراوي، مع الرجوع إلى أبواب الأصول من كتب
القراءات في مظانها مثل: إبراز المعاني لأبي شامة، والنشر في القراءات العشر،
وتحبير التيسير وشرحي طيبة النشر لابن الجزري، والنويري وغيرها.

من كلمة، ومن كلمتين، والهمز المفرد، ونقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، والسكت على الساكن قبل الهمز وغيره، ووقف حمزة وهشام على الهمز، والإدغام الصغير، والكلام في ذال: «إذ» و«قد» و«تاء التأنيث» و«لام هل ويل» وحروف قربت مخارجها، وأحكام النون الساكنة والتنوين، والفتح والإمالة، وإمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف، ومذاهب القراء في الرءاء واللامات، والوقف على أواخر الكلم، والوقف على مرسوم الخط، وياء الإضافة، والياءات الزوائد.

الثاني: الفرش: ويقصدون به الكلمات التي يقل دورها وتكرارها من حروف القراءات المختلف فيها في القرآن الكريم، ولم تطرد، وسميت بذلك؛ لانتشارها كأنها انفرشت وتفرقت في السور وانتشرت؛ ولأنها لما كانت مذكورة في أماكنها من السور فهي كالمفروشة، فإن الفرش إذا ذكر فيه حرف فإنه لا يتعدى أول حرف من تلك السورة إلا بدليل أو إشارة أو نحو ذلك، ويبتدئ القراء بذكر الفرش من أول سورة البقرة إلى آخر سورة الناس، وقد سمي بعضهم الفرش فروعاً مقابلة للأصول. (١)

ويأتي في الفرش مواضع مطردة ويشار إليها بنحو قولهم: (حيث وقعت)، مثل إمالة (التوراة)، وفواتح السور، والكلام في (هأنتم) والاستفهام

(١) الإضاءة: ص ١٠ للضباع والوفاي في شرح الشاطبية: ص ١٩٩ لعبد الفتاح القاضي، ومقدمات في علم القراءات: ص ١٢٧ لمحمد ملح وآخرين، وغاية المريد في علم التجويد: ص ٢٩٠ لعطية قابل نصر، ومعجم علوم القرآن: ص ٤٧، ٢٠٤ لإبراهيم محمد الجرمي.



المكرر، وتاءات البزي، والتشديد، والتخفيف في (ينزل) وبابه (١) ونحو
اختلافهم بين صيغتي (يُحزن) و(يَحزن)، وإذا حدثت مخالفة في بعض
المواضع من ذلك وشبهه يُعدّ من مخالفة الأصل موضوع هذه الدراسة.
وفيما يلي نعرض لأهم أصول القراء العشرة ورواتهم:

(١) إبراز المعاني من حرز الأمانى: صد٣١٩ لأبي شامة ، ومقدمات في علم
القراءات: صد٧٧.

١ - أصول قراءة^(١) نافع^(٢)

لنافع في قراءته منهجان: أقرأ قالون بأحدهما، وورشاً بالآخر.

أ- رواية قالون^(٣):

- البسملة بين السورتين: يبسمل بينهما باستثناء الأنفال والتوبة، فله ثلاثة أوجه: (الوصل، والقطع، والسكت) والثلاثة من دون بسملة.

- المد والقصر: له في المد المنفصل وجهان: القصر والتوسط، وله في المد المتصل: التوسط.

- ميم الجمع قبل متحرك: له فيها وجهان هما: الإسكان، وصلتها بواو لفظية حالة الوصل.

(١) كل ما نسب لإمام من الأئمة العشرة مما أجمع عليه الرواة عنه فهو قراءة، وما نسب للراوي عن الإمام فهو رواية، وما نسب للآخذ عن الراوي وإن سفل فهو طريق. فمثلاً: الفتح في لفظ «ضعف» في سورة الروم قراءة حمزة، ورواية شعبة، وطريق عبيد بن الصباح عن حفص [البدور الزاهرة: ص ١٠ لعبد الفتاح القاضي].

(٢) هو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي مولاهم المدني، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالمدينة وأجمع الناس عليه بعد التابعين، ت: ١٦٩ هـ. [ترجمته في: طبقات القراء السبعة لابن السلاز: ص ٧٠، والنشر: ١/١١٢ والأعلام للزركلي: ٥/٨].

(٣) هو عيسى بن مينا الزرقي، لقبه نافع بقالون لجودة قراءته؛ لأنه بلغه الروم جيد، وكان قارئ المدينة ونحوها ت ٢٢٠ هـ. [ترجمته في: طبقات القراء السبعة: ص ٧٠. والنشر: ١/١١٢ والأعلام للزركلي ٥/١١٠].



- هاء الكناية: ليست له صلة في هاء الكناية الواقعة قبل متحرك وبعد ساكن نحو: ﴿بِسْمِ﴾ [البقرة: ٢] و﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ٣] أما الهاء الواقعة بين متحركين، فقد خالف أصله في بعض مواضع المضارع المجزوم والأمر المبني كما سيأتي.

الهمز والتسهيل: له تسهيل الهمزة الثانية من الهمزتين المجتمعين في كلمة واحدة مع إدخال الألف بينهما، سواء أكانت الهمزة الثانية مفتوحة نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٤٠] أم مكسورة نحو: ﴿﴿﴾ [الصافات: ٨٦] أم مضمومة نحو ﴿النَّبَأُ﴾ [القمر: ٢٥].

- له في الاستفهام المكرر، وهو كل جملة فيها استفهامان نحو: ﴿الْبَطْنُ الْبَنِيَّةِ الْفَيْكِيَّةِ الْحَرَمِ الْوَاقِعَةِ الْحَرَمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الرعد: ٥] الاستفهام في الموضع الأول، وهو فيه على أصله من التسهيل والإدخال، والإخبار في الموضع الثاني، إلا ما استثنى.

- له في الهمزتين من كلمتين إذا كانتا مفتوحتين نحو: ﴿يَا لَهِ مِنَ﴾ [هود: ٤٠] إسقاط الهمزة الأولى، وإذا كانتا مكسورتين نحو: ﴿مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [سبأ: ٩] أو مضمومتين في ﴿الْوَيْبَةُ يُؤْتِنَا هُوَ﴾ [الأحقاف: ٣٢] تسهيل الهمزة الأولى، أما إذا اختلفتا في الحركة، فإن كانت الأولى مفتوحة والثانية مضمومة نحو: ﴿بِسْمِ﴾ [المؤمنون: ٤٤] أو مكسورة

نحو ﴿الْبُرُوقُ لِقَمَاتٍ﴾ [الحجرات: ٩] تسهيل الثانية بينَ بينَ، وإن كانت الأولى مضمومة والثانية مفتوحة نحو: ﴿الْبَيْتَةُ الْعَجْزَانِ﴾ [الأعراف: ١٠٠] إبدال الثانية واوا مفتوحة، وإن كانت الأولى مكسورة والثانية مفتوحة نحو ﴿الرَّجْمُ إِلَى اللَّهِ الرَّحْمَنِ﴾ [الشعراء: ٤] إبدال الثانية ياء مفتوحة، وإن كانت الأولى مضمومة والثانية مكسورة نحو: ﴿اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٤٢] وجهان: إبدال الثانية ياء مكسورة أو تسهيلها بينَ بينَ.

وهذا الحكم المتعلق بالهمزتين من كلمتين حال الوصل فقط، فإذا وقفت على الأولى وبدأت بالثانية تعين تحقيقهما.

- روى لفظ (النَّبِيُّ) كيف جاء مفردا أو مجموعا جمع سلامة أو جمع تكسير بالهمز بدلا من الياء الثانية إلا ما خالف فيه أصله.

الإدغام والإظهار: يدغم الذال في التاء في لفظي (أَخَذْتُ)، و(اتَّخَذْتُمْ) كيف وقعا مفردين أو مجموعين، وأدغم الباء في الميم من ﴿الْقَائِمَاتِ﴾

﴿الْبَيْتَةُ الْعَجْزَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٤] وهو يقرأ بجزم الباء فيه، وله الإدغام

والإظهار في ﴿الْقَصَصُ الْعَجَبُونَ﴾ [هود: ٤٢]، و﴿الْمُحْرَجَاتِ فِينِ

الْمَلَأَاتِ﴾ [الأعراف: ١٧٦].



الإمالة والفتح: أصل منهجه الفتح، وقد خالفه في لفظ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ حيث وقع، فله فيه وجهان: الفتح والتقليل (١)، وفي لفظ ﴿يُؤْتِنَا هَمَزًا﴾ [التوبة: ١٠٩] له فيه الإمالة.

ياء الإضافة: روى فتح ياء الإضافة إذا وقعت قبل همزة قطع مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة إلا ما استثنى، ويفتح ياء الإضافة إذا وقعت قبل سائر الحروف إلا ما استثنى.

ياءات الزوائد: روى إثبات الياء الزائدة وصلا في تسعة عشر موضعا، وله الوجهان في أربعة مواضع وحذفها فيما عدا ذلك.

(١) الفتح: ضد الإمالة بنوعيهما كبرى وصغرى أما التقليل: فهو الإمالة الصغرى، ويطلق عليه أيضا (بَيْنَ بَيْنَ) أي بين الفتح والإمالة، و(التلطيف) (والمُلطَّف) [ينظر: مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات: ص ٣٩، ٤٨، لإبراهيم الدوسري]

ب- رواية ورش^(١):

البسمة بين السورتين: له بين السورتين ثلاثة أوجه: الوصل والسكت وكلاهما دون بسمة، وله البسمة بأوجهها الثلاثة، وتمتنع البسمة بين الأنفال والتنوية.

المد والقصر: له من طريق الأزرق في المدين المنفصل والمتصل الإشباع، وله في مد البدل ثلاثة أوجه هي: القصر والتوسط والإشباع، سواء أكان البدل محققا أم مغيرا بالتسهيل أو الإبدال أو النقل، واستثني له من البدل ثلاثة أصول وكلمتان باتفاق وكلمتان بخلاف. وله في حرف اللين إذا وقعت بعده همزة متصلة نحو: (شَيْءٍ، وَسُوءٍ، وَيِيَّاسٍ، وَكَهَيْئَةٍ) التوسط والإشباع، إلا ما استثني.

ومن طريق الأصبهاني كفالون في المدود كلها.

صلة ميم الجمع: له صلة ميم الجمع إذا وقع بعدها همزة قطع نحو: **الْمُعْظِمِ** [هود: ٧] والمد فيها من باب المد المنفصل، وتقتصر الصلة على حالة الوصل، فإن وقف على الميم سكنها.

(١) هو أبو سعيد عثمان بن سعيد القبطي المصري، ولقب بورش لشدة بياضه، انتهت إليه رئاسة الإقراء بمصر ت: ١٩٧ هـ [ترجمته في طبقات القراء السبعة: ص ١٥٠ وغاية النهاية لابن الجزري ١ / ٥٠٢ والنشر: ١١٣/١ والأعلام للزركلي

هاء الكناية: ليست له صلة في هاء الكناية الواقعة قبل متحرك وبعد ساكن، لكنه خالف الأصل في الواقعة بين متحركين في موضع واحد من مواضع المضارع المجزوم وهو قوله تعالى: ﴿كَلِمَاتٍ﴾ ﴿كَلِمَاتٍ﴾ ﴿كَلِمَاتٍ﴾ [الزمر: ٧] حيث قرأه بالاختلاس كما سيأتي.

وخالف أصله فضم الهاء من ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ﴾ [الأنعام: ٤٦] حالة الوصل وذلك من طريق الأصبهاني.

- الهمز والتسهيل: له من طريق الأزرق إبدال الهمزة الساكنة إذا كانت فاء للكلمة نحو: (يُؤْمِنُ)، (فَأْتِيَا)، (أَنْ أَنْتِ) إلا ما استثني.

- يبدل من طريق الأصبهاني الهمز الساكن كله إلا ما استثني.

- يبدل من طريق الأزرق الهمزة المفتوحة بعد ضم واوا إذا كانت فاء للكلمة نحو: (مُؤَجَّلًا).

وهناك أوجه خلافية بين الأزرق والأصبهاني في كل من

﴿مُؤَدَّنٌ﴾ [الأعراف: ٤٤]، و﴿لَيْئلاً﴾ [البقرة: ١٥٠] والنساء:

١٦٥، والحديد: [٢٩] و﴿النسيء﴾ [التوبة: ٣٧] و﴿خَاسِنًا﴾ [الملك: ٤]

و﴿مُلَيْتٌ﴾ [الجن: ٨] فأبدلها جميعا الأزرق وحققها الأصبهاني بلا خلاف عنهما .

- كما خالف الأصبهاني الأزرق فأبدل الهمزة واوا فيما ليست فاء للكلمة من (فُؤَاد) حيث وقع، واختلف عن الأزرق في إبدال الهمزة ياء في لفظ

(بأي) المجردة من الفاء نحو: ﴿بِأَيِّ أَرْضٍ﴾ [القمان: ٣٤] و﴿بِأَيِّ ذَنْبٍ﴾ [التكوير: ٩] .

- روى لفظ ﴿النَّبِيِّ﴾ مفردا وجمعه بالهمز كقالون.

- روى نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذف الهمزة، على أن يكون المنقول إليه: ساكنا، صحيحا منفصلا، نحو: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البقرة: ٦٢]، وخالف أصله في مواضع خاصة.

- له في الهمزتين من كلمة إذا كانت الثانية مفتوحة وجهان: الإبدال والتسهيل، وإذا كانت الثانية مضمومة أو مكسورة فله تسهيلها بينَ بينَ، وهو في الاستفهام المكرر كقالون.

- له في الهمزتين من كلمتين إذا كانتا متفتحتين في الحركة وجهان: الإبدال والتسهيل، وقد يكون الإبدال مع المد إذا كان ما بعد الحرف المبدل ساكنا، نحو: ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ أو القصر إذا كان متحركا نحو ﴿جَاءَ أَحَدٌ﴾ [النساء: ٤٣] ويجوز الوجهان فيما تحرك بحركة عارضة نحو ﴿الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدَنْ﴾ [النور: ٣٣].

أما إذا كانت الهمزتان من كلمتين مختلفتين في الحركة فالحكم فيهما له كقالون.



الإدغام والإظهار: له إدغام دال (قد) في الضاد نحو: ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾ [البقرة: ١٠٨]، وفي الظاء نحو: ﴿فَقَدْ ظَلَمَ﴾ [البقرة: ٢٣١]، وإدغام تاء التانيث في الظاء نحو: ﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾ [الأنبياء: ١١]، وإدغام الذال في التاء في لفظي ﴿أَخَذَتْ﴾ و﴿اتَّخَذْتُمْ﴾ حيث وردا، وإدغام ﴿يس والْقُرْآنِ﴾ وله في ﴿ن والقلم﴾ الإدغام والإظهار.

الإمالة والإمالة: له من طريق الأزرق التقليل في:

- ١ - الألف المتطرفة بعد الراء، نحو: ﴿الرَّحْمَنِ﴾، ﴿أَخْرَاهُمْ﴾، ﴿فَضَلْتَا﴾.
- ٢ - الألف الواقعة قبل الراء المتطرفة المكسورة كسرة إعراب، مثل: ﴿لِلْأَبْرَارِ﴾، ﴿مِنْ أَقْطَارِهَا﴾.
- ٣ - الألف في لفظ چتچ حيث ورد.
- ٤ - الألف في لفظ ﴿الْكَافِرِينَ﴾ المعرف والمنكر على أن يكون بالياء.
- ٥ - الألف والهمزة في لفظ ﴿رَأَى﴾ إذا لم يقع بعده ساكن.
- ٦ - الألف التي بعد الراء والحاء من فواتح السور نحو (الر) و(حم)، وألف (ها) و(يا) من فاتحة سورة مريم.

٧ - الألفات الواقعة في رءوس آي عشر سور هي: (طه، والنجم، والقيامة، والمعارج، والنازعات، وعبس، والأعلى، والليل، والضحي، والعلق) إلا ما دخلت عليه هاء ففيه الفتح والتقليل نحو (بناها) سوى لفظ (نجرها)، فإنه بالتقليل، والمقصود بالألفات هنا: المتطرفة المرسومة ياء، أما الألفات المبدلة من التنوين نحو: (عزماً)، (تخللاً) والألفاظ التي ليس آخرها ألفا نحو: ﴿لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ﴾ [المعارج: ٢] و﴿بِالسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: ١٤] فلا تقليل فيها.

- وله الفتح والتقليل في:

١ - ذوات الياء: وهي الألفات المنقلبة عن ياء أو المردودة إليها أو المرسومة بها، مثل: (فأحياكم)، (الدنيا)، (ضحاها) إلا ما استثنى.

٢ - لفظ ﴿التَّوْبَةِ﴾ [الأنفال: ٤٣].

٣ - لفظ ﴿وَأَجَارِ﴾ موضعان في [النساء: ٣٦].

٤ - لفظ ﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢، والشعراء: ١٣٠].

- له الإمالة (١) من طريق الأزرق في حركة الهاء من قوله تعالى: ﴿طه ما﴾ [طه: ١، ٢] ولم يمل غيره إمالة كبرى.

(١) إذا أطلق لفظ الإمالة فالمقصود به الإمالة الكبرى.



- له الإمالة من طريق الأصبهاني في لفظه **سَمِيحِيث** وقع ولم يمل غيره.

التفخيم والترقيق: له من طريق الأزرق ترقيق الراء المفتوحة والمضمومة إذا وقعت بعد كسر لازم متصل، أو بعد ياء ساكنة، نحو: (شَاكِرًا)، (الْأَمْرُونَ)، (خَيْرًا)، (فَتَحْرِيضُ). فإذا فَصَلَ بين الكسرة اللازمة المتصلة والراء ساكنٌ رقت الراء نحو: (المُخْرَابُ)، (عِشْرُونَ) إلا إذا كان الساكن أحد ثلاثة حروف هي (القاف، والصاد، والطاء) نحو: (مِصْرًا)، (وَقْرًا)، (فِطْرَةٌ). إلا ما استثني .

- له من طريق الأزرق تغليظ اللام المفتوحة إذا وقعت بعد (صاد أو طاء أو ظاء) على أن تكون هذه الحروف الثلاثة مفتوحة أو ساكنة، نحو: (الصَّلَاةُ)، (مُعَطَّلَةٌ)، (بِظَلَامٍ)، فإن فصل بينهما ألف نحو: (فِصَالًا) أو تطرفت اللام ووقف عليها نحو: (بَطَلٌ) أو كان في اللفظ ألف فيها فتح وتقليل نحو: (يَصْلَاهَا) جاز الوجهان: التغليظ والترقيق .

ياء الإضافة : له فتح ياء الإضافة التي يفتحها قالون، وزاد عليها عددا من الياءات.

ياءات الزوائد : وافق قالون فيما إثباته وصلا، وخالفه في بعض المواضع.

٢ - أصول قراءة ابن كثير^(١)

البسمة بين السورتين : له البسمة بين السورتين سوى بين الأنفال والتوبة.

المد والقصر: قرأ بقصر المد المنفصل وتوسط المتصل.

ميم الجمع: قرأ بصلة ميم الجمع وصلا إذا وقعت قبل متحرك مطلقا.

هاء الكناية: قرأ بصلة هاء الكناية إذا وقعت بعد ساكن وقبل متحرك،

نحو ﴿عَقَلُوهُ وَهُمْ﴾ [البقرة: ٧٥] ﴿اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى﴾ [البقرة: ١٢١]

وهو منهج خاص اشتهر به من بين العشرة.

الهمز والتسهيل: قرأ بتسهيل الهمزة الثانية من الهمزتين في كلمة، دون

إدخال ألف بينهما.

- روى البزي (٢) عنه في الهمزتين من كلمتين كقالون، وروى قبل (١)

عنه كورش.

(١) هو أبو سعيد عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان ابن فيروزان

بن هرمز الداري المكي إمام الناس في الإقراء بمكة. لقي بعض الصحابة وراوياه

هما: البزي وقنبل، ت: ١٢٠ هـ [ترجمته في: طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم

وقراءاتهم: صد ٦٥ النشر: ١ / ١٢٠ وشرح الطيبة لابن الجزري: صد]

(٢) هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة

المكي؛ انتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة وكان مؤذن المسجد الحرام. ت: ٢٥٠ هـ

[ترجمته في: طبقات القراء السبعة: صد ٦٨ غاية النهاية ١/٤٤٣ والنشر: ١/١٢١

وشرح الطيبة لابن الجزري: صد والأعلام للزركلي ١/٢٠٤]



ياء الإضافة: قرأ بفتح ياء الإضافة قبل همزة القطع والوصل وسائر الحروف إلا ما استثني.

ياءات الزوائد: قرأ بإثبات الياء الزائدة في الحاليين أي وصلا ووقفا في عدد من الألفاظ، وله إثبات الياء وقفا في عدد من الألفاظ المقصورة نحو: ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦].

الوقف على المرسوم: وقف على تاء التانيث المرسومة تاء بالهاء نحو: ﴿الْمَلِكِ الْقَبِيلَةِ الْجَبَلِيِّ﴾ [الزخرف: ٣٢] و﴿الْإِنشَاءِ الْأَنْشَاءِ﴾ [المجادلة: ٨، ٩].

(١) هو أبو عمرو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد بن جُرْجَة؛ انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز، ت: ٢٩١هـ. [ترجمته في: طبقات القراء السبعة: ص ٦٥ والنشر: ١٢١/١ وشرح الطيبة لابن الجزري: ص ٨ والأعلام للزركلي: ١٩٠/٦].

٣- أصول قراءة أبي عمرو بن العلاء^(١)

البسمة بين السورتين: له من الأوجه بين السورتين كما لورش.

المد والقصر: قرأ بتوسط المد المتصل، وبقصر المنفصل، وللدوري في المنفصل وجه ثان هو التوسط.

ميم الجمع مع الهاء: قرأ بكسر الهاء والميم التي بعدها، إذا وقعت الهاء بعد ياء ساكنة أو كسر، ويعد الميم ساكن نحو: ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] ﴿عَلَيْهِمُ الْجَلَاءُ﴾ [الحشر: ٣].

هاء الكناية: ليست له صلة هاء الكناية الواقعة قبل متحرك وبعد ساكن، وخالف أصله في الهاء الواقعة بين متحركين في بعض مواضع الفعل المضارع المجزوم وفعل الأمر كما سيأتي.

الإدغام الكبير: له الإدغام من الروايتين بخلف عنه في الـمتماتلين، نحو الميم في الميم من قوله تعالى: ﴿الرَّحِيمِ مَلِكُ﴾ [الفاحة: ٤] والمتقاربين نحو الدال في الشين من قوله تعالى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾

(١) هو زيان بن العلا بن عمار بن العريان بن عبد الله المازني البصري، اختلف في اسمه كثيرا ورواياه هما: الدوري والسوسي. ت: ١٥٥ هـ [ترجمته في: غاية النهاية ٣/ ٥٧ والنشر: ١٣٤ وشرح الطيبة لابن الجزري: ص ٨ والأعلام للزركلي:



[يوسف: ٢٦] والمتجانسين نحو الميم في الباء نحو : (رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ) [الإسراء: ٥٤].

الإدغام الصغير: قرأ بإدغام ذال (إذ) في حروفها وهي: (التاء، والزاي، والصاد، والذال، والسين، والجيم) ودال (قد) في حروفها وهي: (السين، والذال، والضاد، والظاء، والزاي، والجيم، والصاد، والسين)، وتاء التانيث في حروفها وهي: (السين، والثاء، والصاد، والزاي، والظاء، والجيم) وأدغم لام (هل) في التاء نحو: ﴿فَهَلْ تَرَى﴾ [الحاقة: ٨]، والباء المجزومة في الفاء نحو: ﴿وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ﴾ [الحجرات: ١١] والذال في التاء (اتَّخَذْتُمْ) كيف ورد، ومن ﴿فَنَبَذْنَاهَا﴾ [طه: ٩٦] ومن ﴿عُدَّتْ﴾ [الدخان: ٢٠] والثاء في التاء من ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الزخرف: ٧٢] و(لَبِثْتَ) كيف جاء، والذال في الذال من ﴿كهيعص نِكْرُ﴾ [مريم: ١، ٢] والذال في الثاء في ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ﴾ موضعي آل عمران [آية: ١٤٥] والباء في الميم من ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] والراء

المجزومة في اللام نحو: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١] بخلاف عن الدوري (١) في إدغام الراء في اللام.

الهمز والتسهيل: قرأ بتسهيل الهمزة الثانية من الهمزتين في كلمة مع إدخال ألف بينهما.

- قرأ بإسقاط الهمزة الأولى من الهمزتين في كلمتين إذا كانتا متفقتين في الحركة، أما إذا اختلفتا فهو كقالون.

- روى السوسي (٢) إبدال الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها، نحو: (الْمُؤْمِنُونَ) (الرأس) إلا ما استثنى مما خالف فيه أصله.

الإمالة والفتح:

- قرأ بتقليل الألف في الألفاظ التي على وزن (فَعْلَى) بفتح الفاء وضمها وكسرها نحو: (الدُّنْيَا)، (بِسِيمَاهُمْ)، (صَرَعى).

(١) هو أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان البغدادي الضريبر شيخ الإقراء في وقته ت: ٢٤٦هـ [ترجمته في: طبقات القراء السبعة: ص١٣٢ والنشر: ١٣٤/١ وشرح طيبة النشر لابن الجزري: ص٩]

(٢) هو أبو شعيب صالح بن زياد بن عبد الله الرقي، ثقة ضابط مقرئ جليل، ت: ٢٦١هـ وقد قارب التسعين. [ترجمته في: طبقات القراء السبعة: ص٨٠ وغاية النهاية لابن الجزري: ٦٤/٣ والنشر: ١٣٤/١ وشرح الطيبة لابن الجزري: ص٩ الأعلام للزركلي: ١٩١/٣]



- وقرأ بإمالة الألف المتطرفة بعد الراء، والألف التي قبل راء متطرفة مكسورة.

- قرأ بتقليل الألف في رءوس آي السور الإحدى عشرة، إلا ما كان منها رائياً فبالإمالة.

- روى عنه الدوري إمالة لفظ (الناس) المجرور حيث وقع.

ياء الإضافة: قرأ بفتح ياء الإضافة الواقعة قبل همزة قطع أو وصل أو سواها من الحروف إلا ما استثنى.

ياءات الزوائد: قرأ بإثبات الياء الزائدة وصلا في ثلاثة وثلاثين موضعاً.

الوقف على المرسوم: وقف على تاء التأنيث المرسومة تاء بالهاء.

٤ - أصول قراءة ابن عامر^(١)

البسمة بين السورتين: له بين السورتين ما لورش.

المد والقصر: قرأ بتوسط المدين المنفصل والمتصل.

هاء الكناية: ليست له الصلة في الهاء الواقعة قبل متحرك وبعد ساكن، وخالف أصله في لفظ (أرجئه) بالهمز الساكن فقرأه من رواية ابن ذكوان^(٢) بكسر الهاء دون صلة، وقرأه من رواية هشام^(٣) بضم الهاء مع الصلة، أما الهاء الواقعة بين متحركين فقد خالف أصله في بعض مواضع الفعل المضارع المجزوم كما سيأتي.

(١) هو أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي، إمام جامع دمشق وقاضيها وشيخ الإقراء بها، إمام كبير وتابعي جليل وراويها هما: (هشام وابن ذكوان) ت: ١١٨ هـ. [ترجمته في: طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم: صد ٧٤٤ والنشر: ١٤٤/١ وشرح الطيبة لابن الجزري: صد ١٠ والأعلام للزركلي ٩٥/٤]

(٢) هو أبو عمرو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القوشي الدمشقي، كان شيخ الإقراء بالشام على الإطلاق، ت: ٢٤٢ هـ. [ترجمته في: طبقات القراء السبعة: صد ٧٤٤ والنشر: ١٤٥/١ وشرح الطيبة لابن الجزري: صد ٨]

(٣) هو أبو الوليد هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة السلمى الدمشقي، كان عالم دمشق وخطيبها ومقريها ومحدثها ومفتيها ثقة ضابطاً، ت: ٢٤٥ هـ. [ترجمته في: طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم: صد ٧٤٤، والنشر: ١٤٤/١ وشرح الطيبة لابن الجزري: صد ١]

الهمز والتسهيل: روى هشام في الهمزتين من كلمة إذا كانت الثانية مفتوحة تسهيلًا أو تحقيقًا، وله إدخال الألف بينهما، أما إذا كانت الثانية مكسورة فله الإدخال وتركه إلا سبعة مواضع يتعين له فيها إدخال الألف بين الهمزتين.

- روى هشام في الاستفهام المكرر: الإخبار في الأول والاستفهام في الثاني إلا ما استثنى.

- روى هشام تخفيف الهمزة المتطرفة وقفًا، وله فيها أوجه كثيرة تبعا لحركة الهمزة والحرف الذي قبلها وكيفية رسمها.

الإدغام الصغير: روى هشام إدغام ذال (إذ) في حروفها، ودال (قد) في حروفها سوى قوله تعالى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ [ص: ٢٤] وافقه ابن ذكوان في الذال والزاي والضاد والطاء.

- أدغم تاء التانيث في التاء والطاء، وأدغم ابن ذكوان ﴿لَهْدَمْتُ صَوَامِعُ﴾ [الحج: ٤٠].

- روى هشام إدغام لام (بل) و(هل) في: (التاء والتاء والزاي والسين والطاء والطاء).

- أدغم الذال في التاء من: (لَاتَّخَذْتَ) كيف ورد، والتاء في التاء من (لَبِثْتَ) حيث ورد، والدال في التاء من ﴿يُرِدُّ ثَوَابَ﴾ حيث ورد، والدال في الذال من ﴿كَهَيْعِصِ ذِكْرُ﴾ [مريم: ١، ٢] وروى هشام إدغام التاء في التاء من ﴿أَوْرِثْتُمُوها﴾ [الزخرف: ٧٢].

النون الساكنة والتنوين: أدغم النون في الواو من ﴿يس﴾
وَالْقُرْآنِ ﴿يس: ١، ٢﴾ و﴿قَلَمٍ﴾ [القلم: ١، ٢].

الإمالة والفتح: روى هشام الإمالة في ﴿الْكَوْبَرِ﴾ [الأحزاب: ٥٣]،
و﴿مَشَارِبٍ﴾ [يس: ٧٣] و﴿آيَةٍ﴾ [الغاشية: ٥] و﴿عَابِدُونَ﴾
و﴿عَابِدٌ﴾ [الكافرون: ٣ و ٤ و ٥].

- روى ابن ذكوان إمالة: (جاء)، و(شاء) حيث وردا، و﴿
﴿البقرة: ١٠﴾﴾، و﴿سَّحَابٍ﴾ حيث ورد و﴿مُخْرَابٍ﴾ المجرور
حيث ورد، واختلف عنه في كلمات يسيرة، وقرأ بإمالة (را) في فواتح
السور، و (يا) من فاتحة مريم.

ياء الإضافة: قرأ بفتح ياء الإضافة في عدد من المواضع.

ياءات الزوائد: روى عنه هشام إثبات ياءات الزوائد في الحاليين : (الوصل
والوقف) وحذفها ابن ذكوان في الحاليين.



٥ - أصول قراءة عاصم^(١)

البسمة بين السورتين: له البسمة بين السورتين إلا بين الأنفال والتوبة.

المد والقصر: يقرأ المدين المتصل والمنفصل بالتوسط أربع حركات وفوق التوسط خمس حركات من رواية شعبة^(٢) وكذا حفص^(٣) في المد المتصل أما المنفصل فلحفص فيه ثلاثة أوجه القصر والتوسط وفوق التوسط.

هاء الكناية: ليست له الصلة في الهاء الواقعة قبل متحرك وبعد ساكن، وخالف حفص أصله في قوله تعالى: ﴿الرَّحِيمِ صَدَقَ اللَّهُ﴾ [الفرقان: ٦٩] رواه بالصلة، وفي الهاء الواقعة بين متحركين، وقد خالف عاصم أصله في

(١) هو أبو بكر عاصم بن أبي النجود بهدلة الأسدي مولاهم الكوفي، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد السلمي جلس موضعه ورحل إليه العالم من الأقطار، جمع بين الإتقان والفصاحة والتجويد وحسن الصوت، ت١٢٧هـ. [ترجمته في: طبقات القراء السبعة: صد٨٤ غاية النهاية ١/ ٣٤٦ والنشر: ١/ ١٥٥ وشرح الطيبة لابن الجزري: صد١١ الأعلام للزركلي: ٣/ ٢٤٨]

(٢) هو أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم بن الحناط بالنون الأسدي الكوفي ت١٩٣هـ [ترجمته في: طبقات القراء السبعة: صد١٣٧ غاية النهاية ٣/ ٦٢ والنشر: ١/ ١٥٦ وشرح الطيبة لابن الجزري: صد٨ والأعلام للزركلي: ٣/ ١٦٥]

(٣) هو أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي الغاصري البزاز كان أعلم أصحاب عاصم بقراءة عاصم، مات سنة مائة وثمانين. [ترجمته في: النشر: ١/ ١٥٦ وشرح الطيبة لابن الجزري: صد١١ والأعلام للزركلي: ٢/ ٢٦٤]

بعض مواضع سياق المضارع المجزوم، والأمر المبني على خلاف بين أبي بكر شعبة وحفص.

- وخالف حفص أصله فضم الهاء في ﴿قَالَ تَعَالَى﴾ [الكهف: ٦٣] و﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠].

الهمز والتسهيل: حقق الهمزتين من كلمة ومن كلمتين وخالف أصله في قوله تعالى: ﴿قَتَبْنَا اللَّارِئَاتِ﴾ [فصلت: ٤٤] فقرأه بتسهيل الهمزة الثانية.

الإدغام الصغير: روى حفص إدغام الشاء في الذال في ﴿يَلْهَثَ ذَلِكَ﴾ [الأعراف: ١٧٦] بخلف عنه، والباء في الميم في ﴿أَرْكَبَ مَعَنَا﴾ [هود: ٤٢]، وروى شعبة إدغام الذال في التاء من ﴿اتَّخَذْتُمْ﴾ كيف ورد.

الإمالة والفتح: روى حفص إمالة ألف بعد الراء من قوله تعالى ﴿لِلنَّارِئَاتِ﴾ [الأنعام: ٤١] ولم يمل غيره.

- روى شعبة إمالة: ﴿رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧] و﴿هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩] و﴿فَضَّلْتَنِي﴾ حيث ورد، و﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤] و﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى﴾ [الإسراء: ٧٢] معا، وهمزة وألف ﴿وَنَأَى﴾ [الإسراء: ٨٣]، وكل لفظ ﴿رَأَى﴾ حيث وقع قبل متحرك، وبإمالة الراء فقط إذا وقع قبل ساكن نحو ﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾،



وحروف (حي طهر) من فواتح السور، وأمال وقفا ﴿سُدَى﴾ [القيامة:

٣٦] و﴿سُوَى﴾ [طه: ٥٨].

ياء الإضافة: له تسكين ياء الإضافة إلا ما استثني.

ياءات الزوائد: قرأ بحذف الياء الزائدة في الحاليين: (الوصل والوقف) إلا ما
استثني.

٦ - أصول قراءة حمزة^(١)

البسمة بين السورتين: قرأ بصلة السورة بالتالي بعدها دون بسمة، إلا بين الناس والفاحة.

المد والقصر: يقرأ بالإشباع في المدين المتصل والمنفصل ست حركات.

هاء الكناية: ليس له الصلة في الهاء الواقعة قبل متحرك وبعد ساكن، وفي الهاء الواقعة بين متحركين خالف أصله في بعض مواضع سياق المضارع المجزوم والأمر المبني.

هاء وميم الجمع: قرأ بضم الهاء في ثلاثة ألفاظ (إيهم، عليهم، لديهم) حيث وردت، وبضم الهاء والميم إذا وردتا بعد ياء ساكنة أو كسر، وبعد الميم ساكن نحو: ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ [النساء: ٢٤٦] في ﴿قُلُوبِهِمُ الْعِجَلُ﴾ [البقرة: ٩٣].

الهمز والتسهيل: قرأ بتخفيف الهمز المتوسط والمتطرف حال الوقف، وله قواعد كثيرة وأوجه متعددة.

(١) هو أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي الزيات، كان إمام الناس في القراءة بالكوفة بعد عاصم والأعمش، وراويها هما (شعبة وحفص) ت: ١٥٦ هـ. [ترجمته في: طبقات القراء السبعة: ص ٩٢ وغاية النهاية: ٣/ ٥٣ والنشر: ١/ ١٦٦ وشرح الطيبة لابن الجزري: ص ١١ والأعلام للزركلي: ٢/ ٢٧٧]



الإدغام الكبير: قرأ بالإدغام في: ﴿بَيْتَ طَائِفَةٍ﴾ [النساء: ٨١].
 ﴿اللَّهِ الرَّحْمَنَ﴾ [النمل: ٣٦] و﴿الصَّافَاتِ صَفًّا﴾ فالزَّجْرَاتِ زَجْرًا .
 فالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا﴾ [الصافات: ١-٣]، و﴿الذَّارِيَاتِ ذُرُوءًا﴾ [الذاريات: ١]
 مع المد المشبع فيهن.

- روى خلد (١) إدغام ﴿فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا﴾ [المرسلات: ٥]
 و﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾ [العاديات: ٣] بخلف عنه فيهما.

الإدغام الصغير: قرأ بإدغام دال (قد) في حروفها، وتاء التانيث في حروفها، وذل (إذ) في التاء والذال من الروائتين، وفي أحرف الصغير (الصاد والزاي والسين) من رواية خلد، ولام (هل) و(بل) في التاء والسين والتاء.

وأدغم خلد الياء في الفاء نحو: ﴿أَوْ يَغْلِبَ فَسَوْفَ﴾ [النساء: ٧٤] وأدغم حمزة التاء في التاء في ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الأعراف: ٤٣] والزخرف: [٧٢] و﴿لَبِثْتَ﴾ حيث ورد، والذال في التاء من ﴿عُدْتُ﴾ [غافر: ٢٧] و﴿فَنَبَذْتُهَا﴾ [طه: ٩٦] و﴿أَخَذْتُمْ﴾ حيث

(١) هو أبو عيسى خالد بن خالد الشيباني مولاهم الكوفي، ت: ٢٢٠. [ترجمته في: طبقات القراء السبعة: ص ٩٣ غاية النهاية ٣/ ٥٥ والنشر: ١٦٦/١ وشرح الطيبة لابن الجزري: ص ٨٤ الأعلام للزركلي ٢/ ٣٠٩]

ورد، والذال في الذال من ﴿كَهَيْعَصَ ذِكْرُ﴾ [مريم: ١،٢] والذال في التاء ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ﴾ [آل عمران: ١٤٥] والباء في الميم من ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] واختلف عن خلاد في إدغام ﴿ارْكَبْ مَعَنَا﴾ [هود: ٤٢].

النون الساكنة والتنوين: روى خلف إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء بدون غنة.

وأظهر حمزة النون عند الميم من هجاء چطسمچ في الشعراء والقصاص.

السكت: يقرأ بالسكت على الساكن قبل الهمزة من (أل) و(شيء) والمفصول نحو (عذاب أليم) والموصول نحو (القرآن) وعلى المدين المتصل والمنفصل نحو (السماء) و(في أنفسكم) وذلك على أوجه خلافية يرجع إليها تفصيلا في كتب الرواية.

الإمالة والفتح: يميل الألفات من ذوات الياء والراء والألفات المرسومة ياء في المصاحف نحو (الهدى واشترى، والنصارى) ويميل ألفات (زاد وشاء وجاء وخاب وران وخاف وطاب وضاق وحاق وزاغ) إلا ما استثني من مواضع.

- له التقليل في الألف الواقعة قبل الراء المتطرفة المكسورة في ألفاظ: (الْأَبْرَارِ) و(الْأَشْرَارِ) و(قَرَارٍ) حيث وردت. و(الْبَوَارِ) و(الْقَهَّارِ) حيث ورد، و چ ت چ حيث ورد.

- يميل حروف (حي طهر) في فواتح السور.



ياء الإضافة : له تسكين ياء الإضافة إلا ما استثني.

ياءات الزوائد: قرأ بإثباتها وصلا وحذفها في الوقف إلا ما استثني.

٧ - أصول قراءة الكسائي^(١)

البسمة بين السورتين: له البسمة بين السورتين إلا الأنفال والتوبة فله بينهما: الوصل أو السكت أو الوقف، وهذه الأوجه الثلاثة جائزة لجميع القراء.

المد والقصر: يقرأ بتوسط المدين المنفصل والمتصل بمقدار أربع حركات. هاء وميم الجمع: قرأ بضم الهاء والميم إذا وردتا بعد كسر أو ياء ساكنة، وبعد الميم ساكن، فإذا وقف كسر الهاء، نحو ﴿﴾ [البقرة: ٢٤٦]، والنساء: [٧٧] ﴿﴾ [البقرة: ١٦٦].

الهمز والتسهيل: قرأ في الاستفهام المكرر بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني إلا ما استثنى.

الإدغام الصغير: أدغم ذال (إذ) في حروفها سوى الجيم، وأدغم دال (قد) وتاء التانيث ولام (هل ويل) في حروفها.

(١) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن تميم بن فيروز الكسائي الكوفي، كان إمام الناس في القراءة في زمانه، وأعلمهم بالقراءات، وبالنحو ولغة العرب، وبه تم القراء السبعة، وراويه هما: (الدوري وأبو الحارث) ت ١٨٩هـ. [ترجمته في: طبقات القراء السبعة: ص ٨٩ والنشر: ١/١٧٢ وشرح الطيبة لابن الجزري: ص ١١ والأعلام للزركلي ٤/ ٢٨٣]



- وأدغم الباء الساكنة في الفاء، والذال في التاء من ﴿عُدْتُ﴾ [غافر: ٢٧] و﴿فَنَبَذْتُهَا﴾ [طه: ٩٦] و﴿أَخَذْتُمْ﴾ حيث ورد والذال في الذال من ﴿كهيعص ذِكْرُجِدِّ مَرْيَمَ﴾ [١،٢] والذال في التاء ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ﴾ [آل عمران: ١٤٥] والباء في الميم من ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] والنون في الواو من ﴿يَسْ وَالْقُرْآنِ﴾ [يس: ١،٢] و﴿ن وَالْقَلَمِ﴾ [القلم: ١،٢]، والفاء في الباء من ﴿نَخَسِفُ بِهِمُ الْأَرْضَ﴾ [سبأ: ٩] والتاء في التاء من ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الأعراف: ٤٣] والزخرف: [٧٢] و﴿لَبِثْتُ﴾ كيف وردا.

- وأدغم أبو الحارث (١) اللام في الذال من ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ حيث ورد. الإمالة والفتح: له الإمالة فيما أماله حمزة من الألفات على اختلاف في بعض المواضع والسياقات القرآنية.

- قرأ بإمالة هاء التانيث في الوقف إذا وقع قبلها أحد حروف (فجثت زينب لذود شمس) نحو: ثَلَاثَةٌ، رَحْمَةٌ، بَلْدَةٌ، وإن وقع قبلها

(١) هو الليث بن خالد البغدادي، كان ثقة محققا للقراءة فيما بها ضابطا. ت: ٢٤٠ هـ. [ترجمته في: طبقات القراء السبعة: ص ٩٠ والنشر: ١/١٧٢ وشرح الطبية لابن الجزري: ص ٨]

أحد حروف (أكهر) وكان قبل أحد هذه الحروف كسرة أو ياء ساكنة أمالها نحو: الملائكة، مائة، وجهه، وإلا فتحها نحو: امرأت، سفاهة، حسرة: وإن وقع قبل الهاء أحد حروف: (حق ضغط عص حظ) لم يملها، هذا هو المذهب الراجح عنه، وروي عنه إمالة الهاء بعد جميع الحروف سوى الألف. وذهب جماعة: من أهل الأداء إلى الإمالة عن حمزة من روايته، ورووا ذلك عنه كما روه عن الكسائي.

ياء الإضافة: قرأ ياء الإضافة بالإسكان إلا ما استثنى.

ياءات الزوائد: قرأ بإثباتها وصلاً فقط ، وحذفها في الوقف إلا ما استثنى.

الوقف على المرسوم: قرأ بإبدال تاء التانيث المفتوحة هاء حال الوقف.



٨ - أصول قراءة أبي جعفر^(١)

البسمة بين السورتين: له البسمة بين السورتين إلا بين الأنفال والتوبة.
المد والقصر: قرأ بقصر المنفصل وتوسط المتصل.

ميم الجمع: له صلة ميم الجمع إذا وقعت قبل متحرك، وصلا فقط.

هاء الكناية: ليس له الصلة في الهاء الواقعة قبل متحرك وبعد ساكن،
وفي الهاء الواقعة بين متحركين خالف أصله في بعض مواضع المضارع
المجزوم والأمر المبني.

الهمز والتسهيل: له تسهيل الهمزة الثانية من الهمزتين في كلمة مع إدخال
الألف بينهما.

- وله في الاستفهام المكرر: الإخبار في الأول والاستفهام في الثاني، إلا
ما استثنى.

- له تسهيل الهمزة الثانية من الهمزتين من كلمتين إذا كانتا متفتحتين في
الحركة، أما المختلفتان في الحركة فحكمهما له كقالون.

(١) هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني تابعي جليل، أخذ القراءة عن
الصحابية، وكان كبير القدر، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالمدينة، وروياه هما (ابن
وردان وابن جمار) ت ١٣٠ [ترجمته في: طبقات القراء:
ص ١٠٤ والنشر: ١/٧٨ وشرح الطيبة لابن الجزري (ص: ٨)]

- له إبدال كل همزة ساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها إلا:
﴿وَنَبِّئُهُمْ﴾ [الحجر: ٥١ والقمر: ٢٨] و﴿أَنبِئُهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، وأبدل
الهمزة المفتوحة بعد ضم نحو مُوَجَّلاً، وأبدل الهمزة المتحركة في نحو
﴿لِيَبْطِئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢] و﴿لِنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ [النحل: ٤١]، والعنكبوت:
[٥٨] و﴿ناشئة﴾ [المزمل: ٦] و﴿بالخاطئة﴾ [الحاقة: ٩].

- له حذف الهمزة في ألفاظ منها: (متكئين، خاطئين، مستهزئون) مع
ضم الزاي.
- له إبدال الهمزة وإدغامها فيما قبلها في ألفاظ منها: (جزء، كهيفة،
النسيء).

- له تسهيل الهمزة الثانية من (إسرائيل) و(أرأيت) حيث وردا.
الإدغام الصغير: له الإدغام بين التاء والتاء من (لَبِئْتُمْ) وبين الذال والتاء
من (أَخَذْتُ) كيف ورد و﴿عُدْتُ﴾ [غافر: ٢٧].
أحكام النون الساكنة والتنوين: له إخفاء النون الساكنة والتنوين إذا وقعتا
قبل الغين والحاء وقد خالف أصله في ثلاثة مواضع قوله تعالى: ﴿إِنْ
يَكُنْ عَنِيًّا﴾ [النساء: ١٣٥] و﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١] و﴿وَ
الْمُنْخَنِقَةُ﴾ [المائدة: ٣].

السكت: قرأ بالسكت على حروف الهجاء الواقعة في أوائل السور.
ياء الإضافة: له فتح ياء الإضافة إلا ما استثني.

ياعات الزوائد: له إثبات الياء الزائدة وصلا إلا ما استثني.



٩ - أصول قراءة يعقوب^(١)

البسمة بين السورتين: له من الأوجه بين السورتين ما لأبي عمرو.

المد والقصر: قرأ بقصر المد المنفصل وتوسط المد المتصل.

هاء الكنية: ليس له الصلة في الهاء الواقعة قبل متحرك وبعد ساكن، وفي الهاء الواقعة بين متحركين خالف أصله في بعض مواضع سياق المضارع المجزوم والأمر المبني.

هاء ضمير الجمع: قرأ بضم كل هاء ضمير جمع لمذكر أو لمؤنث أو لمثنى، إذا وقعت بعد ياء ساكنة نحو: (عَلَيْنَهْنَ) (فِيهِمْ) (إِلَيْهِمَا). وزاد رويس^(٢) فاضم الهاء فيما زالت منه الياء لعارض جزم أو بناء نحو: (فَاتِيَهُمْ) (يُغْنِيَهُمْ) إلا ما استثنى مما خالف فيه ذلك الأصل.

ميم الجمع: قرأ بإتباع حركة ميم الجمع الواقعة قبل ساكن لحركة الهاء، فإن كانت الهاء مضمومة ضم الميم نحو: ﴿يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [هود: ٣١]

(١) هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن يزيد بن عبد الله بن إسحاق الحضرمي مولاهم البصري، انتهت إليه رئاسة الإقراء بعد أبي عمرو، وكان إمام جامع البصرة، ورواياه هما (رويس وروح) ت ٢٥٠ هـ [طبقات القراء: صد ١٠٠ والنشر: ١٧٦/١ وشرح الطيبة لابن الجزري: صد ١٣ والأعلام للزركلي ٨/ ١٩٥]

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري المعروف برويس، كان إماما في القراءة ضابطا مشهورا من أحذق أصحاب يعقوب. ت: ٢٣٨. [طبقات القراء: صد ١٠٠ والنشر: ١٦٦/١ وشرح الطيبة لابن الجزري: صد ١٣]



وإن كانت الهاء مكسورة كسر الميم نحو: ﴿فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣].

الهمز والتسهيل: روى رويس تسهيل الهمزة الثانية من الهمزتين في كلمة.

- قرأ في الاستفهام المكرر: بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني، إلا ما استثنى.

- روى رويس تسهيل الهمزة الثانية من الهمزتين من كلمتين إذا كانتا متفتحتين في الحركة، أما المختلفتان في الحركة فحكما لرويس كقائلون.

الإدغام الكبير: وافق أبا عمرو في مواضع خاصة في المثليين من رواية رويس وانفرد يعقوب عن أبي عمرو بإدغام (التاء في التاء) من قوله تعالى: ﴿تَمَارِي﴾ [النجم: ٥٥] والنون في النون في ﴿اللَّهُ الرَّحْمَنُ﴾ [النمل: ٣٦] كما انفرد رويس بإدغام التاء في التاء من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا﴾ [سبأ: ٤٦] ، وذلك لأن أبا عمرو لا يدغم من المثليين في كلمة إلا ﴿مَنَاسِكِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠] و﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾ [المدثر: ٤٢].

الإدغام الصغير: قرأ بإدغام الباء في الميم من ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ آخر البقرة، والنون في الواو من هجاء ﴿يس والقُرْآنِ﴾ و﴿ن والقلم﴾.

- روى روح (١) إدغام الذال في التاء من (اتَّخَذْتُمْ) كيف جاء.

الإمالة: قرأ بإمالة لفظ (أَغْمَى) الأول من قوله تعالى: ﴿تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾

﴿تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَسُئِلَتْ الشُّبُرَى وَالزُّخْرَى الدُّجَانُ الْكُنَائِيَّةُ الْإِحْقَاقُ مُحَمَّدٌ الْبَيْتِيُّ

الْحُجْرَاتِ﴾ [الإسراء: ٧٢].

- وأمال رويس لفظ بِالْكَافِرِينَ حيث وقع، وافقه روح في موضع النمل

﴿إِنَّهَا كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ وأمال روح ياء: (يس).

الوقف على المرسوم: قرأ بإبدال تاء التانيث المفتوحة هاء حال الوقف.

- وقف بإثبات هاء السكت على: ﴿لِمَ﴾ [آل عمران: ٦٥]، و﴿فِيمَ﴾

[النساء: ٩٧ والنازعات: ٤٣]، و﴿مِمَّ﴾ [الطارق: ٥]، و﴿عَمَّ﴾

[النبا: ١]، و﴿فِيمَ﴾ [الحجر: ٥٤] و﴿بِمَ﴾ [النمل: ٣٥]، و(هُوَ)

و(هِيَ)، وعلى ضمير جمع المؤنث الغائب نحو: ﴿عَلَيْهِنَّ﴾ [النور: ٦٠]،

و﴿أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ﴾ [المتحنة: ١٢] وعلى الياء المشددة

(١) هو أبو الحسن روح بن عبد المؤمن بن عبدة الهذلي مولاهم البصري النحوي.

ت: ٢٣٥. [طبقات القراء: صد ١٠٠٠ غاية النهاية: ١/ ٢٨٥ والنشر: ١/ ٨٧] وشرح

الطبية لابن الجزري: صد ٨]



نحو: ﴿إِلَيَّ﴾ [الدخان: ١٨]، ونحو ﴿صِرَاطَ عَلِيِّ﴾ [الحجر: ٤١]،
﴿بِيَدِي﴾ [ص: ٧٥].

ووقف رويس بالهاء على ﴿فَتَمَّ﴾ مفتوحة الشاء [البقرة: ١١٥] والشعراء:
٦٤ والإنسان: [٢٠] و﴿يَا أَسْفَى﴾ [يوسف: ٨٤] و﴿يَا
وَيْلَتِي﴾ [المائدة: ٣١ وهود: ٧٢] و﴿يَا حَسْرَتِي﴾ [الزمر: ٥٦].
ياء الإضافة: يسكن ياء الإضافة إلا ما استثنى.

ياءات الزوائد: يثبت الياءات الزائدة في الحاليين: (وصلا ووقفا) وذلك في
أحد عشر لفظاً في سبعة عشر موضعاً.

١٠ - أصول قراءة خلف العاشر (١)

البسمة بين السورتين: قرأ بوصل السورة بالتي بعدها دون بسمة كحمزة.

المد والقصر: قرأ بتوسط المد المنفصل والمد المتصل.

هاء الكنية: ليس له الصلة في الهاء الواقعة قبل متحرك وبعد ساكن، وفي الهاء الواقعة بين متحركين خالف أصله في بعض مواضع سياق المضارع المجزوم والأمر المبني.

هاء الجمع وميمه: قرأ بضم الهاء والميم وصلًا، إذا وقعا بعد ياء ساكنة أو

كسر، وبعد الميم ساكن، نحو: ﴿الرَّحْمٰنُ الرَّحِیْمُ الرَّحْمٰنُ الرَّحِیْمُ الرَّحْمٰنُ الرَّحِیْمُ﴾ [الذاريات: ٦٠].

الهمز والتسهيل: يقرأ بنقل حركة الهمزة إلى السين قبلها مع حذف الهمزة في لفظ فعل الأمر من السؤال حيث وقع وكيف ورد، إذا كان قبل السين

واو نحو: ﴿الرَّحْمٰنُ الرَّحِیْمُ﴾ [النساء: ٣٢] أو فاء نحو ﴿بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ﴾

﴿بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ﴾ [النحل: ٤٣] وعلى الجملة قراءته لا تخرج عن قراءة حمزة

والكسائي في جميع القرآن إلا في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ﴾ [الأنبياء:

٩٥] فإنه قرأ كحفص (وحرام) وقرأها حمزة والكسائي (وحزم) بغير ألف،

والحاء مكسورة.

(١) هو أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب البزار، روى عنه إسحاق الوراق

وإدريس الحداد ت: ٢٢٩هـ [طبقات القراء السبعة: ص ٩٣ والنشر: ١/١٦٦ وشرح

الطبية لابن الجزري: ص ١١].



الإدغام: أدغم دال (قد) في حروفها الثمانية، وذال (إذ) في التاء والذال، وتاء التأنيث في الجيم والظاء والسين والزاي والصاد، وأدغم الذال في التاء من (اتَّخَذْتُمْ) كيف وقع و(فَنَبَذْتُهَا) و(عُدْتُ) وأدغم الدال في الذال من (كهيعص ذِكْرُ) وفي التاء من (وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ) والباء في الميم من ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ آخر البقرة، والنون في الواو من ﴿يس وَالْقُرْآنِ﴾ و﴿ن وَالْقَلَمِ﴾، والتاء في الذال من ﴿يُلْهَثُ ذَلِكَ﴾.

السكت: روى إدريس في وجه عنه السكت على الساكن قبل الهمز في (لام التعريف) و(شيء) و(الساكن المفصول والموصول) سوى حرف المد، نحو: (الأمن) و(شيء) و(إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا) و(مَسْئُولًا) والوجه الآخر عنه عدم السكت.

الإمالة والفتح: وافق حمزة فيما يميله من ألفاظ إلا كلمات يسيرة خالفه فيها ترد في موضعها من البحث.

ياء الإضافة: له تسكين ياء الإضافة إلا ما استثني.

ياءات الزوائد: له حذف الياء الزائدة وصلا ووفقا إلا ما استثني.

الفصل الأول

مخالفة الأصل في الهمز

تدور مادة (ه م ز) في اللغة حول دلالة الضغط والعصر، ومنها أخذ الهمز في الكلام؛ كأنه يضغط الحرف^(١)، وقد التبس المعنى على الأعرابي فلم يفهم سؤال الأصمعي حين قال له: أتهمز الفارة؟ قال: تهمزها الهرة^(٢) فالأصمعي يعني المعنى الاصطلاحي والأعرابي فهم المعنى اللغوي.

والهمزة: صوت يخرج من أقصى الحلق كما يقول علماءنا القدامى^(٣)، ومن الحجر من المزمارة نفسه، على ما توصل إليه علم الأصوات الحديث^(٤) وهي صوت مجهور شديد عند القدماء^(٥)، لا مجهورة ولا مهموسة على أرجح الآراء عند المحدثين، وتنطبق معها فتحة المزمارة انطباقاً تاماً فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق، ثم تنفرج فتحة المزمارة فجأة فيسمع صوت له دوي وانفجار وفرقة شديدة، وهو ما يعبر عنه بالهمزة^(٦)

وقد تفنن بعض من لا يقوون على إخراجها على هذه الصورة في

(١) مقاييس اللغة: ٦٥/٦ (ه م ز) لابن فارس.

(٢) الكامل في اللغة والأدب: ٣٠٦/١ للمبرد.

(٣) الكتاب: ٤٣٣/٤ لسيبويه.

(٤) الأصوات اللغوية: ٨٩ د. إبراهيم أنيس.

(٥) الكتاب: ٤٣٤/٤.

(٦) الأصوات اللغوية: ٩٠ د. إبراهيم أنيس.



تخفيفها إما بحذفها، أو تسهيلها بينَ بينَ، أو إسقاطها مع نقل حركتها إلى الساكن قبلها، أو إبدالها بأحد حروف المد واللين، أو إبدالها بأشباه حروف اللين حسبما يقتضيه سياقها، وعلّة ذلك التخفيف "بعد مخرجها؛ ولأنها نبرة في الصّدر تخرج باجتهادٍ، وهي أبعد الحروف مخرجا، فنقل عليهم ذلك؛ لأنّه كالتّهوُّع" (١)

ويرى أستاذنا الدكتور عبد الغفار هلال أنه مع ما يبدو من التبادل الشكلي بين الهمزة وأحرف المد واللين لا توجد علاقة صوتية في المخرج أو الصفة تسوغ ذلك (٢)

ولكننا إذا علمنا أن الهمزة تخرج من بين الوترين الصوتيين أدركنا العلاقة بينها وبين أصوات المد، فهذه الأصوات على اختلاف أشكالها قصيرة وطويلة، تعتمد في تكوّنها الصوتي على اهتزاز الوترين الصوتيين بكثرة تفوق غيرها من الصوامت المجهورة، ثم ترشح هذه الاهتزازات من خلال صناديق الرنين التي يمثلها الجوف الذي يملأ فراغه اللسان، فيشكل هو والشفتان بأوضاعهما المختلفة الفروق المميزة بين الحركات الثلاث؛ لذا كان الوتران الصوتيان مصدرا أصيلا لهذه الصوائت، أي أنهما نقطة انطلاق للهمزة والصوائت معا، لذلك كان تسهيل الهمزة التي مخرجها من هذين الوترين يعني أن تجنح إلى حركتها، فتجعل المفتوحة بين الهمزة

(١) الكتاب : ٤٤٥/٣.

(٢) اللهجات العربية نشأة وتطورا : ص ٢١٠-٢١١ د. هلال.

المحققة والألف، وتجعل المكسورة بين الهمزة والياء المدية، وتجعل المضمومة بين الهمزة والواو المدية.

وقد علق بصوت الهمزة كثير من القضايا اللغوية حملتها إلينا القراءات القرآنية حملاً أميناً، حيث وضح ذلك في التعدد القرائي لصور الهمزة، مفردة ومكررة على التوالي في كلمة أو في كلمتين، وقد اختلفت أصول كثير من القراء حول هذه الصور، لكن الأمر لم يسلم من خروج على تلك الصور في بعض المواضع اتباعاً للرواية مما يحتم علينا تحقيقها دراية - ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً - وفق معطيات الدرس الصوتي الحديث.

صور الهمزة في اللسان العربي:

سلك العربي في نطق الهمزة عدة مناهج هي: التحقيق، والتخفيف، والبدل. والتخفيف له صورته: إما أن يكون بينَ بين^(١)، أو بالإبدال حركة من جنس حركة الحرف الذي يسبق الهمزة الساكنة، أو بالحذف فحسب،

(١) أي النطق بها بين الهمزة وحرف المد، أي جعل مخرجها بين مخرج المحققة ومخرج حرف المد المجانس لحركتها، فتجعل المفتوحة بين الهمزة المحققة والألف، وتجعل المكسورة بين الهمزة والياء المدية، وتجعل المضمومة بين الهمزة والواو المدية، قال الشاطبي: والابدال محض والمسهل بين ما * هو الهمز والحرف الذي منه أشكال [إبراز المعاني: ١٤٦ لأبي شامة والإضاءة: ٢٩ - لعل محمد الضباع]



أو بالحذف مع نقل حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها^(١)

وعلى هذا يكون لمصطلح (البدل) دلالتان :

الأولى : أن تبدل الهمزة ياء أو واوًا غير مدينتين في نحو: (خَاسِيًا) أو (مُوجَّلاً).

الثانية : أنه نوع من التخفيف بإبدال الهمزة الساكنة من جنس حركة الحرف الذي يسبقها، ويشمل الحركات الثلاث: (الواو والياء والألف)، في نحو (راس) و(بوس) و(ذيب).

وقد يطلق التسهيل ويراد به التخفيف (بينَ بينَ)، وقد يراد به جميع الصور السابقة، وقد يعبر عن هذا كله بالتخفيف^(٢) كما يطلق أيضا بعضهم على تحقيق الهمزة نبرًا.^(٣)

والأصل في تغيير الهمز أن يكون بالتسهيل بينَ بينَ؛ لأن فيه بقاء أثر الهمزة، ثم الإبدال؛ لأنه وإن لم يبق لها أثر فقد عوض عنها حرف آخر، ثم بالحذف بعد النقل؛ لأن فيه بقاء حركتها، ثم بالحذف مع الحركة؛ لأنها عدم محض.^(٤)

(١) الكتاب: ٤٤١/٣، ٥٤٣، وقارنه بالمقتضب : ٢٩٦/١.

(٢) الإضاءة: ٢٩ - ٣١، وقارنه بما ورد في التيسير : ٣٦-٤٢ لأبي عمرو

الداني وتحرير التيسير: ٥٣-٦٣ لابن الجزري .

(٣) مجمل اللغة: ص ٨٥٢ والمقاييس: ٣٨٠/٥ (ن ب ر) لابن فارس.

(٤) الإضاءة : ٣٠.

تسهيل الهمزة على القياس^(١):

ذكر علماء اللغة، أن إجراء تخفيف الهمزة على القياس تتحقق صورته في سياقين رئيسين: الهمزة المتوسطة، والهمزة المتطرفة، أما الهمزة المتصدرة التي يُبتدأ بها الكلام فلا يجري عليها التسهيل قال سيبويه: " ألا ترى أنَّ الهمزة إذا كانت مبتدأةً محقَّقةً في كل لغة فلا تبتدئ بحرف قد أوهنته؛ لأنه بمنزلة الساكن، كما لا تبتدئ بساكن. وذلك قولك: أمر"^(٢).

أولاً: الهمزة المتوسطة: وهي الهمزة المسبوقة بحرف والمتلوة بحرف، سواء أكان الحرف المتقدم على الهمزة أو المتأخر عنها من أصل بناء الكلمة أو زائداً على الأصل أو من كلمة منفصلة تقداً وتأخراً، وذلك نحو: (يؤمن) و(فأووا) و(النشأة) والهمزة الثانية من (أفأنت) و(آلان) والهمزة الأولى أو الثانية من (السفهاء آلا) ومن ثم يتحدد التسهيل القياسي عند من يجرونه تبعاً لحركة الهمزة وحركة الحرف الذي قبلها، وطبيعة ذلك الحرف نوعاً وكيفاً.

١ - الهمزة الساكنة إذا سبقت بأية حركة قصيرة: تجري على ما قبلها، فإذا انفتح ما قبلها أبدلت ألفاً، وإذا انكسر ما قبلها أبدل منها ياء مد، وإذا

(١) ينظر: الكتاب: ٥٤١/٣ والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١١١-١٠٢/١ والتبصرة في القراءات السبع: ٣١٠-٣١٦ لمكي بن أبي طالب.

(٢) الكتاب: ٥٤٥ / ٣.



انضم ما قبلها أبدال منها واو مدٍ، فيقال في: (رأس) و(بئس) (يؤمن):
(راس) و(بيس) (يؤمن).

٢ - الهمزة المفتوحة إذا انفتح ما قبلها: تسهل بينَ بينَ (بين الهمزة
المفتوحة وبين الألف) نحو (أفأنت).

٣ - الهمزة المفتوحة إذا انضم ما قبلها أو انكسر: فإنها تبدل منها مع
الضم واوا مفتوحة نحو (يؤأخذ)، ومع الكسر ياء مفتوحة نحو (مِية) في
(مِئة).

٤ - الهمزة المكسورة أو المضمومة إذا تحرك ما قبلها بأيّة حركة قصيرة:
فإنهما يجعلان في التخفيف بينَ بينَ (المكسورة بين الهمزة المكسورة
والياء الساكنة) نحو (سَنِم) و(يَامام) و(سُنِل) والمضمومة بين الهمزة
المضمومة وبين الواو الساكنة نحو: (يُؤُود) و(لَأُمه) و(يُؤُوس)، واختلفوا
في المضمومة وقبلها كسرة نحو (أُنْبُونِي) فالأخفش يجعلها بين الهمزة
والياء، وسيبويه يجعلها بين الهمزة والواو.

٥ - الهمزة المتحركة بأيّة حركة وقبلها ساكن صحيح: تحذف الهمزة وتنقل
حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها، نحو: (المسألة) و(المشأمة) و(القرآن)
يقال في التخفيف: (المسلة) و(المشمة) و(القرن).

٦ - الهمزة المتحركة بأيّة حركة المسبوقه بحرف مد (صائت طويل): ينظر
إلى هذا المد فيما أن يكون ألفا أو واوا أو ياء:

أ - إذا كان المد قبل الهمزة ألفا: تسهل الهمزة بينَ بينَ (المفتوحة بين
الهمزة المفتوحة والألف والمضمومة بين الهمزة المضمومة والواو الساكنة،
والمكسورة بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة نحو: (قائم) و(جاؤها)،



و(جاءهم).

ب- إذ كان المد قبل الهمزة واوا أو ياء ينظر إلى طبيعة الواو والياء من حيث الزيادة والأصالة، فإن كانتا زائدتين للمد خاصة لا لإلحاق بناء ببناء كما في (حوأبة) ^(١) فيُبدل من الهمزة التي قبلها واو زائدة واو ساكنة، وتدغم إحداهما في الأخرى نحو (قروؤها) يقال في تخفيفها: (قروها) ويبدل من الهمزة التي قبلها ياء زائدة ياء ساكنة وتدغم إحداهما في الأخرى فيقال في (هنيئا): (هنيئا) وفي خطيئة (خطيئة).

فإن كان المد الذي قبل الهمزة واوا أو ياء من أصل بناء الكلمة، ففي تخفيفها قياسا وجهان:

الأول: تحذف الهمزة وتلقى حركتها على الياء أو الواو قبلها، فتتحول إلى ياء أو واو متحركة، فيقال في (سيئت): (سيئت) وفي (يسوؤوا) (يسوؤوا) وهو الأحسن.

الثاني: الإبدال والإدغام على نحو ما ذكرناه في الزائدتين، فيقال في (سيئت): (سيئت) و(يسوؤوا).

٧- الهمزة المتحركة بأي حركة إذا سبقت بصوت لين ^(٢): يجوز في الهمزة وجهان: الأول: الحذف والنقل فيقال في (هيئة): (هيئة) وفي

(١) قال سيبويه: " وتقول في حوأبة: حوية؛ لأن هذه الواو ألحقت بنات الثلاثة بنات الأربعة، وإنما كواو جدول. ألا تراها لا تغير إذا كسرت للجمع تقول: حوائب، فإثما هي بمنزلة عين جعفر. [الكتاب: ٣/ ٥٤٨]

(٢) حرف اللين: الياء أو الواو الساكنتان المفتوح ما قبلهما وهو ما يسمى في علم الأصوات الحديث أنصاف الحركات أو أشباه الصوائت كما في (بيت) و(خوف).



(شيئا): (شيا). والثاني: الإبدال والإدغام فيقال: (هية) و(شيا).

ثانيا: الهمزة المتطرفة حال الوقف^(١):

تُحدد طريقة تسهيل الهمزة المتطرفة حالة الوقف بالنظر إلى طبيعة الحرف الذي قبلها وحركته أو سكونه على هذا النحو:

أولاً: إذا كان ما قبلها ساكناً صحيحاً: تحذف الهمزة وتلقى حركته على الساكن قبلها: نحو (جزء) و(دفع) و(بطء) يقال في التسهيل: (جزء) و(دفع) و(بطء) ثم يسكن للوقف.

ثانياً: إذا كان ما قبلها ساكناً غير صحيح: فإما أن يكون حرف مد (صائت طويل) غير الألف، أو حرف لين (شبه صائت):

- فإن كان حرف مد غير الألف أو حرف لين: فإن كان أصلياً يجوز فيها وجهان:

١- تبدل الهمزة وتدغم فيما قبلها على ما قدمنا في المتوسطة فيقال:

في (سوء) و(شيء): (سوء) و(شيء).

٢- تحذف الهمزة وتنقل حركتها على الواو أو الياء قبلها فيقال: (سوء)

و(شيء) فإن كانت الواو أو الياء زائدتين، تبدلان وتدغمان فيما قبلهما.

ولا يجوز الحذف والنقل، فنقول في نحو: (قروء) و(بريء): (قروء)

و(بريء).

- وإن كان الساكن قبل الهمزة ألفاً: تبدل الهمزة ألفاً، وتحذف إحدى

الألفين، فنقول في (سما) (سما).

(١) وهو مذهب حمزة وهشام، ولهما باب في ذلك اشتهر به في كتب القراءت

يسمى (باب وقف حمزة وهشام).

ثالثاً: إذا كان ما قبل الهمزة حركة: تعامل في الوقف معاملة الهمزة المتوسطة الساكنة، فتبدل قبل الكسر ياء، وقبل الضم واوا، وقبل الفتح ألفاً، فيقال في نحو: (أبرئ) و(امرؤ) و(أنشأ): (أبري) و(امرو) و(أنشا) .
تسهيل الهمزة على غير قياس^(١):

تخرج أحياناً صورة تسهيل الهمزة على غير ما ذكرناه في التسهيل القياسي، وهذا الأمر تحكمه الرواية.

من ذلك يقال في (الموودة): (الموودة) مثل (الموزة) في الوقف لحمزة، وكذلك وقفه على (هُزواً) و(كُفواً) بإبدال الهمزة واوا، وكان قياسه الحذف والنقل فيقال: (هُزا) و(كفا) ولكنه اتبع خط المصحف.

ومن ذلك ما روي عن قالون والبزري في قوله تعالى: (بالسوءِ

إلا) [يوسف: ٥٣] أنهما جعلاً الأولى بينَ بينَ، وذلك في أحد الأوجه (٢) والقياس الحذف والنقل كما تقدم .

(١) ينظر: التبصرة : ٣٢٧ لمكي بن أبي طالب.

(٢) شرح الطيبة لابن الجزري: ص٨٦ - ٨٨.



المبحث الأول

الهمز المفرد

تأخذ الهمزة المفردة صور عديدة حين انخراطها في سياق الكلام،
فيسلك أهل التخفيف في أدائها طرقا قياسية تبعا لسياقها الصوتي
وسنتاوله -بمشيئة الله تعالى- في سبعة مطالب:

المطلب الأول

إبدال الهمزة مدا (صائتا طويلا)

إذا سكنت الهمزة وحرك ما قبلها، فإن النهج القياسي في التخفيف
يكون بإبدال الهمزة حرف مد من جنس حركة ما قبلها، بأن تبدل من
الهمزة ألفا إذا انفتح ما قبلها، وواوا إذا انضم ما قبلها وياء إذا انكسر ما
قبلها^(١)، والقراء العشرة في هذا السياق الصوتي للهمزة فريقان :

١- منتهجو التسهيل.

٢- منتهجو التحقيق.

وتجيء مخالفة الأصل عند كلا الفريقين، فأهل التسهيل يخالفون
الأصل بتحقيق الهمزة في بعض الكلمات، أو يسهلون في بعض الكلمات
الخارجة عن شروط التخفيف عندهم، كما أن أهل التحقيق يخالفون
أصولهم فيسهلون الهمزة في بعض الكلمات الخاصة.

(١) الكشف: ٧٧/١ لمكي بن أبي طالب.



أولاً: منتهجو التسهيل:

١- الأزرق عن ورش عن نافع: فالأصل عنده أن يبدل الهمزة الساكنة متى وقعت فاء للكلمة في اسم أو فعل، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُ﴾ [البقرة ٢٣٢ وغيرها]، و﴿يَأْكُلُ﴾ [النساء ٦ وغيرها]، و﴿فِي السَّمَوَاتِ ائْتُونِي﴾ [الأحقاف: ٤]، و﴿يَا صَالِحُ ائْتِنَا﴾ [الأعراف: ٧٧] ونحوهن (١).

مخالفة الأصل:

خالف الأزرق أصله في هذا الباب من جانبين:

الأول: كلمات تحققت فيها ملامح تلك الصورة ولم يجر عليها الإبدال، وذلك في جميع ما اشتق من لفظ (الإيواء) نحو قوله تعالى: ﴿الْمَأْوَى﴾ [السجدة ١٩ وغيرها] وما تصرف منه، و﴿تُؤْوِي﴾ [الأحزاب ٥١]، و﴿تُؤْوِيهِ﴾ [المعارج ١٣]، و﴿فَأُؤُوا إِلَيَّ﴾ [الكهف: ١٦] (٢).

الثاني: كلمات لم تتحقق فيها ملامح تلك الصورة وقد أوقع عليها الإبدال، وهي ثلاث كلمات: ﴿بُنْر﴾ [الحج: ٤٥] و﴿الذُّبُّ﴾ [يوسف:

(١) المبسوط في القراءات العشر ١٠٥-١٠٨ لأبي بكر النيسابوري، وشرح الطيبة: ٤٥١/٢ للنويري، وإبراز المعاني: صد١٤٩، وشرح الشاطبية: صد٨٣ للسيوطي.

(٢) التبصرة: ١٩١ لمكي بن أبي طالب، وإبراز المعاني: صد١٤٨.

١٧، ١٤، ١٣] و﴿بئس﴾ حيث وقعت، وكذا قرأ نافع أيضا ﴿عذاب بئس﴾ [الأعراف: ١٦٥] بكسر الباء بعدها ياء محتملة أن تكون من هذا الباب على أن أصلها (بئس) فخففت قياسا بإبدالها ياء وهو أحد وجهين احتج بهما ابن جني لهذه القراءة بأن يكون أصلها (بئس) بالهمزة الساكنة، إلا أنه خفف فأبدل ياء فصارت "بيس" كـ(بير) و(ذيب)، فيمن خفف.

أو يكون أصلها (بئس) كَمَطِرٍ وَحَذِرٍ، ثم أسكن ونقل الحركة من العين إلى الفاء كالعبرة فيما كان على فَعِلٍ وثانيه حرف الحلق كَفَخِدٍ وَنَغِرٍ وَجَنَزٍ، فصار إلى (بئس)، ثم خفف فقال: (بيس)(١)
تحليل وتوجيه:

لعل لزوم الأزرق إبدال الهمزة مدا في هذا السياق الصوتي المحصور في فاء الكلمة، ثم مخالفة ذلك الأصل فيما اشتق من لفظ (الإبواء) يحكمه مبدأ السهولة ودفع الثقل، فالهمزة الواقعة فاء للكلمة أكثر ورودا في اللغة عامة، والقرآن الكريم خاصة، وهو ما يلحظه المتتبع لهذا النوع من الهمز في القرآن الكريم، وهو أمر يتطلب التخفيف، لكنه يعدل عن هذا الأصل إذا تنافى هذا الإبدال مع مبدأ السهولة ودفع الثقل، وذلك متى أفضى الإبدال إلى ضرب آخر من الثقل، وهو المتمثل في كلمتي (تؤوي) و(تؤويه) فالإبدال يؤدي إلى صورة أشد ثقلا؛ لأن الهمزة فيهما يتلوها واو ثم ياء، فإذا أبدل على أصله اجتمع ثلاثة أحرف من جنس

(١) المحتسب : ٢٦٥/١ لابن جني.



واحد، وهو ما يخلق تشكيلا صوتيا ثقيلًا، ثم حمل عليهما جميع ما اشتق من لفظها (١) قال مكي بن أبي طالب: " فلما كان التخفيف للهمز أثقل من الهمز آثر الهمز" (٢)

لذا شارك السوسي عن أبي عمرو - وهو المتوسع في الإبدال في هذا الباب- الأزرق في هاتين الكلمتين (تؤوي) و(تؤويه) دون جميع تصاريف هذه المادة، قال أبو زرعة: " فَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ : أَبُو عمرو ترك الهمزة الساكنة نحو (يومنون) فهلا ترك الهمزة في (تؤوي) فقل: إن أبا عمرو ترك الهمزة في (يومنون) تخفيفًا، فإذا كان ترك الهمزة أثقل من الهمزة لم يدع الهمزة، ألا ترى أنك لو لينت (تووي) لالتقى واوان قبلهما ضمة فنقلت" (٣)

ويكشف مكي بن أبي طالب علة عدول الأزرق عن هذا الأصل في الجانب الثاني بإبدال الهمزة الساكنة في غير فاء الكلمة في ثلاث كلمات (بئس) و(ذئب) و(بئر) فقال: " خفف همزة (الذئب) على لغة من قال: لا أصل له في الهمز، وقد قال الكسائي: لا أعرف أصله في الهمز، فلم يهمز في قراءته، وكذلك (البئر) قد قيل: لا أصل له في الهمز" (٤)

(١) إبراز المعاني: ص ١٤٨.

(٢) الكشف: ٨٦/١

(٣) حجة القراءات: ص ٥٧٩

(٤) الكشف: ٨٣/١ لمكي بن أبي طالب.

ولعل مخالفته أصله في تلك الألفاظ (الذئب ، البئر، بئس) يحكمه أيضا قانون السهولة وذلك فيما يكثر استعماله لكثرة وروده كما هو الحال في كلمة (بئس) أو لذيوعه في اللسان العربي على هذه الصورة المسهلة وذلك في (بئر) و(ذئب)، كما أن شدة ارتباط هاتين الكلمتين بالبيئة العربية لاسيما البدوية يجعلهما أكثر استعمالا بين طبقات المجتمع العربي على جميع مستوياته، فهما أقرب إلى اللغة الدارجة على لسان العربي فيما يشاهده ويتعامل معه صباح مساء، وهو ما جعل بعض القراءات القرآنية تنزل إلى ذلك المستوى من باب التيسير الذي هو أسمى غايات التعدد القرائي، ومبدأ السهولة يقتضي لزوم ذلك الإبدال في القرآن الكريم تخفيفا واتباعا لما ذاع في اللسان العربي.

ومما يدل على شيوع ذلك الاستعمال في اللسان العربي عامة وروده كثيرا في الشعر في غير ضرورة، من ذلك ما روي من قول العجاج(١):

حتى إذا جن الظلام واختلط جاءوا بمزق هل رأيت الذئب قط؟

وكذلك ما أنشده أبو علي عن الكسائي من قول الشاعر(٢):

(١) البيت من بحر الرجز، وقد ورد برواية (الذئب) بإبدال الهمزة ياء في كل من المحتسب: ١٦٥/٢، وضرائر الشعر: ٢٥٩، وتفسير ابن عرفة: ٣١٦/١ وقد جاء في ملحق ديوانه: ٣٠٤/٢ برواية (جاءوا بمزق هل رأيت الذئب قط).

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو أحد ثلاثة أبيات لامرأة من رهط ربيعة بن مالك تهجو سبيعا اسمها غضوب [انظر الخصائص: ٤٢٥/٢ حاشية المحقق، والمحتسب: ١٨٠/٢]



أخو الذيب يعوي والغرابِ ومن يكن ... شريكه تطعم نفسه كل مطعم

يضاف إلى ذلك أيضا أن تحقيق الهمزة وتسهيلها لغتان عربيتان فصيحتان، وفي تلك المخالفة للأصل - فضلا عن اتباع أثر الرواية - جمع بين اللغتين. (١)

ووجه تخصيصه الساكنة بالتخفيف اتفاق الأئمة على أن حروف المد ساكنها أخف من متحركها، إلا الهمزة، فأكثرهم كالفرء وأبى طاهر على أن ساكنها أثقل من متحركها؛ لاحتباس النفس، وفقد ما يعين على إخراجها، وهو الحركة؛ ومن ثم ضعف الوقف عليها (٢)

ويرد النووي على من يحتج بإسكان (بارئكم) في قراءة أبي عمرو بقوله: "هذا غلط نشأ من عدم تحرير محل النزاع؛ لأن النزاع في تخفيف الحرف، وهنا غرضهم تخفيف الحركة كـ ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧]؛ فلزم من تخفيفها سكون الحرف، فقليل: متحركها أثقل؛ للزوم الساكنة طريقه في التخفيف، والمتحركة تتشعب أنحاءها" (٣).

والحق أن تخفيف (بارئكم) بالسكون العلة فيه ثقل توالي الأمثال، جراء توالي كسرتين يتلوها ضم.

(١) إبراز المعاني: ص ١٤٨ .

(٢) شرح الطيبة للنويري: ٤٥٠/١ .

(٣) المصدر السابق نفسه.

٢- أبو عمرو بن العلاء (١): الأصل عنده أن يبدل الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها مطلقاً، سواء أكانت فاء أم عينا أم لاما، ففاء الفعل مضى تمثيله في مذهب الأزرق، وعين الفعل مثل: (رأس) و(بأس) و(بئر) و(بئس) ولام الفعل نحو: ﴿فَادَارَأْتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢]، و(جئت)، و(شئت)(٢).

مخالفة الأصل:

خالف أبو عمرو أصله في هذا الباب(٣) فأبقى على الهمزة الساكنة دون إبدال في ثلاثة سياقات: الأول والثاني منها عام، والثالث خاص بكلمتين:

أ- إذا وقعت الهمزة لاما للكلمة ساكنة سكون جزم في صيغ المضارع، نحو: (تَسُوْ) و(نَشَأُ) و(يَهِيْ).

ب- إذا وقعت الهمزة لاما للكلمة ساكنة سكون بناء في صيغة الأمر، نحو (هيئ) و(أنبئهم) و(نبئ) و(اقرأ).

ج- الهمزة الساكنة والواقعة عينا للكلمات التالية: (تؤوي) و(تؤويه) (رئيا) و(مؤصدة) و(بارئكم).

(١) في الشاطبية الإبدال فيه لراويه السوسي فقط [إبراز المعاني: ص ١٤٩]

(٢) شرح طيبة النشر للنويري : ٤٤٩/١ إبراز المعاني: ص ١٤٩

(٣) شرح طيبة النشر للنويري : ٤٤٩/١ والعنوان في القراءات السبع: ص ٥١



تحليل وتوجيه:

لعل مخالفة أبي عمرو أصله في هذا الباب بالإبقاء على الهمزة دون إبدال في السياقات السابقة يرجع إلى الآتي:

١- القيمة اللغوية للسكون: فالسكون في حالة الجزم جاء للترقية بين الحالات الإعرابية، مما يقتضي الحفاظ عليه، ومثله في بناء الأمر؛ لأنه محمول على المضارع المجزوم، والإبدال في تلك الصيغ يحول تلك الأفعال إلى أبنية أخرى، وهي أبنية الفعل الناقص المعتل الآخر، وهذا الفعل له طريقة إعرابية خاصة حالة الجزم- كما هو معلوم- تكون علامة جزم المضارع معه حذف حرف العلة، وكذلك الأمر يبني على حذف حرف العلة، فلو حدث إبدال في تلك السياقات تداخلت أبنية الصحيح المهموز الآخر بأبنية المعتل الآخر.

أما القول بأن العلة للإبقاء على الهمز هنا هي عروض السكون في الجزم والبناء، فمردود عليه بإبداله نحو (شئت) و(جئت) والسكون فيهما ليس أصليا أيضا، ومن ثم يبقى ما قرناه من المحافظة على سكون يحمل قيمة لغوية لأبنية تلك الأفعال، حتى لا تلتبس بأبنية أخرى.

٢- عدم اللبس بين الدلالات المعجمية: وهذه العلة توجه إلى الإبقاء على الهمزة في كلمة (رئيا)؛ إذ إن إبدال الهمزة الواقعة عينا للكلمة ياء يؤدي إلى إدغامها في الياء الواقعة لاما للكلمة فتلتبس بكلمة (ري) من مادة (روي)، وبها قرأ قالون وابن ذكوان، فكان يشبه لفظ (الري) وهو الامتلاء بالماء ويقال أيضا: رويت ألوانهم وجلودهم ريا أي امتلأت وحسنت، و(رئيا) بالهمز من (الرواء) وهو ما رأته العين من حال حسنة

وكسوة ظاهرة، وبترك الهمز يحتمل المعنيين فترك أبو عمرو الإبدال لذلك (١) أي أن المقصود في قراءته معنى واحد قال مكي: "فكره أن يترك همزه، فيظن أنه من (الرّي) فيخرج بترك الهمز من لغة إلى لغة أخرى، ومن معنى إلى معنى آخر، فهمزه ليتبين ممّ هو مشتق وما معناه" (٢)

٣- عدم تداخل اللغات: كما هو الحال في كلمة (مؤصدة) ففي تلك الكلمة لغتان؛ (آصدت الباب وأوصدته) وهي عند أبي عمرو من (آصدت) أي أطبقت، فلو أبدل همزها لظن أنها من لغة (أوصدت) كما يقرأ غيره، قال مكي: " فخاف أن يخرج بالتخفيف من لغة إلى لغة فحقق همزه لذلك" (٣)

٤- التخفيف: إذا كان تسهيل الهمزة بالإبدال هو ضرب من التخفيف، فالأمر ليس على إطلاقه، فقد يؤدي الإبدال إلى صورة تكون معه الصيغة أثقل من ذي قبل حالة الهمز، وتلك الصورة متحققة في كلمتي (تؤوي) و(تؤويه) كما سبق أن أشرنا إلى ذلك في مخالفة ورش لأصله، فلا شك أن الهمز هنا أخف من الإبدال.

وتلك العلة أيضا تسري إلى الإبقاء على الهمز في كلمة (بارئكم) فقد قرأها أبو عمرو (بسكون الهمزة) مع أنها حركة إعراب، غير أنه أسكنها من باب التخفيف؛ لأن قرينة الإعراب هنا غير ضرورية، فأثر التخفيف كراهة توالي كسرتين يتلوهما ضم، وهو ما يشكل

(١) إبراز المعاني: ص ١٥١

(٢) الكشف: ١/٨٦ والكافي في القراءات السبع: ص ٤٨

(٣) الكشف: ١/٨٦ والكافي في القراءات السبع: ص ٤٨ لابن شريح الأندلسي .

كتلة صوتية صعبة النطق، فارقها بهذا السكون، فلو أبدل في هذه الصورة يكون من باب المخادعة والاحتتيال اللغوي؛ لأنه أهمل القرينة الإعرابية لعلة التخفيف، فليس له الحق في أن يطمس هذا السكون بالإبدال ويبني عليه حكما جديدا.

وقد اختار مكي بن أبي طالب الهمز فيه؛ لأنه الأصل؛ ولإجماع القراء عليه؛ ولأن التخفيف تغيير فتركه أولى. (١)

وعلى ذلك تكون العلل التي من أجلها خالف السوسي أصله منحصرة فيما يلي:

- ١- ما سكونه علامة للجزم في صيغ المضارع.
 - ٢- ما سكونه علامة للبناء في صيغ الأمر.
 - ٣- ما همزه أخف من إبداله كما في (تؤوي).
 - ٤- ما ترك همزه يلبسه بغيره كما في (رئيا).
 - ٥- ما يخرج الإبدال من لغة إلى أخرى كما في (مؤصدة).
- ٣- أبو جعفر:

الأصل عنده تعميم الإبدال في جميع صور الهمز الساكن، سواء وقعت الهمزة فاء أو عينا أو لاما، وسواء أكان السكون لازما أم للجزم أم لبناء الأمر نحو: (يألمون) و(يؤمن) و(الكأس) و(اقرأ) (١).

(١) المصدر السابق (الأول): ٨٧/١ .



خالف أبو جعفر أصله في كلمتين: ﴿أنبيهم﴾ [البقرة: ٣٣]

و﴿نبيهم﴾ [الحجر: ٥١] (٢)

تحليل وتوجيه:

علة تلك المخالفة - في نظري - ترجع إلى العدول عن التخفيف المؤدي إلى صورة أشد ثقلاً كما حدث في تحقيق الهمز في (تؤوي) و(تؤويه) لمن منهجه التخفيف؛ لأن الإبدال في (أنبيهم) و(نبيهم) يفضي إلى ياء يليها ضم، وقد يضطر إلى إجراء آخر، وهو إبدال الضم - وهو الأصل - كسراً من أجل الياء، أي أن التخفيف لكي يكون مؤدياً لغرضه يستلزم إجراءين، ومن ثم كان الإبقاء على الهمز أيسر من الإبدال؛ إذ الغرض من الإبدال - وهو التخفيف - بات غير ذي محل.

٤ - الأصبهاني عن ورش: يبدل الباب كله، واستثنى من ذلك خمسة أسماء وخمسة أفعال قد خالف فيها أصله (٣) وقرأها بالتحقيق:

أ - الأسماء: (البأس والبأساء، اللؤلؤ ولؤلؤ) حيث وقعت (ورثياً) في مريم و(الكأس والرأس) حيث وقعا.

(١) شرح الدرّة: ١٥٧ للزبيدي.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) النشر: ٣٩١/١.



ب - الأفعال: (جئت) وما تصرف منه، نحو (أجئتنا، وجئناهم، وجئتمونا) و(نبئ) وما جاء من لفظه نحو (أنبئهم، ونبئهم، ونبئ عبادي، ونبأتكما، وأم لم ينبأ) و(اقرأ)، وما جاء منه نحو (قرأناه وقرأت) و(هيئ، ويهيئ) و(تؤوي، وتؤويه) وهذا مما اتفق الرواة على استثنائه نصاً وأداءً. تحليل وتوجيه:

تبدو العلة من مخالفة الأصبهاني أصله في الأسماء الخمسة المذكورة بتحقيقها الإبقاء على الأصل فيما انتفت فيه علة الثقل، وقد علل ابن خالويه لمن يخفف الهمزة في نحو (يؤمنون) ويتركها في نحو (الكأس) و(الرأس)، و(البأس)، بقوله: "هذه أسماء، والاسم خفيف، وتلك أفعال، والفعل ثقيل، فهمز لما استخف، وحذف لما استثقل(١)".

أما الأفعال المذكورة فقد أشرنا إلى علة (تؤوي) و(تؤويه) بأن تحقيق الهمز فيه أخف من الإبدال، كما أن باقي الأفعال المذكورة المشتقة من (جاء) و(نبأ) و(قرأ) و(هيا) ليس لها سياق خاص تتفرد به عن أترابها فيحتج به للتحقيق، والأولى في ذلك أن نقف عند حد اتباع أثر الرواية جمعا بين اللغتين.



ثانيا : منتهجو التحقيق:

وهو منهج الباقيين من القراء العشرة ورواتهم، وهم : قالون، وابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وحمزة والكسائي، ويعقوب، وخلف العاشر، يستثنى من ذلك منهج حمزة وهشام في الوقف على الهمزة، كما هو معلوم في بابهما المشهور في كتب القراءات.

مخالفة الأصل:

مخالفة الأصل هنا تجيء بالتخفيف في بعض الكلمات خلافا لأصولهم، متفقين بذلك مع من منهجه التخفيف، ويجيء ذلك على النحو التالي:

١ - الكسائي وخلف العاشر: خالفا أصليهما فأبدلا الهمزة ياء من (الذئب) (١)

٢ - شعبة عن عاصم: خالف أصله في الهمزة الأولى من كلمة (لؤلؤ) حيث أبدلها واوا سواء كانت الكلمة معرفة باللام نحو: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ﴾ [الرحمن: ٢٢] أو منكرة نحو: ﴿مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا﴾ [الحج: ٢٣]. (٢)

(١) شرح الطيبة: ٨٩ لابن الجزري، وشرح الدرّة: ١٦٤ للزبيدي

(٢) إبراز المعاني: ص١٥٣



تحليل وتوجيه:

مخالفة الكسائي وخلف العاشر أصلها بتسهيل الهمزة من (الذنب)
يؤكد ما سبق أن ذكرناه من شيوع تخفيفها في اللسان العربي، ووجه
اختيار شعبة تخفيف لفظ (لؤلؤ) دون غيره هو ثقل اجتماع الهمزتين فيه،
والساكنة أثقل فكانت أولى بالتسهيل^(١)

(١) المصدر السابق نفسه.

المطلب الثاني

إبدال الهمزة واوا متحركة

وتتحقق تلك الصورة قياسياً إذا كانت الهمزة مفتوحة وانضم ما قبلها، وتأتي في ثلاث سياقات لغوية:

السياق الأول: الهمزة الواقعة فاء للكلمة: فقد روي عن ورش وأبي جعفر إبدالها واوا، سواء أكانت في اسم نحو: (مُوجَّلاً) [آل عمران: ١٤٥] و﴿وَالْمُؤَلَّفَةِ﴾ [التوبة: ٦٠]، أم في فعل نحو: ﴿يُواخِذُ﴾ [النحل: ٦١، فاطر: ٤٥] (١)

وقد خالف ورش من طريق الأصبهاني ذلك الأصل بترك الإبدال في كلمة (مؤذن) حيثما وقعت في القرآن، فإنه يقرأها بالتحقيق، وقد جاءت ذلك في موضعين لا ثالث لهما قوله تعالى: ﴿فَأَذِّنْ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف الآية ٤٤] وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَذِّنْ مُؤَذِّنٌ أَيْتَهَا الْعَيْرُ﴾ [يوسف ٧٠] وروى عنه الأزرق الإبدال على أصله (٢)

(١) إتحاف فضلاء البشر: صد٧٧، والإقناع في القراءات السبع: صد١٨٤ لابن البادش.

(٢) النشر: ١/٣٩٥ والإتحاف: صد٧٧، والهادي شرح طيبة النشر: ١/٢٢٢ لمحمد سالم محيسن.



وكذا اختلف عن ابن وردان (١) في حرف واحد ﴿يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ﴾ [آل عمران: ١٣] فروى عنه تحقيق الهمز فيه، أما الأزرق، وابن جماز (٢) فهما يقرآن بالإبدال قولاً واحداً على قاعدتهما السابقة. (٣)

السياق الثاني : الهمزة الواقعة عينا للكلمة:

روي عن الأصبهاني أيضاً أنه يقرأ بإبدال همزة (فؤاد) واواً حيثما وقعت، كقوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا﴾ [القصص: ١٠] والأزرق على أصله على التحقيق" (٤)

السياق الثالث: الهمزة الواقعة لاما للكلمة: وقد ورد ذلك في كلمتي (هزواً) و(كفواً) فقد اختص حفص بإبدالها واواً متحركة ﴿هُزُوا﴾ حيث وقعت، وفي ﴿كُفُوا﴾ [الإخلاص: ٣] (٥) مخالفاً بذلك أصله.

تحليل وتوجيه:

-
- (١) الراوي الأول عن أبي جعفر، وهو أبو الحارث عيسى بن وردان المدني الحذاء، كان رئيساً في القراءة ضابطاً محققاً من أصحاب نافع في القراءة على أبي جعفر ومن قدماء أصحابه ت ١٦٠ هـ [شرح الطيبة لابن الجزري: ص ١٣]
- (٢) الراوي الثاني عن أبي جعفر، وهو أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جماز الزهري مولاهم المدني، مات بعيد سنة مائة وخمس وسبعين. [شرح الطيبة لابن الجزري: ص ١٣]
- (٣) الإتحاف: ص ٧٧ والهادي شرح الطيبة: ٢٢٣/١ .
- (٤) الهادي شرح الطيبة: ٢٢٣/١ .
- (٥) السبعة: ص ١٥٩ ، ٧٠٢ لابن مجاهد، والحجة: ٨١ لابن خالويه، والمبسوط في القراءات العشر : ص ١٣٠ لأبي بكر النيسابوري، والنشر: ٣٩٥/١ والإتحاف: ص ٧٨.

لعل ترك الإبدال في كلمة (مؤذن) يرجع إلى ورودها في سياق فعلها الذي اشتقت منه وهو (أذن - مؤذن) وهو سياق مكرر في سورتي الأعراف ويوسف، في قوله تعالى: ﴿فَأَذِّنْ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٤] وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَدَّانَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتْهَا الْعِيرُ﴾ [يوسف: ٧٠] قال ابن الجزري: "وكانه راعى - أي الأصبهاني - مناسبة لفظ (فأذن) وهي مناسبة مقصودة عندهم في كثير من الحروف (١) فيكون بذلك مناسبة ومراعاة للأصل الاشتقاقي الذي جاء بالهمزة على أصلها (أذن).

أما ما استثنى عند ابن وردان وهو في حرف واحد: ﴿يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ﴾ [آل عمران: ١٣] دون إبدال فعلته - في نظري - دفع الثقل، إذ الإبدال يفضي إلى توالي الياء عقب الواو، وإذا أدى الإبدال إلى صورة أكثر ثقلًا فالعدول عنه من باب التخفيف أمر مستساغ.

أما إبدال الأصفهاني الهمزة من كلمة (فؤاد) حيث وقعت، فمع مخالفته للأزرق، فقد وافق الإبدال القياسي في مثل هذه الصورة دون النظر إلى موضع الهمزة من الكلمة، على أن هذا الإبدال ليس من جميع طرق ورش فلا إبدال في هذه الكلمة لورش من طريق الأزرق.

أما (هزوا) و(كفوا) فقد ذكر الزجاج أن فيهما ثلاث لغات جيدة: (هُزُوا) و(كُفُوا) بضم الزاي وتحقيق الهمزة، وهي الأصل والأجود، و(هُزُوا)

(١) النشر: ٣٩٥/١ وقارنه: جامع البيان في القراءات العشر: ٥٥٠/٢



و(كُفُوًا) بإبدال الهمزة واوًا، لانضمام ما قبلها وأنها مفتوحة و(هُزْءًا) و(كُفْنَا) بإسكان الزاي وتحقيق الهمزة (١).

ويجيء التخفيف بالإبدال عند حفص من باب التخفيف، كراهة الهمز بعد ضمتين في كلمة واحدة. (٢)

وهنا يبرز تساؤل:

ما العلة في تخصيص الهمزة الواقعة فاء للكلمة بالإبدال عند الأزرق وأبي جعفر دون العين أو اللام؟

يبدو لي أن ذلك يرجع إلى أن تقدم الهمزة بتصدرها الجذر اللغوي جعلها عرضة للإبدال؛ لأنها غالبًا تكون موضع نبر وضغط، والهمزة منبورة بطبيعتها فسهلت على تلك الصورة، والتسهيل هنا لا يعدو إطالة الصائت القصير ليتحول إلى صائت طويل ويستغنى فيه عن الهمزة، ومن ثم تتغير طبيعة المقطع الصوتي من المتوسط المغلق (ص ح ص) إلى المتوسط المفتوح (ص ح ح) ولا شك أنه أيسر من المغلق، لاسيما إذا كان الإغلاق يحدث بالهمزة.

يضاف إلى ذلك أيضا أن هذا النوع من الهمز الواقع في صدر الجذر اللغوي يكون فيما يكثر تصرفه من الأفعال أو المشتقات نحو (يؤمنون) (يأكلون) (مؤجلا) وهذا التصرف يناسبه التخفيف، فضلا عن أن الفعل

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٢ / ١٨٥ للزجاج، وتهذيب اللغة: ١٠ / ٢٠٩ للأزهري.

(٢) حجة القراءات: ص ١٠١ لابن زنجلة، وشمس العلوم: ٩ / ٥٨٦١ لابن سعيد

ثقل ويحمل عليه ما أشبهه من المشتقات، ومن ثم يناسبه التخفيف، وقد ألمح ابن خالويه إلى ذلك في احتجابه لمن يخفف الهمزة في نحو (يؤمنون) ويتركها في نحو (الكأس) و(الرأس)، و(البأس)، بقوله: "هذه أسماء، والاسم خفيف، وتلك أفعال، والفعل ثقيل، فهمز لما استخف، وحذف لما استثقل (١)".



المطلب الثالث

إبدال الهمزة ياء خالصة مفتوحة

تبدل الهمزة ياء خالصة إبدالا قياسيا متى كانت مفتوحة وكسر ما قبلها^(١) ، وقد اشتهر بذلك النوع من التخفيف أبو جعفر حيث يبدلها في ثلاثة عشر لفظا: ﴿رِئَاءِ النَّاسِ﴾، [البقرة: ٢٦٤ والنساء: ٣٨ والأفعال: ٤٧] وفي ﴿خَاسِنًا﴾ [الملك: ٤] وفي ﴿نَاشِئَةَ اللَّيْلِ﴾ [المزمل: ٦] وفي ﴿شَانِكَ﴾ [الكوثر: ٣] وفي ﴿اسْتَهْزِئْ﴾ [الأنعام: ١٠ والرعد: ٣٢، ٦٤ والأنبياء: ٤١] وفي ﴿قُرِيٍّ﴾ [الأعراف: ٢٠٤ والانشقاق: ٢١] وفي ﴿لِنُبُوِّنَهُمْ﴾ [النحل: ٤١ والعنكبوت: ٥٨] وفي ﴿لِيُطَيَّنَّ﴾ [النساء: ٧٢] وفي ﴿مُلِنَتْ حَرَسًا﴾ [الجن: ٨] وفي (خَاطِئَةً، وَالخَاطِئَةَ، وَمِنَّةً، وَفِنَةً) وتشبيتهما، واختلف عنه في ﴿مَوْطِيًا﴾ [التوبة: ١٢٠] (٢)

(١) ينظر: الكتاب: ٣ / ٥٤١ والكشف: ١/١٠٢-١١١ والتبصرة: ٣١٠-٣١٦

لمكي بن أبي طالب.

(٢) النشر: ١/٣٩٦

مخالفة الأصل:

اتفق الأصبهاني عن ورش مع أبي جعفر مخالفا بذلك أصله في :
 (خَاسِيَا)، و(نَاشِيَةَ) و(مُلَيْتِ) وزاد فأبدل (فَبَائِي) حيث وقع مسبوqa بالفاء
 نحو ﴿فَبَائِي﴾ ﴿فَبَائِي﴾ ﴿فَبَائِي﴾ [النجم: ٥٥] واختلف عنه فيما تجرد عن الفاء نحو
 ﴿بَائِي أَرْضٍ﴾ [لقمان: ٣٤]، ﴿بَائِيكُمْ الْمُفْتُونَ﴾ [القلم: ٦] (١)

كما خالف الأزرق عن ورش أيضا أصله بإبدال الهمزة ياء في
 ﴿لَيْلًا﴾ [البقر: ٥٠ والنساء: ١٦٥، والحديد: ٢٩] (٢) وكذلك في
 ﴿لَأَهَبَ لَكَ﴾ [مريم: ١٩] ووافقه أبو عمرو على التخفيف في
 (لَأَهَبَ) (٣)

تحليل وتوجيه:

يجيء الإبدال في السياقات السابقة موافقا للقياس في تسهيل
 الهمزة، أما مخالفة الأصل في بعض تلك الصور بالإبدال عند من ليس
 منهجه ذلك فهو موقوف في المقام الأول على الرواية، لكن نستطيع أن
 نلتمس لذلك مسوغا صوتيا فيما تُفرد من مخالفة الأصل، وذلك فيما
 اختص به الأزرق عن ورش في (لَيْلًا) حيث وقعت، فقد ذكر ابن خالويه

(١) السابق نفسه

(٢) النشر: ٣٩٦/١.

(٣) الإقناع في القراءات السبع: ص ١٨٤ لابن البادش وجامع البيان في القراءات

السبع: ٨٩٢/٢ للداني.

أن علة الإبدال فيه "أن العرب تستثقل الهمز ولا زيادة معه، فلما قارن الهمزة لامّ مكسورة، واجتمع في الكلمة كسر اللام وزيادتها وثقل الهمز، ليّتها تخفيفاً، وقلّبتها ياء للكسرة التي قبلها، كما أن من حقق فقد آثر أن يأتي باللفظ على الأصل، لأنها (أن) دخلت عليها اللام" (١)

ويلوح لي أن تصدر الهمزة في الأصل له دور في ذلك، لأن الأصل (ل+ أن + لا) ، فأدغمت النون في اللام، والهمزة على حالها (٢) .

كما أن كثرة ورود كلمة (فبأي) في القرآن كان مدعاة لتخفيفها، ومخالفة الأصل عند من ليس هذا منهجه، بدليل الاختلاف عنه فيما تجرد عن الفاء نحو (بأي أرض)، (بأيكم المفتون)، وفيه أيضاً إشارة إلى شدة تمكن التركيب في هذه الصور حتى صارت كأنها كلمة واحدة فالأصل (ف+ب+أي) فالهمزة متصدرة في الأصل، وبذلك تكون مخالفة الأصل باعتبار الصورة النهائية التي آلت إليها الكلمة، بخلاف ما دونها من الصور فإنها متمكنة على الأصل والمآل، ولا يخفى ما لذلك من أثر في تغيير موضع النبر في مقاطع تلك التراكيب، فمن يقرأ بالتحقيق فإنه يفصل بين تلك الأدوات بالنبر على كل مقطع، فيضغط على مقطع (ل= ص ح) ثم يضغط على مقطع (أل= ص ح ص) من (لثلا).

أما من يقرأ بالتخفيف: (ليلا) فإنه يتعامل مع ذلك التركيب أياً كانت صورته كالكلمة الواحدة، ومن ثم يجري عليه نظام النبر، فيكتفي بالضغط

(١) الحجة: ص ٩٠ لابن خالويه.

(٢) معاني القراءات: ١/١٨٢ للأزهري.

على مقطع (يَلْ = ص ح ص) من (ليلا) كما هو معلوم في أنظمة النبر في العربية، ويقاس على ذلك كلمة (فبأي).

ومثل ذلك يقال في قراءة (ليهب) إذا سلمنا بأنه من باب الإبدال، أما على القول بأنها ياء المضارعة (١) فهي خارجة عن هذا الباب، وكلا الوجهين صواب. (٢).

أما مخالفة الأصبهاني عن ورش أصله وموافقة أبي جعفر في إبدال كلمات (خاسيا)، و(ناشية) و(مليت) فليس من تأويل إلا اتباع الرواية والجمع بين اللغتين.

(١) الحجة: صد ٩٠ لابن خالويه.

(٢) السابق نفسه.



المطلب الرابع

تسهيل الهمزة بينَ بينَ

يتحقق التسهيل بينَ بينَ على القياس في ثلاثة سياقات صوتية :

- ١ - الهمزة المفتوحة إذا انفتح ما قبلها.
- ٢ - الهمزة المكسورة أو المضمومة إذا تحرك ما قبلها بأي حركة قصيرة.
- ٣ - الهمزة المسبوقة بألف^(١)

وذلك نحو (مآب) و(تأذن) و(سئم) و(يامام) و(يؤوده) و(لأمه) و(إسرائيل)، ومنهج القراءة في تلك الصورة هو التحقيق -إذا استثنينا حمزة حالة الوقف- غير أن هناك كلمات جاءت الهمزة فيها مفتوحة وفتح ما قبلها، وقد سهلت على القياس بينَ بينَ في مواضع خاصة عند من ليس منهجه التسهيل في مثل تلك الصورة، وسهلت شذوذاً بحذف الهمزة وزيادة الحركة السابقة لها فتصير ألف مد في مواضع أخرى، مما يعد خروجاً على الأصل عند من منهجه التسهيل، وقد ورد التسهيل القياسي في مواضع خاصة وذلك في سياقين:

الأول: الهمزة المفتوحة بعد فتح:

(١) ينظر: الكتاب: ٥٤١/٣، الكشف: ١٠٢/١-١١١، التبصرة: ٣١٠-٣١٦ لمكي

بن أبي طالب.

أ- ﴿العظيم﴾: وبابها متى سبقت همزة رأى بهمزة الاستفهام حيث وقع، فقد خالف كل من نافع وأبي جعفر أصليهما واتفقا على تسهيل الهمزة الثانية بينَ بينَ نحو: (أرايتكم، وأرايتم، وأرايت، وأفرايتم) حيث وقع، واختلف عن الأزرق عن ورش في كيفية تسهيلها، فروى عنه بعضهم إبدالها ألفا خالصة" (١)

ومن ذلك أيضا ما اختص به الأصبهاني، عن ورش بتسهيل الهمزة الثانية إذا وقعت بعد همزة الاستفهام في الكلمات التالية نحو:

﴿الله الرَّحْمَنُ﴾ [الإسراء: ٤٠] و﴿أفأمن﴾ حيث وقعت، في جميع سياقاتها وهي ﴿أفأمن أهل القرى﴾ [الأعراف: ٩٧] ﴿أفأمنوا مكر الله﴾ [الأعراف: ٩٩]، ﴿أفأمنوا أن تأتيهم﴾ [يوسف: ١٧] ﴿أفأمن الذين مكروا﴾ [النحل: ٤٥] ﴿أفأمنتم أن يخسف بكم﴾ [الإسراء: ٦٨] وفي ﴿أفأنت﴾ [يونس: ٩٩ الفرقان: ٤٣] والزم: ١٩، الزخرف: ٤٠] ﴿أفأنتم﴾ [الأنبياء: ٥٠] وسهلها أيضا في غير الاستفهام في چلأملأنچ [هود: ١١٩] (٢)، والتسهيل في كل جاء على القياس في مثل هذا السياق.

(١) النشر: ٣٩٧/١-٣٩٨.

(٢) المصدر السابق: ٣٩٨/١.



ب- ﴿الْحَلَالُ﴾ [آل عمران: ١١٩ وفي النساء: ١٠٩ ومحمد: ٣٨]
فاختلفوا في تحقيق الهمزة فيها، وفي تسهيلها، وفي حذف الألف منها،
فقرأ نافع، وأبو عمرو وأبو جعفر بتسهيل الهمزة بينَ بينَ، واختلف عن
ورش من طريقه، فورد عن الأزرق ثلاثة أوجه.

الأول: حذف الألف، فيأتي بهمزة مسهلة بعد الهاء مثل (هَعْنَم).

الثاني: إبدال الهمزة ألفا محضة، فتجتمع مع النون وهي ساكنة، فيمد
لالتقاء الساكنين.

الثالث: إثبات الألف كقراءة أبي عمرو وأبي جعفر، وقالون، إلا أنه مشبعا
على أصله. وورد عن الأصبهاني وجهان.

١- حذف الألف كالوجه الأول عن الأزرق.

٢- إثباتها كقالون (١).

الثاني: الهمزة المكسورة بعد ألف:

١- ﴿الْمُظِيمِ﴾ كحيث وقعت، فقد سهل همزتها الثانية أبو جعفر. (٢)

(١) النشر: ٤٠٠/١.

(٢) السابق: ٢١١/٢.

٢- ﴿كَائِنٌ﴾ حيث وقعت ، قرأها أبو جعفر وابن كثير حيث وقعت (كائِنٌ) بألف ممدودة بعد الكاف، وبعدها همزة مكسورة، وسهل همزتها أبو جعفر بينَ بينَ. (١)

٣- ﴿الْأَلَانِي﴾ حيث وقعت [الأحزاب: ٤ والمجادلة: ٢ والطلاق: ٤]. قرأ ابن عامر والكوفيون بإثبات ياء ساكنة بعد الهمزة، وقرأ الباقون بحذفها وهم: نافع، وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر، ويعقوب، واختلف عن هؤلاء في تحقيق الهمزة وتسهيلها وإبدالها، فقرأ يعقوب وقالون وقنبل بتحقيق الهمزة، وقرأ أبو جعفر وورش بتسهيلها بينَ بينَ، واختلف عن أبي عمرو والبيزي (٢)

تحليل وتوجيه:

تبدو العلة واضحة في تسهيل الهمزة الثانية في نحو:

﴿العظيم﴾ و﴿اللَّهُ الرَّحْمَنُ﴾ وهي التخفيف نظرا لتكرار الهمزة وإن كانتا غير متتاليتين، لكن تكرارهما بالحركة نفسها يحمل بعض الثقل مما سوغ تسهيلها على تلك الصورة، مع الإبقاء على أثر هذه الهمزة.

يقول مكي بن أبي طالب في علة تسهيل همزة ﴿العظيم﴾ وهي عين الفعل: "فإنه لما اجتمع في كلمة همزتان بينهما حرف، خفف الثانية

(١) السابق: ٢/٢٤٢.

(٢) النشر: ١/٤٠٠ والإتحاف: ٧٩.



استخفافا ، وأيضا لما رأى بعض العرب يحذف الثانية حذفًا مستمرًا، وبه قرأ الكسائي، خففها وجعل تخفيفها عوض من حذفها، إذ في حذفها بعض الإجحاف بالكلمة" (١)

لكن الخلاف في صورة الهمزة في (هاأنتم) مرجعه إلى تأصيل هذه الكلمة حيث ذهب أبو عمرو إلى أن الهاء في (هاأنتم) بدل من همزة (أنتم) بهمزتين، ثم أدخل بين الهمزتين ألفًا فقال (أأنتم) ثم قلب الهمزة الأولى هاء فقال (ها أنتم)، والهمزة تقلب هاء كثيرا لقربها من الهاء كما قيل : (هرقت الماء وأرقتة) و (إياك وهياك) و (أهل وآل) و (أليست ها) على ذلك للتنبية؛ لأنه يترتب عليه الجمع بين حرفين للتنبية (ها) و (أولاء) فيقول {ها أنتم أولاء} وهو غير وارد عن العرب هذا الجمع فلم يرد عنهم ها أنا هذا. (٢)

وإذا عرفنا هذا التأصيل نستطيع أن نتحقق من حقيقة الخلاف بين القراء في تحقيق الهمزة أو تخفيفها، فمن خففها بين بين، فهو يرى أن الألف المدخلة قد حذفت، فتوالى ما يشبه الهمزتين، وهي الهاء المبدلة من الهمزة، وهي محركة بالفتح ثم همزة (أنتم) فجاءت بوزن (هاأنتم) والتخفيف القياسي لهذه الصورة هو بين بين، وهو ما ذهب إليه ورش من طريق الأزرق في أحد الأوجه.

(١) الكشف: ٨٣/١ .

(٢) حجة القراءات: ص ١٦٥ لابن زنجلة.

أما إبدال الهمزة ألفا فهو وجه جاء على غير قياس، وإن كان حجته التخفيف أيضا، وفي هذه الحالة يتكون المقطع الصوتي من النوع الطويل (هَآن) = (ص ح ص) في سياق نادر في العربية؛ لأن ما بعد الألف ساكن غير مضعف، كما أنه في غير الوقف، وهو يمد ست حركات؛ لأنه من قبيل المد اللازم الكلمي المخفف، وهو لا يحدث عادة في السياق الطبيعي في العربية، وإنما يحدث نتيجة تراكيب صوتية نتيجة اجتماع همزتين كما حدث في (آلآن) في موضعي يونس، فجميع القراء يسهلون الهمزة الثانية، أو يبدلون مدا (١) وكذلك إبدال الهمزة الثانية مدا لورش في نحو (أنتم) حيث يقرؤها في أحد وجهيه (أنتم) وسيأتي بيان ذلك في الهمز غير المفرد.

أما من يحقق الهمزة فهو آت بها على الأصل، قال ابن الجزري: "ومن جعلها - يعني الهاء - مبدلة وكان ممن يفصل بالألف زاد في التمكن سواء حقق الهمزة أو لينها" (٢)

أما التسهيل في كل من (إسرائيل) و(كائن) و(اللائي) فإن علته التخفيف لما يكثر استعماله، ومما يضطرب اللسان العربي في التحقق من أصله.

فكلمة (إسرائيل) كلمة أعجمية يكثر فيها التخليط (٣) في اللسان العربي؛ لاضطرابه في التحقق من أصلها، يضاف إلى ذلك كثرة ورودها في

(١) النشر: ٣٥٧/١.

(٢) النشر: ٣٥٣/١.

(٣) المحتسب: ٨٠ / ١ ، ٩٧ والخصائص: ٣٦٠ / ١.



القرآن، ومجيئها مقرونة بكلمة (بني) يؤدي إلى اجتماع ثلاث مدات (١) مما يزيد من ثقلها.

وكلمة (كأين) قد اختلف في أصلها، والراجح في ذلك أن أصلها كلمة (أي) دخلت عليها كاف التشبيه، كما دخلت على (ذا) في (كذا) ، ثم كثر استعمالهما كالكلمة الواحدة بمعنى (كم) الخبرية، فتصرفوا فيها على وجوه، وكتب تنوينها نوناً. (٢)

كما أن كثرة الخلاف القرآني لكلمة (اللائي) يعكس ارتباك اللسان العربي في نطق هذه اللفظة، فالقياس أن تثبت الياء فيه كما تثبت في (الشائي)، و(النائي) ونحوه. وقد حذفوا الياء من (فاعل) في حروف، من ذلك قولهم: ما باليت به بالة، ومنه حانة، فكذا إذا حذف من اللائي يصير (اللاء) فإن خففت الهمزة فالقياس أن تجعل بينَ بينَ. (٣) قال الأزهري: هي لغات محفوظة عن العرب وأجودها وأتمها (اللائي) بياء بعد الهمزة. ومن حذف الياء اكتفى بالكسرة، ومن همز فلأن مدتها همزة، ومن خفف الهمزة فلا يثاره التخفيف، وكل جائز (٤)

(١) السابق: ٣٤١/١.

(٢) إبراز المعاني: ص ٣٩٩.

(٣) الحجة ٥/ ٤٦٦ لأبي علي القارسي

(٤) معاني القراءات: ٢٧٧/٢ للأزهري.

وعلى كل فالتسهيل في الكلمات الثلاث يأتي على القياس في التسهيل؛
لأنها همزة مكسورة بعد ألف (١) وإن كان خارجا عن أصول من كان
منهجه التسهيل- لأنهم لا يسهلون كل همزة في مثل هذا السياق- فهو
موافق للقياس اللغوي.



المطلب الخامس

تسهيل الهمزة بالحذف

لم يشر أحد من علماء اللغة إلى حذف الهمزة قياسا إلا في سياق الهمزتين من كلمتين أو شبه كلمتين نحو: ﴿جاءَ أَحَدٌ﴾ [النساء: ٤٣] ونحو: ﴿أَنَّ كَانَ﴾ [القلم: ١٤] أما في غير ذلك فهو خارج عن التخفيف القياسي، لكنه لم يخرج عن أوجه التسهيل المتعارف عليها في القراءات القرآنية، فكثرة وروده ودورانه في كتاب الله - تعالى - تصل به إلى درجة القياس؛ حتى إنه أصبح منهاجاً لبعض القراء، كما هو معلوم في باب وقف حمزة.

أولاً: الهمزة المكسورة أو المضمومة بصائت طويل وقبلها كسرة قصيرة:

ينتهج أبو جعفر حذف الهمزة المضمومة قبل واو، والمكسورة قبل ياء (١) نحو (متكئين، ومتكئون، والصابئين، والصابئون، والخاطئين، والخاطئون، ومستهزئين والمستهزئون) حيث وقعت (٢). ويجيء ذلك في عدة صور:

(١) النشر: ٣٩٧/١ وشرح الدرّة: ١٦١ للزبيدي

(٢) المصدران السابقان نفسيهما

الصورة الأولى: أن تكون مضمومة بصائت طويل وقبلها كسر، فإن أبا جعفر يحذف الهمزة ويجعل الضم الطويل على الحرف الذي قبلها نحو (مُستهزؤون، والصابئون، ومتكؤون، ومألون، وليواطؤوا، ويُظفؤوا) (١).

الصورة الثانية: أن تكون الهمزة مكسورة بصائت طويل وقبلها كسرة قصيرة، فإن أبا جعفر يحذف الهمزة، ويحرك الحرف الذي قبلها بالصائت الطويل الذي كان حركة للهمزة قبل الحذف، وذلك في كلمات: (متكئين، والصابئين والخاطئين وخاطئين والمستهزئين) حيث وقعت (٢).

الصورة الثالثة: أن تكون مضمومة بصائت طويل بعد فتح، فإن أبا جعفر يحذف الهمزة دون تغيير في حركة الحرف الذي قبلها، وذلك في كلمات: (ولا يطؤون، ولم تطؤوها، وأن تطوهم) وانفرد الحنبلي بتسهيلها بينَ بينَ في (رعوف) حيث وقع، وانفرد الهذلي، عن أبي جعفر بتسهيل (تبوعوا الدار) كذلك وهي رواية الأهوازي عن ابن وردان. (٣)

وبقاء الفتح قبل الهمز دون تغيير؛ بخلاف الكسرة قبل الواو صورة يجيزها التشكيل الصوتي في العربية، يتحول على إثرها الصائت الطويل الواوي إلى ما يسمى بشبه الصائت (طؤ) = (au).

(١) المصدران السابقان نفسيهما.

(٢) النشر: ٣٩٧/١ وشرح الدرّة: ١٦١ للزبيدي

(٣) المصدران السابقان نفسيهما.



مخالفة الأصل:

انفرد نافع بقراءة : (الصابون) (والصابين) (١) وهو بذلك يتفق مع منهج أبي جعفر في تسهيله على هذا النحو في مثل هذا السياق (مكتنين، والصابئين والخاطئين وخاطئين والمستهزئين) حيث وقعت (٢).

وقد ورد هذا اللفظ في ثلاثة سياقات قرآنية مرة واحدة في موضع الرفع ﴿الْبَيْتِجِ﴾ المائدة/٦٩ واثنيتين في موضع النصب ﴿قال تعالى﴾: البقرة/٦٢، الحج/١٧

وتشير كتب اللغة والمعاجم إلى أن الهمز فيه أصل، قال ابن قتيبة: "وأصل الحرف من صَبَأْتُ: إذا خرجت من شيء إلى شيء، ومن دين إلى دين؛ ولذلك كانت قريش تقول في الرجل إذا أسلم واتبع النبي صلى الله عليه وعلى آله: قد صبأ فلان - بالهمز - أي خرج عن ديننا إلى دينه. (٣) وذكر الزمخشري أنه مشتق "من صبأ ناب البعير، إذا طلع وصبأ النجم. (٤)

غير أن ابن الأثير يشير إلى أن من العرب من لا يهمز فقال: "وكانت العرب تسمى النبي ﷺ الصابئ؛ لأنه خرج من دين قريش

(١) النشر: ٣٩٩/١.

(٢) المصدر السابق: ٣٩٧/١ وشرح الدرة: ١٦١ للزبيدي.

(٣) غريب القرآن لابن قتيبة: ص ٥٢.

(٤) السابق نفسه.

إِلَى دِينِ الْإِسْلَامِ. وَيُسْمَوْنَ مَنْ يَدْخُلُ فِي الْإِسْلَامِ مَصْبُوءًا، لِأَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَهْمُرُونَ، فَأَبْدَلُوا مِنَ الْهَمْزَةِ وَاوًا. وَيُسْمَوْنَ الْمُسْلِمِينَ الصُّبَاءَ بِغَيْرِ هَمْزٍ، كَأَنَّهُ جَمْعُ الصَّابِي غَيْرِ مَهْمُوزٍ، كَقَاضٍ وَقُضَاءٍ، وَغَازٍ وَغُزَاةٍ..^(١) وَهُوَ بِذَلِكَ يَلْمَحُ إِلَى أَنَّ تَرَكَ الْهَمْزَ لُغَةً قَرِيشَ بِعُودَةِ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ: " لِأَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَهْمُرُونَ".

تحليل وتوجيه: لا بد من التفريق بين تخفيف أبي جعفر للهمزة فيما سبق، وبين قراءة نافع؛ لأن الأخير مخالف لأصله ومنهجه، بل مخالف لما عليه الأصل الاشتقاقي لهذه الكلمة.

ونستطيع أن نقول: إن الكسرة أو الضمة في (الصابئين أو الصابئون) قد حذفنا كلية وحل محلها الصائت الطويل اليائي أو الواوي الذي كان حركة الهمزة قبل الحذف.

ويبدو لي أن التخفيف بالحذف في الصور الثلاث للهمزة هو من إجراء الهمزة مجرى حروف المد إذا انتهت به كلمة حال اتصال لاحقة الواو أو الياء، كما هو الحال في جمع الاسم المنقوص جمعاً سالماً بالواو والنون أو الياء والنون نحو: (القاضون) وأصلها (القاضيون) كما أن (مستهزؤون) أصلها (مستهزئون)، وكذلك (القاضين) أصلها (القاضيين) كما أن (مستهزين) أصلها (مستهزيين) وكذلك (المصطفون) أصلها (المصطفون) كما أن (تطووها) أصلها (تطوؤها) فالهمزة تقابل أحرف العلة،

(١) النهاية: ٣/٣ لابن الأثير واللسان: ١٠٨/١ وتاج العروس: ٣٠٦/١ (ص



والعلاقة التبادلية بين الهمزة وأحرف العلة لا تخفى في كثير من التصاريف، فإذا كان ثمة ثقل أو تعذر في أحرف المد استوجب الحذف أو تقصير الحركة، فالهمزة أشد ثقلاً، مما يجعل الحذف في مثل تلك الصور -وإن جاء مخالفاً للتخفيف القياسي- له وجاهته الصوتية على هذا الإجراء والتحليل.

ثانياً : الهمزة المفتوحة بصائت قصير بعد فتح:

والقياس في تلك الصورة أن تسهل همزتها بينَ بينَ؛ لكن جاء تسهيلها على غير قياس وذلك بأن تحذف الهمزة، ويزاد الصائت القصير قبلها، لتشكل صوت ألف المد، ويجيء ذلك في مواضع خاصة في الكلمات التالية:

١- ﴿الْإِعْلَى﴾ : من قوله تعالى: ﴿تَأْكُلُ مِنْسَاتَهُ﴾ [سبأ: ١٤] فقد قرأ أبو جعفر ونافع وأبو عمرو، وابن كثير في رواية ابن فليح، وزيد عن يعقوب (منسأته) بغير همز" (١)

والأصل هو (منسأته) بهمزة مفتوحة على زنة (مفعلة): عصاه من: نَسَأْتُ البعير، إذا سقته بالعصا. " (٢) وبذلك يكون أبو جعفر ونافع وأبو عمر مخالفين لأصولهم.

(١) المبسوط في القراءات العشر: ص ٣٦١.

(٢) معاني القراءات: ٢/٢٩٠.

ويذكر ابن جنى أنا أبا عمرو سئل: لم تركت همز "منسأته"؟ فقال:
وجدت لها في كتاب الله أمثالا: ﴿هُم خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٧]
و﴿لَتَرُونَ الْجَحِيمَ﴾ [التكاثر: ٦]^(١) ويعقب ابن جنى على قول أبي
عمرو: " يريد أن (البرية) من برأ الله الخلق، فترك همزها تخفيفا. وكذلك
(لَتَرُونَ)، يريد تخفيف همز (ترى)؛ لأن أصلها (تَرَأَى)، فاجتمع على
تخفيف الهمزتين في الموضوعين. ولا يريد أن واو "لَتَرُونَ" غير مهموزة؛
وذلك لأن همز هذه الواو لضممتها شاذ، من حيث كانت الحركة لالتقاء
الساكنين، وليست بلازمة"^(٢)

ومع اعترافنا بشذوذ هذا التسهيل، فإن له ما يعضده من السماع، قال
الداني: أنشدنا فارس بن أحمد شاهداً لذلك:

إِنَّ الشُّيُوحَ إِذَا تَقَارَبَ خَطْوُهُمْ ... دَبُّوا عَلَى الْمِنْسَاءِ فِي الْأَسْوَاقِ^(٣)

ومنه قول الشاعر في ترك الهمز:

إِذَا دَبَبْتَ عَلَى الْمِنْسَاءِ مِنْ هَرَمٍ ... فَقَدْ تَبَاعَدَ عَنكَ اللَّهُ وَالْغَزَلُ^(٤)

(١) المحتسب: ١٨٧/٢.

(٢) المحتسب: ١٨٧/٢.

(٣) البيت من بحر الكامل، ولم أعثر على قائله [ينظر: جامع البيان: ٤/ ١٥٠١ والنشر: ٣٥٠/٢]

(٤) البيت من بحر البسيط، ولم أعثر على قائله [ينظر: تفسير الطبري: ٢٠/ ٣٧١ تح: شاكر وتفسير الثعلبي: ٨/ ٨١ وتفسير القرطبي: ١٤/ ٢٧٩ والبحر



وقال أبو عمرو بن العلاء، وهي لغة قريش (١) وعلى ذلك تكون مخالفة الأصل متفقة ولغة قريش ولا شك أن هذا الاستعمال يمنحها قوة وإن خالفت القياس.

٢ - (سأل) من قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾ [المعارج: ١] قرأ أبو جعفر ونافع وابن عامر (سأل) ساكنة الألف غير مهموزة. وقرأ الباقر (سأل) مفتوحة الألف مهموزة (٢)

'فمن قرأ بالهمز فقد أتى به على الأصل، أما من قرأ (سأل) بترك الهمز، ففيه توجيهان:

١ - أنه من باب التخفيف، وبذلك يكون الأصل الاشتقائي هو الجذر (س ء ل) وهو تخفيف على غير قياس؛ لأن قياسه بينَ بينَ على لغة أهل الحجاز كما ذكر سيبويه. (٣)

٢ - أنه ليس من باب التخفيف، وبذلك يكون الأصل الاشتقائي هو الجذر (س ي ل) أراد الفعل الماضي من (السيل) فلم يهمزه، وهمز الاسم؛ لأنه

المحيط في التفسير: ٥١٦ / ٨ / الصحاح : ٧٦ / ١ / واللسان: ١ / ١٦٩. (ن س
[ء]

(١) جامع البيان : ٤ / ١٥٠١.

(٢) المبسوط في القراءات العشر: ص ٤٤٦ والنشر: ٣٩٠ / ٢، وتحرير التيسير:
ص ٥٩١ لابن الجزري، والإتحاف: ص ٨٢.

(٣) الكتاب : ٣ / ٥٤٢

جعله اسم الفاعل، أو اسم واد في جهنم كما قال تعالى: ﴿يَبْنَ الصَّافَاتِ﴾^(١)
 ﴿مَرِيمَ﴾ [مريم: ٥٩] فتكون الباء في القراءة الأولى بمعنى: (عن) وفي
 الثانية بمعنى: (الباء) لإيصال الفعل، فأما همز (سائل) فواجب من
 الوجهين (١) ويرشح ذلك التوجيه قراءة ابن عباس قرأ: (سَال سَيْلٌ) (٢)
 يضاف إلى ذلك أيضا مخالفة الأصل والتسهيل على غير قياس.

أما إذا سلمنا بأنه من باب التخفيف الشاذ فإن له وجهته من
 السماع، وذلك فيما حكاه سيبويه عن العرب (٣) وقد عزاها الزبيدي إلى
 هذيل (٤) والتخفيف القياسي في مثل هذا السياق أن يكون بينَ بينَ وهو
 ما وقف عليه حمزة (٥) وعلّة ذلك أنها لما لم يكن قبلها ساكن تلقى
 حركتها عليه ولم يحسن فيها البدل كالساكنة لقوتها في الحركة فكان
 تدبيرها بحركتها أولى من تدبيرها بحركة ما قبلها^(٦)

(١) الحجة في القراءات السبع: صد٥٢ ومعاني القراءات: ٨٨/٣ وحجة

القراءات: صد٧٢.

(٢) المحتسب: ٣٣٠/٢.

(٣) الإبانة: صد٢١ لمكي بن أبي طالب، والإقناع في القراءات السبع: صد١٩١.

(٤) تاج العروس: ١٥٨/٢٩ (س ء ل).

(٥) الكشف: ١٠٣/١ والإقناع في القراءات السبع: صد١٩١ والنشر: ٤٨٣/١.

(٦) الكشف لمكي بن أبي طالب: ١٠٣/١.

٣- ﴿﴾ من قوله تعالى: ﴿رَجِمَ قَالَ تَعَالَى﴾ ﴿﴾ [يوسف:
 ٣١] فقد خالف أبو جعفر أصله، فقرأ بحذف الهمزة فيصير مثل (مُتَّعًا) (١)
 ولا يحذفها في نحو: ﴿﴾ [النساء: ٩٢].

ولا شك أن هذا الحذف خارج عن القياس في مثل هذا السياق
 الصوتي للهمز أيضا، والقياس في التسهيل أن تكون بينَ بينَ (٢) ؛ لذا
 رأينا ابن جني يضعف هذه القراءة في السعة دون الضرورة ، لكنه التمس
 لها وجها يقويها بأن تكون (متكا) مشتقة من الجذر (و ك ي) (٣) ثم
 أردف قائلا: " فإن سلكت هذه الطريق لم يكن فيه بدل ولا ضعف، فيكون
 مُتَّعًا على هذا كَمُتَّعَى من وقيت، ومُتَّلَى من وُلِيَتْ" (٤).

تعقيب:

لا شك أن تسهيل الهمزة المفتوحة والمفتوح ما قبلها في الكلمات
 السابقة (منساته) و(سال) و(متكا) مخالفة لأصل قراءة من قرأ به ومخالفة
 للقياس اللغوي في التسهيل؛ أما مخالفة الأصل؛ فلأن من فعل ذلك سهل
 الهمزة على غير منهجه؛ إما لأن منهجه مطلق التحقيق أو أنه يسهل

(١) شرح الدرة للزبيدي : ١٦١ .

(٢) التيسير في القراءات السبع : ٤١ لأبي عمرو الداني .

(٣) المحتسب ١/٣٤٠ .

(٤) المحتسب ١/٣٤٠ .

الهمزة في غير هذا السياق، وأما مخالفة القياس فلأن قياس تلك الصورة في مثل هذا السياق أن تسهل بينَ بينَ.

على أن هذا التخفيف على تلك الصورة الشاذة يحمل قدرا كبيرا من التخفيف، نستطيع أن نتبين ذلك من خلال النسج المقطع للكلمة قبل التسهيل، ونسجها بعد التسهيل؛ لأنه بعد التسهيل تختزل المقطعين القصيرين (ص ح + ص ح) في مقطع واحد (ص ح ح) فنجد -مثلا- التشكيل المقطعي لسياق الهمزة في كلمة (منسأته) محققة هو (سَ أ) = (ص ح + ص ح) وبعده التسهيل تصبح (سا) = (ص ح ح) ولا شك أن النطق بمقطعين قصيرين متتالين يتكون أحدهما من الهمزة أشد ثقلا من مقطع متوسط مفتوح ليس فيه همز.



المطلب السادس

تسهيل الهمزة بالحذف والنقل

وتتحقق تلك الصورة على القياس متى سبقت الهمزة المتحركة بحرف صامت ساكن أو شبه صائت ساكن سواء في كلمة نحو (قرآن) أم في كلمتين نحو: (من آمن) و (عذابٌ أليم) وكذلك (ابني آدم) وللقرءاء في هذا السياق منهجان:

الأول التحقيق: وهو الأصل والمشهور، والثاني: التسهيل بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على الصامت أو شبه الصائت الساكن قبلها، وهو تسهيل قياسي (١). فيقال: في نحو (قرآن) و(من آمن) و(ابني آدم): (قران) و(من آمن) و(ابني ادم) ، وتجيء مخالفة الأصل في هذا الباب عند من منهجه التحقيق ومن منهجه التخفيف.

أولاً: من منهجه التسهيل: فقد اشتهر به ورش عن نافع، ويتحقق ذلك شريطة أن يكون الساكن آخر كلمة، والهمزة أول الأخرى، سواء أكان الساكن الصحيح المنقول إليه منونا نحو: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفجر: ٦-٧] أم لام تعريف نحو: (الآخرة) و(الأرض)؛ لأن لام التعريف في حكم المنفصل (٢)

مخالفة الأصل:

(١) الكشف: ١١٠/١ .

(٢) الهادي (شرح الطيبة): ٢٣٧/١ .

خالف ورش أصله في ذلك السياق من وجهين:

الأول : ترك النقل: وذلك في كلمة واحدة وهي قوله تعالى:

﴿ اقرؤا كتابيه * إني ﴾ [الحاقة: ١٩ - ٢٠] فقرأها ذلك كالجُمهور بالإسكان وعدم النقل؛ لأنها هاء سكت. وروى البعض الآخر النقل طردا للباب. (١)

الثاني : النقل فيما جاء في سياق الكلمة الواحدة وذلك في

كلمتين:

١ - (رِدْءًا) في قوله تعالى: ﴿ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي ﴾ [القصص: ٣٤] فقرأها نافع براوييه من جميع الطرق (ردا) بالتخفيف، بأن حذف الهمزة وألقى حركتها على الساكن الصحيح قبلها، وهو تخفيف قياسي (٢).

٢ - (مِلْء) من قوله: ﴿ الْجَنَّةِ الْمُبَافِرُونَ ﴾ [آل عمران: ٩١] فاختلف فيه عن الأصبهاني، عن ورش بالنقل والتحقيق (٣)

ثانيا : من منهجه التحقيق: فإن جميع القراء عدا ورشا يحققون في مثل هذا السياق، غير أنهم خالفوا أصولهم في بعض الكلمات، من ذلك قراءة أبي جعفر بالنقل في كلمة (ردءا) موافقا لنافع، إلا

(١) التيسير: ص٣٦، والتبصرة: ص٣٠٨، والهادي شرح طيبة النشر: ٢٣٧/١.

(٢) الحجة: ٤٢٠/٥-٤٢١ لأبي علي الفارسي والتبصرة: ٣٠٨ لمكي بن أبي طالب، والموضح ٩٨٣/٢ لابن أبي مريم.

(٣) النشر: ٤١٣/١ - ٤١٤.

أن أبا جعفر أبدل من التنوين ألفا في الحاليين، ووافقه نافع في الوقف، وكذلك (ملء) فاختلف فيه عن ابن وردان تحقيقا وتخفيفا (١) وبذلك يكون أبو جعفر مخالفا لأصله، وهو مطلق التحقيق سواء كان في كلمة أو في كلمتين.

كما خالف ابن كثير أيضا أصله وهو التحقيق، فنقل في لفظ (القرآن) بجميع صورته.

كما خالف كل ابن كثير والكسائي وخلف أصولهم في كلمة (واسأل) وما جاء من لفظه نحو ﴿وَاسْأَلُوا اللَّهَ﴾ [النساء: ٣٢]، ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] ﴿فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَفْرَهُونَ﴾ [يونس: ٩٤] إذا كان فعل أمر وقبل السين واوا أو فاء. فقرأوا ذلك كله بالنقل، وقرأ الباقون الكلمات الأربع بغير نقل" (٢)

واختلف عن ابن وردان في النقل إلى اللام في كلمة (الآن) حيث وقعت على الإخبار، نحو ﴿قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١]، ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] وأما قوله تعالى: ﴿الآن﴾ [يونس الآيات: ٥١، ٩١] الحرفان على الاستفهام، فوافق ورشا على النقل فيه قالون وابن وردان بلا خلاف لثقل الكلمة بالاستفهام، وكذا نقل

(١) النشر: ٤١٣/١ - ٤١٤.

(٢) السابق نفسه.



أبو جعفر في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ [المائدة ٣٢] (١). كذلك
خالف رويس أصله بالنقل في (من استبرق) [الرحمن: ٥٤] (٢)
تحليل وتوجيه:

لا شك أن من حقق الهمز في مثل هذا السياق لا يسأل عنه لأنه قد
أتى بالكلام على أصله (٣) أما التخفيف بالحذف والنقل فهو تخفيف قياسي
وهو لهجة عربية فصيحة (٤) لكن لابد أن نقف عند مخالفة القراء أصولهم
في الكلمات السابقة، فلا شك أن مناط الحذف والنقل هو التخفيف؛ لكن
علة التخفيف تختلف من كلمة إلى أخرى، فتخفيف بعضها العلة فيه كثرة
الاستعمال ومجيئها في اللسان العربي على هذه الكيفية، مما رشحها في
الاستعمال القرآني وذلك مثل: (القرآن)، و(واسأل) و(الآن) بالإخبار.

وقد كشف مكي بن أبي طالب عن علة مخالفة ورش أصله في ترك
همز ﴿الْمُهْمَزَةُ الْمُبْتَدِئَةُ﴾ [القصص: ٣٤] وإلقاء حركة الهمزة على
الساكن قبلها، والهمزة لام الفعل، ومن أصله همز لام الفعل حيث وقعت،
ومن أصله أيضا أنه لا يلقي حركة الهمزة على الساكن قبلها في كلمة ؟

(١) شرح الطيبة لابن الجزري: ص ٩٦.

(٢) الوجيز في شرح قراءات القراءة الثمانية: ص ٣٤٥ وشرح الدر: ١٦٦ - ١٦٨

للزيدي والمبسوط في القراءات العشر ص ١٠٩ للنيسابوري.

(٣) الحجة في القراءات السبع: ص ٢٧٨ لابن خالويه.

(٤) الكشف: ١١٠/١ ، والهادي شرح الطيبة: ٢٣٧/١.



فقال : " أنه لما وجد سبيلا إلى إلقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها لم يهزها، وألقى حركتها على ما قبلها قياسا على إلقاءه حركة كل همزة أتت في كلمة وقبلها ساكن من كلمة أخرى ، فأجرى ما هو من من كلمة مجرى ما هو من كلمتين، وقد همز قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُبَارِكِ﴾ [آل عمران: ٩١] على أصله في همزة لام الفعل ولم يلق حركة الهمزة ليفرق بين ما هو من كلمة وما هو من كلمتين فاستثقل ما هو من كلمتين لثقله، فخفف فيه الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها نحو: (من آمن) واستخف ما هو من كلمة فهزها، ولم يلق فيه الحركة.. فإن قيل : فلم خص (ردء) بإلقاء الحركة دون غيرها مما هو في كلمة كـ(الخبء ، وجزء) فالجواب: أنك إذا خففت (ردءا يصدقني) أشبه لفظه لفظ كلمتين منفصلتين مفهوميتين فـ (رد) كلفظ الأمر من (ورد يرد) والهمزة والتنوين كالخفيفة في اللفظ فصار لفظه كلفظ كلمتين مفهوميتين، فألقى فيه الحركة ؛ لأنه ككلمتين في اللفظ " (١)

أما مخالفة الأصل بترك الهمزة وإلقاء حركتها على ما قبلها في (الآن) و(ملء الأرض) فعلته التخفيف لمجيئها في سياق يحمل ثقلا، فـ(الآن) بالاستفهام وذلك لاجتماع همزتين، وكذلك مجيء كلمة (ملء) سابقة لكلمة (الأرض) التي تشتمل على همزة مما يحمل السياق ثقلا .



أما كلمة (من استبرق) في رواية رويس فيحتجون لتخفيفها بالنقل لثقلها بالعجمة وطول الصيغة (١) وأرى أن ذلك ليس من قبيل النقل، ولكنه مما حمل فيه اللفظ الأعجمي محمل اللفظ العربي، فتوهم فيه همزة الوصل، فعومل معاملة وزن (استفعل)، قال أبو منصور: "من قرأ (من استبرق) بغير همز جعل الألف وصلًا، ولم يجعلها ألفًا مقطوعة، ولا أصلية" (٢) وقال ابن جنى: " هذه صورة الفعل البتة، بمنزلة (استخرج)، وكأنه سُمِّي بالفعل وفيه ضمير الفاعل، فحكي كأنه جملة، وهذا باب إنما طريقه في الأعلام، كتأبط شرا، وذرى حبا، وشاب قرناها" (٣)

غير أن هناك ألفاظا نقف فيها عند حد الرواية التي تجمع بين لغتين فصيحيتين كما جاء النقل في ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ [المائدة: ٣٢] إذ ليس له وجه يسوغ مخالفة الأصل سوى اتباع الأثر جمعا بين اللغتين.

(١) شرح الطيبة: ص ٩٦ لابن الجزري.

(٢) معاني القراءات: ٤٧ / ٣.

(٣) المحتسب: ٣٠٤ / ٢.



المطلب السابع

تسهيل الهمزة بالإبدال والإدغام

التسهيل في هذه الصورة الأصل فيه لحمزة وهشام حالة الوقف، ويتحقق ذلك قياساً متى سبقت الهمزة المتحركة بياء أو واو زائدتين، والمراد بالزائد هنا ما زاد على الفاء والعين اللام نحو (قروء، ويريء، وهنيئاً، ومريئاً) والحكم فيهما الإدغام: أي بعد إبدال الهمز من جنس ما قبله ثم تدغم الأول في الثاني، وبعض أئمة القراءة عن حمزة عامل الياء والواو الأصليتين معاملة الزائدتين فأدغم في نحو: (شيء)، و(سوء) و(يُضيء)(١)

فإن كان قبل الهمزة ألف نحو: (جاء) و(السفهاء) و(منه الماء)، و(على سواء) فيسكن للوقف ثم يبدل ألفاً من جنس ما قبله، فيجتمع ألفان فيجوز حذف أحدهما للساكنين(٢) مخالفة الأصل:

تجيء مخالفة الأصل هنا عند بعض القراء ممن يسلك هذا النهج

في بعض الكلمات؛ وهي محصورة فيما يلي: ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ﴾ [الأحزاب: ٥٠]

﴿تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا﴾ [الأحزاب: ٥٣] و﴿البريئة﴾ [البينة: ٦]

(١) شرح الطيبة: ص ١٠٢ لابن الجزري.

(٢) الإتحاف: ص ٩١.

و﴿النسيء﴾ [التوبة: ٣٧] و﴿بالسوءِ إلا﴾ [يوسف: ٥٣] هنيئا مريئا ﴿النساء: ٤﴾ ﴿كَهَيْتَةَ﴾ [آل عمران: ٤٩ والمائدة: ١١٠] أما ألفاظ (النبيء) و(البريئة) و(النسيء) فإن ترك الهمز فيها ليس من قبيل التخفيف كما ذكر سيبويه في البرية والنبي (١) وما ذكره ابن الجزري في (يضاهون، ومرجون، وترجي، وضيا، وبادي، والبرية) (٢) ومن ثم يجيء الحديث عنهما مفصلا في مبحث مخالفة الأصل الاشتقاقي.

كذلك قوله تعالى: ﴿بالسوءِ إلا﴾ [يوسف: ٥٣] فإن مخالفة الأصل بتخفيف همزتها؛ لأجل اجتماع همزتين مكسورتين وكذلك ﴿النبيِّ إلا﴾ [الأحزاب: ٥٣] وعليه نرجى الحديث عنهما في الجانب المنوط به تلك الدراسة، وذلك عند الحديث عن مخالفة الأصل في الهمزتين من كلمتين.

ويتبقى الحديث عن مخالفة الأصل في مواضع (بريء) و(هنيئا مريئا) و(هيئة) فقد ذكر ابن الجزري أن "(بريء وبريئون) حيث وقع، و(هنيئا مريئا)، وهو في النساء، فاختلف فيها، عن أبي جعفر بين تحقيق الهمزة وتسهيلها بالإبدال والإدغام (٣)

(١) الكتاب : ٣ / ٥٥٥.

(٢) النشر: ٤٠٦/١.

(٣) النشر: ٤٠٥/١ الإتحاف: ص ٨١.



أما تسهيله (بريء وبريئون) فهو متفق مع تسهيله في لفظ (البرية)
(١) في الأصل الاشتقاقي (ب ر أ) على ما سيأتي.

وأما تسهيله (هنيا مريا) بالإبدال والإدغام فالعلة فيه - في نظري -
ترتبط بالسياق الصوتي في سور النساء لتناسب الفواصل، لنتسق مع
المقاطع الصوتية (كبيرا) (كراما)؛ لأن الهمز يقتضي مدا متصلا، وهو غير
متناسب تنغميا مع فواصل سورة النساء، والدليل على ذلك أنه أبدل وأدغم
في الكلمتين المتتاليتين لمزيد من التناسب الصوتي، كما أنه لم يرد عنه
الإبدال في غيرها نحو: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا﴾ [الطور: ١٩] ﴿كُلُوا
وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْحَالِيَةِ﴾ [الحاقة: ٢٤].

أما كلمة (هيئة) من قوله تعالى: ﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ [آل
عمران: ٤٩ والمائدة: ١١٠] معا فلا يبي جعفر فيهما وجهان: الأول الإبدال
والإدغام والثاني التحقيق وهو قراءة الباقيين. (٢) وسياق الهمزة في هذه
الكلمة غير السياق السابق في (بريء) ونحوها؛ لأن الياء فيها صوت لين،
ويرى صاحب الإتحاف أن الإبدال هنا يجيء على قاعدة أبي جعفر،
فيجتمع مثلان، أولاهما ساكن فيجب الإدغام (٣)

(١) شرح الطيبة: ٤٦٨/١ للنويري، والإتحاف: ص ٩١.

(٢) النشر: ٤٠٥/١ والإتحاف: ص ٨١.

(٣) النشر: ٤٠٥/١ والإتحاف: ص ٨١.

والقول بأن هذا الإبدال والإدغام يتفق وقاعدة أبي جعفر فيه نظر؛ لأن أبا جعفر لم يبدل ويدغم في غير هذه الكلمة بالسياق ذاته، وذلك أن تأتي الهمزة مفتوحة وقبلها لين، أما كلمات (بيأس) وهو في يوسف: ﴿فلما استيأسوا منه﴾ [آية: ٨٠] ﴿ولا تيأسوا من روح الله إنه لا ييأس﴾ [آية: ٨٧] ﴿حتى إذا استيأس الرسل﴾ [الآية: ١١٠] وفي الرعد ﴿أفلم ييأس الذين﴾ [آية: ٣١] (١) وهي الصورة المتفقة مع صورة الهمزة في كلمة (هينة) فقد قرأها أبو جعفر من رواية ابن وردان بالقلب المكاني والإبدال لا غير. (٢)

وليس له إبدال وإدغام إلا في الهمزة المسبوقه بياء مد في الكلمات التي سبق ذكرها نحو (هنئا مريئا) و(بريء) والسيقان الصوتيان مختلفان.

(١) النشر: ٤٠٥/١.

(٢) السابق نفسه.



المبحث الثاني

الهمزتان المتتاليتان في كلمة أو في شبهها

إذا كان العربي يجد في نطق الهمزة مفردة ثقلاً كان مدعاة للتخلص منها في كثير من المناسبات السياقية بصور متعددة، فلا شك أن توالي همزتين لهُوَ أَشَدُّ ثِقْلًا، وهو ما نتج عنه ضروب من صور التسهيل في اللسان العربي عامة حتى أهل التحقيق كما ذكر سيبويه (١) وقد حملته إلينا القراءات القرآنية، وكان موطن خلاف بين القراء العشرة ما بين محقق ومسهل، على خلاف في صور التسهيل .

وتأخذ الهمزتان المتتاليتان في كلمة عدة صور: فقد تأتي الأولى منهما همزة زائدة للاستفهام، ولغيره، ولا تكون إلا متحركة، ولا تكون همزة الاستفهام إلا مفتوحة، وتأتي الثانية منها متحركة وساكنة، فالمتحركة همزة قطع وهمزة وصل.

فأما همزة القطع المتحركة بعد همزة الاستفهام فتأتي على ثلاثة أقسام: مفتوحة نحو: (عَأْنَدْرْتَهُمْ) ومكسورة نحو (أَنَا) ومضمومة نحو (أَنْزَلُ) (٢) واختلف القراء حول الهمزة الثانية، أيا كانت حركتها.

(١) الكتاب: ٣ / ٥٥٥.

(٢) لم يرد في هذه الصورة خروج عن الأصل عند أي من القراء المحققين والمسهلين.

أولاً: أصول القراءة في الهمزتين من كلمة أو شبهها:

تدور أصول القراءة العشرة في الهمزتين من كلمة أو شبهها حول تلك الأوجه:

- ١- تحقيق الهمزتين دون فصل (١).
- ٢- تحقيق الهمزتين مع الفصل.
- ٣- تسهيل الهمزة الثانية دون فصل.
- ٤- تسهيل الهمزة الثانية مع الفصل.
- ٥- إبدال الهمزة الثانية مدا دون فصل.
- ٦- حذف أولى الهمزتين.

ولا يخفى أن التسهيل أو التحقيق من نصب على الهمزة الثانية؛ لأن الأولى محققة على كل حال، وتجيء أوجه خلافهم في هاتين الهمزتين على هذا النحو:

الأول: التسهيل مع الفصل: لأبي عمرو، وقالون، وأبي جعفر، وأحد الأوجه لهشام قبل الفتح.

(١) الفصل: هو إدخال ألف بمقدار حركتين بين الهمزتين المحققتين أو بين المحققة والمسهلة بينَ بينَ ، نحو: (أَأَنْذَرْتَهُمْ) [البقرة: ٦] عند من مذهبه ذلك ويطلق عليه أيضا (الإدخال) وهي لغة فاشية قال ذو الرمة (أبا ظبية الوعساء بين جلاجل ... وبين النقا أنت أم أم سالم) ديوانه: ص ٢٧١ شرح الخطيب التبريزي.



الثاني: التسهيل مع عدم الفصل : لابن كثير، ورويس، وورش بكماله قبل الكسر، لكن قبل الفتح له المد من طريق الأصبهاني وأحد وجهي الأزرق.

الثالث: التحقيق مع الفصل: أحد أوجه هشام قبل الفتح وأحد وجهيه قبل الكسر.

الرابع: التحقيق مع عدم الفصل : للباقيين. ولهشام التحقيق مع الإدخال وعدمه إذا كانت مكسورة نحو (ءإنكم) أو مضمومة نحو (ءأنزل)، وقد استثنى بعضهم له من المكسور المكرر من الاستفهامين وسبعة مواضع (أنكم، أنن) في سورة الأعراف (أنذا) في مريم (أئن) في الشعراء (أنك، أنفكا) في الصافات (أنكم) في فصلت، فمدوه قولاً واحداً وهو مذهب ابن غلبون عنه من طريق الحلواني.

الخامس: إبدالها ألفاً لورش عن نافع من طريق الأزرق في الوجه الثاني (١)

وتنحصر مظاهر مخالفة الأصل في سياقين :

الأول: الهمزتان المفتوحتان في شبه الكلمة:

وتنحصر مخالفة الأصل في المواضع الآتية:

١ - في قوله تعالى: ﴿آمَنتم﴾ [الأعراف: ١٢٣ وطه: ٧١ والشعراء:

٤٩] تدور مخالفة الأصل فيها على هذا النحو:

(١) النشر: ٣٦٢/١ وشرح الطيبة: ص٧٧، ٨٣ لابن الجزري.

- القراءة بهمزتين الأولى للاستفهام مع ترك الفصل بين الهمزتين فيمن أصل قراءته الفصل بين الهمزتين، وبذلك يكون المخالفون لأصولهم فيها هم : أبو عمرو وقالون وأبو جعفر وأحد الأوجه لهشام.

- أبدل قنبل عن ابن كثير همزة الاستفهام واوا مفتوحة مع تسهيل الثانية حالة الوصل بما قبلها في موضع الأعراف خاصة (قال فرعون ءآمنتكم) أما إذا ابتدأ بها فإنه يحقق الأولى ويسهل الثانية كالبزي.

٢- في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَلَّهِتُنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف ٥٨]. فقد اختلف في تحقيق الهمزة الثانية منه، وفي تسهيلها بين بين، فقرأ بتحقيقها الكوفيون وروح، وسهلها الباقون، ولم يدخل أحد بينها ألفا، كما خالف ورش عن الأزرق أصله في هذه الكلمة وكلمة (آآمنتكم) فلم يبدل الهمزة الثانية ألفا بل سهلها بين بين. (١)

٣- في قوله تعالى: ﴿فَتَبَّتْ الرِّجَالُ وَأَنبَسَّتْ﴾ [فصلت: ٤٤] فقد "خالف ابن ذكوان وحفص أصليهما فسهلاها كما يقرؤها ابن كثير. (٢)

٤- في قوله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٠]، قرأها بهمزة واحدة على الخبر نافع، وأبو عمرو، والكوفيون، والباقون بهمزتين على الاستفهام وهم: ابن كثير، وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب، وهم على

(١) النشر: ٣٦٥/١.

(٢) إبراز المعاني: صد١٢٩.



أصولهم المذكورة من التسهيل والتحقيق والفصل وعدمه، إلا أنه روي عن هشام تسهيل الثانية دون فصل، وتحقيقها مع الفصل، وروي أيضا عن ابن ذكوان التخيير بين تحقيق الهمزتين معا بلا فصل وبين تحقيق الأولى وتليين الثانية مع الفصل (١).

٥- في قوله تعالى: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [ن: ١٤]. فقرأ بهمزة واحدة على الخبر نافع، وابن كثير وأبو عمرو والكسائي وخلف، وحفص، وقرأه الباقيون بهمزتين على الاستفهام، وهم ابن عامر وحمزة وأبو جعفر، ويعقوب وأبو بكر، وحقق الهمزتين منهم حمزة وأبو بكر، وروح. (٢)

تحليل وتوجيه:

لا شك أن مخالفة الأصل في كلمة (آمنتم) فيما سبق علته طلب التخفيف، فأصل (آمن): (أمن) بهمزة ثانية ساكنة ثم دخلت همزة الاستفهام فاجتمع ثلاث همزات، فأبدلت الثالثة ألفا بلا خلاف؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، والثانية مختلف في تسهيلها، فإدخال الألف بين الهمزتين يشكل ضربا من الثقل لزيادة المد؛ لأنه سكون على هذا النحو (آ آمنتم) مما يترتب عليه توالي مقطعين من النوع (ص ح ح) ، وتوالي هذا النوع من المقاطع غير مستحسن في العربية، والدليل على ذلك تخلص العربية من هذا النوع في غير مناسبة، حيث عولج بتقصير الأول، وتحويله إلى (ص ح) ومن ذلك قولهم: (قتال) في مصدر (قاتل) وكان

(١) النشر: ٣٦٦/١.

(٢) النشر: ٣٦٦/١.

القياس أن يكون (قيتالا) لامتداد الحركة الأولى في (قاتل) فقصروها لكي لا يتتابع المقطعان الممدودان (١) وإن كان قد نطق بها عند بعض من يوفون الحروف فقالوا : قاتل قيتالا، وضارب ضيرابًا، لكن الألف انقلبت ياء لانكسار ما قبلها (٢) وهي لغة أهل اليمن. (٣)

لذلك قال ابن الجزري في علة ترك الفصل بين الهمزتين لمن أصله ذلك: " ذلك إفراط في التطويل، وخروج عن كلام العرب. ولذلك لم يبدل أحد ممن روى إبدال الثانية في نحو: (أنذرتهم) عن الأزرق، عن ورش، بل اتفق أصحاب الأزرق قاطبة على تسهيلها بينَ بينَ؛ لما يلزم من التباس الاستفهام بالخبر واجتماع الألفين وحذف إحداهما (٤) قال ابن الباذش: "ومن أخذ لورش في: (أنذرتهم) بالبدل لم يأخذ له هنا إلا بينَ بينَ" (٥)

- كما أن قراءة قنبل بإبدال الهمزة الأولى واوا في سياق الوصل تخفيف قياسي، قال سيبويه: "وإن كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة وأردت أن تخفف أبدلت مكانها واوا كما أبدلت مكانها ياء حيث كان ما قبلها

(١) الكتاب: ٤ / ٤٣٧.

(٢) شرح الأشموني: ٢ / ٢٠٤.

(٣) شرح الشافية: ١ / ٣٠٠.

(٤) النشر: ١ / ٣٦٥.

(٥) الإقناع: ص ١٦١ وقارنه بالنشر: ١ / ٣٦٥ وطيبة النشر: ١ / ٤٢٥ للنويري،

وغيث النفع في القراءات السبع ص ٢٤٩ لعلي بن محمد النوري.



مكسورا" (١)

- أما مخالفة الأصل في كلمة ﴿فَتَيْ﴾ فعلته -في نظري- هو دفع الثقل الناشئ عن توالي همزتين بعدهما حرف العين، للتقارب بين مخرجي الهمزة والعين، ولم يرد في القرآن صوت العين بعد همزتين متحركتين من كلمة إلا في هذا الموضع، بل لم يرد أي صوت حلقي في موضع العين، فلما حدث ذلك في ذلك السياق الخاص أشبه توالي ثلاثة أمثال؛ لذا عدل ابن زكوان وحفص عن أصلهما، فسهلا بينَ بينَ تلافيا لهذا الثقل وجنوحا إلى التخفيف.

- أما اختلاف القراء في الهمزتين أيا كانت حركة الثانية بين الإخبار والاستفهام، فلا نستطيع أن نعهده من مخالفة الأصل؛ لأننا لا نستطيع أن نقف على الأصل الأول هل هو الاستفهام أو الإخبار؟ وذلك باختلافهم في قوله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾^(٣) بل من حذف هنا لا يخرج الكلمة عن الاستفهام؛ لأن

(١) الكتاب: ٥٤٣/٣.

(٢) السبعة في القراءات: ٥٩٨ لابن مجاهد، والحجة في القراءات السبع: ٢٣ لابن خالويه، والحجة للقراء السبعة: ١٨٨/٦ لأبي علي الفارسي، وحجة القراءات: ص ٦٦٥ لابن زنجلة، وشرح الطيبة: ص ٤٢٣ للنويري.

(٣) السبعة لابن مجاهد: ٦٤٦ والحجة: ٣٥١ لابن خالويه والحجة: ٣١٠/٦ لأبي علي الفارسي وحجة القراءات ٧١٧ لابن زنجلة، والإتحاف: ص ٦٦ للبنا الدمياطي.

العرب ربما حذفت همزة الاستفهام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَأَنْ مِتَّ
فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤] ، أَي: أَفَهُمُ الْخَالِدُونَ؟ (١)
وقول أبي خراش الهذلي (٢):

رَفُونِي وَقَالُوا يَا خُوَيْدُ لِمَ تَرَعُ ... فَكُنْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوُجُوهُ هُمُ هُمُ

والعرب قد تستغني بنغمة الصوت عن أداة الاستفهام (٣)

الثاني : الهمزة المكسورة بعد فتح:

سبق أن ذكرنا أن الأصل في مثل هذا السياق الصوتي عند القراءة
العشرة إما أن تحقق الهمزة الثانية، وإما أن تسهل، سواء أكان ذلك مع
الفصل بألف أم مع ترك الفصل، وهذا التلاقي للهمزتين له صورتان:

١ - في شبه كلمة:

وتتحق تلك الصورة إذا كانت أولى الهمزتين استفهامية وذلك نحو: ﴿أَلَيْلَةٌ
مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠] ﴿أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ﴾ [يس: ١٩] ﴿أَلَيْسَ كُنَّا عِظَامًا

(١) تفسير البغوي: ١٣٩/٢.

(٢) البيت من بحر الطويل [ينظر: شرح أشعار الهذليين: ٣ / ٣٣٧ وتهذيب اللغة:

١٧٥/١٥ للأزهري، والصاحبي: صد١٣٧ لابن فارس، تفسير الطبري: ١١ / ٤٨٤.

(٣) تفسير النسفي: ١ / ٥١٦ وبيان المعاني ٣ / ٣٧٠ لعبد القادر بن ملاً.



نَحْرَةً ﴿ [النازعات: ١١] ونحو ذلك لأن همزة الاستفهام كالكلمة بوصفها مورفيم استفهامي.

فقرأ الحرميان (نافع وابن كثير) وأبو عمرو وقالون بتحقيق الأولى، وجعلوا الثانية كالياء المختلصة الكسرة، غير أن أبا عمرو وقالون يمدان الهمزة الأولى؛ لأنهما يدخلان بينهما ألفا كما تقدم في المفتوحتين.

الباقون: بتحقيق الهمزتين من غير مد في ذلك كله، إلا أن هشاما خالف أصله في سبعة مواضع من هذا الفصل منها: في " الأعراف " موضعان: ﴿ أَنْكُمْ لِتَأْتُونَ ﴾ ﴿ إِنْ لَنَا لِأَجْرًا ﴾ . وفي مريم: ﴿ إِذَا مَا مَت ﴾ . وفي " الشعراء " : ﴿ إِنْ لَنَا لِأَجْرًا ﴾ . وفي " الصافات " موضعان: ﴿ أَنْكَ لَمَنْ الْمُصَدِّقِينَ ﴾ ﴿ أَفِكَأَ آلِهَةَ ﴾ .

فقرأ في هذه المواضع الست بهمزتين محققتين بينهما مده، والموضع السابع في "السجدة " : ﴿ أَنْكُمْ لِتَكْفُرُونَ ﴾ قرأه بهمزة واحدة ممدودة بعدها كالياء المختلصة الكسرة مثل أبي عمرو. (١)

وخالف ابن ذكوان أصله في موضع واحد في قوله: ﴿ إِذَا مَا مَت ﴾ في مريم فقرأه بهمزة واحدة مكسورة على الخبر (٢).

(١) العنوان في القراءات السبع: ص ٤٤ - ٤٥

(٢) السابق نفسه.

وخالف نافع وحفص أصليهما في موضعين في " الأعراف " : (إنكم لتأتون لتأتون الرجال) (إنّ لنا لأجراً) فقرأهما بهمزة واحدة مكسورة على الخبر. (١)

وخالف ابن كثير أصله في موضعين أيضا في " الأعراف " (إنكم لتأتون الرجال) (إنّ لنا لأجراً) فقرأهما بهمزة واحدة مكسورة على الخبر. (٢)

وخالف ابن كثير أصله في موضعين أيضا أحدهما: في " الأعراف " (إنّ لنا لأجراً) والآخر في " يوسف " (إنك لأنت يوسف) فقرأهما بهمزة واحدة مكسورة على الخبر. (٣)

٢ - في كلمة:

وتنحصر تلك الصورة في كلمة (أئمة) حيث وقعت، فالهمزة الأولى ليست بهمزة استفهام كغيرها مما سبق؛ إذ أصلها أئمة جمع إمام، فنقلت حركة الميم إلى الهمزة قبل فأدغمت الميم في الميم للسكون. وقد اختلف القراء العشرة في هذه اللفظة بين محقق ومسهل ومبدل على خمسة أوجه:

- الأول : التسهيل لأبي عمرو ورويس والمدنيان وابن كثير.
 الثاني: الإبدال لأبي عمرو ورويس والمدنيان وابن كثير.
 الثالث : المد مع التسهيل لأبي جعفر.

(١) السابق نفسه.

(٢) السابق نفسه.

(٣) السابق نفسه.



الرابع : المد مع التحقيق أحد وجهي هشام.

الخامس: التحقيق من غير مد له وللباقيين.

ولا يجوز المد مع البديل لأحد من القراء، والأصبهاني روى الثاني من

سورة القصص، والأول من سورة السجدة بالتسهيل مع المد. (١)

وفي الشاطبية أشار إلى أن الإبدال وجه نحوي لا يقرأ به فقال :

وَأَيْمَةً بِالْخُلْفِ قَدْ مَدَّ وَحْدَهُ ... وَسَهَّلَ "سَمَا" وَصَفًا وَفِي النَّحْوِ
أُبْدِلَا (٢)

أي أنه لا يجوز في القراءة^(٣) قال ابن الجزري : " والصواب ثبوته

في القراءة أيضا"^(٤) وقد أشار أبو علي الأهوازي إلى أن هشاما عن ابن

عامر قد خالف أصله في هذه الكلمة^(٥)

تعقيب:

كلمة ﴿الضَّاقَاتِ﴾ من المواظن التي احتدم فيها الخلاف بين

علماء الرواية وعلماء الدراية على هذا النحو:

أولاً: علماء الرواية: ورد عنهم وجهان:

(١) شرح الطيبة: ص ٨٥ لابن الجزري.

(٢) إبراز المعاني: ص ١٣٧.

(٣) إبراز المعاني: ص ١٣٧.

(٤) شرح الطيبة: ص ٨٥ لابن الجزري

(٥) الوجيز في شرح قراءات القرآنة الثمانية: ص ١٩٥

الأول : جواز تحقيق الهمزة الثانية، وتسهيلها بينَ بينَ، وإبدالها ياء مع الخلاف في إدخال ألف بين الهمزتين حالة التحقيق والتسهيل على أي وجه، هذا ما جاء من طريق طيبة النشر^(١).

الثاني: جواز تحقيق الهمزة الثانية، وتسهيلها بينَ بينَ، مع الخلاف في إدخال ألف بين الهمزتين حالة التحقيق والتسهيل على أي وجه، وامتناع إبدالها ياء، وذلك من طريق الشاطبية^(٢)
ثانياً: علماء الدراية:

صرح أبو علي الفارسي بوجوب الإبدال فقال: " قولهم: (أيمة)، فهو في الأصل (أفَعلة)، وواحدها (إمام)، فإذا جمعته على (أفَعلة) ففيه همزة، هي فاء الفعل، وتزيد عليها همزة (أفَعلة) الزائدة، فتجتمع همزتان، واجتماع الهمزتين في كلمة لا يستعمل تحقيقهما، ولا تخلو الهمزة التي هي فاء الفعل في (أيمة) من أن تكون الحركة نقلت إليها بعد أن كانت ساكنة، أو وقعت في أول حالها متحركة من غير تقدير سكون فيها، ونقل الحركة إليها بعد، فلو ثبتت ساكنة، ونقلت إليها الحركة بعد لوجب أن تبدل ألفا كما أبدلت في آنية"^(٣)

(١) شرح الطيبة: ص ٨٥ لابن الجزري

(٢) إبراز المعاني: ص ١٣٧ مقارنة بـ إعراب القرآن: ١١١/٢ للنحاس، والحجة:

ص ١٧٣ لابن خالويه، ومعاني القراءات: ٤٤٧/١ للأزهري، وحجة القراءات:

ص ٣١٥ لابن زنجلة، ومشكل إعراب القرآن: ٣٢٤/١ لمكي بن أبي طالب.

(٣) الحجة: ٤ / ١٦٩ لأبي علي الفارسي.

كما أشار الزمخشري في كشافه إلى أن تحقيق الهمزتين وإن كان قراءة مشهورة فهي غير مقبولة عند البصريين (١) كما يتعرض لعلم الرواية فيشير إلى أن "التصريح بالياء ليس بقراءة. ولا يجوز أن تكون قراءة. ومن صرح بها فهو لاحق محرّف" (٢)

والجدير بالذكر أن هذا الوجه مأخوذ به في الشاطبية (٣) في حين أن ابن جنى ذكر أن القراءة بتحقيق الهمزتين شاذ عند النحاة، ولكنه لا يصل إلى درجة اللحن فقال: "ومن شاذ الهمز عندنا قراءة الكسائي "أمة" بالتحقيق فيها. فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة إلا أن تكونا عينين، نحو سنّال وسنّار وجنّار .. لكن التقاؤهما في كلمة واحدة غير عينيين لحن، إلا ما شذ مما حكيناه من خطائى وبابه. (٤)

والحق أن هذه القراءة التي أنكرها النحاة يؤيدها التحليل الصوتي الحديث؛ لأن القضية هنا يجب أن تكون صوتية لا صرفية تصريفية، فالصورة التي آل إليها السياق الصوتي هي اجتماع همزتين متتاليتين، أولاهما مفتوحة، والثانية مكسورة، والناطق يستشعر تساوي السياقين فأى

(١) الكشاف: ٢٥١/٢ .

(٢) السابق نفسه.

(٣) إبراز المعاني: صد١٣٧ مقارنة ب إعراب القرآن: ١١١/٢ للنحاس والحجة:

صد١٧٣ لابن خالويه ومعاني القراءات: ٤٤٧/١ للأزهري وحجة القراءات:

صد٣١٥ لابن زنجلة ومشكل إعراب القرآن: ٣٢٤/١ لمكي بن أبي طالب.

(٤) الخصائص: ١٤٥ /٣ لابن جنى.

خلاف صوتي بين كلمة (أئمة) وبين كلمة (أُنْكَ)؟! وكلاهما متفق في الصورة، ومن ثم تنطبق عليها الأحكام نفسها من تسهيل وتحقيق.

أما رجوع النحاة إلى الأصل التصريفي بأن أصل الهمزة الثانية ساكن، وقاعدتهم: إذا اجتمعت الهمزتان في كلمة واحدة، فإن كانت الهمزة الثانية ساكنة وجب قلب الهمزة الثانية حرفاً من جنس حركة ما قبلها كآدم، ايت، أوئمن، في: أدم، وائت، وأئمن؛ طلباً للتخفيف (١) فينبغي أن نخضع تلك القاعدة على الصورة النهائية التي آلت إليها الكلمة والصورة النهائية في (أئمة) أن الهمزة الثانية متحركة، ولا نظر إلى كون الحركة عارضة فقد ورد عن بعض العرب الاعتداد بالعارض (٢) فينبغي أن نتعامل معها على ذلك المأل، ولا عبرة بالأصل، فالعلة هنا ينبغي أن نقف بها عند حد الرواية ومعها ما يرشحها من القوانين الصوتية.

ومع ذلك لا ينبغي أن نلحن قراءة الإبدال كما فعل الزمخشري (٣) بل الصواب ثبوتها، قال ابن الجزري: "والصحيح ثبوت كل الوجوه الثلاثة، أعني التحقيق، وبينَ بينَ، والياء المحضة عن العرب، وصحته في الرواية كما ذكرناه عن تقدم، ولكل وجه في العربية سائغ قبوله" (٤)

(١) شرح شافية ابن الحاجب: ٧٠٤/٢ - ركن الدين الاسترأبادي.

(٢) المصباح المنير: ٧٠/١ (ب ي ن)

(٣) إبراز المعاني: ص ١٣٨.

(٤) النشر: ٣٨٠/١.



المبحث الثالث

الهمزتان المتتاليتان في كلمتين

المراد بهما همزتا القطع المتلاصقتان وصلا، فتكون الهمزة الأولى آخر الكلمة، والهمزة الثانية أول الكلمة الأخرى، وقد ذكر سيبويه أن التسهيل في هذا السياق الصوتي ليس مقصورا على من كان ديدنه التسهيل كلقبائل الحجازية، وإنما يقع التسهيل فيه أيضا من أهل التحقيق، بل يصرح بأن تحقيق الهمزتين من كلمتين ليس من كلام العرب فيقول: "واعلم أنّ الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدةٍ منهما من كلمة، فإنّ أهل التحقيق يخفّفون إحداهما، ويستثقلون تحقيقهما لما ذكرت لك، كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة. فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا." (١)

وللهمزتين المتتاليتين أكثر من سياق صوتي، حيث تقعان متفتحتين، ومختلفتين:

فالمتفتحتان: تتفقان في الفتح نحو: ﴿جاءَ أمرُ﴾ [هود: ٧٦] وتتفقان في الكسر نحو: ﴿هؤلاءِ إن﴾ [البقرة: ٣١] وتتفقان في الضم وهو في قوله تعالى: ﴿أولياءُ أولئك﴾ [الأحقاف: ٣٢].

والمختلفتان: على خمسة أقسام:

(١) الكتاب: ٥٤٨/٣ - ٥٤٩.



١ - تكون الأولى مفتوحة، والثانية مكسورة نحو: ﴿شُهَدَاءَ إِذْ﴾ [البقرة: ١٣٣].

٢ - وتكون الأولى مفتوحة، والثانية مضمومة وهو في قوله تعالى: ﴿يَسِّرْ﴾ [المؤمنون: ٤٤] ولا ثاني لها.

٣ - وتكون الأولى مضمومة، والثانية مفتوحة نحو: ﴿السُّفَهَاءُ أَلَا﴾ [البقرة: ١٣].

٤ - وتكون الأولى مضمومة، والثانية مكسورة نحو: ﴿يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢١٣].

٥ - وتكون الأولى مكسورة، والثانية مفتوحة نحو: ﴿النِّسَاءِ أَوْ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

ولم يقع في القرآن الكريم عكس هذا، وهو أن تكون الأولى مكسورة، والثانية مضمومة.

ومنهج القراء في هذه السياقات الصوتية للهمزتين على هذا النحو:

أولا : الهمزتان المتفتحتان في الحركة:

إذا اتفقت الهمزتان الملتقيتان من كلمتين في الحركة -أي كان

نوعها- فإن أصحاب منهج التخفيف من القراء العشرة يجرونه على هذا

النحو:

- يسقط الأولى منهما كل من أبي عمرو البصري بلا خلاف، وقنبل ورويس بخلاف عنهما، ووافقه في المفتوحتين قالون والبزّي، وسهلا الأولى من المتفتحتين بالكسر والضم.

- يسهل الهمزة الثانية رويس وقنبل وورش وأبو جعفر، ووجه قنبل ورويس المتقدم وهو إسقاط الأولى بخلاف، فعلم الثاني لهما هنا.

- تبدل الثانية حرف مد خالصة، ففي حالة الفتح ألفا، وفي الضم واوا، وفي الكسر ياء، وهذا وجه ثالث لقنبل وثان لورش من طريق الأزرق .

- تبدل الهمزة الثانية ياء مكسورة غير مدية، وهذا وجه ثالث لورش من طريق الأزرق في قوله تعالى: ﴿هُؤَلَاءِ إِنِّ﴾ [البقرة: ٣١]، وقوله تعالى:

﴿الْبِغَاءِ إِنِّ﴾ [النور: ٣٣] (١)

ثانيا : الهمزتان المختلفتان في الحركة:

- تسهل الهمزة الثانية منهما للمدنيين وابن كثير وأبي عمرو ورويس، وكيفية تسهيلها على النحو التالي:

إذا وقعت الهمزة الأولى منهما مضمومة والثانية مكسورة مثل ﴿السُّوءِ﴾ [الأعراف: ١٨٨] و﴿يَشَاءُ إِنِّ﴾ [النور: ٤٥] و﴿الشُّهَدَاءُ إِذَا﴾ [البقرة: ٢٨٢] فقد اختلف عن هؤلاء المذكورين في تسهيل الثانية منهما، فمنهم من جعلها مبدلة واوا خالصة، ومنهم من جعلها كالياء بينَ بينَ.

(١) شرح الطيبة : ص٨٦ - ٨٨ لابن الجزري.



وإذا كانت الهمزة الأولى مكسورة والثانية مفتوحة نحو: جَمِنَ السَّمَاءِ أَوْ
 اثْتِنَا ج [الأنفال: ٣٢] وَهَوْلَاءِ أَهْدَى [النساء: ٥١] أو مضمومة
 ومفتوحة نحو: تَشَاءُ أَنْتَ وَلِيْنَا ج [الأعراف: ١٥٥] فقرأها هَوْلَاءِ
 المسهلون المذكورون بالإبدال واوا مفتوحة.

أما إذا كانت الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، نحو: شَهْدَاءِ
 إِذْ [البقرة: ١٣٣] وَالْبِغَاءِ إِنْ [النور: ٣٣] أو مفتوحة ومضمومة
 وهو هَسٌّ [المؤمنون: ٤٤] فسهلها المذكورون بَيْنَ بَيْنَ (١)
 مخالفة الأصل:

خالف قالون أصله في المتفتحتين بالكسر في قوله تعالى: هَسٌّ بِالسُّوءِ
 إِلَّا [يوسف: ٥٣] وَالنَّبِيِّ إِلَّا [الأحزاب: ٥٣] فقرأ هَسٌّ بِالسُّوءِ
 بالإدغام على ما تقتضيه الصناعة فيصير اللفظ بووا مشددة؛ وكذلك
 هَسٌّ لِلنَّبِيِّ إِنْ هَسٌّ النَّبِيِّ إِلَّا لأنه يقرأ بهمز النبي على أصل نافع، فلا
 تجتمع الهمزتان فيه إلا على قراءته، ويكون ذلك حالة الوصل لاجتماع
 الهمزتين، وفي الوقف يرجع إلى الهمز على أصله. ووافقه البزي في
 (بالسوء إلا) وهناك وجه غير مختار وهو التسهيل على ما تقدم من
 أصليهما. (٢)

(١) المصدر السابق نفسه

(٢) شرح الطيبة: ص ٨٦ - ٨٨ لابن الجزري

تحليل وتوجيه :

يجيء الاختلاف في تسهيل أي من الهمزتين متفقا مع المسموع من كلام العرب، قال سيبويه "ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة، وهو قول أبي عمرو. وذلك قولك: (فقد جا أشراطها)، و(يا زكريا إنا نبشرك). ومنهم من يحقّق الأولى ويخفف الآخرة، سمعنا ذلك من العرب" (١)

ويعلل النويري لمجمل خلافهم في صور تسهيل إحدى الهمزتين بقوله: "وجه تحقيق أولى المتفتتين: أنه طرف، فهو أنسب كالإدغام والساكنين، والمبتدأة أولى بالتحقيق، وهو مذهب أبي عمرو في النحو. ووجه تسهيلها: أنه قياس المتحركة.

ووجه حذفها المبالغة في التخفيف، والاكتفاء بدلالة التالية ذاتا وشكلا كالمتصلة، وهي من حروف الحذف، وأولى من حذف النون من نحو قوله تعالى: ﴿تَأْمُرُونِي﴾ [الزمر: ٦٤] والتاء من نحو قوله تعالى: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ (٢) [الأنعام: ١٥٢]، وهو مندرج في التخفيف، وهذا مذهب الخليل.

ووجه إدغام (بالسوّ إلا) [يوسف: ٥٣]: أن اللغة في تسهيل مثل ذلك، إما النقل، وهو قياسها، ولم يقرأ به لهما، أو قلب الهمزة واوا

(١) الكتاب: ٥٤٩/٣.

(٢) لأن الأصل (تأمروني) و(تذكرون).



وإدغامها، وإنما اختير على النقل؛ لما يؤدي إليه من كسر الواو بعد الضمة، وهو مرفوض لغة. (١)

ولا يخفى ما فيه من علة التخفيف، حيث إن اجتماع همزتين مكسورتين فيه من الثقل ما يسوغ التخلص منه بترك الهمز حالة الوصل دون الوقف، وهو بذلك يعكس منهج حمزة في عموم باب الهمز الذي يسهله حالة الوقف ويحققه في الوصل، ومعه هشام في المتطرفة.

تعقيب:

من خلال ما ذكر من خلاف في أداء صورة الهمزة في العربية مع تعدد سياقاتها الصوتية يمكننا القول: إن عزو التسهيل أو التحقيق للهمز إلى قبائل أو بيئات بعينها تعميم يشوبه كثير من الاضطراب، ويحتاج إلى إعادة نظر، فقبل أن نطلق أحكامنا على هذه الظاهرة أو نعزوها إلى بيئة بعينها ينبغي أن نضع أيدينا على الحقائق التالية:

الأولى: أن تسهيل الهمز لا يعني أن يترك أصحابه الهمزة كلية في جميع السياقات الصوتية .

الثانية: أن التسهيل يندرج تحته عدة صور (بينَ بينَ ، والإبدال حرف مد من جنس حركة ما قبلها، والحذف فقط ، والحذف والنقل، والإبدال والإدغام).

الثالثة: أن هناك تسهيلات قياسية للهمزة وتسهيلات غير قياسي.

(١) شرح الطيبة: ص٨٦ - ٨٨ لابن الجزري.

الرابعة: النظر إلى موضع الهمزة من الكلمة فاء أو عينا أو لاما أم زائدة.

الخامسة: تحديد السياق الصوتي للهمزة مفردة أو مجتمعة مع أخرى في كلمة أو في كلمتين.

السادسة: تحديد الأصل الاشتقاقي للكلمة التي حدث فيها الهمز أو التسهيل لنتبين أي الصورتين هي الأصل.

ولو أن علماء اللغة وضعوا تلك الحقائق نصب أعينهم عند جمعهم اللغة من البيئات العربية المتعددة حاضرة وبادية لتكشف لنا ولهم نهج كل قبيلة في تعاملها مع الهمز تسهيلا وتحقيقا، ثم تبينا أي صور التسهيل ينتهجها أهل التسهيل؟ وهل هي صور قياسية أو شاذة؟ وأيها الأصل الهمز أو تركه؟ لكنهم تركوا لنا جميع تلك التساؤلات دون إجابة شافية، ولم يتبق لنا إلا أن نولي وجهنا شطر القراءات القرآنية نشفي بها غلتنا، ونجوس خلال ديارها نلتمس منها علميا يجيب لنا عن هذه التساؤلات، وذلك من خلال تتبع منهج كل قارئ في تعامله رواية مع الهمز، خاصة الهمز المفرد؛ لأن التخفيف في الهمزتين الملتقيتين هو ديدن كلام العرب كما قال سيبويه: " فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا"^(١) وهو بالطبع تعميم من سيبويه يحتاج إلى توضيح وهو ما بينه ابن السراج حيث قال: " وليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان محققتان إلا إذا كانتا عينا مضاعفة في الأصل"^(٢) ففهم من ذلك أن سيبويه يعني أن تلتقي

(١) الكتاب: ٥٤٨/٣ - ٥٤٩.

(٢) الأصول في النحو: ٤٠٤/٢ لابن السراج.



همزتان في كلمة واحدة ؛ لأن تحقيق الهمزتين من كلمتين وارد في قراءات متواترة كما اتضح لنا في مناهج القراء، ولا شك أن القراءات تعكس لنا صورة صادقة لكلام العرب.

أما الهمز المفرد فقد رأينا أصحاب منهج التسهيل فيه منقسمين إلى ثلاثة فرق:

الأول: التوسع في التسهيل ويتزعمه أبو جعفر والأصبهاني عن ورش.

الثاني : التحفظ بوضع ضوابط للتسهيل تُضَيِّقُ من مجاله عن الفريق الأول، ويتزعم هذا الفريق أبو عمرو خاصة من رواية السوسي.

الثالث : التحفظ الشديد بوضع ضوابط أشد تضيقاً من الفريقين الأول والثاني، ويتزعم هذا النهج نافع من خلال راويه ورش من طريق الأزرق.

ثم بعد ذلك نطرح سؤالين مهمين:

الأول: هل لنا أن نزعم أن نهج كل قارئ يمثل بيئة عربية بعينها ؟

الثاني : هل كل قارئ ممثل لبيئته التي نشأ فيها ؟

أما الإجابة على السؤال الأول فهو أمر وارد لا ياباه المنهج العلمي.

وللإجابة عن السؤال الثاني يجب أن نتتبع أصول البيئات العربية التي يُقَرَأُ القارئ فيها بما تلقاه؛ لأن معظم القراء ليسوا من أصل عربي؛ ولذلك يقول الشاطبي:

أَبُو عَمْرِهِمْ وَالْيَحْصَبِيُّ ابْنُ عَامِرٍ ... صَرِيحٌ وَبَاتِيهِمْ أَحَاطَ بِهِ الْوَلَا

ومعنى البيت أن جميع القراء السبعة عدا أبا عمرو وابن عامر من ولادة العجم، ومنهم من زعم أن ابن عامر ليس كذلك، ومنهم من زعم أن ابن كثير وحمزة من العرب أيضا ولم يختلف في نافع وعاصم والكسائي أنهم ليسوا من العرب. (١)

فنحن أمام خمس بيئات عاش بين ظهرانيتها هؤلاء القراء : مكة ، والمدينة ، والبصرة ، والكوفة، والشام، وهي ممثلة بالمصاحف العثمانية التي أرسلها سيدنا عثمان رضي الله عنه إلى تلك الأمصار، فوجه بمصحف للبصرة، ومصحف إلى الكوفة، ومصحف إلى الشام، وترك مصحفاً بالمدينة، وأمسك لنفسه مصحفاً الذي يقال له الإمام - ووجه بمصحف إلى مكة وقيل: إنه وجه أيضا مصحفاً إلى اليمن، ومصحفاً إلى البحرين، لكن لم يسمع لهذين المصحفين خبر^(٢) ولم يكتف عثمان - رضي الله عنه - بتوجيه هذه المصاحف إلى تلك البلدان، وإنما اختار حفاظاً يثق بهم، فأرسلهم إليها ليقروا أهل البلد المرسل إليهم بما يحتمله رسمه مما تواترت قراءته.

١. فأمر زيد بن ثابت أن يقرأ بالمصحف المدني.

٢. وبعث عبد الله بن السائب المتوفى سنة ٧٠ هـ مع المصحف المكي.

٣. وبعث المغيرة بن شهاب المتوفى سنة ٩١ هـ مع المصحف الشامي.

(١) إبراز المعاني: ص٣٢.

(٢) تاريخ آداب العرب: ٣٧/٢ للرافعي، وجمع القرآن الكريم حفظا وكتابة:

ص٥٠ د. علي بن سليمان العبيد.



٤. وبعث أبا عبد الرحمن السلمي المتوفى سنة ٧٢هـ مع المصحف الكوفي.

٥. وبعث عامر بن قيس مع المصحف البصري. (١)

ومن المعروف أن هجرة القبائل العربية عقب الفتح الإسلامي وفي القرون التالية للشام والعراق ومصر والمغرب كانت من أهم العوامل في انتشار اللغة العربية، وبذلك لم تعد اللغة العربية لغة شمال الجزيرة العربية فحسب، بل أصبحت بمضي الوقت لغة الحديث والعلم والأدب في الدول الإسلامية الكبرى (٢) فإذا تتبعنا أصول تلك القبائل يمكننا أن نقول بالعلاقة بين أصول تلك البيئات وبين منهج كل قارئ؛ لأن الهدف من القراءات هو التيسير وهو ما يقتضي أن يقرأ كل عربي بما يناسب لهجته التي نشأ عليها.

ومن ثم تكون القراءات القرآنية شاهدا على أن التسهيل عند القبائل التي اشتهرت به لم يكن على إطلاقه، كما أن التحقيق عند من اشتهر به وعزي إليه أيضا لم يكن على إطلاقه.

(١) ينظر: مناهل العرفان: ٢٥٥-٢٦٢ للزرقاني، وجمع القرآن الكريم حفظا وكتابة: ص ٥١ وتاريخ القرآن الكريم: ص ٧٤-٧٥ لمحمد طاهر الكردي.
(٢) علم اللغة العربية: ص ٣٠ د. محمود فهمي حجازي.





الفصل الثاني

مخالفة الأصل في مقاييس أصوات اللين

إذا نظرنا إلى الحركات العربية من خلال ما نقله إلينا علماء اللغة القدامى، ومن خلال ما سجلته القراءات القرآنية المتواترة مشافهة، واللهجات العربية الخاصة، نجد أنها لم تحظ بالاهتمام الكافي لدى القدماء، وقد تمثل هذا في إهمالهم وضع رموز دقيقة لهذه الحركات بما تحمله من انحرافات متنوعة، والسبب في ذلك تركيزهم الكامل على الصوامت باعتبارها أصول الكلمة دون الصوائت، يقول الدكتور كمال بشر: "ولسنا نجاوز الحقيقة حين نقرر أن علماء العربية القدامى لم يعنوا بالحركات العناية اللائقة بها، فقد عدوا الحركات أشياء عارضة تعرض للأصوات الصامتة، فهي تبع وليست مستقلة مثلها، فأصول الأصوات عندهم مكونة من الأصوات الصامتة وهذه الأصوات هي الأساس، أما الحركات فهي أصوات من شأنها أن تعدل الصيغة أو الوزن فقط"^(١)

ولسنا في حاجة إلى التماس الأعذار لتعليل عدم العناية بتلك الحركات، لأننا وجدناهم يدركون كنهها، كما كانوا على علم بالفرق بينهما وبين الصوامت في المخرج والصفات، كما أدركوا الفرق الزمني بين الحركات الطويلة والقصيرة، نشهد ذلك في قول ابن جني في باب في مَطْل الحركات: "وإذا فعلت العرب ذلك أنشأت عن الحركة الحرف من جنسها. فتنشئ بعد الفتحة الألف وبعد الكسرة الياء وبعد الضمة الواو"^(٢). ويقول

(١) الأصوات ص ١٩٠ د. بشر.

(٢) الخصائص: ١٢١/٣.

في سر صناعته: "اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو"^(١)

كما أدركوا الفرق بين الحركات، بما تشكله اختلافات أوضاع أعضاء النطق من صوائت فرعية، وهو ما وضعه ابن جني في (باب في كمّية الحركات) فقال: "أما ما في أيدي الناس في ظاهر الأمر فثلاث، وهي الضمة والكسرة والفتحة، ومصولها على الحقيقة ستّ، وذلك أن بين كل حركتين حركة، فالتى بين الفتحة والكسرة هي الفتحة قبل الألف الممالة نحو فتحة عين عالم وكاف كاتب، فهذه حركة بين الفتحة والكسرة، كما أن الألف التي بعدها بين الألف والياء، والتي بين الفتحة والضمة هي التي قبل ألف التفخيم، نحو فتحة لام (الصلاة) و(الزكاة) و(الحياة)، وكذلك ألف (قام) و(عاد)، والتي بين الكسرة والضمة ككسرة قاف (قيل) وسين (سير) فهذه الكسرة المشمّة ضمّاً، ومثلها الضمة المشمّة كسراً كضمّة قاف (المنقّر) وضمّة عين (مذعور) وياء (ابن بور) فهذه ضمة أُشربت كسراً، كما أنها في (قيل) و(سير) كسرة أُشربت ضمّاً، فهما لذلك كالصوت الواحد، لكن ليس في كلامهم ضمة مشرّبة فتحة، ولا كسرة مشرّبة فتحة، فاعرف ذلك. ويدلّ على أن هذه الحركات معتدّات اعتداد سيبويه بألف الإمالة وألف التفخيم حرفين غير الألف المفتوح ما قبلها"^(٢)

(١) سر صناعة الإعراب: ١٧/١.

(٢) الخصائص: ١٢٠/٣ - ١٢١.



وينقل السيوطي عن ابن خروف أن " الألفات أربع: ألف الطبيعة المعتادة، وألف الإمالة، وألف التفخيم، والألف التي بين اللفظين في مثل الأبرار، قال ومن ألف التفخيم ألف الاستعلاء في اسم الله -تعالى- ففتحت هي واللام قبلها^(١)

ومع اعترافنا بقصور القدماء في العناية بضبط مقاييس الحركات العربية درايةً، فقد حُفِظت لنا رواية، وذلك عن طريق القراءات القرآنية في دقة متناهية لم نشهد لها مثيلاً في لغة من اللغات قديماً وحديثاً؛ وذلك من خلال القراء الذين يؤدون تلك الحركات كما تلقوها من شيوخهم، فكأنك تشافه عربياً من البادية وهو يرصع تلك الأصوات، في صورة واضحة لا لبس فيها ولا خفاء، فمن خلالهم سمعنا كيف يُؤدَى الاختلاس، والرّوم، والإشمام، ووقفنا على طبيعة الإمالة والتقليل، وتحققنا مواطن التفخيم والترقيق، كل ذلك في ضبط يصل سنده إلى النبي ﷺ.

وبما أننا في حضرة الرواية التي تعتمد التلقي والسماع وهما من الأصول التي لا تعبأ بالقياس ولا تعيره بالا كما قال الإمام الشاطبي:

وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخُلٌ ... فِدُونِكَ مَا فِيهِ الرِّضَا مُتَكَفِّلاً^(٢)

فإن مخالفة القراء العشرة أصولهم في بعض المواضع يعضد من الإذعان لتلك الروايات ويحملنا على الوقوف عند حدودها، ولا يمنع ذلك من التماس العلل التي تكشف عن بعض أسرارها وتشفي غلة الهائمين المنقبين في ميادين الدراسات اللغوية.

(١) همع الهوامع : ٤٩٢/٣ للسيوطي .

(٢) متن الشاطبية: ص ٢٩.

المبحث الأول

مقياس الكم المخرجي

ويجيء تحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

الإمالة

الإمالة في اللغة: مصدر قولك أملت الشيء إمالة إذا عدلت به عن الجهة التي هو فيها، من مال يميل ميلا إذا انحرف عن القصد. وفي الاصطلاح أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيرا، وهي المحضنة، ويقال له: الإضجاع، ويقال له: البطح، وربما قيل له الكسر أيضا، وهو بين اللفظين، ويقال له أيضا: التقليل والتلطف، وبينَ بينَ، فهي بهذا الاعتبار تنقسم أيضاً إلى قسمين: إمالة شديدة، وإمالة متوسطة، وكلاهما جائز في القراءة جار في لغة العرب^(١)

فالإمالة المتوسطة حقها أن يوتى بالحرف بين الفتح المتوسط وبين الإمالة الشديدة، والإمالة الشديدة حقها أن تقرب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء، من غير قلب خالص، ولا إشباع مبالغ^(٢)

(١) النشر: ٣٠/٢ مقارنة بأسرار العربية: ٣٤٨/١ لأبي البركات، وسر صناعة الإعراب: ٥٢/١.

(٢) إبراز المعاني: ٢٠٤ والنشر: ٣٠/٢.



فهي ضرب من الانسجام الصوتي "لئلا تختلف الأصوات فتتنافر" (١)
قال السيوطي: "وأما فائدتها فسهولة اللفظ، وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح
وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع، فلهذا أمال من
أمال، وأما من فتح فإنه راعى كون الفتح أمتن أو الأصل" (٢)

ونقل الحافظ الحجة أبو عمرو الداني في كتابه "إيجاز البيان" الإجماع
على أن الإمالة لغة لقبائل العرب دعاهم إلى الذهاب إليها التماس الخفة.
(٣)

وقد ذكر ابن جني أن الإمالة "تختص بلغة أهل الحجاز ومن جاورهم
من بني تميم وغيرهم" (٤) وقال أبو منصور الأزهري: "والإمالة لغة تميم،
وعليها صيغة لسان من جاورهم من أهل العراق والبدو" (٥) وقيل: إن الفتح
لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد، من تميم وقيس وأسد. (٦)
وقيل: إن الإمالة لغة هوازن وبكر بن وائل وسعد بن بكر (٧) وقد روى
صفوان بن عسال: أنه سمع رسول الله - ﷺ - يقرأ: (يا يحيى) ، فقيل

(١) أسرار العربية ٣٤٨ لأبي البركات الأنباري.

(٢) الإتيقان: ٣١٨/١.

(٣) منجد المقرئين: صد٧٣ لابن الجزري.

(٤) أسرار العربية ٣٤٨ لأبي البركات الأنباري.

(٥) معاني القراءات: ١٤٠/١

(٦) إبراز المعاني: صد٢٠٤ والنشر: ٣٠/٢ والإتيقان: ٣١٣/١.

(٧) منجد المقرئين: صد٧٤.

له: يا رسول الله تميل، وليس هي لغة قريش، فقال: هي لغة الأخوال بني سعد" (١)

وفي الإمالة يأخذ اللسان طريقه من وضعه الذي عليه إلى الصعود نحو الحنك الأعلى، وقد يكون الوضع الأول قبل الإمالة هو التفخيم الأدنى = الحركة الخامسة (α) من مقاييس جونز في نحو: (سَقَى) أو التفخيم الأعلى = الحركة السادسة (c) في نحو: (يرضى) لكنه في كل يأخذ مرحلتين تشكل كل مرحلة منهما حركة من حركتي الإمالة؛ لذلك قسم العلماء الإمالة إلى قسمين: "إحداهما الكبرى، وهي المرادة عند الإطلاق، وحدّها نطق بألف خالصة فتصرف إلى الكسر كثيراً، والثاني: الصغرى، ويعبر عنها بالتقليل وبينَ بينَ، وحدّها النطق بألف منصرفة إلى الكسر قليلاً" (٢)

ولا شك أن الإمالة من الأحرف السبعة، ومن لحون العرب وأصواتها، وهي مذاهبها وطباعها. فكانوا يرون أن الإمالة والفتح في القراءة سواء (٣) قال ابن الجزري: " وهل يقول أحد في لغة أجمع الصحابة الصحابة والمسلمون على كتابتها في المصاحف أنها من قبيل الأداء" (٤)

(١) جمال القراءة: ص ٥٩٨ للسخاوي والإتقان: ٣١٤/١ .

(٢) القواعد والإشارات في أصول القراءة: ٥٠ للحموي.

(٣) إبراز المعاني: ص ٢٠٤ والنشر: ٣١/٢ .

(٤) منجد المقرئين: ص ٧٣ .

وقد ذكر العلماء أن للإمالة أسبابا كثيرة، ترجع إلى شيئين رئيسيين: أحدهما الكسرة. والثاني الياء، وكل منهما يكون متقدما على محل الإمالة من الكلمة ويكون متأخرا، ويكون أيضا مقدرًا في محل الإمالة، وقد تكون الكسرة والياء غير موجودتين في اللفظ ولا مقدرتين محل الإمالة ولكنهما مما يعرض في بعض تصاريف الكلمة، وقد تمال الألف، أو الفتحة لأجل ألف أخرى، أو فتحة أخرى ممالاة وتسمى هذه إمالة لأجل إمالة، وقد تمال الألف تشبيها بالألف الممالاة، وتمال أيضا بسبب كثرة الاستعمال وللفرق بين الاسم والحرف^(١)

الإمالة ومقاييس جونز:

يتضح لنا من خلال الوصف السابق للإمالة أنها تأخذ حركتين من هذه المقاييس:

الحركة الثانية التي يرمز لها بـ (e) وهي أقرب إلى الياء منها للألف.
الحركة الثالثة التي يرمز لها بـ (É) وهي أقرب إلى الألف منها إلى الياء.

ويشير الدكتور أنيس إلى: " أن الإمالة لم تحدث فجأة وإنما مرت بمراحل، فالمراحل التي مر فيها مثل الفعل (باع) -في نظره- هي: (بيع) ثم (إمالة) ثم (فتح)، فالصوت المركب ai قد تطور أولا إلى: e ثم إلى: a .

تلك هي المراحل التي تسوغها القوانين الصوتية - في نظره- والتي لها نظائر في اللغات الأخرى ، ويرجح أن بعض الكلمات العربية التي اشتملت على ياء أصلية قد تطورت أولاً إلى الإمالة، ثم إلى الفتح . فالأصل إذن في مثل هذه الكلمات هو الإمالة ، وقد تفرع الفتح عنها^(١)

في حين أن علماء اللغة القدامى يرون أن الإمالة فرع على التفخيم، والتفخيم هو الأصل بدليل أن الإمالة تفتقر إلى أسباب توجبها^(٢)

الإمالة في نهج القراء العشرة:

تباينت مذاهب القراء تباينا كبيرا فيما روي عنهم من إمالات، فمنهم الكثير، ومن المقل، ومنهم من شارك غيره، ومنهم من انفرد بإمالة، ومنهم من اطردت إمالاته، ومنهم من خالف أصله، والقراء مع كل هذا التباين متبوعون لا مبتدعون، من صح عنده وجه قرأ به.

ووفقا للقراءات المتواترة المقرء بها، فابن كثير وأبو جعفر لم يميلا شيئا في القرآن كله. والقراء كلهم غيرهما أمالوا، ولكنهم قسما:
الأول مقلّ: وهم قالون، والأصبهاني عن ورش، وابن عامر، وعاصم ويعقوب.

(١) في اللهجات العربية: ص ٦٦ د. أنيس

(٢) الكشف: ١/١٦٨ وأسرار العربية ٣٤٨ لأبي البركات الأنباري.



والثاني: مكثر وهم: الأزرق عن ورش، وأبو عمرو وحمزة والكسائي، وكذا خلف، وأصل حمزة والكسائي، وكذا خلف الكبرى، وأصل الأزرق الصغرى، أما أبو عمرو فمتردد بينهما جمعا بين اللغتين^(١)

ويقع الخلاف بين القراء العشرة في الميل بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيرا أو قليلا وذلك في ثلاثة سياقات صوتية :

- الألف المتطرفة.

- الألف التي بعدها راء متطرفة مكسورة.

- أحرف الهجاء من فواتح السور.

أولا: في الألفات المتطرفة:

وهي الألفات المنقلبة عن ياء، أو عن واو رسمت في المصاحف العثمانية بالياء، ومنهج القراء في تلك الألفات على هذا النحو :

- أمال حمزة والكسائي وخلف كل ما كان من الأسماء والأفعال من ذوات الياء، فالأسماء نحو: (موسى، ويحيى) وشبهه مما ألفه للتأنيث، وقد جاءت من (فَعْلَى) مفتوح الفاء، أو مضمومها، أو مكسورها نحو: (الموتى، وكبرى، وإحدى).

(١) ينظر: النشر : ٢ / ٣٥ والإتقان: ١ / ٣١٨ ومعجم علوم القرآن: ص ٥٢

لإبراهيم الجرمي ، والإتحاف: ص ١٠٣ .

وكذلك أمالوا ما كان على وزن (فُعالي) مضموم الفاء، أو مفتوحها نحو: (أسارى، وكسالى، وسكارى، وفرادى، ويطامى، ونصارى) ، وكذلك (الهدى، والعمى، ومأواهم) وما كان مثله من المقصورة، وكذلك (الأدنى، وأزكى) وشبهها من الصفات. وأما الأفعال فنحو: (أبى، وسعى) وشبهه مما ألفه منقلبة عن ياء.

وكذلك أمالوا أيضا من الواوي ما كان مكسور الأول، أو مضمومه وهو (الربا) كيف وقع و(الضحى) كيف جاء، و(القوى، والعلى) فقييل: لأن من العرب من يثني ما كان كذلك بالياء، وإن كانت من ذوات الواو، فيقول: ربيان وضحيان، فرارا من الواو إلى الياء؛ لأنها أخف حيث ثقلت الحركات بخلاف المفتوح الأول.

ولم يميلوا جميع ذوات الواو من الأسماء والأفعال غير ما ذكر، فالأسماء نحو: (الصفاء) و(سنا) و(عصاه) و(شفا) و(أبا) وشبهه، والأفعال نحو (خلا، ودعا، وبداء، ودنا، وعفا، وعلا) وشبهه ما لم يقع شيء من ذلك من ذوات الياء في سورة أواخر آيها على ياء، أو تلحقه زيادة نحو (اعتدى) و(استعلى) و(أنجاكم) وكذلك (نجانا، زكّاه) وشبهه، فإن الإمالة فيه سائغة لانتقاله بالزيادة إلى ذوات الياء.^(١)

(١) تحبير التيسير: ص ٢٣٨ - ٢٤٣.

ولورش من طريق الأزرق والفتح والتقليل في غير الفواصل من اليائي، مما أماله حمزة والكسائي، أو انفرد به الكسائي أو أحد راوييه على أي وزن، نحو: (هدى، والزنا، وأعمى) (١)

وقرأ أبو عمرو بالتقليل في ألفات فواصل السور الإحدى عشرة (طه، والنجم، والمعارج، والقيامة، والنازعات، وعبس، والأعلى، والشمس، والضحى، والليل، والعلق) سواء اتصل بها هاء مؤنث أم لا، واوياً كان أو يائياً ما عدا ذوات الرء منها فبالإمالة الكبرى، واختلف عنه في إمالة ألف التأنيث في (فعلى) كيف جاءت مما لم يكن رأس آية، ولا من ذوات الرء نحو(نجوى، ورؤيا، وسيما) وما ألحق به من (يحيى، وموسى، وعيسى) ففيه التقليل والفتح، وبعض المصريين فتح جميع الفصل لأبي عمرو من الروائين من رعوس الآي، وغيره ما عدا الرائي من ذلك، فظهر أن الخلاف في (فعلى) اليائي مفرع على إمالة رعوس الآي، وبه يعلم أن التقليل عن أبي عمرو في رعوس الآي أكثر منه في (فعلى)، والفتح عنه في (فعلى) أكثر منه في رعوس الآي. (٢)

وكذلك أمالوا ما رسم في المصاحف بالياء نحو: (متى، وبلى، ويا أسفى وياويلتى، وياحسرتى، وأنى) واستثنوا من ذلك: (حتى، وإلى، وعلى، ولدى، وما زكى) فلم يميلوها. (٣)

(١) الإتحاف: ص ١٠٩.

(٢) الإتحاف: ص ١١١.

(٣) تحبير التيسير: ص ٢٣٨ - ٢٤٣.

مخالفة الأصل:

مخالفة الأصل عند القراءة العشرة في الألفات المتطرفة تقع عند من اتخذ الإمالة منهجا أصيلا واشتهر بذلك، سواء أكانت إمالته من قبيل الإمالة الصغرى (التقليل) أم الإمالة الكبرى، وكذلك من لم ينتهج الإمالة.

أولا : من منهجه الإمالة:

- ١ - خالف حمزة وخلف العاشر أصليهما في مواضع تفرد الكسائي بإمالتها دونهما وهي ﴿ [الحج: ٦٦] و ﴿ تَعَالَى ﴾ ﴾ [البقرة: ١٦٤] ، النحل: ٦٥، العنكبوت: ٦٣، الجاثية: ٥] و ﴿ [فصلت: ٣٩] إذا نسق ذلك بالفاء أو لم ينسق، وقوله تعالى: (خطاياكم وخطاياهم، وخطيانا، والرؤيا، وورعياي، ومرضات الله، ومرضاتي) حيث وقع، وقوله: ﴿ [آل عمران: ١٠٢] وفي قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ هَدَانِ ﴾ [الأنعام: ٨٠] و ﴿ وَمَنْعَصَانِي ﴾ [إبراهيم: ٣٦] وقوله: ﴿ قَالَ تَعَالَى ﴾ [الكهف: ٦٣] و ﴿ آتَانِي الْكِتَابَ ﴾ [مريم: ٣٠]، ﴿ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ ﴾ [مريم: ٣١] و ﴿ فَمَا آتَانِي ﴾ [انمل: ٣٦] و ﴿ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ ﴾ [الجاثية: ٢١] و ﴿ دَحَامَا ﴾ [النازعات: ٣٠] و ﴿ تَلَاهَا ﴾ و ﴿ طَحَاهَا ﴾ [الشمس: ٢]، [٦] (١) كذا انفرد الكسائي بإمالة و ﴿ سَجَى ﴾ [الضحى: ٢] (١)



تحليل وتوجيه:

يتضح مما سبق أن مخالفة حمزة وخلف أصليهما في المواضع السابقة قد جاء في الأبنية التالية:

أ- الأفعال:

١- ما كان على (أفعل) من ذوات الياء :

- ما جاء من لفظ (الإحياء) إذا نسق بالفاء ﴿ وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨] وقوله تعالى: ﴿ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ ﴾ [البقر: ١٦٤]،
النحل: ٦٥] أو نسق بثم ﴿ ثُمَّ أَحْيَاهُمْ ﴾ [البقرة: ٢٤٣] أو لم ينسق ﴿ وَمَنْ أَحْيَاهَا ﴾ [المائدة: ٣٢] ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَحْيَاكُمْ ﴾ [الحج: ٦٦].

- في الأفعال التالية: (أنسى) و(أتى) و(أوصى) من قوله تعالى: ﴿ قَالَ تَعَالَى ﴾ [الكهف: ٦٣] و﴿ آتَانِي الْكِتَابَ ﴾ [مريم: ٣٠]،
﴿ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ ﴾ [مريم: ٣١] و﴿ فَمَا آتَانِي ﴾ [النمل: ٣٦].

٢- ما كان على وزن (فعل) من ذوات الياء:

(١) التبصرة في قراءة الأئمة العشرة : ١١٨ لابن فارس الخياط، والمبسوط في القراءات العشر: صد٤١٤ وتحبير التيسير: صد٦١٥.

في الفعلين التاليين: (هدى) و(عصى) من قوله تعالى: ﴿وَقَدْ هَدَانِ﴾ [الأنعام: ٨٠] و﴿وَمَنْ عَصَانِي﴾ [إبراهيم: ٣٦].

٣- ما كان على وزن (فَعَل) من ذوات الواو من فواصل السور المتناسقة (١) في قوله تعالى: ﴿دَحَاها﴾ [النازعات: ٣٠] و﴿تَلَاها﴾، و﴿طحاها﴾ [الشمس: ٢، ٦] و﴿سَجَى﴾ [الضحى: ٢].
ب- الأسماء:

١- ما كانت ألفه منقلبة عن ياء أصلها الهمزة، وهو (خطايا) جمعا لخطيئة نحو: (خطاياكم) و(خطاياهم)، و(خطايانا) بزنة (فعائل) أو (فعالي) (٢)

٢- ما كان على وزن (فُعَلَى) مضموم الفاء أو مفتوحها في قوله تعالى: (الرؤيا)، و(رعيابي) و(النَّجوى).

(١) أمالوا ألفات فواصل الآي المتطرفة تحقيفا أو تقديرا واوية أو يائية أصلية أو زائدة في الأسماء والأفعال، إلا ما يستثنى، وإلا المبدلة من التتوين مطلقا، وذلك في الإحدى عشرة سورة [ينظر: الإتحاف: ص٤٠٤]

(٢) ذهب البصريون إلى أن أصلها (خطائيء) على فعائل، فلَمَّا اجْتَمعت الهمزتان قُلِبَتِ التَّائِيَّةُ ياءً، لأنَّ قبلها كسرة، ثُمَّ اسْتَقَلَّتْ والجمعُ ثَقِيلٌ، وَهُوَ مَعْتَلٌ مَعَ ذَلِكَ، فَقُلِبَتِ الْيَاءُ أَلْفًا وَقُلِبَتِ الْهَمْزَةُ الْأُولَى ياءً، لَخَفَائِهَا بَيْنَ الْأَلْفَيْنِ وَقَالَ الكوفيون: أن وزنها(فعالي) فهي مخصصة من ألف التأنيث .[ينظر: الإنصاف :



٣- ما كان على وزن (تُعَلَّة) في قوله تعالى: (حق ثقافته). (١)

٤- ما كان على وزن (مَفْعَل) وذلك في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُبَارَكِ الْمُبْتَلِ﴾

﴿الجاثي: ٢١﴾ و﴿الشُّعْرَاءُ الضَّالِّينَ﴾

﴿البقرة: ٢٠٧، ٢٦٥ والنساء: ١١٤﴾ و﴿الْمُطِيزِ﴾ [المتحنة: ١].

والعلة -في نظري - لمخالفة حمزة وخلف أصليهما في تلك المواضع مع تحقق موجبها في نهجيهما يكمن في الأسباب التالية:

أ- اتباع رسم الألف في المصحف وإن كان أصلها الياء، وهو مذهب اشتهر به حمزة في الوقف على الهمزة وإن خالف القياس (٢) قال ابن زنجلة: " فَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ لِمَ أَمَالَ حَمَزَةُ الْأُولَى وَفَخَمَ الثَّانِيَةَ؟ الْجَوَابُ: أَنَّ الْأُولَى كَتَبَتْ فِي الْمَصَاحِفِ بِالْيَاءِ وَالثَّانِيَةَ بِالْأَلْفِ وَكَانَ حَمَزَةُ مُتَّبِعًا لِلْمَصْحَفِ " (٣) وذلك فيما ليس موضعه الفواصل المتناسقة كما في لفظ الإحياء نحو: ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] بخلاف الفواصل المتناسقة في

(١) أصل الكَلِمَةِ (وُقِيَّة) على وزن (فُعَلَّة) فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فَصَارَتْ (وُقَاة) ثُمَّ أَبْدَلُوا مِنَ الْوَاوِ تَاءً كَمَا قَالُوا تَجَاهُ وَأَصْلُهُ وَجَاهُ [ينظر: حجة القراءات: صد ١٦٠]

(٢) النشر: ١/٤٤٦.

(٣) حجة القراءات: صد ١٦٠ الحجة في القراءات السبع: صد ١٠٧.

قوله تعالى: ﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٤] ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَا﴾ [الأعلى: ١٣] فإنه يميلها على أصله.

ب- الجمع بين اللغتين: وذلك أحد وجهين احتج بهما لإمالة حمزة

﴿الْقَبْلَتَيْنِ﴾ [آل عمران: ٢٨] وفتحه: ﴿﴿﴾ [آل عمران: ١٠٢] (١)

ج- مراعاة الأصل دون مراعاة للفواصل المتناسقة، وذلك في الكلمات

الواوية ﴿الْكَهْفَيْنِ﴾ [النازعات: ٣٠] و﴿الرَّجْمِ﴾ [الشمس: ٢]

و﴿الرَّجْمِ﴾ [الشمس: ٦] و﴿الرَّجِيمِ﴾ [الضحى: ٢].



ثانياً: من منهجه الفتح:

خالف بعض القراء أصله فوافق من أمال على إمالة بعض ذوات الياء وذلك في المواضع التالية:

١- في لفظ **كَيْسٍ** حيث وقع، فقد أمالها إمالة كبرى كل من: ورش من طريق الأصبهاني وأبو عمرو وابن ذكوان، وحمزة في أحد وجهيه والكسائي وخلف، وبالصغرى قالون في أحد وجهيه، والثاني له الفتح، وحمزة في وجهه الثاني، والأزرق بخلاف حمزة بين الكبرى والصغرى، وخلاف قالون بين الصغرى والفتح. (١)

ومخالفة الأصل في لفظ **كَيْسٍ** عند من منهجه الفتح في مثل هذا السياق هم: الأصبهاني عن ورش، ولم يمل غيرها إمالة محضة (٢)، وابن ذكوان، وقالون، أما كل من حمزة والكسائي وأبي عمرو والأزرق فهم على أصولهم.

٢- كذلك خالف أبو بكر شعبة أصله فأمال الألف من **كَيْسٍ** [يونس]: [١٦] واختلف عنه في غير يونس بين الفتح والإمالة (٣)

(١) النشر: ٦١/٢ والإتحاف: ص ٢١٩.

(٢) الإتحاف: ص ١١٨.

(٣) المبسوط في القراءات العشر: ص ١١٣ والنشر: ٤١/٢ وتحرير التيسير:

ص ٢٤١ والإتحاف: ص ١٠٨.

٣- خالف حفص أصله فأمال الألف من ﴿لِلثَّانِدَةِ الْأَنْجَاطِ﴾

﴿الْأَجْرَاءِ﴾ [هود: ٤١] ولم يمل في القرآن العظيم غيره. (١)

٤- خالف أبو بكر (شعبة) أصله فأمال الألف من (بلى) حيث وقع،
كحمزة والكسائي وخلف. (٢)

٥- خالف أبو بكر (شعبة) أصله فأمال الألف من ﴿رَمَى﴾ [الآية:
١٧] بالأنفال من جميع طرق المغاربة كحمزة ومن معه وفتحها عنه
جمهور العراقيين، وهو يأتي لظهور الياء في رميت. (٣)

٦- خالف أبو بكر (شعبة) أصله فأمال الألف من (أعمى) موضعي
الإسراء ﴿أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾ [الآية: ٧٢] من جميع طرقه
بالإمالة كحمزة ومن معه، كما خالف أبو عمرو وكذا يعقوب أصليهما
بإمالة الأول إمالة محضة دون الثاني، وخرج بقيد الإسراء قوله تعالى:
﴿الْمُطَفِّفِينَ الْأَشْتَقَالَ الْبُرُوجِ الطَّارِقِ الْأَعْلَى الْعَاشِيَةِ الْفَجْرِ الْبَتَّاءِ﴾
[طه: ١٢٥] فهو ممال لحمزة ومن معه، مقلد للأزرق بخلفه على
القاعدة؛ لكونه يائيا، مفتوح لأبي عمرو كالباقين، أما ﴿وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ

(١) المصادر السابقة نفسها.

(٢) الإتحاف: ص ١١٥.

(٣) المصدر السابق نفسه.



الْقِيَامَةِ أَعْمَى ﴿طه: ١١٤﴾ فبالنقليل للأزرق وأبي عمرو بخلفه؛ لكونه رأس آية، وبالكبرى لحمزة ومن ومعه. (١)

٧- خالف ابن ذكوان أصله فأمال الألف من ﴿أَعُوذُ﴾ [يوسف: ٨٨] بخلف فيه، وكل من الفتح والإمالة صحيح عن ابن ذكوان كما في النشر. (٢)

٨- خالف ابن ذكوان أصله فأمال الألف من ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾ [النحل: ١] و﴿الْبُرُوقُ لِقَمَاتٍ﴾ [الإسراء: ١٣] بخلف عنه، والوجهان فيهما صحيحان عن ابن ذكوان كما في النشر. (٣)

٩- خالف أبو بكر (شعبة) أصله فأمال الألف من ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨] ﴿أَنْ يَتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦] قرأهما بالإمالة عنه المصريون والمغاربة قاطبة في الوقف مع من أمال، وبالفتح قطع له فيهما أكثر النقلة وهو طريق العراقيين، وصح في النشر الوجهين عنه. (٤)

(١) الإتحاف: ص ١١٥.

(٢) المصدر السابق نفسه

(٣) المصدر السابق نفسه

(٤) المصدر السابق نفسه

١٠- خالف هشام أصله فأمال الألف من ﴿الْتَوَاتُرُ﴾ [الأحزاب: ٥٣] كحمزة ومن معه قرأها عنه من طريق الحلواني لانقلابه عن الياء، ورواه الداجوني عن أصحابه عنه بالفتح. (١)

١١- خالف أبو بكر (شعبة) أصله بإمالة الهمزة فقط من ﴿نَأَى﴾ من سورة الإسراء [الآية: ٨٣] دون جنأى ج من سورة فصلت [الآية: ٨٣] هذا هو المشهور عنه، واختلف عنه في النون من الإسراء فروى إمالتها مع الهمزة، وروى عنه فتحها وإمالة الهمزة.

وقرأ خلاد بالإمالة في الهمزة فقط في الموضعين، وقرأ الكسائي وخلف عن حمزة وكذا في اختياره بإمالة النون والهمزة معا في الموضعين، وقرأ ورش من طريق الأزرق بالفتح والتقليل في الهمزة مع فتح النون. (٢)

١٢- وقع خلاف بين القراء العشرة في إمالة الفعل الماضي (رأى) (٣) بالنظر إلى سياقه الصوتي والذي يرد على هذا النحو:

يكون بعده متحرك وساكن، والأول يكون ظاهرا أو مضمرا، فالظاهر سبعة مواضع هي: ﴿رَأَى كَوَكَبًا﴾ [الأنعام: ٧٦] و﴿رَأَى أَيَدِيَهُمْ﴾ [هو: ٧٠] و﴿رَأَى قَمِيصَهُ﴾ ، و﴿رَأَى بَرهَانَ رِبِهِ﴾ [يوسف:

(١) الإتحاف: ص ١١٥.

(٢) السابق: ص ١١٥-١١٦.

(٣) ينظر: النشر: ٤٤/٢-٤٨ والإتحاف: ص ١٦٦-١١٧.



٢٤ ، ٢٨] و﴿رَأَى نَارًا﴾ [طه: ١٠] و﴿مَا رَأَى﴾ ، و﴿لَقَدْ رَأَى﴾
 [النجم: ١١ ، ١٨] والمضمر ثلاث كلمات في تسعة مواضع هي:
 ﴿رَأَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٣٦] و﴿رَأَاهَا تَهْتَزُّ﴾ [النمل: ١٠]
 و[القصص: ٣١] ﴿رَأَاهَا﴾ معا [النمل: ٤٠] و [فاطر الآية: ٨] و
 [الصافات الآية: ٥٥] و [النجم الآية: ١٣] و [التكوير الآية: ٢٣] و
 [العلق: ٧].

فقرأ ورش من طريق الأزرق بالتقليل في الراء والهمزة معا في الكل
 بعده ظاهرا أو مضمرا، وقرأ أبو عمرو بالإمالة المحضة في الهمزة فقط مع
 فتح الراء في الجميع، وذكر الشاطبي -رحمه الله - الخلاف في إمالة
 الراء عن السوسي، تعقبه في النشر بأنه ليس من طريقه ولا من طرق
 النشر.

وقرأ ابن ذكوان بإمالة الراء والهمزة معا في السبعة التي مع الظاهر،
 واختلف عنه فيما بعده مضمر بين الإمالة والفتح، وفتح الراء وأمال الهمزة
 الجمهور عن الصوري، واختلف عن هشام في القسمين معا، فروي عنه
 الفتح في الراء والهمزة معا في الكل، وهو الأصح عنه، وكذا روي عنه
 إمالتها، والوجهان صحيحان عن هشام كما في النشر.

واختلف عن أبي بكر فيما عدا الأولى، وهي ﴿رَأَى كَوْكَبًا﴾ [الأنعام/ ٧٦]
 فلا خلاف عنه في إمالة حرفيهما معا، أما الستة الباقية التي مع الظاهر،
 فأمال الراء والهمزة معا يحيى بن آدم وفتحهما العليمي، وأما فتحهما في
 السبعة وفتح الراء وإمالة الهمزة في السبعة فانفرادتان لا يقرأ بهما، ولذا

تركهما في الطيبة، وأما التسعة مع المضمر ففتح الراء والهمزة معا في الجميع العليمي عنه، وأمالهما يحيى بن آدم على ما تقدم، وقرأ حمزة والكسائي وكذا خلف بإمالة الراء والهمزة معا في الجميع والباقون بالفتح على الأصل.

وأما الذي بعده ساكن وهو في ستة مواضع هي: ﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾ و﴿رَأَى الشَّمْسَ﴾ [الأنعام: ٧٧، ٧٨] و﴿رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [النحل: ٨٥] وفيها ﴿رَأَى الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [الآية: ٨٦] و﴿وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ﴾ [الكهف: ٥٣] و﴿رَأَى الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: ٢٢] فقرأ بإمالة الراء من ذلك وفتح الهمزة أبو بكر شعبة وحمزة وكذا خلف، والباقون بالفتح فيهما.

هذا حكم الوصل، أما الوقف فكل من القراء يعود إلى أصله في الذي بعده متحرك غير مضمر من الفتح، والإمالة والتقليل.

تحليل وتوجيه:

يبدو مما سبق:

- أن مخالفة الأصل عند من منهجه الفتح أو غالب منهجه ذلك تكثر عند رواة بعينهم وهم أبو بكر (شعبة) عن عاصم، وابن ذكوان عن ابن عامر، ودخل معهم -على تحفظ- حفص عن عاصم، وهشام عن ابن عامر.
- أن مخالفة الأصل وقعت في الأبنية الثلاثية وما فوقها.



- لفظ **بِسْ** من الألفاظ الخاصة التي نص علماء القراءات على مخالفة القراء فيها أصولهم (١) فمن فتح دون إمالة فقد أتى بالكلام على أصله، ومن أمال فقد دلّ بالإمالة على الياء المنقلبة، ومجيء الراء في الكلمة؛ لأن الأصل (وورية) وأبدلت الواو الأولى تاء، والثانية ياء وقلب الياء ألفاً، لأنها مأخوذة من: وري الزند. ومن قرأ بين ذلك أتى بأعدل اللفظين، وقارب بين اللغتين. (٢)

- مخالفة حفص أصله بإمالة الألف في **الْأَجْرَاءِ** **الْأَجْرَاءِ** [هود: ٤١] وهي لم ترد إلا مرة واحدة - مع ما فيها من اتباع للأثر - يمكننا تفسيرها في ضوء الدلالة الإيحائية للإمالة بما يتناسب مع الدلالة المركزية ودلالة الصيغة في لفظ (المجرى) فكما أن في الإمالة معنى النزول من أعلى وهو الفتح إلى أسفل وهو الكسر، فكذلك ما يستفاد من لفظ (مجرى) الذي تناسب فيه السفينة في سهولة كما ينساب الشيء من الارتفاع إلى التسفل، ومع مخالفة حفص أصله فإنه جارٍ أيضاً على القياس في الإمالة.

- ترجع إمالة الألف المتطرفة الواقعة لاما للكلمة وأصلها واو - كما ذكر سيبويه - لغلبة الياء على هذه اللام؛ لأن هذه اللام التي هي واو إذا جاوزت ثلاثة أحرف قلبت ياءً، والياء لا تقلب على هذه الصفة واوًا،

(١) الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة: ص ١٠٦.

(٢) الحجة: ص ١٠٥ لابن خالويه، وقارنه بالحجة: ٣ / ١٠ لأبي علي الفارسي.

فأميلت لتمكن الياء في بنات الواو؛ ألا تراهم يقولون معدّي ومسنّي والْقُنْيُ، والعُصْيُ، ولا تفعل هذا الواو بالياء. فأمالوها لما ذكرت لك. والياء أخف عليهم من الواو فنحوها نحوها. (١)

- ذكر سيبويه أن ترك الإمالة فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو، نحو عصا، والقنأ، والقطا، وأشباههن من الأسماء. أنهم أرادوا أن يبينوا أنها مكان الواو، ويفصلوا بينها وبين بنات الياء (٢). أما من أمال ذلك فيجيء في سياق الفواصل المتجانسة كما تقدم.

- أما مخالفة أبي عمرو وكذا يعقوب أصليهما بإمالة (أعمى) الأولى في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى﴾ إمالة محضة دون الثانية، فقد ذكر صاحب الإتحاف أنه أراد أن يفرق بين الصفة في الأولى و(أفعل) التفضل في الثانية. (٣)

- قد ترجع مخالفة الأصل بإمالة بعض الكلمات دون بعض دون فروق ملحوظة بينها إلى اتباع الأثر أو جمعا بين اللغتين، وذلك نحو مخالفة الأصل بإمالة الألف وجها واحدا من ﴿كَمْ﴾ ﴿كَمْ﴾ ﴿كَمْ﴾ [يونس: ١٦]، وفي غيرها الوجهان الفتح والإمالة.

ثانيا: الألف التي بعدها راء متطرفة مكسورة:

(١) الكتاب: ٤ / ١١٩.

(٢) الكتاب: ٤ / ١١٩.

(٣) الإتحاف: ١١٥.



اتفق أبو عمرو ودوري الكسائي على إمالة كل ألف عين أو زائدة
بعدها راء متطرفة مكسورة نحو: (الدار، الغار، القهار، بقنطار، أنصار،
وأوبارها، وأشعارها، ديارهم، حمارك) واختلف عن ابن ذكوان فروي عنه
الإمالة والفتح ، وروي عن الأزرق عن ورش تقليل جميع ما ذكر. (١)



خرج عن الأصل السابق سبع كلمات. (١)

أولها: ﴿الجار﴾ [الآية: ٣٦] في موضعي النساء فقراه دوري الكسائي بالإمالة مختصا به، وفتح أبو عمرو إلا أنه اختلف عنه من رواية الدوري فروي عنه الفتح والإمالة، والباقون بالفتح إلا أنه اختلف عن الأزرق أيضا فروي عن الفتح والتقليل، والوجهان في الشاطبية وكلاهما صحيح كما في النشر. (٢)

الثاني: ﴿جرف هار﴾ [التوبة: ١٠٩] فاتفق على إمالته إمالة كبرى أبو عمرو وأبو بكر والكسائي، واختلف عن قالون وابن ذكوان، فروي عنهما الفتح والإمالة، وقراه الأزرق عن ورش بالتقليل والباقون بالفتح. (٣)

(١) ذكر صاحب الإتحاف: صد ١١٣-١١٤ أن الخارج عن الأصل في مثل هذا السياق ثمانية أحرف مضيئا كلمة (حمارك) [البقرة: ٢٥٩] و(الحمار) [الجمعة: ٥] والحق أنهما متفقان مع أصول القراء سواء من أمال أو قلل أو فتح ومن جاء عنه الوجهان، ولعله ذكره لمظنة زوال التطرف في لفظ (حمارك) كما هو الحال في حرفي (جبارين) و(أنصاري) لذلك ذكر ابن الجزري أن بعض طرق ابن ذكوان تفرق بين (حمارك) فتروى دون إمالة، وبين لفظ (الحمار) فتروى فيها الإمالة [ينظر: النشر: ٥٦ / ٢].

(٢) النشر: ٥٥ / ٢ والإتحاف: صد ١١٣.

(٣) الإتحاف: صد ١١٣-١١٤



الثالث: ﴿الغار﴾ [التوبة: ٤٠] فاختلف فيه عن دوري الكسائي، فروي عنه الفتح والإمالة، فخالف أصله فيه، والباقون على أصولهم. (١)

الرابع والخامس: ﴿البوار﴾ [إبراهيم: ٢٨] و﴿القهار﴾ حيث وقع، فاختلف فيهما عن حمزة، فروي عنه الفتح والتقليل، والباقون على أصولهم. (٢)

السادس: ﴿جَبَّارين﴾ [المائدة: ٢٢]، و[الشعراء: ١٣٠] فاختص بإمالته دوري الكسائي، واختلف فيه عن الأزرق، فروي عنه الفتح والتقليل والباقون بالفتح (٣) وعليه يكون الأزرق وأبو عمرو وابن ذكوان قد خالفوا فيه أصولهم.

السابع: ﴿أنصاري﴾ [آل عمران: ٥٢]، و[الصف: ١٤] اختص بإمالته دوري الكسائي، وفتحه الباقون. (٤)

(١) النشر: ٥٦ / ٢ والإتحاف ص ١١٤

(٢) النشر: ٥٨ / ٢ والإتحاف ص ١١٤

(٣) المصدران السابقان نفسيهما.

(٤) المصدران السابقان نفسيهما.

تحليل وتوجيه:

من الواضح بروز دور الراء في تقوية إمالة الألف في هذا السياق الصوتي، إذ إن من صفات الراء - كما هو معلوم - التكرير، وهو ما يجعلها تقوم مقام صوتين، كما أن من صفاتها أيضا التراوح بين التفخيم والترقيق، فالتفخيم يجعلها مُرْشحة للفتح، كما أن الترقيق متنسق مع الإمالة، وعليه يمكننا القول أن الراء بذاتها ليست سببا للإمالة أو الفتح، بل يرجع ذلك إلى حالها من حيث التفخيم والترقيق الذي يعتمد على حركتها وحركة ما قبلها وحركة ما بعدها ونوع الأحرف السابقة والتالية لها من حيث الاستعلاء أو الاستفال - كما سيأتي.

ومن ثم تكون العلة في إمالة الألف التي تليها راء هو كسر تلك الراء، مما يجعلها تقوم مقام راعين مكسورتين، وهو ما يقوي جانب الإمالة، كما أن لتطرفها دورا أيضا في ترشيح إمالة الألف؛ لأنها غالبا تكون عرضة للوقف وهو ما يزيد وضوحها وتمكن تكرارها لكونه موضع نبر وضغط.

وقد أشار سيبويه إلى نحو من ذلك فقال: "والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة، والوقف يزيدا إيضاحاً فلما كانت الراء كذلك، قالوا: هذا راشدٌ، وهذا فراشٌ، فلم يميلوا؛ لأنهم كأنهم قد تكلموا براءين مفتوحتين، فلما كانت كذلك قويت على نصب الألفات، وصارت بمنزلة القاف، حيث كانت بمنزلة حرفين مفتوحين، فلما كان الفتح كأنه مضاعف وإنما هو من الألف، كان العمل من وجه واحد أخف عليهم، وإذا كانت الراء بعد ألفٍ تمال لو كان بعدها غير الراء، لم تمل في الرفع والنصب، وذلك قولك: هذا حمارٌ، كأنك قلت هذا (فعالل) وكذلك في النصب، كأنك قلت: (فعاللا)، فغلبت وهنا فنصبت كما فعلت ذلك قبل الألف. وأما في



الجر فتميل الألف، كان أول الحرف مكسوراً أو مفتوحاً أو مضموماً؛ لأنها كأنها حرفان مكسوران، فتميل ههنا كما غلبت حيث كانت مفتوحة، فنصبت الألف، وذلك قولك: (من حِمَارِك)، و(من عَوَارِه)، و(من المُعَارِ)، و(من الدوار)، كأنك قلت: (فِعَالِلٌ، وَفُعَالِلٌ، وَفُعَالِلٌ).^(١)

وقال أبو علي الفارسي: " ووجه حسن إمالة الألف إذا كان بعدها راء مكسورة، أنّ الراء حرف فيه تكرير، وذلك يتبين فيها إذا وقف عليها، فكأنّ الكسر متكرر، وإذا تكرر الكسر ازدادت الإمالة حسناً، لیتجانس الصوت، فكما أنّها إذا انضمت أو انفتحت منعت الإمالة، لأنّ كلّ واحد من الحرفين المضموم والمفتوح كأنّه متكرر، والفتح والضّمّ يمنعان الإمالة، كذلك إذا تكرر الكسر جلبها، كما أنّه إذا انضمّ أو انفتح منعها كما يمنعها الحرف المستعلي في نحو: طالب، وظالم، وناقد، وناقق."^(٢)

وإذا كان تطرف الراء مقويا لإمالة الألف فإذا زال ذلك التطرف بلاحقة في آخر الكلمة زالت معه التقوية، ومن ثم يقع الخلاف بين الفتح والإمالة عند من منهجه الإمالة في سياق التطرف الحقيقي، فقد جاء الوجهان الفتح والتقليل عن الأزرق في قوله تعالى: ﴿جِبَارِينَ﴾ ، أما (حمارك) فقد اعتدها الجميع في حكم المتطرفه، وقد جرى كل قارئ فيها على أصله.^(٣)

(١) الكتاب : ٤ / ١٣٦ .

(٢) الحجة: ١/٣٩٩-٤٠٠ لأبي علي الفارسي

(٣) الإتحاف: ص ١١٤

كما أن مخالفة الأصل في لفظ ﴿أنصاري﴾ [آل عمران: ٥٢] و[الصف: ١٤] الذي اختص بإمالاته الدوري عن الكسائي، وفتح الباقون، فإن العلة تكمن من وجهين زوال التطرف الحقيقي من جانب بعد لاحقة التكلم، وكون الكسر في الراء عارض لأن في موضع رفع لا جر. (١)

كذلك مخالفة الأصل في لفظ (الغار) يرجع إلى أن الألف يجتذبها طرفا التفخيم والترقيق، فهي مسبوقة بحرف مستعل مفخم مانع للإمالة (٢) ومتلوة براء مكسورة مرققة مقوية للإمالة، ولأن الكلام مبني على الوصل فقد أجري الحكم عليه؛ لأنها مفخمة في الوقف، فمن أمال فقد مال إلى التأثر الرجعي للراء، ومن فتح دون إمالة فقد ركن إلى التأثر التقدمي للعين، ووجه الإمالة أقوى، قال سيبويه: "ومما تغلب فيه الراء قولك: قاربٌ وغارمٌ، وهذا طاردٌ، وكذلك جميع المستعلية إذا كانت الراء مكسورة بعد الألف التي تليها، وذلك لأن الراء لما كانت تقوى على كسر الألف في (فَعال) في الجر و(فُعال)، لما ذكرنا من التضعيف، قويت على هذه الألفات، إذ كنت إنما تضع لسانك في موضع استعلاء، ثم تنحدر، وصارت المستعلية ههنا بمنزلتها في قِفاف". (٣)

وقد نتج عن ذلك الخروج على الأصل عند الدوري عن الكسائي فروي عنه الإمالة والفتح، وكان أصله في مثل هذا السياق الإمالة لا غير.

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) المقتضب: ٣ / ٤٦ وسر صناعة الإعراب: ١ / ٢٢١.

(٣) الكتاب ٤ / ١٣٦-١٣٧ والحجة: ١ / ٤٠٣ لأبي علي الفارسي.



أما كلمة (هار) التي خالف فيها أبو بكر (شعبة) وقالون أصليهما وهو الفتح، فأمالها بخلف عن قالون، فيمكننا أن نرى في ذلك ملمحا دلاليا لعلاقة بين الصوت والمعنى كما هو الحال في مخالفة حفص أصله بإمالة **﴿الجرار﴾** [هود: ٤١] فالعلاقة بين الانهيار والإمالة لا تخفى .

وأصل هار: (هاور) عند الأكثر، قلبت قلبا مكانيا فصارت (هارو)، ثم أعلت إعلال (غاز) بأن قلبت الواو ياء، ثم حذفت حركتها، ثم الياء لالتقاء الساكنين فأعرابه تقديري بكسرة مقدرة على الياء المقدرة. (١) وعليه يكون القراء قد تعاملوا مع هذا الحرف على اللفظ لا على الأصل وهو ما يؤكد ما ذهبنا إليه في الاحتجاج لتحقيق الهمزتين من كلمة (أنمة) والجامع بينهما عدم الاعتداد بالعارض.

وتجيء مخالفة الأصل في مواضع تخرج عن القياس مع نظائرها لا لعلة سوى اتباع الأثر، من ذلك مخالفة الأصل في لفظ (الجار) عند أبي عمرو. (٢)

وكذلك مخالفة حمزة أصله بإمالة ألف (البوار) و(القهار) ويضاف أيضا (الأشرار) و(القرار) وهو لا يميل في مثل هذا السياق قال أبو علي الفارسي: " ما روي من تخصيص حمزة بإمالة (الأشرار) و(القرار) والحروف الأخر دون ما عداها من الكلم مما كان في قياسها وعلى صورتها - فالقياس في ذلك وفي غيرها واحد، ولعله تبع في ذلك أثرا ترك

(١) الإتحاف: ص ١١٣-١١٤.

(٢) الإتحاف: ص ١١٣.

القياس إليه، أو أحب أن يأخذ بالوجهين، وكره أن يرفض أحدهما،
ويستعمل الآخر مع أن كل واحد مثل الآخر في الحسن والكثرة. (١)

وقال أيضا: " أما ما روي عن أبي عمرو من إمالته كل ألف بعدها راء
في موضع اللام فقد تقدم القول في حسن الإمالة في ذلك، وأما ما روي
عنه من أنه إذا كانت الراء في موضع العين كعين فاعل لم يمل ألف فاعل
كقوله: ﴿بَارِدٌ وَشَرَابٌ﴾ [ص: ٤٢] و﴿الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر:
٢٤] و﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] و﴿مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ﴾ [الصفات:
٧] ونحوه، فلعله تبع في ذلك أثرا، وذلك أن الإمالة في ألف (فاعل) إذا
كانت الراء عينا أقوى من الإمالة في الألف إذا كانت الراء لاما، لأن الكسرة
في العين لازمة غير مفارقة، وكسرة اللام قد تنتقل عنها للرفع والنصب،
وبحسب لزوم ما يوجب الإمالة تحسن الإمالة، ولا يكون غير اللازم
كاللازم، ألا ترى أنه قد يكون من الأشياء أشياء لا تلزم فلا يعتد بها
لانتفاء لزومها. (٢)

ثالثا: أحرف الهجاء من فواتح السور:

اختلف القراء العشرة في إمالة خمسة أحرف من أحرف الهجاء التي
افتتحت بها سور القرآن الكريم:

(١) الحجة: ٤٠١/١ لأبي علي الفارسي.

(٢) الحجة: ٤٠٢/١ لأبي علي الفارسي.



الأحرف الخمسة : الراء، والهاء، والياء، والطاء، والحاء وهي الواقعة في السياقات التالية: (الر، المر، كهيعص، طه، طسم، طس، يس، حم):

السور التي افتتحت بها: (يونس، وهود، ويوسف، وإبراهيم، والحجر، والرعد، ومريم، وطه، الشعراء، والقصص، والنمل، ويس، وغافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاتية، والأحقاف).

فالهاء والياء من چكهيعص چ أمالهما جميعا الكسائي وأبو بكر (شعبة)، وكذا أبو عمرو، وأمالهما بينَ بينَ نافع في أحد الوجهين، وأمال الهاء وفتح الياء أبو عمرو في المشهور عنه وفتح الهاء وأمال الياء حمزة وخلف وابن ذكوان وهشام في المشهور عنه، وفتحهما الباقر، وهم ابن كثير وأبو جعفر ويعقوب وحفص ونافع في الوجه الآخر، وهشام في إحدى الطرق، وكذلك الأصبهاني عن ورش في المشهور عنه، والعلمي عن أبي بكر من طريق الهذلي.

وأمال الطاء والهاء من (طه) حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر (شعبة). وفتح الطاء، وأمال الهاء أبو عمرو والأزرق عن ورش في أحد وجهيه والأصبهاني من طريق التجريد، وفتح الطاء وأمال الهاء بينَ بينَ الأزرق في الوجه الآخر، وقالون من إحدى طرقه، وأمال الهاء فقط بينَ بينَ الأصبهاني من طريق الكامل، وفتحهما الباقر وهم ابن كثير وابن عامر ويعقوب وحفص والأصبهاني وقالون في المشهور عنه، والعلمي عن أبي بكر فيما انفرد به الهذلي، ولم يمل أحد الطاء مع فتح الهاء (١).

ومن ثم يكون الغالب في أصول القراء العشرة في هذه الأحرف هو:

١ - الإمالة الكبرى لبعض الأحرف دون بعض، وقد اشتهر بذلك أبو عمرو وابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي، وخلف. (١)

٢ - الإمالة الصغرى (التقليل) لبعض الأحرف دون بعض، وقد اشتهر بذلك نافع على اختلاف بين راوييه قالون، وورش من طريقي الأزرق والأصبهاني. (٢)

٣ - الفتح دون إمالة في جميعها، وقد اشتهر الباقر، وهم ابن كثير وحفص وأبو جعفر ويعقوب. (٣)

مخالفة الأصل:

خالف الأزرق عن ورش أصله العام في باب الإمالة وهو التقليل أو ما يطلق عليه الإمالة الصغرى، فأمال الهاء من (طه) إمالة كبرى بخلف عنه، ولم يمل الأزرق محضة غيرها. (٤)

تحليل وتوجيه:

الإمالة والفتح في أحرف الهجاء ضرب من الاتساع، فالأصل أن الإمالة من خواص الأفعال والأسماء المتمكنة (١) وذلك أن الإمالة والتفخيم

(١) السابق نفسه

(٢) السابق نفسه

(٣) السابق نفسه

(٤) الإتحاف: ص ١٢١

ضربان من ضروب التصرف، وهذه الحروف جوامد لا حظ لها في التصرف؛ لأنها كـ"ما" و"لا" و"هل" و"قد" و"بل" و"إنما". وإمالتها من قبل أنها إذا فارقت موضعها من الهجاء صارت أسماء (٢) قال الخليل: لو سميت رجلاً بها وامرأةً جازت فيها الإمالة (٣) ويشير ابن جني إلى أنها لما كانت تفارق كونها هجاء إلى الاسمية دخلها ضرب من القوة؛ فتصرفت، فحملت الإمالة والتفخيم، فمن فتح ولم يفخم ولم يُملِ فعلى ظاهر الأمر، ومن أمال أو فخم اعتمد ما ذكرنا: من جواز كونها أسماء، فمن قال "يا" فأمال - جنح بالإمالة إلى الياء، كما جنح بها إليها في نحو قولك: السَّيَال والهِيام. ومن فخم تصور أن عين الفعل في الياء انقلبت عن الواو، كالبياب والدار والمال والحال. (٤)

ومن ثم تكون الإمالة في هذه الأحرف إشارة إلى أنها أسماء وليست بحروف، أي ليفرق بها بين الاسم والحرف كما ذكر السيوطي. (٥)

وذكر أبو العلاء الهمذاني أن الذي سوغ إمالة تلك الأحرف ليس انتقالها من الحرفية إلى الاسمية، ولا لانقلابها عن الياء بل سوغ الإمالة فيها ما سوغها في إمالة "بلى" ووجه إمالة "بلى" أنها مستقلة بنفسها

(١) شرح الأشموني: ٤ / ٣٦.

(٢) المحتسب: ٢ / ٣٦.

(٣) الكتاب: ٤ / ١٣٥.

(٤) المحتسب: ٢ / ٣٦.

(٥) الإتيان: ١ / ٣١٧.

ومستغنية عما بعدها، فضارعت لذلك الأسماء، وأدركتها الإمالة كما تدرك
الأسماء. (١)

أما مخالفة الأزرق عن ورش أصله بإمالة الهاء من (طه) إمالة
كبرى فيحتمل وجهين :

١- أنهما من أحرف الهجاء، ولم يمل الألف التي بعد الطاء لأن الطاء
من موانع الإمالة، وأمال الألف من هاء إمالة كبرى اتباعاً للأثر.

٢- إشارة إلى أن (طه) اسم على وزن (حاشا) وليس من أحرف الهجاء،
فأمالها باعتبارها ألفاً متطرفة كألف التأنيث وغيرها مما تجوز فيه الإمالة،
وقد بالغ في إمالتها على خلاف أصله تمكينا لتلك الإشارة.

وقد رجح الطبري أن (طه) اسم بمعنى يا رجل بالسريانية أو بلغة
عكّ، وأنشد لشاعرهم متمم بن نويرة (٢):

هَتَفْتُ بِطَهَ فِي الْفِتَالِ فَلَمْ يُجِبْ ... فَخَفْتُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مُؤَانِلًا

ويبدو لي أن (طه) من أحرف الهجاء مثلها مثل باقي الأحرف المقطعة
التي في بداية بعض السور الكريمة، وأن إمالة الهاء منها إمالة الهاء
من (كهيعص).

(١) التمهيد في معرفة التجويد : ص٢٧٤-٢٧٥

(٢) البيت من بحر الطويل وقد ورد في كل من تفسير الطبري: ٢٦٨/١٨

وتفسير الثعلبي: ٢٣٦/٦ وتفسير البغوي: ٢٦٢/٥ والإتقان: ٣١٧/١



أما عن عدول الأزرق عن أصله بالإمالة الكبرى فعلته اتباع الأثر، فعن زر بن حبيش قال: قرأ رجل على عبد الله بن مسعود (طه) ولم يكسر فقال عبد الله: طه وكسر الطاء والهاء، فقال الرجل: (طه) ولم يكسر، فقال عبد الله: (طه) وكسر الطاء والهاء، فقال الرجل: (طه) ولم يكسر فقال عبد الله: (طه) وكسر، ثم قال: والله لهكذا علمني رسول الله ﷺ. (١)

فالمقصود بالكسر هنا الإمالة كما أشار ابن الجزري (٢) فبذلك يكون إعماله الإمالة الكبرى في الهاء اتباعا لما جاء عن ابن مسعود، ومع ذلك لا نجد تفسيراً لإعماله إمالة الطاء التي ورد بها الحديث سوى أنه وجد الطاء من الأحرف التي تمنع الإمالة، فيكون قد جمع بين اتباع الأثر، واتباع القياس الصوتي.

(١) ورد في كل من: جمال القراءة: ص ٥٩٨ والنشر: ٣١/٢ والإتقان: ٣١٤/١ قال ابن الجزري: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وهو مسلسل بالقراءة. وقد رواه الحافظ أبو عمرو الداني في تاريخ القراءة عن فارس بن أحمد عن بشر بن عبد الله عن أحمد بن موسى عن أحمد بن القاسم بن مساور عن محمد بن سماعة عن أبي عاصم فذكره. وأبو عاصم هذا هو محمد بن عبد الله يقال له أيضا المكفوف ويعرف بالمسجدي ومحمد بن عبيد الله شيخه هو العزمي الكوفي من شيوخ سفيان الثوري وشعبة ولكنه ضعيف عند أهل الحديث مع أنه كان من عباد الله الصالحين، ذهب كتبه فكان يحدث من حفظه فأتى عليه من ذلك، وباقي رجال إسناده كلهم ثقات. [النشر: ٣١/٢]. وقال السيوطي: وحديثه هذا أخرجه ابن مردويه في تفسيره، وزاد في آخره وكذا نزل بها جبريل [الإتقان: ٢١٣/١] (٢) النشر: ٣١/٢.

المطلب الثاني

التفخيم والترقيق

إذا كانت الإمالة بشقيها الكبرى والصغرى تمثل حركتين من مقاييس أصوات اللين في العربية، فإن التفخيم والترقيق يشكلان ثلاث حركات:

الأولى: الفتحة المرفقة: يقابلها المقياس الرابع (a) من مقاييس جونز، وفيها يكون مقدم اللسان حال النطق بها منخفضاً. أي هابطاً إلى أقصى ما يمكن أن يصل إليه في الفم بحيث يكون مستويا في قاع الفم مع انحراف قليل في أقصى اللسان نحو أقصى الحنك، أما الشفتان فتكونان في وضع محايد أي أننا لا نلاحظ فيهما بوضوح صفة الاستدارة ولا صفة الانفراج ولكنهما على أي حال أقرب إلى الانفراج منهما إلى الاستدارة (١) وهي الفتحة التالية لصوت مستقل أي: غير أحرف الاستعلاء المجموعة في (خص ضغط قظ) إضافة إلى الراء واللام في سياق ترقيقهما، نحو حركة الميم من (مالك)، والنون من (نعبد) واللام من (خالق) والراء من (رزق).

الثانية: الفتحة المفخمة أدنى: يقابلها المقياس الخامس (α) من مقاييس جونز، وفيها ينخفض أقصى اللسان حال النطق بها إلى أقصى حد ممكن مع رجوع هذا الجزء من اللسان إلى الخلف قدر الطاقة، ويلاحظ أن

(١) أصوات العربية بين الوصف والتنظيم: ص ١٧٢ د. العريان، ودراسة في أصوات المد العربية: ٢٩-٣٣ د. غالب فاضل المطلبي.



الشفيتين تكونان معه غير مضمومتين، بل تأخذ في الاستدارة قليلا (١). وهي الفتحة التالية لكل من (القاف أو الخاء أو الغين) من أحرف الاستعلاء، نحو: فتح الخاء من (خائب) والقاف من (قائم) والغين من (غائب).

الثالثة: الفتحة المفخمة أعلى: يقابلها المقياس السادس (C) من مقياس جونز، وفيها ينخفض مؤخر اللسان إلى حد ما، ولكنه لا يصل في درجة انخفاضه إلى الدرجة التي يصل إليها مع الحركة الخامسة، كما أن الشفتين تأخذان طريقهما إلى الاستدارة في درجة بين حاليها مع الحركة الخامسة والسابعة (٢). ومن خلال ما نسمعه من مجيدي قراء القرآن الكريم في عصرنا هذا نجد أن هذه الحركة ترد في السياقات التالية:

- حركة الفتح التالية لأحرف الاستعلاء المطبقة (الصاد والضاد والطاء والظاء).

- حركة الفتح التالية للام لفظ الجلالة (الله) المسبوقة بفتح أو ضم.

- حركة الفتح التالية للام المسبوقة بطاء أو صاد أو ظاء مفتوحة أو ساكنة نحو (يظلمون) و(الطلاق) و(الصلاة) في رواية ورش عن نافع من طريق الأزرق.

(١) السابقان نفسهما.

(٢) أصوات العربية بين الوصف والتنظيم: ص ١٧٢ ودراسة في أصوات المد

العربية: ٢٩ - ٣٣.

- حركة الفتح التالية للراء عند جميع القراء إلا ورشا من طريق الأزرق، فإنه يرققها في سياق خاص (١) كما سيأتي.

ولم يرد خلاف بين القراء في التفخيم والترقيق إلا في سياقي اللام والراء ، فبالنسبة للام فإن حكمي التعليل والترقيق بين القراء العشرة ينقسم إلى قسمين:

متفق عليه: وذلك تغليظها في لفظ الجلالة، وإن زيد عليه الميم بعد فتحة مخففة، أو ضمة كذلك نحو: (الله ربنا)، و (شهد الله) و (أخذ الله) (قال عيسى اللهم ربنا) فإن كان قبلها كسرة مباشرة محضة فلا خلاف في ترقيقها، سواء كانت متصلة أو منفصلة عارضة أو لازمة نحو: (بالله) (أفي الله) و(بسم الله) و(قل اللهم) (أخذ الله) لكسر التثوين.

مختلف فيه: وذلك في كل لام مفتوحة مخففة، أو مشددة متوسطة، أو متطرفة قبلها صاد مهملة، أو طاء أو ظاء، سواء سكنت هذه الثلاث، أو فتحت نحو: (ويصلي، وتصلي، ويصلبوا، ويظلمون، والطلاق، وفصالا وطال) فإن ورشا من طريق الأزرق يغلظ اللام في ذلك كله، وباقي القراء يقرأون بالترقيق. (٢)

وليس ثمة مخالفة للأصل في السياقات الخاصة باللام، سواء في المتفق عليه أو المختلف فيه، وتنحصر مخالفة الأصل في هذا الجانب في رواية ورش عن نافع من طريق الأزرق في السياقات الخاصة بصوت الراء.

(١) التيسير: ص ٥٥.

(٢) تحبير التيسير: ص ٢٥٩ والإتحاف: ص ١٣٢.



ومما تجدر الإشارة إليه أن أبا عمرو الداني أشار إلى إن ترقيق الراء المفتوحة في رواية ورش هو من قبيل الإمالة الصغرى (بينَ بينَ) (١).

وإذ كنا قد أدركنا - فيما سبق - الأثر البالغ الذي تحققه الراء في باب الإمالة، فهي هنا تشكل أيضا محورا يدور حوله الخلاف بين التفخيم والترقيق، وعلى وجه الدقة تشكل حركتين من الحركات المعيارية للعربية: (الفتحة المرققة، والفتحة المفخمة أعلى).

وعلى القول بأن ترقيق الراء المفتوحة من قبيل الإمالة الصغرى (بينَ بينَ) فإنها تشكل حركتين:

الأولى: المقياس الثالث الذي يرمز له بـ (E) في مقاييس جونز، وهي حينئذ أقرب إلى الألف منها إلى الياء.

الثانية: المقياس السادس الذي يرمز له بـ (C) من مقاييس جونز كما سبق.

وقد رد النويري على من عبر عن ترقيق الراء بالإمالة بقوله: "وعبر قوم عن ترقيق الراء بالإمالة بينَ بينَ كالداني وبعض المغاربة، وهو تجوز؛ لاختلاف حقيقتهما، وأيضا يمكن النطق بالراء مرققة غير ممالة، ومفخمة ممالة. (٢).

(١) ينظر: التيسير: ص ٥٥، وجامع البيان في القراءات السبع: ٢ / ٧٧٩ مقارنة بإبراز المعاني: ص ٢٤٨.

(٢) شرح الطيبة: ٢ / ١٠-١١ للنويري

ومما يؤيد ذلك أن هذه الحالة الفرعية للراء المرققة لا تقتصر على الفتحة فحسب بل تكون مع الراء المكسورة والمضمومة والساكنة، والخلاف فيها قائم أيضا بين التفخيم والترقيق نحو (فِرَق) فالراء حالة ترقيقها تشكل صوتا فرعيا مستقلا ينضم إلى الأحرف المستقلة، ومن ثم تكون طبيعة حركتها كحركة تلك الأحرف، وحالة تفخيمها تكون أصلا تنضم به إلى أحرف الاستعلاء المطبقة.

أما ما عبر به أبو عمرو الداني ومن تبعه من أن ترقيق الراء في رواية ورش من قبيل إمالة الألف بينَ بينٍ؛ فلأن صفة التكرار للراء يظهر ترقيقها مما يشبه الإمالة، وإلا كيف نفسر ترقيقها حالة السكون حيث لا توجد حركة تعتمد عليها الإمالة؟ أو حالة ترقيقها مضمومة في أحد الأوجه الجائزة كما سيأتي.

"والراء في اللغة العربية الفصحى صوت ينفرد بمجموعة من السمات النطقية التي تخفى على كثير من المثقفين وبعض المتخصصين، حيث يأتون بها على وجه غير صحيح من حيث التفخيم والترقيق" (١) ولها عند علماء الأداء والقراءات أحكام متشعبة، تتصل بظواهر صوتية مثل الإمالة والفتح، والتفخيم والترقيق.

وقد جرى معظم الثقات على ذكر ضوابط الترقيق في الراء بشيء من التفصيل، دون النص على تفريعات أحوال التفخيم وإمكاناته السياقية المتعددة، وربما كان ذلك منهم لشيوع ظاهرة التفخيم في الراء وكثرة

(١) دراسات في فقه اللغة: ص ٢١١ .



ورودها كثرة يصعب معها وضع ضوابط تفصيلية لها، حتى إن بعضهم يقرر أن الراء من طبيعتها التفخيم، ومعناه أن الترقيق نوع من الاستثناء. (١)

أصل مذهب الأزرق عن ورش في ترقيق الراءات:

روى الأزرق عن ورش ترقيق الراء أيا كانت حركتها إذا وقعت بعد ياء مدية (صائت طويل) نحو (الخبير) أو (شبه صائت) نحو (خَيْر) أو وقعت بعد كسرة نحو (الآخرة) شريطة أن تكون الكسرة أو الياء مع الراء في كلمة واحدة، كما في الأمثلة السابقة، أما إذا كانت الياء في كلمة والراء في كلمة، وكذلك الكسرة نحو ﴿فِي رَبِّ﴾ [البقرة: ٢٣] و﴿لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [الطور: ٤٨] فإنه لا خلاف في تفخيمها، وحكم ما اتصل بها حرف من حروف المعاني حكم كلمتين نحو (برسول) و(بربك) فلا يجوز ترقيقها أيضا.

ولم يعتد بالساكن الواقع بين الكسر والراء فاصلا إلا أن يكون أحد هذه الأحرف الثلاثة: وهي الطاء نحو ﴿قَطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦] ، و﴿فِطْرَةَ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠] والصاد نحو ﴿إِصْرًا﴾ [البقرة: ٢٨٦] و﴿إِصْرَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧] و﴿أهْبَطُوا مِصْرًا﴾ [البقرة: ٦١] و(مصر) حيث وقعت، والقاف نحو ﴿فَالْحَامِلَاتِ وِقْرًا﴾ [الذاريات:

(١) السابق نفسه.

[٢]، وما كان سوى ذلك لا يكون فصلا نحو (إخراج، السحر، والشعر، والبئر، وذكرك) فرققه.

لكن اختلف عنه فيما كان مفصولا بالساكن مما كان منونا، وذلك ستة أحرف (ذكرا، وسترا، ووزرا، وإصرا، وحجرا، وصهرا) فيجوز الوجهان التفخيم والترقيق، والتفخيم أكثر، فإن كان الساكن الذي قبل الراء قد أدمغ فيها فالتريق بلا خلاف نحو: (سِرّاً) و(مستقِرّاً). (١)

ومن الواضح أن النص على تريق الراء، يعني -ضمنا- وقوع التفخيم في غير هذا المنصوص عليه.

مخالفة الأصل:

خالف ورش من طريق الأزرق أصله هنا من جانبين:

الأول: تفخيم ما كان يلزمه التريق على قياس ما تقدم، وذلك فيما يلي:

١ - الاسم الأعجمي: أي الذي أصله العجمة، وتكلمت العرب به ومنعته الصرف بسببه، والذي منه في القرآن ثلاثة: "إبراهيم"، و"إسرائيل"، و"عمران"، كان يلزمه تريق رائها؛ لأن قبلها ساكن بعد كسرة، وليس الساكن طاء أو صاد أو قاف ولا يوجد بعد الراء تنوين.

(١) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع: ٢ / ٧٧٩ إبراز المعاني: ص ٢٥٠

الإتحاف: ص ١٢٨.



٢ - كلمة (إِرم) في قوله تعالى: ﴿إِرمَ ذاتِ العِمَادِ﴾ [الفجر: ٧]. وكان يلزمه ترقيق الراء؛ لأنها بعد كسرة، و(إِرم) مختلف في أصله بين العربية والعجمية؛ فلأجل الخلاف فيه أفردته بالذكر، ووجه تفخيم ذلك كله التنبيه على العجمة.

ورقق أبو الحسن بن غلبون: (إِرمَ)؛ لأن الكسرة وليت الراء بخلاف البواقي وأما: (عزير) في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] فلم يتعرضوا له وهو أعجمي، وقيل عربي.

٣ - الراء حال تكريرها: يعني إذا كان بعد الراء ألف بعدها راء مفتوحة أو مضمومة نحو: (الفراز) و(فرازا) و(ضرازا) و(إسرازا) و(مدرارا)، لم ترقق الأولى وإن كان قبلها كسرة. (١)

الثاني: ترقيق ما كان يلزمه التفخيم على قياس الأصل:

وجاء ذلك في كلمة (بشرر) من قول تعالى: ﴿بِشْرَرٍ كَالْقَصْرِ﴾ [المرسلات: ٣٢] ذهب الأكثرون عن الأزرق إلى ترقيقه للراءين في

(١) ينظر: التيسير: ص ٥٥ وجامع البيان في القراءات السبع: ٧٧٢ / ٢ و العنوان في القراءات السبع: ص ٦٢، وإبراز المعاني: ٢٤٨-٢٤٩ والكنز في القراءات العشر / ١ / ٣١٧، والنشر: ٩٠ / ٢، وتحبير التيسير: ص ٢٥٤ وشرح الطيبة: ص ١٣٣-١٣٤ لابن الجزري.

الوقف والوصل، كصاحب التيسير والشاطبية والتجريد والتذكرة، وفخهما صاحب الهداية والهادي والعنوان وابن بليمة. (١)

تعقيب لعل ذكر العجمى علة لمخالفة الأصل بتفخيم الراء في الأسماء المتفق على عجمتها يرجع إلى الحفاظ على طبيعة نطق هذه الألفاظ على ما كانت عليه في أصولها الأعجمية التي انحدرت منها، أما المختلف في عجمته كـ (إرم) فتفخيمها على مخالفة الأصل - وهو الأكثر - فيه إقرار بعجمتها، أما من رقق الراء فهو يقر بعربيتها، أو من قبيل التعريب لها، كما أن شدة ملاصقة الكسر للراء يقوي من ترقيقها بخلاف الكلمات الثلاث "إبراهيم"، و"إسرائيل"، و"عمران" التي فصل بينها وبين الكسر بفاصل.

أما كلمة (عزير) التي لم يخالف فيها الأزرق أصله ولم يخك أحد فيها خلافاً، فإن كانت عربية الأصل فهي على القياس، وإن كانت أعجمية فعلة عدم مخالفة الأصل - فيما أرى - مجيئها على جذر عربي مستعمل (ع ز ر) وزن عربي صريح مشهور وهو (فُعِيل).

أما علة مخالفة أصله بترك ترقيق الراء الأولى في نحو (فرارا) و(الفرار) مع تحقق شرط الإمالة بالكسر المتصل قبلها؛ فلأن الراء الثانية مفتوحة أو مضمومة مفخمة والتفخيم يمنع الترقيق والإمالة، شأنها في ذلك شأن أحروف الاستعلاء، فهو من قبيل التأثر الرجعي، مع ملاحظة أن الفصل بالصائت الطويل (الألف) لم يمنع ذلك التأثير. كما لم تمنع الحركة القصيرة في (بشرر) من التأثير الرجعي أيضا فرققت من أجلها الراء الأولى وصلا ووقفا على إجراء الوقف مجرى الوصل.

(١) شرح الطيبة: ص٤١٣ لابن الجزري.



ومثل ذلك تأثير الراء الثانية المرفقة في إمالة الألف في نحو ﴿مع
الأبرار﴾ [آل عمران: ١٩٣] و﴿الأشرار﴾ [ص: ٦٢] وفي ﴿قرار
﴿المؤمنون: ١٣﴾. (١)

وعليه ترجع مخالفة ورش من طريق الأزرق أصله في هذه المواضع
إلى أمرين رئيسين:

١- الحفاظ على الأصل اللغوي للألفاظ الأعجمية.

٢- التأثر الصوتي .

(١) جامع البيان في القراءات السبع: ٢/٧٨٠.

المطلب الثالث

الكسرة والضمة

مع ما يبدو من اختلاف صوتي بين حركتي الكسر والضم، وهو الظاهر من خلال تباعد الحركتين في مقاييس جونز؛ لأن الكسرة الخالصة تمثل الحركة الأولى (i) وفيها يرتفع مقدم اللسان حال النطق بها تجاه الحنك الأعلى إلى أقصى حد ممكن مع بقاء هذا الصوت حركة، أي بحيث إذا ارتفع أكثر من ذلك ضاق المجرى إلى درجة ينتج عنها حفيف مسموع وتكون النتيجة هي إصدار صوت آخر هو الياء (الصامتة أو شبه الصائتة) وتكون الشفتان حال النطق بهذه الحركة منفرجتين.^(١) نحو: كسر الباء والميم والهاء والنون والحاء من (بسم الله الرحمن الرحيم) وكذلك القاف من (المستقيم).

كما أن الضمة الخالصة تمثل الحركة الثامنة (u) وفيها يرتفع مؤخر اللسان حال النطق بها تجاه أقصى الحنك الأعلى بحيث يكون الفراغ بينهما يسمح للهواء بالمرور دون إحداث حفيف، وذلك لأن أقصى اللسان لو ارتفع تجاه الحنك الأعلى أكثر من ذلك لأحدث حفيفا مسموعا ينتج عنه صوت الواو الصامتة أو شبه الصائتة^(٢).

(١) الأصوات: ص ١٨١ د. بشر

(٢) أصوات العربية بين الوصف والتنظيم: ص ١٧٣ د. العريان



لكن هذا التباعد النظري بين الحركتين لا يحجب العلاقة الصوتية الواقعة بينهما مما يجعل من تعاقبها أمرا مقبولا في ميزان القوانين الصوتية؛ لأنهما حركتان ضيقتان كما هو معلوم^(١)، وقد وقع التبادل بينهما في كثير من المناسبات الصوتية لعل لغوية متنوعة^(٢).

وقد اختلف القراء العشرة في مقاييس حركتي الضمة والكسرة من جانبين: الأول: المراوحة بينهما، والثاني: اختلافهم في زمن كل منهما طولا وقصرا.

أولا: المراوحة بين الكسرة والضمة:

عرفت القراءات القرآنية بعض السياقات الصوتية التي تحمل مراوحة بين الكسر والضم، كانت موطن خلاف بين القراء العشرة، وقد جاء ذلك في سياقين صوتيين هما: حركة التقاء الساكنين، وحركة هاء الكناية، فقد كان لكل قارئ منهج وأصل متبع، لم يخل في بعض المناسبات اللغوية من مخالفته لعله من العلل.

١ - في التخلص من التقاء الساكنين:

(١) دراسة في أصوات المد العربية: ٢٩ د. غالب فاضل المطلبي، وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي: صد٣١٥٣ د. السعران، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: صد١٠٠٠ د. رمضان عبد التواب.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٣٦/١

وموطن الخلاف هنا في سياق اتصال كلمة تنتهي بساكن صحيح بكلمة تبدأ بساكن بعده ضمة لازمة، وقبل الساكن همزة وصل ساقطة في الدرج.

وقد جاء ذلك في اتصال النون الساكنة من (من وإن، ولكن) والذال من (قد) والتاء من (قالت) واللام من (قل)، والواو، من (أو) والتنوين إذا لقيهن ساكن بعده ضمة لازمة.

- ففي النون: نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣، المائدة: ٣، الأنعام: ١٤٥، النحل: ١١٥].

- وفي الذال نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْ﴾ [الأنعام: ١٠، الرعد: ٣٢، الأنبياء: ٤١]

- وفي التاء نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْنَ﴾ [يوسف: ٣١]

- وفي الواو نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ اخْرُجُوا﴾ [النساء: ٦٦].

- وفي اللام من قوله تعالى: ﴿قُلْ انظُرُوا﴾ [يونس: ١٠١].

- وفي التنوين نحو قوله تعالى: ﴿خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ﴾ [إبراهيم: ٢٦].

فقد كان لكل قارئ من العشرة منهج في أداء حركة التقاء الساكنين مراوحة بين الكسرة والضمة:

فقرأ عاصم وحمزة بكسر الساكن الأول، ووافقهما يعقوب في غير الواو، ووافقه أبو عمرو في غير اللام، وقرأ الباقون بالضم في ذلك كله،



واختلف عن ابن ذكوان، وقنبل في التنوين، فروي عنهما الكسر مطلقاً حيث أتى، واستثنى كثير من الأئمة عن ابن الأخرم ﴿بِرَحْمَةٍ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ [الأعراف: ٤٩] و﴿حَيْثُ اجْتُنَّتْ﴾ [إبراهيم: ٢٦]. فضم التنوين فيهما.

وروى ابن شنبوذ عن قنبل كسر التنوين إذا كان عن جر نحو: ﴿حَيْثُ اجْتُنَّتْ﴾ [إبراهيم: ٢٦] وقوله تعالى: ﴿مُنِيبٍ ادْخُلُوهَا﴾ [لق: ٣٤ - ٣٥] وضمه في غيره.

وضم ابن مجاهد عن قنبل جميع التنوين، ولم يستثن شيئاً، وكذلك صاحب الجامع والكفاية عن ابن شنبوذ. (١)

وعليه تكون أوجه مخالفة الأصل في سياق الواو، واللام، والتنوين، على النحو التالي:

١ - الأصل عند يعقوب الكسر، لكنه خالف أصله فضم حركة التقاء الساكنين في سياق الواو من (أو) نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ اخْرُجُوا﴾ [النساء: ٦٦].

٢ - الأصل في قراء أبي عمرو الكسر، لكنه خالف أصله فضم اللام من (قل) والواو من (أو) حيث وقعا، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ﴾

أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ ﴿ [الإسراء: ١١٠] وقوله تعالى: ﴿ قُلِ انظُرُوا ﴾ [يونس: ١٠١] وقوله تعالى: ﴿ أَوْ اخْرُجُوا ﴾ [النساء: ٦٦]. (١)

٣- الأصل عند ابن ذكوان وقنبل الضم لكنه خالف أصله في سياق التنوين، فروي عنه الكسر مطلقاً أو باستثناء موضعي: ﴿ بِرَحْمَةٍ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴾ [الأعراف: ٤٩] و﴿ خَيْبَةَ اجْتَنَّتْ ﴾ [إبراهيم: ٢٦]. في إبراهيم فضم التنوين فيهما على أصله. (٢)

٤- خالف قنبل أصله في إحدى الروايات بكسر التنوين في حالة الجر لا غير وذلك في قوله تعالى: ﴿ خَيْبَةَ اجْتَنَّتْ ﴾ [إبراهيم: ٢٦] وقوله تعالى: ﴿ مُنِيبٍ ادْخُلُوهَا ﴾ [ق: ٣٤-٣٥].

تحليل وتوجيه :

يذكر علماء اللغة في نوع حركة التخلص من التقاء الساكنين في مثل السياق اللغوي السابق أنه "إذا كان بعد الساكن الثاني ضمة أصلية في كلمة الساكن الثاني جاز ضم الساكن الأول مع جواز كسره، سواء بقيت الضمة، نحو ﴿ وَقَالَتِ اخْرُجْ ﴾ [يوسف: ٣١] و﴿ قُلِ ادْعُوا ﴾ [الإسراء: ١١٠]. أو لم يبق لعارض، نحو ﴿ قَالَتِ اغْزِي ﴾ فإن الساكن

(١) العنوان في القراءات السبع: ص٧٢ لأبي طاهر السرقسطي.

(٢) العنوان في القراءات السبع: ص٧٢



الأول هو التاء، والساكن الثاني هو الغين، وبعده ضمة أصلية، لكنها غير باقية لإبدال الكسرة عنها لأجل الياء، وإنما جاز ضم الساكن الأول لاتباعه الضمة التي بعد الساكن الثاني مع ضعف الحاجز.

وإنما قيد الضمة بالأصلية؛ لأنها لو لم تكن أصلية لم يجز الضم، نحو: ﴿أَنْ امشُوا﴾ [ص: ٦] فإن ضمة الشين عارضة، لحركة المناسبة، ونحو: ﴿إِنْ امْرُؤٌ﴾ [النساء: ١٧٦] فإن ضمة الراء بتبعية ضمة الهمزة، ولهذا تكسر الراء إذا كانت الهمزة مكسورة، وتفتح إذا كانت مفتوحة وإذا كانت عارضة كان وجودها كعدمها، فهذا لا يجوز ضم الساكن الأول بل يجب كسره. كذلك يشترط أن تكون الضمة الأصلية الموجبة للتأثر في كلمته؛ لأنه لو كانت الضمة الأصلية في غير كلمة الساكن الثاني لم يجز ضم الساكن الأول لالتقاء الساكنين نحو: ﴿سَبَّحُوا﴾ ﴿قَطِّعْ﴾ [الأنعام: ٥٧، يوسف: ٦٧، ٤٠]؛ فإن الساكن الأول هو النون والساكن الثاني هو اللام، والضمة التي بعد اللام ليست في كلمة اللام؛ لأن اللام كلمة برأسها، وما بعدها كلمة أخرى.

وإنما يشترط أن تكون الضمة في كلمة الساكن الثاني؛ لأنه لو كان في كلمة أخرى لم تكن لازمة بالنسبة إلى الساكنين، فكانت كالعارض" (١)

(١) شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٥٠٢-٥٠٤ لركن الدين الاسترلابادي [يتصرف]

كما ذكروا أن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أن يكون بالكسر (١) كقوله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الكهف: ٢٩] فمن التزم الكسر في جميع السياقات الصوتية السابقة فقد أتى بالكلام على أصله.

أما من جنح إلى الضم فقد أعمل فيه التأثير الصوتي الرجعي إتباعاً لحركة الضم اللازمة في ثالث الأفعال، اقتصاداً في عمل أعضاء النطق من جانب واحد، وهو ضرب من دفع الثقل الناتج عن المخالفة الصوتية، قال ابن خالوية "والحجة لمن ضم: أنه لما احتاج إلى حركة هذه الحروف كره الخروج من كسر إلى ضمّ، فأتبع الضمّ الضمّ، ليأتي باللفظ من موضع واحد." (٢)

وقد جعل أبو منصور الأزهري العدول من الكسر إلى الضم من قبيل نقل حركة همزة الوصل الساقطة فقال: "ومن ضم فلأن ألف الوصل كان حقاها الضم لو ابتدئ بها، فلما سقطت في الوصل نقلت ضمتها إلى الحرف الذي قبلها" (٣)

(١) المقتضب: ١/ ١٨٤، والأصول في النحو: ٢/ ١٣٦ لابن السراج، ومعاني القراءات: ١/ ١٩١، وأسرار العربية: ٦٦ لأبي البركات الأنباري، والخصائص: ٣/ ١٣٢، وحجة القراءات: ١٢٢.

(٢) الحجة في القراءات السبع: ٩٢ لابن خالويه.

(٣) معاني القراءات: ١/ ١٩٠.



وفي كل تكون الحجة لمخالفة أبي عمرو ويعقوب أصليهما هو الجنوح إلى التخفيف ودفع الثقل، ففي سياق (أو) أنه لما احتاج إلى حركة الواو حركها بحركة هي منها؛ لأن الضم فيها أسهل من الكسر. ودليله قوله تعالى: ﴿اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾ [البقرة: ١٦] (١).

كذلك ضم اللام من (قل) حيث وقعت، نحو ﴿قل ادعوا﴾ [الإسراء: ١١٠] فحجته كراهية الانتقال من ضم القاف إلى كسر اللام، ثم العودة إلى ضم العين فأتبع الضمة الضم.

وقد نقل اليزيدي عن أبي عمرو تفسير عموم منهجه في هذه المواضع بقوله: "وإنما كسرت النون لأنني رأيت النون حرف إعراب في حال النصب والرفع تذهب إلى الكسر، مثل قوله ﴿غفوراً رحيماً النبي﴾ [الأحزاب: ٥، ٦] وقوله ﴿والله عزيز حكيم الطلاق﴾ [البقرة: ٢٢٨، ٢٢٩] قال فإذا كانت النون نفسها فهو أحق أن يذهب بها إلى الكسر، قال: و(التاء) و(الدال) بمنزلة النون، وهما أختا النون؛ إذ كانت لام التعريف تندغم فيها كإدغامها في التاء والدال، وضم اللام في قوله: ﴿قل ادعوا﴾ [الإسراء: ١١٠] كراهية كسرة اللام بين ضمتين، ضمة القاف وضمة العين، فأتبع الضمة الضم." (٢)

(١) الحجة في القراءات السبع: ص ٩٢.

(٢) حجة القراءات: ص ١٢٢ - ١٢٣.

أما من ضم التنوين فقد احتج له ابن خالويه بقوله : " إنَّ التنوين حركة لا تثبت خطأ ولا يوقف عليه، فكانت الحركة بما بعده أولى من الكسر". (١)

أما من خالف أصله فكسر التنوين في حالة الجر في نحو ﴿مُنِيبٍ﴾ ادْخُلُوهَا ﴿ق: ٣٤-٣٥﴾ ولم يكسر في غيره نحو قوله تعالى: ﴿مَحْظُورًا أَنْظُرْ﴾ [الإسراء: ٢٠، ٢١] فهو إعمال للتأثر التقدمي إتباعا لكسرة الجر قبل التنوين، ومن جعله مطلقا فقد احتج له أبو شامة بقوله: "إنَّ التنوين ليس له استقرار غيره من الحروف؛ فإنه يحذف ويبدل فلما لم يكن لازما لا يضمه لأجل الاتباع؛ لأنه كأنه زائل كما أنهم لم يضموا لأجل الضمة العارضة التي هي غير مستقرة لذلك". (٢)

٢ - المراوحة بين الكسرة والضمة في حركة هاء الكناية للمفرد المذكر:

يشيع في كتب القراءات مصطلح (هاء الكناية) ويقصدون به هاء الضمير المتصل الذي يكنى به عن المفرد المذكر الغائب (٣) نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] فالهاء من (فيه) كناية عن الكتاب.

(١) الحجة في القراءات السبع: ص ٩٢.

(٢) إبراز المعاني: ص ٣٥٤.

(٣) النشر: ٣٠٤/١.

وقد حملت هذه الهاء مظاهر عديدة من مواطن الخلاف اللهجي سجلته القراءات القرآنية في معتركين لغويين الأول حركتها من حيث الكم المخرجي كسرا وضما، والثاني حركتها من حيث الكم الزمني طولا وقصرا، والذي يعيننا هنا في هذا المقام نوع تلك الحركة من حيث الكسر أو الضم أما ما يتعلق بالكم الزمني فسيأتي الحديث عنه لاحقا.

فالأصل اللغوي لهذه الهاء هو الضم (كضربه وله وَعِنْدَهُ) بدليل لزوم الضم في الضمير المنفصل (هو)، ثم يعرض لها من التأثير الصوتي ما يعدل بها عن هذا الأصل إلى الكسر، وذلك متى سبقت بكسر أو ياء مديّة أو ساكنة نحو (به) و(فيه) و(عليه) فإن فصل بين الهاء والكسر ساكن قلّ كسرهما، هذا هو الأصل اللغوي، وهو لغة غير الحجازيين، أما الحجازيون فيضمونها في هذا السياق أيضا على الأصل (١) وهو ما ستخرج عليه أوجه مخالفة الأصل بين القراء.

وقد جاءت أصول القراء العشرة متسقة مع هذا الأصل اللغوي، غير أن بعض القراء خالف أصله في مواطن خاصة، تكشف في المقام الأول عن أسبقية اتباع أثر الرواية، ثم تأتي بعد ذلك العلة اللغوية التي تبين أسرار تلك المخالفة.

مخالفة الأصل:

تنحصر مواطن مخالفة الأصل بين القراء العشرة في هذا المقام فيما يلي:

(١) الحجة في القراءات السبع: ص٧٢ وهمع الهوامع: ٢٣٠/١ حاشية الصبان: ١٦٣/١.

- قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ﴾ [الأنعام: ٤٦] وقوله تعالى: ﴿لِأَهْلِهِ امْكُثُوا﴾ [طه: ١١٠، النمل: ٧، القصص: ٢٩] و﴿قَالَ تَعَالَى﴾ [الكهف: ٦٣] وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠].

أولاً: قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ﴾ [الأنعام: ٤٦] خالف الأصبهاني عن ورش أصله فضم الهاء من (به أنظر) وكسرهما الباقيون. (١)

ثانياً: قوله تعالى: ﴿لِأَهْلِهِ امْكُثُوا﴾ [طه: ١١٠، النمل: ٧، القصص: ٢٩] خالف حمزة أصله فضم الهاء من (لأهله)، وكسرهما الباقيون. (٢)

ثالثاً: قوله تعالى: ﴿قَالَ تَعَالَى﴾ [الكهف: ٦٣] وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠]. خالف خفص عن عاصم أصله فقرأ بضم الهاء فيهما (٣).

(١) النشر: ٣١٢/١ - ٣١٣ والإتحاف: ص ٢٥٢.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢٣ النشر: ٣١٣/١ وتحرير التيسير: ص ٤٥٧ والإتحاف: ص ٢٥٢.

(٣) النشر: ٣٠٥/١ وتحرير التيسير: ص ٤٤٦ والإتحاف: ص ٥٠.



رابعاً: قوله تعالى: ﴿أَرْجئه﴾ [الأعراف: ١١١، الشعراء: ٣٦] قرأها بالهمز الساكن كل من ابن عامر وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب، وقد أعملوا فيها أصولهم، غير أن ابن ذكوان قد خالف أصله فكسر الهاء من دون صلة (١).

تحليل وتوجيه:

لعل مخالفة الأصل فيما سبق تأخذ وجهة واحدة، هي العدول عن الكسر إلى الضم، وتوجيه ذلك يقف بنا عند علتين :

الأولى: الحفاظ على الأصل اللغوي وهو الضم، يتضح ذلك في مخالفة حفص أصل منهجه في موضعي: ﴿قَالَ تَعَالَى﴾ [الكهف: ٦٣] و﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠] أما الأولى فالسياق اللغوي للهاء متفرد في القرآن الكريم كله؛ لأنه السياق الوحيد الذي ترد فيه هاء الكناية للمفرد المذكر متصلة بياء المتكلم، فلعل هذا التفرد جعله يعود به إلى الأصل اللغوي، ومن ثم لا يقاس عليه غيره؛ لاختلاف سياقه عن غيره.

أما مخالفة الأصل في ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ فبالإضافة إلى ما فيه من حفاظ على الأصل فيمكننا أن نفسره في ضوء الدلالة الصوتية؛ لأن الضم يفضي

(١) تحبير التيسير: صد٣٧٥ والمبسوط: صد٢١٢ وإبراز المعاني: صد١٠٥ والنشر: ١/ ٣١١-٣١٢ الإتحاف: صد٢٨٦.

إلى تفخيم لفظ الجلالة، ولا شك أنه من باب المبالغة والتعظيم (١) خاصة ليناسب مقام المعاهدة في سياق الآية.

الثانية: التأثر الصوتي الرجعي: وهو ما يبدو جليا في مخالفة الأصبهاني لأصله في قوله: ﴿بُهُ أَنْظُرْ﴾ ومخالفة حمزة لأصله في قوله تعالى: ﴿لِأَهْلِهِ امْكُثُوا﴾ وهو أشبه بقراءة مَنْ قَرَأَ ﴿أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾ المزمّل/٣ (٢)

أما كسر الهاء في قراءة من قرأ ﴿أَرْجُهُ﴾ فقد تأثرت الهاء تقديما بالكسر قبل الهمز، واعتبرت الهمزة ساكنا غير حصين.

٣- المراوحة بين الكسرة والضمة في حركة هاء الكناية للمثنى والجمع:

اختلف القراء العشرة في ضم الهاء وكسرها من (عليهم، وإليهم، ولديهم، وعليهما، وإليهما، وفيهما، وعليهن، وإليهن، وفيهن، وبين أيديهن، وصياصيتهم، ويجنتيتهم، وترميتهم، وما نريهم) وما يشبه ذلك من ضميري التثنية والجمع مذكرا أو مؤنثا. (٣)

مخالفة الأصل:

(١) التفسير الكبير ١/ ١٠١ للرازي

(٢) معاني القراءات: ١٤٢/٢.

(٣) النشر: ١/ ٢٧٢ والإتحاف: صد٤٦ وفي تحبير التيسير: صد١٨٧ استثنى

موضع سورة النور فقط (يغنهم الله).

أولاً: قرأ يعقوب جميع ما ذكر من مواضع هاءى التنثية والجمع مما قبل الهاء ياء ساكنة بضم الهاء، وهذا كله إذا كانت الياء موجودة فإن زالت لعة جزم نحو: ﴿وَإِنْ يَأْتِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٦٩] و﴿وَيُخْرِجُهُمْ﴾ [التوبة: ١٤] ﴿أَوْلَمْ يَكْفِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١] أو بناء أمر نحو: ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ﴾ [الصفافات ١١] فرويس وحده يضم الهاء في ذلك كله وقد خالف ذلك الأصل في المواضع التالية (١):

١- كسر الهاء بلا خلاف ، وذلك في موضع واحد، قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ﴾ [الأنفال: ١٦].

٢- له وجهان: الكسر والضم، في المواضع الأربعة التالية :

- قوله تعالى: ﴿وَيُلْهِمُهُمُ الْأَمْلُ﴾ [الحجر: ٣] - قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ﴾ [النور: ٣٢] - قوله تعالى: ﴿وَقِهِمُ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ [غافر: ٧]- قوله تعالى: ﴿وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ﴾ [غافر: ٩]. (٢)

(١) النشر : ١ / ٢٧٢ ، والإتحاف : صد٤١٦.

(٢) النشر : ١ / ٢٧٢ والإتحاف: صد٤١٦ وشرح الدرّة: ١٢٨ للزبيدي

ثانيا : قرأ حمزة (عليهْم) و(إليهْم) و(لديهْم) بضم الهاء(١) وخالف خلف العاشر حمزة في كسر الهاء من الثلاثة.(٢)

وقد وافق الكسائي حمزة في (عليهْم ولديهْم) إذا التقت ميم الجمع بساكن نحو ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ البقرة/٢٤٦ (٣) ولم يرد في القرآن (إليهْم) في هذا السياق.

تحليل وتوجيه:

الأصل في هاء الكناية الضم -كما تقدم- وفي ميم الجمع صلتها بواو فيقال : (عليهْمو) (٤) وبذلك يكون لضم الهاء دليل لغوي وهو جريا على الأصل، لأن الهاء لما كانت ضعيفة لخفائها خصت بأقوى الحركات، ولذا تضم مبتدأة، وبعد الفتح والألف، والضممة والواو والسكون في غير الياء نحو: هو، لهو، دعاه، دعوه، دعه، والضم لغة قريش والحجازيين.(٥)

كما أن الكسر يأتي لمجانسة لفظ الياء أو الكسر، فاستثقلت ضمة بعد ياء (٦) وذلك من قبيل التأثير التقدمي.

(١) إبراز المعاني: ص٧٢ والهادي شرح الطيبة : ١٣ / ٢ .

(٢) شرح الدرة : ١٢٦ للزبيدي.

(٣) إبراز المعاني: ص٧٥-٧٦.

(٤) حجة القراءات: ص٨١ لابن زنجلة.

(٥) الهادي شرح الطيبة : ١٣ / ٢ .

(٦) إعراب القرآن: ٤ / ٢٥٨ للنحاس.



أما عن مخالفة الكسائي أصله وموافقة حمزة في ضم الهاء من ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢٤٦] و﴿إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [الأنعام: ١١١] و﴿إِلَيْهِمُ الْقَوْلُ﴾ [النحل: ٨٦] فحجته أنه رجوع إلى الأصل (١) لأن ضم الميم هو الأصل كما تقدم فخففت بالسكون، فلما احتاجوا إلى تحريكها لالتقاء ساكنين كانت حركتها الأصلية وهي الضمة أولى بها، ثم تأثرت الهاء بضم الميم فضمت تغليبا للتأثر الرجعي للضم على التأثر التقدمي للياء؛ لأن الضم يرجع بها أيضا إلى أصلها.

قال النحاس: "وسألت أبا العباس لِمَ قرأ الكسائي ﴿الْعَظِيمِ أَعُوذُ﴾ [الفتحة: ٧] بكسر الهاء فلما قال: ﴿﴾ [البقرة: ٢٤٦ ، النساء: ٧٧] ضمّها؟ فقال: إنما كسرهما اتباعا للياء؛ لأن الكسرة أخت الياء فلما اضطرّ إلى ضمّ الميم لالتقاء الساكنين؛ لأن الضم أصلها كان الأولى أن يتبع الهاء الميم فيضمّها؛ أي لأن أصلها الضم وبعدها مضموم. قال أبو جعفر: وهذا أحسن ما قيل في هذا." (٢)

وقد عزي الكسر إلى كل من قيس وتميم وبنو سعد (٣) وقيل: إن الضم لغة قريش والحجازيين (١) وقد ذكر أبو علي إن خلافهم بين الكسر والضم في كل للجمع بين اللغتين. (٢)

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) إعراب القرآن: ٤ / ٢٥٨ للنحاس [يتصرف]

(٣) شرح الطيبة للنويري: ١ / ٣١١ والإتحاف: صد٤١٦.

=

- (١) الهادي شرح الطيبة : ١٣ / ٢ .
(٢) الحجة : ١١٨ / ١ لأبي علي الفارسي .



المبحث الثاني

مقياس الكم الزمني

تكاد تنفرد العربية باتخاذ معايير دقيقة لمقاييس الكم الزمني لأحرف اللين، حيث بلغت الدقة ذروتها في تجزئة الحركات القصيرة إلى إشمام^(١) وروم^(٢) واختلاس^(٣)، كما بلغت في زيادة الحركات الطويلة في سياقات خاصة لتصل بها إلى ست حركات، وقد حفظت لنا القراءات القرآنية من خلال أداء القراء المهرة تلك المقاييس في جميع أشكالها ومختلف صورها..

والحق أن الصوائت عامة تتميز باتساع مخرجها، لذا وصفها الخليل بن أحمد بالهوائية فقال: "الألفُ اللَّيْنَةُ والواو والياءُ هوائيةٌ أي أنها في الهواء"^(٤) لأنها لا تقع على مدرج من مدارج الحلق ولا اللسان بل تجري

(١) الإشمام: له أكثر من مفهوم في اصطلاح القراء من ذلك: إشمام حركة بحركة أي خلط حركة بحركة وخط حرف بحرف، وضم الشفتين بُعيد إسكان الحرف [إبراز المعاني: ٧١/١].

(٢) الرُّوم: إذهاب أكثر الحركة وإبقاء جزء منها حال الوقف، وفائدته الإعلام بأصل الحركة ليرتفع جهالة السامع [أصول القراءات: ص ٥١ للحموي]

(٣) الاختلاس: هو الإسراع بالحركة إسراعاً يحكم السامع أن الحركة قد ذهبت، وهي كاملة في الوزن [المغرب: ٢٦٤/١ للمطرزي. والقاموس الفقهي: ١١٩ سعدي أبو جيب]

(٤) مقدمة كتاب العين: ٥٧/١ للخليل.

مع النَّفس لا اعتماد لها في الفم^(١)، ومن ثم يسهل تجزئتها مدا وقصرا وإشماما وروما واختلاسا.

وللقراء في أداء الحركات قصيرة كانت أو طويلة نهج تثبت عليه أصولهم، وقد حمل معه بعضا من مظاهر مخالفة الأصل، فورد ذلك في ثلاث سياقات صوتية:

- زمن حركة هاء الكناية.

- زمن المدان: الأصلي والفرعي.

- زمن حركة ياءات الزوائد.

أولا: زمن حركة هاء الكناية:

وهي هاء الضمير للمفرد المذكر الغائب، وقد تعرضنا منذ قليل للخلاف القرائي في نوع حركتها التي راوحت بين الكسر والضم، وذكرنا أصول القراء ومن خالف أصله في هذا الجانب.

وتدخل هاء الكناية هنا معتركا خلافا جديدا في ميدان أصول القراءات وهو ما يتعلق بزمن أداء حركتها كسرة كانت أو ضمة.

فهاء الكناية إما أن تقع قبل متحرك، أو تقع قبل ساكن، فالتالي قبل متحرك إن تقدمها متحرك وهو فتح أو ضم، فالأصل أن توصل بواو لجميع القراء نحو (إنه هو)، و(إنه أنا) وإن كان المتحرك قبلها كسرا فالأصل أن

(١) اللباب في علل البناء والإعراب: ٨٥/١ لأبي البقاء العكبري.



توصل بياء عن الجميع نحو ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرٌ﴾ البقرة/٢٦، وإن تقدمها ساكن فقد اختلفت أصولهم في صلتها وعدم صلتها كما سنبينه، وأما التي تقع قبل ساكن، فإن تقدمها كسرة أو ياء ساكنة، فالأصل أن تكسر هاؤه من غير صلة عن الجميع نحو (على عبده الكتاب) باستثناء ما تقدم في مخالفة الأصل في نحو: ﴿قَالَ تَعَالَى:﴾ ﴿الكهف/٦٣﴾ ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ ﴿الفتح/١٠﴾ وإن تقدمها فتح أو ضم أو ساكن غير الياء فالأصل ضمه من غير صلة عن كل القراء نحو: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ التوبة/٤٠، وقد خرجت مواضع من هذه الأصول المذكورة. (١)

أصول القراء العشرة في أداء زمن حركة هاء الكناية:

لا يخلو الساكن قبل الهاء من أن يكون ياء، أو غيرها، فإن كان ياء، فإن ابن كثير يصل الهاء بياء في الوصل، وإن كان غير ياء وصلها ابن كثير أيضا بواو، وذلك نحو: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢] و﴿عَلَيْهِ آيَةٌ﴾ [الأنعام: ٣٧] و﴿مِنْهُ آيَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧] و﴿اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى﴾ [النحل: ١٢١] و﴿خُذُوهُ فَاعْتَلُوهُ إِلَى﴾ [الدخان: ٤٧]. والباقون يكسرونها بعد الياء، ويضمونها بعد غيرها من غير صلة.

مخالفة الأصل:

خالف بعض القراء العشرة أصولهم في أداء زمن حركة هاء الكناية، وجاء ذلك في السياقات التالية:

- الهاء الواقعة قبل متحرك وبعد ساكن (ياء مديّة):

خالف حفص أصله في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿الرَّجِيمِ﴾

﴿صَدَقَ اللَّهُ﴾ [الفرقان: ٦٩] فقرأه بالصلة موافقا ابن كثير.

- الهاء الواقعة بين متحركين:

وقد وقع خلاف بين القراء في اثني عشر حرفا في عشرين موضعا خالفوا فيها أصولهم:

١- أربعة أحرف في سبعة مواضع، وهي: ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥] ﴿نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾ [آل عمران: ١٤٥] والشورى: ٢٠] و﴿نُؤَلِّهِ﴾، و﴿نُضَلِّهِ﴾ [النساء: ١١٥] فسكن الأربعة في المواضع المذكورة أبو عمرو وهشام من طريق الداجوني وأبو بكر وحمزة وكذا ابن وردان من طريق النهرواني عن ابن شبيب، ومن طريق أبي بكر بن هارون كلاهما عن الفضل عنه وابن جمار من طريق الهاشمي، وقرأ قالون وهشام من طريق الحلواني بخلف عنه، وابن ذكوان من أكثر طرق الصوري، وكذا يعقوب وابن جمار من طريق الدوري، وابن وردان من باقي طرقه باختلاس كسرة الهاء، والباقون بإشباع الكسر، ویه قرأ هشام في أحد أوجهه من طريق الحلواني وهو الثاني لابن ذكوان فصار لهشام في الأربعة ثلاثة أوجه الإسكان والصلة



والاختلاس، ولابن ذكوان وجهان: القصر والإشباع ولأبي جعفر وجهان:
الإسكان، والقصر. (١)

٢- قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا﴾ [طه: ٧٥] فقرأه بالإسكان
السوسي بخلاف عنه، وقرأه بكسر الهاء مع حذف الصلة، ومع إثباتها
قالون وكذا ابن وردان ورويس والباقون بإثبات الصلة وهم: ورش وابن
كثير والدوري والسوسي في وجهه الثاني، وابن عامر وعاصم وحمزة
والكسائي وكذا ابن جمار وروح وخلف. (٢)

٣- قوله تعالى: ﴿وَيَتَّقِهِ فَأُولَئِكَ﴾ [النور: ٥٢] فقرأه باختلاس كسرة
الهاء: قالون وحفص وكذا يعقوب وقرأه بإسكان الهاء: أبو عمرو وأبو
بكر، وبه قرأ هشام من طريق الداجوني وخلاد فيما رواه ابن مهران وغيره
وكذا ابن وردان من طريق الرازي وهبة الله، واختلف في الاختلاس عن
هشام وابن ذكوان وابن جمار، فتلخص أن لقالون وحفص ويعقوب
الاختلاس فقط، ولأبي عمرو وأبي بكر الإسكان فقط، ولهشام ثلاثة
أوجه: السكون عن الداجوني عنه والإشباع والاختلاس من طريق
الطواني، ولابن ذكوان وكذا ابن جمار الإشباع والاختلاس، ولخلاد وكذا
ابن وردان الإسكان والإشباع، وللباقين وهم ورش وابن كثير وخلف عن

(١) المبسوط : صد١٦٥، والنشر : ١ / ٣٠٥ وتحبير التيسير: صد٣٢٤ والإتحاف:
صد٥٠.

(٢) المبسوط : صد١٦٦، والنشر: ١ / ٣٠٥ وتحبير التيسير: صد٤٦٠ والإتحاف:
صد٥٠.



حمزة والكسائي، وكذا خلف الإشباع فقط، وكلهم كسر القاف إلا حفصا فإنه سكنها (١).

٤- قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَهُ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٢٨] فقرأه باختلاس: قالون وابن ذكوان بخلف عنه وكذا يعقوب، وقرأ بإسكان الهاء: أبو عمرو وعاصم وحمزة والداجوني عن هشام وكذا ابن وردان وابن جمار بخلف عنهما، واختلف عن الحلواني عن هشام في الاختلاس والإشباع، فتلخص أن لقالون وكذا يعقوب الاختلاس فقط، ولأبي عمرو وعاصم وحمزة السكون فقط، ولابن ذكوان القصر والإشباع وهما لهشام عن الحلواني، وله الإسكان عن الداغوني، فكمل لهشام ثلاثة، ولأبي جعفر السكون والقصر والباقون: بالإشباع. (٢)

٥- قوله تعالى: ﴿﴾ [الزمر: ٧] فقرأه باختلاس ضمة الهاء: نافع وحفص وحمزة وكذا يعقوب، واختلف فيه عن ابن ذكوان، وكذا ابن وردان والوجه الثاني لهما الإشباع، وقرأه بالإسكان السوسي، واختلف فيه أعني الإسكان عن الدوري وهشام وأبي بكر وكذا عن ابن جمار، والوجه الثاني للدوري وكذا ابن جمار الإشباع والوجه الثاني لهشام وأبي بكر الاختلاس والباقون وهم: ابن كثير والكسائي وكذا خلف بالإشباع. فتلخص أن نافع وحفص وكذا يعقوب الاختلاس فقط، ولابن كثير والكسائي وكذا

(١) المبسوط: ص ١٦٥، ٣١٩.

(٢) النشر: ٣٠٤/١ شرح الطيبة: ص ٦٨ لابن الجزري وشرح الطيبة: ١/٣٦٣-

٣٦٤ للنويري والإتحاف: ص ٥١.



خلف الإشباع، ولدوري وابن جمار الإسكان والإشباع، وللسوسي الإسكان فقط، ولهشام وأبي بكر الإسكان والاختلاس فقط، ولابن ذكوان وابن وردان الاختلاس والإشباع. (١)

٦- قوله تعالى: ﴿أَرْجِه﴾ [الأعراف: ١١١] و[الشعراء: ٣٦] قرأ أبو جعفر ونافع والكسائي وخلف بغير همز وكسر الهاء، ونافع والكسائي وخلف يشبعون كسرة الهاء. وأبو جعفر وقالون عن نافع يكسران الهاء ولا يشبعان ، وقرأ عاصم وحمزة {قَالُوا أَرْجِهْ} بغير همز وجزم الهاء.

ومن قرأ ﴿أَرْجِئْهُ﴾ بالهمز الساكن وهم ابن عامر وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب فقد أعمل فيها كل من ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب أصولهم، وخالف هشام أصله بصله الهاء مع الضم موافقا ابن كثير كما خالف ابن ذكوان أصله بكسر الهاء من دون صلة كما تقدم (٢).

٧- قوله تعالى: ﴿أَنْ لَمْ يَرَهُ﴾ [البلد: ٧] وقوله تعالى: ﴿خَيْرًا يَرَهُ﴾ و﴿شَرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨] فأما موضع البلد: فقرأه بالإسكان هشام من طريق الحلواني وكذا ابن وردان ويعقوب في وجههما الثاني، وأما موضعا الزلزلة: فقرأهما بالإسكان هشام وكذا ابن وردان من طريق النهرواني عن

(١) النشر: ٣٠٤/١ والإتحاف: صد٣٥.

(٢) المبسوط: صد٢١٢ وتحرير التيسير: صد٣٧٥ وإبراز المعاني: صد١٠٥ والنشر ١/ ٣١١-٣١٢ والإتحاف: صد٢٨٦ و غيث النفع في القراءات السبع: صد٢٤٦ لأبي الحسن النوري.

ابن شبيب، وقراها باختلاس يعقوب يخلف عنه وابن وردان من طريق ابن هارون وابن العلاف عن ابن شبيب والباقون بالإشباع وبه قرأ يعقوب في الوجه الثاني، وابن وردان من باقي طرقه في وجهه الثالث (١).

٨- قوله تعالى: ﴿بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧] و﴿بِيَدِهِ فَشَرِبُوا﴾ [البقرة: ٢٣٧، ٢٤٩] وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ﴾ [المؤمنين: ٨٨] وقوله تعالى: ﴿الَّذِي بِيَدِهِ﴾ [يس: ٨٣] فقرأه رويس باختلاس كسرة الهاء من (بيده) في الأربعة، والباقون بالإشباع فيها. (٢)

٩- قوله تعالى: ﴿تُرْزَقَانِهِ﴾ [يوسف: ٣٧] فقرأه باختلاس كسرة الهاء: قالون وابن وردان بخلف عنهما، والباقون بالإشباع وبه قرأ قالون وكذا ابن وردان في وجههما الثاني. (٣)

ومما تجدر الإشارة إليه أنه لا يعتد بالحركة العارضة ولا السكون العارض، ولذلك يقرأ البزي عن ابن كثير قوله تعالى: ﴿عَنْهُ تَلَّهَى﴾ [عبس: ١٠] في رواية تشديد التاء من "تلهى" بواو الصلة بين

(١) المبسوط : ص٤٧٦ والنشر: ٣٠٤/١ والإتحاف: ص٥٢.

(٢) مفردة يعقوب: ١٢٢ النشر: ٣١٢/١ تحبير التيسير: ص٣٠٦ وشرح الطيبة

لابن الجزري: ص٧٠ وشرح الطيبة للنويري ٣٧١ / ١ والإتحاف: ص٥٢.

(٣) النشر: ٣١٢/١ وتحبير التيسير: ص٤١٤ وشرح الطيبة لابن الجزري: ص٧٠

وشرح الطيبة للنويري: ٣٧١ / ١ والإتحاف: ص٥٢.

الهاء والتاء مع المد لالتقاء الساكنين. لكون ذلك التشديد عارضا إذ لا يتمكن، ولا يجوز إلا في حال الاتصال دون الانفصال، فلم يعتد به لذلك، وأثبت الصلة معه كما يثبتها مع التخفيف سواء.

كذلك لا يعتد بالحركة العارضة في رواية ورش عن نافع حين حرك لام المعرفة بحركة الهمزة في نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الفرقان: ٣٩] وقوله تعالى: ﴿وَبَدَارِهِ الْأَرْضُ﴾ [القصص: ٨١] وشبهه، فلم يزد صلة الهاء من حيث كانت حركة اللام عارضة، بل حذفها معها كما يحذفها مع السكون سواء، فكما لم تزد مع الحركة العارضة كذلك لم تحذف مع السكون العارض. (١)

تحليل وتوجيه:

يتضح مما سبق أن مخالفة القراء لأصولهم في زمن حركة هاء الكناية يقع في السياقات التالية:

الأول: (الياء المدية + هاء كناية + حركة) وقد خالف حفص أصله في موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿الرَّحِيمِ صَدَقَ اللَّهُ﴾ [الفرقان: ٦٩].

ويبدو لي أن هذه المخالفة من قبيل النبر بالضغط على المقطع القصير (هـ) = (ص ح) ليتحول إلى مقطع متوسط (هي) = (ص ح ح) وذلك ليعطينا ملمحا دلاليا وهو وضوح شدة الانغماس في العذاب ليتناسب

مع سياق الآية الكريمة.

الثاني: (فعل مضارع معتل الآخر مجزوم + هاء كناية + حركة) وذلك في قوله تعالى: ﴿يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥] و﴿نُؤْتُهُ مِنْهَا﴾ [آل عمران: ٢٠] ﴿نُولِهِ مَا تُولَىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: ١١٥] و﴿وَيَتَّقُهُ فَأُولَئِكَ﴾ [النور: ٥٢] و﴿﴾ [الزمر: ٧] ، و﴿خَيْرًا يَرَهُ﴾ . و﴿شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة ٧، ٨].

الثالث: (فعل أمر معتل الآخر مبني بتقصير حرف العلة + هاء كناية + حركة) وذلك في قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَاهُ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل ٢٨].
الرابع: (فعل أمر مهموز الآخر في الأصل حذفته همزته + هاء كناية + حركة) وذلك في قوله تعالى: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف ١١١] والأصل أَرْجِئْهُ.

الخامس: (اسم محذوف اللام (الياء) + هاء كناية + حركة) وذلك في لفظ (يده) من نحو قوله تعالى: ﴿بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ ، و﴿بِيَدِهِ فَشْرِبُوا﴾ [البقرة: ٢٣٧، ٢٤٩].

السادس: (فعل من الأفعال الخمسة مرفوع بثبوت النون + هاء كناية + حركة) وذلك في قوله تعالى: ﴿تَرْزُقَانَهُ﴾ [يوسف: ٣٧]

فجميع ما سبق - رغم اختلاف السياقات اللغوية - يفضي إلى سياق صوتي واحد وهو هاء الكناية بين حركتين، والقياس على أصول

القرأ العشرة إلا ابن كثير يقتضي إشباع ضم الهاء أو الياء، لكن الكثرة الكاثرة من القراء العشرة قد خالفوا في تلك المواضع أصولهم، فمنهم من قرأ بإسكان الهاء، ومنهم من اختلس حركتها، ومنهم من قرأ بتحريكها دون إشباع، كما تقدم.

وقد احتج مكي بن أبي طالب لمن أسكن الهاء في سياق الفعل المضارع المعتل آخرًا حالة الجزم أو الأمر المبني على حذف حرف العلة بثلاثة أوجه محتملة:

الأول: أنه عدها جزءًا من بناء الكلمة، أي بمنزلة لامها، قال مكي: "وحجة من أسكن الهاء أنه توهم أنها لام الفعل لكونها آخرًا فأسكنها للجزم وهذه علة ضعيفة" (١)

الثاني: أنه أسكن على نية الوقف (٢) أي من باب إجراء الوصل مجرى الوقف.

الثالث: أنها لغة، قياسًا على إسكان ميم الجمع فقال: "وذلك أن من العرب يسكن هاء الكناية إذا تحرك ما قبلها كما يفعلون بميم الجمع في (أنتم) و(عليكم) يحذفون صلتها ويسكنونها، وهو الأكثر في الميم، فالهاء إضمار والميم إضمار، فجرى مجرى واحد (٣) وقد عزيت تلك اللغة لأزد السراة؛

(١) الكشف: ٣٤٩/١، ١٤١/٢ لمكي بن أبي طالب .

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) الكشف: ٣٤٩/١، ١٤١/٢.



ومنه قول الشاعر: (ومطوأي مشتاقان له أرقان) (١) وعزاها أبو حيان إلى بني كلاب وعقيل. (٢)

ويحتج لمن حرك دون إشباع بأنه أبقى الفعل على أصله قبل الجزم، وذلك أن أصله أن يكون بياء قبل الهاء. (٣) ومثل ذلك جاء في توجيههم للفعل الأمر في نحو قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَهُ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٢٨] (٤)

أما مخالفة الأصل في نحو قوله تعالى: ﴿بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧]. باختلاس الحركة فالعلة - في نظري - ترجع إلى المعاوضة الصوتية بين لام الكلمة المحذوفة والهاء، فقد عوملت الهاء صوتيا معاملة الحرف المحذوف، فكانها كلمة ثلاثية.

أما مخالفة الأصل باختلاس حركة الهاء في قوله تعالى: ﴿تَرْزُقَانَهُ﴾ [يوسف: ٣٧] فالعلة فيه - في نظري - ترجع إلى التخفيف اكتفاء بالكسرة من الياء؛ لثقل الفعل المضارع المتضمن ضمير التثنية وعلامة الرفع وهي النون.

وفيما يبدو لي أن العرب في أداء هاء ضمير الغائب للمفرد المذكر سواء في الأوجه القياسية التي جاءت على الأصل أو التي وردت في

(١) اللباب في علوم الكتاب ٤٩٢/١٠ لابن عادل

(٢) البحر المحيط في التفسير: ١٨٧/٩ لأبي حيان الأندلسي

(٣) الكشف: ١٤١/٢ .

(٤) السابق: ١٥٩/٢ .



سياق خاص، لم يكونوا على نهج واحد في نطقها، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى صعوبة ضبط المعيار الدقيق لحركتها، فمن أرد بيان الهاء عمد إلى نبرها بالضغط على مقطعها الصوتي (هو/هي) = (ص ح ح) فينشأ عنه واو أو ياء الصلة، فيما يسمى بالإشباع وهو في الحقيقة مجرد نبر للمقطع لأن هاء الضمير بمنزلة كلمة، والنبر يعطي الضمير استقلالية الكلمة.

ولأنه مجرد نبر لم يراع ذلك في الخط، كما أنه سقط في الوقف؛ لأنهم يعتمدون في إيضاحها على السكون الذي يحبس الهاء حبسا جزئيا كعادة الأصوات الرخوة، فيزيدها وضوحا من خلال حفيفها، لذا وجدنا من العرب من يسكنها حالة الوصل أيضا ليتحقق له ذلك، وذلك أخف من صلتها بواو أو ياء إذ إنهما من الحركات الضيقة، بخلاف الألف التي ثبتت في لاحقة هاء الغيبة في المفردة المؤنثة نحو (يضرِبها) ، وليفرق بينهما حالة الوقف.

وهذا في غير سياقها الخاص بالفعل الأمر والمضارع المعتلين آخراً؛ لأنني أرى أن الخلاف فيها نتج عن اضطراب في بيان علامة الإعراب أو البناء السلبية، فمن يسكن الهاء فقد توهم أنها لام للكلمة، كما ذكر مكي بن أبي طالب، وكذلك من يحرك دون صلة اعتبر الهاء عينا للكلمة فقصر الصلة قياسا على الهاء الأصلية في نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا لئن لم ينته﴾ [العلق: ١٥] فقال: ﴿نؤتِه منها﴾ [آل عمران: ٢٠] أما من أشبع فعلى الأصل المقيس، أما حمل السكون على أنه لغة، فهو في غير هذا السياق، وهي لغة ضعيفة لم نعهد لها في قراءة أخرى في غير الأمر

المبني والمضارع المجزوم المعتلين آخراً، كما أن حمل التحريك دون صلة بأنه اعتداد بالياء المحذوفة هو -في نظري- بعيد.

وترك صلتها يقوي شبهها بالجزء من البنية، والدليل على ذلك أنهم قد يحملون (يَتَّقَه) فيمن قرأ بتسكين القاف على من يسكن عين (كَتِف) يقول ابن عادل "وأما تسكين القاف فإنهم حملوا المنفصل على المتصل، وذلك أنهم يُسَكِّنُون عين (فَعِل) فيقولون: كَبَد، وَكَتَف، وَصَبَر في كَبَد وَكَتِف وَصَبَر؛ لأنها كلمة واحدة، ثم أجري ما أشبه ذلك من المنفصل مُجَرَى المتصل، فإن (يَتَّقَه) صار منه (تَقَه) بمنزلة (كَتِف) فسكن كما يسكن (١)

ثانياً : زمن المدين الأصلي والفرعي:

قسم علماء الأداء المد إلى قسمين رئيسيين هما :

المد الأصلي: هو الذي لا تقوم ذات حرف المد إلا به، ولا تستقيم الكلمة إلا بوجوده، ويكفي فيه وجود أحد حروف المد الثلاثة (٢)، ولا يتوقف على سبب لفظي أو معنوي، وزمن المد فيه لجميع القراء هو مد الصوت بمقدار زمن حركتين اثنتين، وتعرف الحركة بمقدار حركة الأصبع قبضاً أو بسطاً بحالة معتدلة، لا بالسريعة ولا بالبطيئة (٣) وذلك نحو الألف من (قال) والياء من (قيل) والواو من (يقول).

(١) اللباب في علوم الكتاب: ٤٣١/١٤.

(٢) الإتحاف: ص ٦٨ وغاية المرید: ص ٩٣.

(٣) هداية القاري: ٢٧١/١.



المد الفرعي : وهو أن يقع بعد حرف المد واللين أو بعد حرف اللين وحده همز أو سكون سواء كان السكون لازماً أو عارضاً نحو (هُؤْلَاءِ) (بِمَا أَنْزَلَ) ونحو (السَّوْعِ) و(شَيْءٍ) لدى الوقف اتفاقاً: أما في حالة الوصل فمده لورش من طريق الأزرق خاصة، ونحو: (دَابَّةٍ)، و(الم) في الوصل والوقف. وسمي فرعياً لتفرعه من المد الطبيعي، أو لتفرع جميع المدود منه سوى المد الطبيعي. ويسمى أيضاً بالمد المزيدي لزيادة مده على مقدار المد الطبيعي. وإذا أطلق المد انصرف إليه - أي إلى المد الفرعي أو المزيدي(١).

ويبدو مما تقدم أن للمد الفرعي سببين لفظيين: هما الهمز والسكون: فالهمز سبب لثلاثة أنواع منه: وهي المد المتصل والمنفصل والبدل، فإن تقدم الهمز على حرف المد فهو المد البدل نحو: ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٦] وإن تأخر عنه وكان معه في كلمة واحدة فهو المد المتصل نحو ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الكهف: ٣٩] وإن انفصل عنه بأن كان حرف المد آخر الكلمة والهمز أول الثانية فهو المد المنفصل نحو: ﴿بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [الشورى: ١٥]. والسكون سبب لنوعين منه، ولا يكون إلا بعد حرف المد دائماً. فإن كان ثابتاً في الوصل والوقف فهو المد اللازم

(١) هداية القاري: ٢٧٥/١ .

نحو ﴿الصَّاخَّةُ﴾ [عبس: ٣٣] وإن كان ثابتاً في الوقف دون الوصل فهو المد العارض للسكون نحو ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاحة: ٥].

فيتلخص مما ذكر أن أنواع المد الفرعي خمسة وهي: المد المتصل، والمنفصل، والبدل، واللازم، والعارض. (١)

أصول القراءة العشرة في المدود:

المد الأصلي (الطبيعي) : اتفق القراء العشرة على قصره على حركتين.

المد الفرعي: لا خلاف بين القراء العشرة في حكم المدين اللازم والعارض، فقد اتفقوا على مد الأول مداً مشبعا من غير إفراط بمقدار ست حركات، كما اتفقوا على جواز مد العارض بمقدار ست حركات وتوسطه بمقدار أربع حركات وقصره بمقدار حركتين كذلك اتفقوا على مد المتصل؛ لكنهم اختلفوا في مقدار المد. (٢)

ويجيء الخلاف بينهم في نوعين من أنواع المد الفرعي وهما:

المنفصل: فقرأه ابن كثير وكذا أبو جعفر بالقصر فقط، واختلف فيه عن قالون من طريقه وورش من طريق الأصبهاني، وعن أبي عمرو من

(١) النشر ١/ ٣٣٥ وهداية القاري : ١/ ٢٧٩ - ٢٨٠.

(٢) النشر: ١/ ٣١٧ والإتحاف: ص ٥٨.



روايته الدوري والسوسي، وعن هشام من طريق الحلواني، وعن حفص من طريق عمرو، وكذا يعقوب. (١)

البدل : أجمعوا على قصره؛ إلا ورشا من طريق الأزرق، فإنه اختص بـمده على اختلاف بين أهل الأداء في ذلك على ثلاثة أوجه: المد، والتوسط، والقصر، سواء كانت الهمزة في ذلك محققة كـ(آتي)، و(نأتي)، أو مغيرة بالتسهيل بينَ بينَ كـ ﴿أَآمَنَتم﴾ [الأعراف: ١٢٣]. (٢)

مخالفة الأصل:

تجيء مخالفة الأصل عند القراء العشرة في المدين الأصلي والفرعي:

أولاً: المد الأصلي الطبيعي : خالف حمزة أصله وأصل جميع القراء، فمد الألف من (لا) النافية للجنس دون أن يليها همز أو سكون، وقد سمي بمد التبرئة مبالغة للنفي بـ(لا) في نحو ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، ﴿لَا شَيْءَ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧١] ﴿لَا مَرَدَّ لَهُ﴾ [الرعد: ١١]. (٣).

ثانياً: المد الفرعي: وقد تحققت مخالفة الأصل في نوعين:

١ - المد المنفصل: فقد خالف أصحاب قصر المنفصل أصولهم وهم ابن

(١) النشر: ٣٢١/١ والإتحاف: ص٥٣.

(٢) النشر: ٣٣٨/١ والإتحاف: ص٥٥.

(٣) النشر: ٤٤٥/١ والإتقان: ٣٣٦/١ والإتحاف: ص٥٩ وهداية القاري:

٢٧٧-٢٧٦/١.

كثير وأبو جعفر والسوسي ويعقوب وقالون، ودوري أبي عمرو في أحد الوجهين عن الأخيرين فيما يسمى بمد التعظيم، وهو في (لا) النافية للجنس في كلمة التوحيد خاصة نحو: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] و﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] و﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ٦] ويسمى بمد المبالغة أيضاً؛ لأنه طلب للمبالغة في نفي الألوهية عما سوى الله تعالى(١).

وجدير بالذكر أن مد التعظيم هذا ورد من طريق طيبة النشر لابن الجزري، لا من طريق الشاطبية.

٢- مد البدل: وهو خاص -كما ذكرنا- بورش من طريق الأزرق، وقد خالف فيه أصله على هذا النحو(٢):

أ- في سياقين مطردين: أحدهما : أن يكون قبل الهمز ساكن صحيح متصل نحو: (القرآن)، و(الظمان)، و(مذؤما)، و(مسؤلا)، الثاني: أن تكون الألف مبدلة من التنوين وقفا نحو: ﴿لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾ [البقرة: ١٧١].

(١) النشر: ٣٤٤/١ والإتقان: ٣٣٦/١ والإتحاف: ص ٥٩ وهداية القاري ٢٧٦

وغاية المرید: ص ١١٨

(٢) إبراز المعاني: ص ١١٧ والنشر: ٣٤٠/١ والإتحاف: ص ٥٦ وشرح الطيبة لابن

الجزري: ص ٧٤ والهادي في شرح الطيبة: ١ / ١٧٥ .



ب - خالف أصله في كلمة (يؤاخذ) كيف وقعت، وهو استثناء من المغير
بالبديل، نحو قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة:
٢٢٥].

واختلفوا عنه في ثلاث كلمات، وأصل مطرد:

فأول الكلمات هي: (إسرائيل) حيث وقعت، فاستثناءها صاحب التيسير
ومن تبعه كالشاطبي، ونص على مداها صاحب العنوان والهادي، والهداية،
والكافي، وغيرهم، وثانيها: (الآن) المستفهم بها في موضعي يونس [٥١،
٩١] فاستثناءها الداني في الجامع وابن شريح وابن سفيان، وهو استثناء
من المغير بالنقل، ولم يستثنها في التيسير، والوجهان في الشاطبية
والطبية وغيرهما، والمراد الألف الأخيرة؛ لأن الأولى ليست من هذا الأصل؛
لأن مداها للساكن اللازم المقدر ثالثها: ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠]
وهي من المغير بالنقل. (١)

والأصل المطرد: حرف المد الواقع بعد همز الوصل في الابتداء نحو: (آيت
بقرآن)، (آيدن لي)، (آوتمن) فنص على استثنائه في الشاطبية كالداني في
جميع كتبه وصححه في النشر، وأشار إليه في طبيته بقوله: "أو همز

(١) جامع البيان في القراءات السبع: ٢ / ٤٨٠ وإبراز المعاني: ص ١١٨ والنشر:
٣٤١/١ وسراج القارئ: ص ٥٦ والإتحاف: ص ٥٦ وشرح الطبية لابن الجزري:
ص ٧٤ والهادي في شرح الطبية: ١ / ١٧٥.

وصل" أي: لا بعد همز وصل، فلا تمد له في الأصح، وأجرى الخلاف فيها في التبصرة، وغيرها. (١)
تحليل وتوجيه:

١ - المخالفة في المد الأصلي: لا توجد علة لفظية من همز أو سكون تسوغ لحمزة مخالفة أصله وأصل جميع القراء بزيادة المد في (لا) النافية للجنس نحو (لا شية فيها)، ومن ثم نقف عند العلة المعنوية الدلالية، وهي المبالغة في النفي، وهو ما أطلق عليه التبرئة، أما عن اختصاص لا النافية للجنس دون غيرها، فلأنها أشد دلالة على النفي، وهو مذهب معروف عند العرب وهو ما يعرف بدلالة التطريح، وهي التي أشار إليها ابن جني بقوله: " وقد حُذفت الصفة ودلت الحال عليها . وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : سير عليه ليل، وهم يريدون : ليل طويل . وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها . وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك . وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته . وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول : كان والله رجلا ! فتزيد في قوة اللفظ ب (الله) هذه الكلمة وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها^(٢) وقال السيوطي: "وهذا مذهب معروف عند العرب؛ لأنها تمد عند الدعاء وعند الاستغاثة وعند المبالغة في نفي

(١) الإتحاف: ص٥٦ والهادي في شرح الطيبة ١ / ١٧٥.

(٢) الخصائص: ٣٧٠-٣٧١.



شيء ويمدون ما لا أصل له بهذه العلة^(١) وينبغي أن نحمل هذا النشاط النسبي بزيادة المد فيه على أن نبر للمقطع الصوتي (لا) = ص ح ح يتبعه تنعيم يفيد دلالة التبرئة المذكورة.

٢ - المخالفة في المد الفرعي: تبدو العلة واضحة من مخالفة أصحاب قصر المنفصل أصولهم في النفي في سياق كلمة التوحيد، إذ هي لا تخرج عما ذكرناه في مد التبرئة الوارد عن حمزة؛ ويطلق عليه هنا مد التعظيم، ومما يرشح من قوة هذا المد اجتماع علة لفظية أخرى مع العلة المعنوية وهي الهمز في نحو: (لا إله إلا الله) وهو ما جعل أصحاب القصر في مثل هذا السياق يشاركون غيرهم من أصحاب المد.

٣ - المد البدل: وهو ما تفرد به ورش من طريق الأزرق، وتختلف علة مخالفته لأصله فيما ورد عنه:

فالعلة من مخالفة الأصل متى جاء قبل الهمز ساكن صحيح متصل نحو: ﴿الْأَمْرُ﴾، و﴿و﴾، ﴿فَلَنْ﴾ صورة الهمزة محذوفة في الرسم فيتعين القصر.

كما أن علة المخالفة في الألف مبدلة من التنوين وقفا نحو: ﴿دُعَاءٌ وَنَدَاءٌ﴾ [البقرة: ١٧١] فلأن الألف عارضة غير لازمة فلم يعتد بها. (٢)

(١) الإتيان: ١ / ٣٣٦.

(٢) إبراز المعاني: ص ١١٧ النشر: ١ / ٣٤٠ والإتحاف: ص ٥٦ و شرح الطيبة لابن الجزري ص: ٧٤ والهادي في شرح الطيبة: ١ / ١٧٥ .

كذلك العلة من مخالفته أصله في كلمة (إسرائيل) فهي التخفيف قال أبو شامة: "وأكثر ما تجيء كلمة (إسرائيل) بعد كلمة بني فيجتمع ثلاث مدات مد يا بني من المنفصل، وفي إسرائيل مدتان مع طول الكلمة وكثرة دورها، فاستثنى مد الياء تخفيفاً فترك (١).

والعلة من مخالفته لأصله في لفظ (يؤاخذ) مع أنه يعتد بالهمز المبدل في غيره - كما تقدم - أنه جعله من الأصل (واخذ) (٢) قال صاحب المصباح: "وتبدل واوا في لغة اليمين فيقال واخذه مواخضة. وقرأ بعض السبعة ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٥] بالواو على هذه اللغة والأمر منه واخِذْ" (٣) فإذا كان أصله الواو فقد انتفى السبب اللفظي للمد، ومعنى ذلك أن ورشا لم يبدل في هذا اللفظ، فإن كان كذلك يكون غير مخالف لأصله.

وأما ﴿الآن﴾ [يونس: ٥١، ٩١] و﴿عاداً الأولى﴾ [النجم: ٥٠] فالعلة في مخالفة الأصل أنه اعتد بالعارض بعد تسهيل الهمزة بالحذف والنقل، وقد ذكر فيه ابن الجزري الوجهين المد على عدم الاعتداد بالعارض وعدم المد إعمالاً للفظ (٤) وقال صاحب الإقناع: "وأما ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾، و﴿الآن﴾ في الموضوعين [يونس: ٥١، ٩١] و

(١) إبراز المعاني: ص ١١٧.

(٢) النشر ١ / ٣٤٠.

(٣) المصباح المنير: ١ / ٦ (ء خ ذ).

(٤) النشر: ١ / ٣٤٢.



﴿عَادًا الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠] فقد ذكر القراء أنه خالف أصله فيهن فلم يمد. قال مكي: وليس هو مخالفة للأصل؛ لأن ما منعه عن أن يجري على أصله فليس بمخالفة للأصل. وذكر في (يُواخِذُكُمْ) أنه على قراءة من خفف الفاء من (واخذ) ولا يعرف أهل اللغة (واخذ). (١)

ثالثًا: زمن حركة ياءات الزوائد:

ياءات الزوائد: هي ياءات ترد في طرف الكلمات ترجع إلى أصول متعددة، منها ياء المتكلم نحو: (تكلموني) و(تكلمون) والياء الأصلية في اسم المنقوص نحو (الداع، الداعي) والفعل المعتل الآخر: نحو (يسر، يسري)، والفرق بينها وبين ياء الإضافة أن ياء الإضافة تكون ثابتة في المصاحف زائدة على الكلمة أي ليست من الأصول، والخلف فيها جار بين الفتح والإسكان، بخلاف ياءات الزوائد تكون أصلية وزائدة فتجيء لاما من الفعل نحو (يسري) و(يوم يأت) و(الداع) و(المناد)، و(دعان)، و(يهدين)، و(يوئتين). والخلاف فيها بين القراء يجيء بين الحذف والإثبات (٢) فبعضهم يتم أداء هذه الياء في الوصل والوقف، وبعضهم يتمها في الوصل ويجتزئها في الوقف، وبعضهم يجتزئها في الوصل والوقف، على اختلاف بينهم في الأصول.

وقد كان لبعضهم نهج خاص في أدائها حتى أصبح أصلا يعرف به ، فإذا خالف ذلك في موضع بعينه عد مخالفا لأصله، وهو ما أشار إليه أبو

(١) الإقناع في القراءات السبع: ص ٢٣٢.

(٢) النشر: ١٦١/٢

علي الأهوازي حين ذكر خلافهم في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ﴾ [الكهف: ٦٤]. فقال: " أثبتتها ابن كثير، ويعقوب في الحاليين، وحذفها في الحاليين ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأثبتها الباؤون في الوصل دون الوقف قال أبو علي: خالف الكسائي أصله هاهنا. (١) أي أن الأصل عند الكسائي في ذلك هو الحذف ولكنه خالف أصله فأثبت الياء وصلًا لا وقفًا، وقد ذكر ابن الجزري عن الكسائي أيضًا إثبات ياء ﴿الْمُرْسَلِ وَالْمُرْسَلِ﴾ فَضَلَّتِ الْمُرْسَلِ وَالْمُرْسَلِ الْخُرُوجِ الدُّجَانِ الْبُكَائِيَّةِ [هود: ١٠٥] في الوصل (٢) فتكون مخالفة الأصل عنده منحصرة في هذين الموضعين.

كما ألمح أيضًا إلى مخالفة حمزة أصله في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الرَّحْمَنُ﴾ [النمل: ٣٦]. فأثبتها في الحاليين وصلًا ووقفًا (٣) وأصل مذهبه في غيرها إثباتها في الوصل دون الوقف، مع ملاحظة إدغامه النون في النون ومعه يعقوب. (٤)

وهناك خلاف في رسم هذه الياءات في القرآن الكريم بين الحذف والإثبات (٥) وهو ما يشير إلى نوع آخر من مخالفة الأصل في مثل هذه

(١) الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة: ص ٢٤٢.

(٢) تحبير التيسير: ص ٢٧٨.

(٣) النشر: ٢ / ١٨٢ وتحبير التيسير: ص ٢٧٨ والإتحاف: ص ١٥٣.

(٤) النشر ٢ / ١٨٢.

(٥) جمال القراء: ص ٧٥٣.



الياءات، وهو مخالفة أصل رسم المصحف، فقد خالف أبو عمرو البصري أيضا أصل رسم مصحفه البصري في قوله تعالى: ﴿التَّوْرَةُ الْعُرْقَانُ﴾ [الزخرف: ٦٨] فأثبت الياء من (عبادي) وصلا ووقفا على الرغم من عدم ثبوتها في المصحف البصري فهي ثابتة في مصاحف المدينة والشام، وفي مصاحف مكة والكوفة والبصرة محذوفة، قال أبو علي: " وهو حرف خالف أبو عمرو فيه مصحفه" (١) .

وقد ذكر السخاوي أن الكسائي خالف أصله فأثبت الياء وقفا في قوله تعالى: ﴿بِهَادِي الْعُغْمِيِّ﴾ [النمل: ٨١] فقال: "ووجهه عندي، والله أعلم، أنه لما وجدها ثابتة في بعض المصاحف، ومحذوفة في بعض احتاط لها بالإثبات خوفاً من أن تكون ثابتة في المصحف، فيكون حاذفاً لما ثبت خطه، ولا يجوز ذلك بإجماع، قال: وهذا كلام في الحرف الذي حذفت الياء منه؛ لأن عندهم ما حذف في الخط حذف في اللفظ، فإن كان قد أثبتته فقد خالف أصله، وأصول أصحابه، وخلاف الأصل لا بد أن يكون لعل ما. وهي ما قلت، ولا كلام في الحرف الذي ثبتت الياء فيه خطأً أن وقفه بالياء؛ لأن حذف ما ثبت خطه لا يجوز بحال، فلا وجه لتخصيص الكسائي بالذكر أنه أثبتته؛ لأن الجماعة على ذلك" (٢)

تحليل وتوجيه:

(١) الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة: ص ٣٢٧.

(٢) جمال القراء: ص ٧٥٣.

اجتهد بعض علماء اللغة في إيجاد علل دلالية لظاهرة ياءات الزوائد في القرآن الكريم إثباتا وحذفا، فقد ذكر الزركشي مثلا أن علة إثبات الياء في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىكَ الْكِتَابَ﴾ [الزخرف: ٦٨] من دون غيرها في نحو قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [الزمر: ١٧] وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِ﴾ [الزمر: ١٠] قال: "لأن الأخيرتين خطاب لرسوله عليه السلام على الخصوص، فقد توجه الخطاب إليه في فهمنا وغاب العباد كلهم عن علم ذلك فهم غائبون عن شهود هذا الخطاب لا يعلمونه إلا بوساطة الرسول وهذا بخلاف قوله: (يا عباد لا خوف عليكم) فإنها ثبتت لأنه خطاب لهم في الآخرة غير محجوبين عنه جعلنا الله منهم" (١)

والحق أن إقحام عنصر الدلالة في هذا الجانب أمر بعيد في نظري؛ فالخلاف في هذه الياءات لا يخرج عن الجانب الصوتي في محيط الخلاف اللهجي، فالاجتزاء يكون أحيانا لتناسق الفواصل نحو ﴿إِنْ كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧] لتكرار الهمزة في الوصل نحو ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىكَ الْكِتَابَ﴾ [الزخرف: ٦٨] أو تخفيفا في غير الفاصلة، اكتفاء بدلالة ﴿طه: ٩٣﴾ ونحو ﴿﴾ [الكهف: ١٧]. (٢)

(١) البرهان في علوم القرآن: ١ / ٤٠٤.

(٢) جمال القراء: ص ٧٥٢.



يضاف إلى ذلك أيضا أن الاجتزاء بالكسرة عن الياء كثير في لغة العرب، وقد عزي ذلك إلى هذيل قال صاحب اللسان: " وقُرئ: (يومَ تَأْتِ) بحذف الياء كما قالوا لا أدْرِ، وهي لغة هُذَيْل" (١) قال الزمخشري: " وحذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة كثير في لغة هذيل" (٢) ومن ذلك أيضا الاجتزاء بالكسر في قول صخر الغي في رواية (٣):

وَدَكَرْنِي بُكَاءٍ عَلَى تَلِيدٍ حَمَامَةٍ مَرَّ جَاوِبَتِ الْحَمَامَا

فقال (بكاءٍ) والأصل (بكائي) بياء الإضافة فاجتزأ الصائت الطويل.

ويطرد الاستغناء بالكسرة عن ياء المتكلم في النداء تشبيها لها بالتنوين، وذلك لكثرة استعماله (٤) وكثرة الاستعمال تتطلب التخفيف، وحيث لا يوجد لبس استغني بالكسرة عن كمال ياء المتكلم.

أما ما ذكر من مخالفة أصل خط المصحف في مثل هذه الياءات فإن ذلك لا يخرج هذه المخالفة عن ضوابط القراءة الصحيحة؛ لأنها ثابتة في غير مصحفه.

(١) اللسان : ١٤/١٤ (أ ت ي) .

(٢) الكشف : ٤٣٠/٢ مقارنة بالبحر المحيط : ٢٠٩/٦ والتبيان في تفسير القرآن : ٦٤/٦ لأبي جعفر الطوسي .

(٣) البيت من بحر الوافر ، وفي رواية (حمامة جاوبت سحرا حماما) [شرح أشعار الهذليين : ٢٩٢/١] .

(٤) الكتاب : ٢٠٩/٢ .

المبحث الثالث

الكَمَّان الزمَني والمخرَجي

ينحصر حديثنا في هذه القضية عما يعرف بياء الإضافة، ويدور الخلاف في أدائها عند القراء العشرة بين الصائت الطويل وهو المعبر عنه في كتب القراءات بالإسكان، والتحول إلى صوت صامت يقبل الحركات الثلاث كباقي الأحرف الصامته، وذلك أحد الأشكال الصوتية لفونيم الياء متى حركت -وهي صائت طويل- بإحدى الحركات وهي هنا الفتحة، وبذلك ينظر إلى هذا التشكيل الصوتي من جانبين:

الأول: جانب الكم الزمَني: فالياء عندما تكون في صورة الصائت الطويل نحو (إني) تتيح للقارئ فرصة إطالة زمنها، خاصة إذا جاء بعدها همزة، وهو كثير الورود مع ياء الإضافة، وحينئذ يكون من قبيل المد المنفصل نحو ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ [طه: ١٤] ، أما إذا جاءت في صورة الصوامت بقبولها للحركة -وهي هنا الفتحة- فقد قطعنا الطريق على إمكانية زيادتها.

الثاني: جانب الكم المخرَجي: وهو الفارق الذي يكون بين الياء الصائتة والياء الصامته؛ لأن الكسرة الخالصة تمثل الحركة الأولى (i) وفيها يرتفع مقدم اللسان حال النطق بها تجاه الحنك الأعلى إلى أقصى حد ممكن مع بقاء هذا الصوت حركة، أي بحيث إذا ارتفع أكثر من ذلك ضاق المجرى إلى درجة ينتج عنها حفيف مسموع وتكون النتيجة هي إصدار صوت آخر



هو الياء (الصامته أو شبه الصائتة). (١)

ياء الإضافة : عبارة عن ياء المتكلم، وهي ضمير متصل بالاسم والفعل والحرف، فتكون مع الاسم مجرورة المحل، ومع الفعل منصوبته، ومع الحرف منصوبته ومجرورته بحسب عمل الحرف نحو (نفسى، وذكري وفطرنى وليحزننى وإنى، ولي) وقد أطلق أئمتنا هذه التسمية عليها تجاوزا مع مجيئها منصوبة المحل غير مضاف إليها نحو (إنى) و(أتانى) (٢)

وقد اختلف القراء العشرة في أدائها بين تحريكها بالفتح وتركها صائتا طويلا، وهو المعبر عنه بالإسكان، وهناك مواضع اتفق القراء على سكونها، ومواضع اتفقوا على فتحها ومواضع مختلف فيها بين إسكانها وفتحها، وجملة ذلك مائتا ياء واثننا عشرة ياء، وقد عدها الداني، وغيره مائتا ياء وأربع عشرة فزادوا اثنتين (٣) وهي ترد في السياقات الصوتية التالية:

١ - أن تلاقي همزة مفتوحة نحو : ﴿ إِنِّي أَعْلَمُ ﴾ [البقرة: ٣٠].

٢ - أن تلاقي همزة مكسورة نحو : ﴿ أَنْصَارِي إِلَى ﴾ [آل عمران ٥٢].

٣ - أن تلاقي همزة مضمومة. ﴿ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ ﴾ [الأنعام: ١٤]

(١) الأصوات: ص ١٨١ د. بشر

(٢) النشر : ١٦١ / ٢

(٣) السابق: ١٦٣ / ٢

- ٤ - أن تلاقي همزة (ال) نحو : ﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤].
- ٥ - أن تلاقي ألف الوصل نحو : ﴿أَخِي اشْدُدْ﴾ [طه: ٣٠-٣١].
- ٦ - أن تلاقي سائر حروف المعجم : نحو ﴿بَيْتِي مُؤْمِنًا﴾ [نوح: ٢٨]^(١)
- ولكثره الخلاف في هذه الياءات نذكر منها ما صرح علماء القراءات بمخالفة الأصل فيه، من ذلك:
- قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا﴾ [نوح: ٢٨] فقد فتح الياء هشام وحفص وأسكنها الباقون (٢) قال أبو علي: خالف نافع أصله هاهنا. (٣)
- قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ﴾ [يوسف: ٣٨] اتفق نافع وابن كثير وأبو جعفر وابن عامر على فتح الياء (٤) وقد نص أبو طاهر السرقسطي على أن ابن كثير قد خالف في ذلك الموضع أصله (٥) ويفهم من ذلك أنه يقرأ في غيره بالإسكان، وقد زاد في النشر قوله تعالى ﴿مُحَمَّدًا الْفَتَى﴾ [نوح: ٦] قرأه بالفتح أيضا. (٦)

(١) الإقناع في القراءات السبع: ص ٢٦٦.

(٢) النشر: ٣٩١/٢ وتحرير التيسير: ص ٥٩٣.

(٣) الإقناع في القراءات السبع: ص ٢٦٦.

(٤) النشر: ١٦٨ / ٢.

(٥) العنوان في القراءات السبع : ص ١١٢.

(٦) النشر : ١٦٨ / ٢.



- أشار أبو عمرو الداني في غير موضع إلى منهج القراء السبعة في أداء ياء الإضافة في سياقاتها المتنوعة ملمحا إلى قضية مخالفة الأصل عند بعض القراء من ذلك ما ذكره في منهجهم في الياء متى وليها همزة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فقد أشار إلى مخالفة كل من نافع وابن كثير وأبي عمرو أصولهم التي تقضي بتحريك الياء التي تليها همزة على اختلاف مذاهبهم في نوع حركة الهمزة، فيقول في معرض حديثه عن الياء إذا وليها همزة مفتوحة: " فالحرميان وأبو عمرو يفتحونها حيث وقعت، وتفرد ابن كثير بفتح ثلاث ياءات ﴿فَادْكُرُونِي أَذْكَرْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢] و﴿ذُرُونِي أَقْتُلْ﴾ [غافر: ٢٦] و﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] ونقض أصله في روايته بعد ذلك في عشرة مواضع وذلك في: ﴿اجْعَلْ لِي آيَةً﴾ [آل عمران: ٤١، مريم: ١٠]، و﴿ضَيِّقِي الْبُسُوفَ﴾ [هود: ٧٨]، و﴿إِنِّي أَرَى﴾ [يوسف: ٤٣] في موضعين، ﴿لِي أَبِي﴾ [يوسف: ٨٠]، ﴿سَبِّلِي ادْعُوا﴾ [يوسف: ١٠٨]، ﴿مِنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ﴾ [الكهف: ١٠٢]، و﴿يَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾ [طه: ٢٦]، ﴿لِيَبْلُغُنِي أَشْكَرُ﴾ [النمل: ٤٠]، ونقض أبو عمرو أصله في تسعة مواضع فسكن الياء في: ﴿فَطَرْنِي أَفْلًا﴾ [هود: ٥١]، ﴿لِيَحْزُنُنِي أَنْ﴾ [يوسف: ٣]، ﴿سَبِّلِي ادْعُوا﴾ [يوسف: ١٠٨]، ﴿لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى﴾ [طه: ١٢٥]، ﴿أَوْزِعْنِي أَنْ﴾ [النمل: ١٩]، ﴿لِيَبْلُغُنِي أَشْكَرُ﴾ [النمل: ٤٠]، ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤]،

﴿أَوْزَعْنِي أَنْ﴾ [الأحقاف: ١٥] ﴿أَتَعِدَانِي أَنْ﴾ [الأحقاف: ١٧].

" (١) ويضم ابن الجزري إلى أصحاب هذا المنهج أبا جعفر من العشرة (٢) تحليل وتوجيه:

اختلف علماء اللغة في أصل التشكيل الصوتي لهذه الياء بين السكون والحركة، فقد ذكر أبو علي الفارسي: "أن أصل هذه الياء الحركة، لأنها بإزاء الكاف للمخاطب فكما فتحت الكاف كذلك تفتح الياء، ولا كراهة في تحريك حرف العلة إذا كانت الحركة هي الفتح، ومما يدل على استحقاتها التحرك بالفتح أنها إذا سكن ما قبلها اتفقوا على تحريكها بالفتح، نحو: هذا بشرائي، وغلماي، وهذا قاضي، ورأيت غلامي، فاجتماعهم على تحريكها بالفتح في هذا النحو يدل على أن ذلك أصلها إذا تحرك ما قبلها. (٣)

ويرى فريق آخر أن السكون هو الأصل، وحجتهم في ذلك أنها حرف مبني والأصل في البناء السكون، يضاف إلى ذلك ثقل حركة حرف العلة، ولو كانت فتحة^(٤).

(١) التيسير: ص٦٣ - ٦٥ ومعجم القرآن ص٣٣٧ لإبراهيم الجرمي.

(٢) تحبير التيسير: ص٢٧٠ ومعجم القرآن ص٣٣٧.

(٣) الحجة: ١ / ٤١٤ لأبي علي الفارسي.

(٤) النشر: ٢ / ١٦٢ وشرح الطيبة للنويري: ٢ / ٨١.

والحق أن الفتح والإسكان لغتان فاشيتان في القرآن وكلام العرب، والإسكان أكثر؛ لأن أكثر المتفق عليه ساكن^(١) وقد جمعها امرؤ القيس في بيت واحد، فقال^(٢):

ففاضت دموع العين مني صباية ... على النحر حتى بلّ دمعِي محملي

فقال: (مني)، بالإسكان، و(دمعي) بالفتح^(٣)، ومن ثم نقف في تفسير اختلافهم في أداء هذه الياءات بين الإسكان والفتح عند حد اتباع الرواية جمعا بين اللغتين.

غير أن التحليل الصوتي للياء الصائتة والياء الصامتة يقضي بخفة الياء الصائتة؛ لأنها بالاشتراك مع الصامت السابق لها تتشكل من مقطع صوتي واحد، وهو من النوع المتوسط المفتوح وهو شائع في العربية فيكون على هذا النحو (بي) = (ص ح ح) ، أما الياء المحرك بالفتح فمع تسليمنا بخفته على الياء إلا أنه يحول المقطع المتوسط إلى مقطعين هكذا : بي (بي + ي) = (ص ح + ص ح) ولا شك أن الإتيان بمقطع واحد شائع في العربية أيسر من الإتيان بمقطعين متتاليين، وهو ما يرجح أصالة السكون؛ لأن نظرية التطور اللغوي تقضي أن اللغة تميل في تطورها نحو السهولة واليسر، فتحاول التخلص من الأصوات العسيرة، وتستبدل بها أصواتا أخرى لا تتطلب مجهودا عضليا كبيرا ، كما تحاول أن

(١) السابقان نفسهما.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو في ديوانه ص ٩.

(٣) إبراز المعاني: ص ٢٨٢.

تتفادى تلك التفرّيعات المعقّدة والأنظمة المختلفة للظاهرة الواحدة (١) ومما يؤيد ذلك أن أبا عمرو أصل منهجه تحريك الياء إذا وليها همزة يستثني الهمزة المضمومة (٢) لثقل الضمة بعد الياء.

وهنا نطرح سؤالاً: إذا كان الأصل في ياء الإضافة هو السكون (الصائت الطويل) وهو أخف من الحركة - كما ذكرت - فما الذي جعل بعضهم يعدل عن الخفيف إلى الثقيل؟

ونجيب عن ذلك بالآتي: أنه قد يترتب على إقرار هذا الأصل ثقل ينشأ في سياق خاص، وذلك إذا وليها همزة قطع؛ فإنها تكون عرضة للمد الطويل وكثرة ورود هذه الياءات في مثل هذا السياق عند من منهجه المد يحمل السياق مزيداً من الثقل، تخلص منه بالفتح، والدليل على ذلك ما ورد عن نافع (٣) أنه يُحَرِّك ياء الإضافة إذا وليها همزة مكسورة أو مفتوحة أو مضمومة، أما ما خالف فيه الأصل فلا شك أن العلة فيه اتباع الرواية جمعاً بين اللغتين.

(١) لحن العامة والتطور اللغوي ص ٥٠ د. رمضان عبد التواب.

(٢) تحبير التيسير: ص ٢٧٢.

(٣) تحبير التيسير: ص ٢٧٠ - ٢٧٢.



الفصل الثالث

مخالفة الأصل في الإدغام

من ألوان تأثر الأصوات بعضها ببعض ما يسمى بالمماثلة أو الإدغام، وهي ظاهرة لغوية واقعة في كلام العرب، قال أبو عمرو بن العلاء: الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها.^(١)

والأصل أن يأتي الحرفان دون إدغام وهو ما يسمى بالفك وهو الأصل^(٢) أو اللغة العربية القديمة^(٣) قال ابن جني: "ألا ترى أنا نقول في الأمر من المضاعف في التميمية: نحو شُدَّ وَضَنَّ وِفِرَّ واستعدَّ واصطبَّ يا رجل، واطمئنَّ يا غلام - إن الأصل اشدُّ واضنَّ وافِرَّ واستعدِّ واصطبِّ وأطمئننَّ ومع هذا فهكذا لغة أهل الحجاز، وهي اللغة الفصحى القديمة"^(٤) فالإدغام طور يلي الفك؛ لذا "ما أصله الإدغام لا يخرج على الأصل إلا في ضرورة شعر."^(٥)

(١) جمال القراء وكمال الإقراء: ص ٥٨٩ والنشر: ٢٧٥/١.

(٢) الحجة: ٦٩ لابن خالويه واللسان: ٢٠٨/٩ (ض ف ف)

(٣) الكتاب: ٤٧٣/٤.

(٤) الخصائص: ٢٦٠/١-٣٦١.

(٥) المحكم والمحيط الأعظم: ٣٠٨/٦ اللسان ٣٥١/٣ والتاج ٢٩/٩ (ق ر د

تعريف الإدغام:

معناه في اللغة : الإدخال، يقال أدغمت اللجام في فم الفرس إذا أدخلته، وقد جاء هذا المعنى في قول ساعدة بن جؤية^(١):

بمقربات بأيديهم أعنتها خوص إذا فرعوا أدغمن في اللجم

وفي اصطلاح القراء وعلماء اللغة له تعريفات تختلف في اللفظ وتتحد في المعنى، فيعرفه بعضهم: بأنه إسكان الحرف الأول وإدراجه في الثاني ويسمى الأول مدغما والثاني مدغما فيه، وقيل هو إلباث الحرف في مخرجه مقدار إلباث الحرفين نحو مدّ وعدّ^(٢) أو هو اللفظ بحرفين حرفا كالثاني مشددا^(٣) أو هو الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل. (٤)

ومن هنا ندرك صلة التعريفات الاصطلاحية بعضها ببعض، وصلتها بالمعنى اللغوي العام، وهو الإدخال .

والإدغام ضرب من التخفيف والسهولة يلجأ إليها الناطق للاقتصاد في المجهود العضلي؛ إذ النطق بحرف من مخرج، ثم الرجوع إلى المخرج

(١) البيت من بحر البسيط وهو في ديوان الهذليين : ٢٠٣/١ ، واللسان:

٢٠٢/١٢ (د غ م) وإبراز المعاني: ٧٦.

(٢) التعريفات : صد٩.

(٣) النشر : ٢٧٤/١، وشرح طيبة النشر : ٥٦ لابن الجزري.

(٤) شرح الأشموني : ٣٤٥/٤ والإضاءة في أصول القراءة : صد١٣.



نفسه للنطق بذات الحرف مرة أخرى شبيهه بمشي المقيد (١) قال صاحب الكتاب : " اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد ... وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد، ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تعباً عليهم أن يداركوا في موضع واحد ولا تكون مهلة، كرهوا وأدغموا لتكون رفعة واحدة. " (٢)

ويفسر هذا التخفيف الحادث بالإدغام بأن الحرفين حال الفك يطول زمن النطق بهما أكثر من زمن النطق بالحرف المدغم في صاحبه، فالثاني أيسر وأقل زمناً وإن كان النطق بالمدغم أطول من النطق بالحرف الواحد غير المدغم (٣) .

وأصل الإدغام أن يدغم الحرف الأول في الثاني (تقدماً) وقد يدغم الثاني في الأول (رجعياً) وهو خلاف الأصل، من ذلك قولهم في (مترد): (متردٌ) والقياس: (متردٌ). (٤)

ولا بد من علاقة بين المدغم، والمدغم فيه ليتم التأثير، فيحدث الإدغام، وهذه العلاقة على ثلاثة مستويات:

(١) الممتع : ٦٣، والإضاءة : ١٤٤ .

(٢) الكتاب : ٤١٧/٤ .

(٣) مجلة اللغة العربية بالقاهرة : ٥٣ بحث بعنوان الإدغام والفك بين القراء واللغويين لأستاذنا الدكتور عبد الغفار هلال.

(٤) الكتاب: ٤ / ٤٦٧ .

الأول : التماثل : أي اتفاق الصوتين مخرجا وصفة كالهاء والهاء .

الثاني : التجانس: أن يتفق الصوتان مخرجا ويختلفا صفة كالدال في التاء .

الثالث: التقارب: أن يتقاربا مخرجا أو صفة أو مخرجا وصفة كالتاء في التاء والجيم في الذال." (١)

والحق أن القول بالتجانس أو التقارب هنا إنما هو بحسب الأصل، وإلا فليس هناك إلا إدغام مثلين؛ لأن أحد الحرفين لا بد أن يتحول إلى الآخر لكي يحدث الإدغام (٢) وقد فطن إلى ذلك العلامة ابن جني فقال : " قد ثبت أن الإدغام المألوف المعتاد إنما هو تقريب صوت من صوت " (٣) لذا أطلق اللغويون على ظاهرة الإدغام مصطلح المماثلة. (٤)

وتختلف أصول القراء العشرة حول ظاهرة الإدغام مما جعل المؤلفين يخصصونه بباب في مصنفاتهم، وقسموه إلى قسمين إدغام صغير، وإدغام كبير (٥):

(١) شرح طيبة النشر : ٥٦ لابن الجزري.

(٢) علم الأصوات عند سيبويه وعندنا : ٥٩ لشادة.

(٣) الخصائص : ١٣٩/٢.

(٤) في اللهجات العربية : ٧٠.

(٥) النشر: ٢٧٥/١ وشرح طيبة النشر : ٥٦-٥٧،، وتحرير التيسير ٤٣ لابن

الجزري مقارنة بـ في اللهجات العربية : ٧٠-٧١ وخصائص لهجتي تميم وقريش :

المبحث الأول

الإدغام الصغير

الإدغام الصغير: وفيه يكون أول الحرفين ساكنا، وبمعنى آخر أن يتجاوز الصوتان الساكنان، سواء أكان متصلًا في كلمة نحو إدغام القاف في الكاف في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الرَّحْمَنُ﴾ [المرسلات: ٢٠] أو منفصلا في كلمتين كإدغام الباء في الباء من قوله تعالى ﴿أَذْهَبَ بِكِتَابِي﴾ [النمل: ٢٨] وقد خصه بعض أهل الأداء بإدغام المتقاربين.

(١)

وقد كان لهم نهج في رصد موطن الخلاف القرائي فيه بين الإدغام والفاك على النحو التالي: (٢)

١ - تحديد كلمات بعينها تنتهي بأحرف تدغم في بعض الأحرف المتقاربة أوائل الكلم الذي بعدها وهي محصورة في (دال قد، وذال إذ، ولام بل، وهل، وتاء التأنيث) فيذكرون الكلمة التي تتضمن الحرف المدغم، ثم يذكرون الأحرف التي يجوز إدغامها فيه، ثم يشيرون إلى خلاف القراء، فبعض

(١) إبراز المعاني : ٧٧.

(٢) ينظر: النشر: ٢/٢.

القرء يدغم في الجميع، وبعضهم يظهر في الجميع، وبين هذا وذاك من يدغم في بعض الحروف دون بعض.

٢- تحديد صيغ يعينها يرد فيها الخلاف، فيذكرون الحرف في صيغة ما ثم يوردون الأحرف المدغمة فيه، مع الإشارة إلى الخلاف بين القراء، كالإشارة إلى باء الجزم في قول الشاطبي في (باب حروف قربت مخارجه):

وإِدْغَامُ بَاءِ الْجَزْمِ فِي الْفَاءِ قَدْ رَسَا... حَمِيداً وَخَيْرٌ فِي يَتَّبُ تَأْصِداً وَلَا

وَمَعَ جَزْمِهِ يَفْعَلُ بِذَلِكَ سَلَمُوا... وَنَخَسَفُ بِهِمْ رَاعِوْا وَشَدَّ تَشْقُلًا^(١)

وللقراء في هذه الأبواب أصول قياسية، وقد يخالف بعضهم أصله فيترك الإدغام في موضع خاص، وقد وقع ذلك الخلاف في ثلاثة أحرف، هي: لام (هل)، ودال (قد)، وتاء التانيث.

أولاً: في سياق لام (هل):

اختلف القراء العشرة حول إدغام لام (هل) عند ثمانية أحرف، عند التاء والتاء والزاي والسين والطاء والضاد والطاء والنون نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ﴾ [مريم: ٦٥] و﴿هَلْ تُؤْتِي﴾ [المطففين: ٣٦] و﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾ [يوسف: ١٨] و﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٥٥] و﴿بَلْ

(١) متن الشاطبية: ص ٢٣.



ضَلُّوا ﴿[الأحقاف: ٢٨]﴾ و﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ﴾ [الفتح: ١٢] و﴿بَلْ زُيِّنَ﴾
[الرعد: ٣٣] و﴿هَلْ نَحْنُ﴾ [الشعراء ٢٠٣]. (١)
مخالفة الأصل :

لم يخالف أحد من القراء العشرة أصله من أصحاب الإدغام أو الفك
سوى هشام وأبي عمرو، وجاء ذلك على النحو التالي:

- الأصل عند هشام عن ابن عامر إدغام لام (هل) في التاء نحو: ﴿فَهَلْ
تَرَى﴾ [الحاقة: ٨] ونحو: ﴿هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣] و﴿هَلْ
تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]. (٢)

خالف هشام أصله فترك الإدغام في موضع سورة الرعد في قوله:
﴿هَلْ تَسْتَوِي﴾ [آية: ١٦] وهذا هو الذي في الشاطبية والتيسير
والكافي، والتبصرة، والهادي، والهداية، والتذكرة، والتلخيص، والمستنير،
وغاية أبي العلاء. ولم يستثنها أبو العز القلانسي في كفايته ولم يستثنها
في الكامل للداجوني واستثنائها للحلواني (٣).

(١) النشر: ٨-٧/٢ وتحبير التيسير: ص ٢٣٢.

(٢) النشر: ٨/٢ وتحبير التيسير: ص ٢٣٢.

(٣) جامع البيان في القراءات السبع: ٣/ ١٢٥٢ للداني، والنشر: ٨/٢ والإتحاف:
ص ٤٢ وشرح الطيبة: ص ١١٠ لابن الجزري وشرح الطيبة: ٥٤٢/١ للنويري.

- الأصل عند أبي عمرو عدم إدغام لام (هل) في التاء، لكنه خالف أصله في موضعين أدغم فيهما وذلك في قوله تعالى: ﴿هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ [المك: ٣] وقوله تعالى: ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٨] لا غير. (١)

ثانيا: في سياق دال (قد):

اختلف القراء العشرة حول إدغام دال (قد) عند ثمانية أحرف: عند الجيم والشين والسين والصاد والزاي والذال والظاء والضاد نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ﴾ [النحل: ١١٣] و﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ [المجادلة: ١]، و﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾ [يوسف: ٣٠] و﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾ [الإسراء: ٤١]، و﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ [المك: ٥] و﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٩] و﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، و﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ [ص: ٢٤].

مخالفة الأصل:

القراء في ذلك على أصولهم في الإدغام وعدمه، غير أن هشام عن أبي عامر خالف أصله على هذا النحو:

فالأصل عنده أن يدغم دال (قد) في جميع الأحرف الثمانية حيثما وقعت، وقد خالف ذلك الأصل في موضع واحد أظهر فيه الدال، وذلك في

(١) جامع البيان في القراءات السبع: ٦٤٥/٢ والتيسير: ص ٤٣ وتحرير التيسير: ص ٢٣٢ والنشر: ٨/٢ وإتحاف فضلاء البشر: ص ٤٢.



قوله تعالى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ [ص: ٢٤] وأدغم ما عداه نحو قوله تعالى: ﴿فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [الطلاق: ١] وهو الذي في التيسير والتبصرة، والهداية، والتلخيص، والشاطبية، والمبهج، وغيرها. وبه قرأ صاحب التجريد على عبد الباقي في فارس (١).

ثالثا: في سياق تاء التأنيث الساكنة المتصلة بالفعل:

اختلف القراء العشرة حول إدغام تاء التأنيث الساكنة المتصلة بالفعل عند ستة أحرف: عند الجيم والسين والصاد والزاي والثاء والطاء نحو قوله تعالى: ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾ [النساء: ٥٦] و﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ﴾ [الشعراء: ١٤١] و﴿أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾ [محمد: ٢٠] و﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] و﴿خَبَّتْ زِدَانُهُمْ﴾ [الإسراء: ٩٧] و﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾ [الأنبياء: ١١] وشبهه (٢).

مخالفة الأصل:

القراء في ذلك على أصولهم غير أن هشاما أيضا خالف أصله على هذا النحو:

(١) النشر: ٤/٢ وتحرير التيسير: ص ٢٣١-٢٣٢.

(٢) تحرير التيسير: ص ٢٣٢.

فالأصل عنده الإدغام عند الثاء والظاء والصاد، لكنه خالف أصله في قوله تعالى: ﴿لَهَدَمْتَ صَوَامِعُ﴾ [الحج: ٤٠] ^(١) فروى الجمهور عن الحلواني إظهارها وهو الذي في التيسير، والشاطبية، والتبصرة، والهداية، والتذكرة، والتلخيص، وغيرها (٢) وقد جاء عنه الإدغام في قوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠].

تحليل وتوجيه :

تجيز القوانين الصوتية إدغام لام (هل) ودل (قد) وتاء التانيث، وذال (إذ) عند الأحرف التي ذكرها علماء القراءات قرينة كل منها؛ من جانبين :

١- أن تلك الأحرف المدغمة فيما بعدها تجمعها لحمة صوتية؛ لأنها أحرف متقاربة المخارج والصفات. (٣)

٢- كثرة استعمال تلك الأدوات، وكون سكونها سكون بناء لازم لا إعراب عارض، فكثرة استعمالها يستلزم تخفيفها بالإدغام، وكذلك لزوم سكونها، بخلاف السكون العارض في لام الفعل من نحو ﴿قُلْ جَاءَ﴾ [الإسراء: ٤٩] و﴿يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ﴾ [البقرة: ٢٣١] إلا إذا اشتد التقارب فإن

(١) السابق نفسه.

(٢) النشر: ٥/٢.

(٣) الكتاب ٤/٤٣٣، ٤٤٥.



الإدغام يجب، كما هو الحال في ﴿ وَقُلْ رَبِّ ﴾ [الإسراء: ٨٠] قال سيبويه: " اللام مع الراء نحو: اشغل رحبة لقرب المخرجين؛ ولأن فيهما انحرافاً نحو اللام قليلاً، وقاربتها في طرف اللسان. وهما في الشدة وجري الصوت سواءً، وليس بين مخرجيهما مخرجٌ. والإدغام أحسن. (١)

أما من ترك الإدغام فهو لغة من ينشدون البيان والوضوح، قال سيبويه: " وإن لم تدغم فقلت: هل رأيت فهي لغة لأهل الحجاز؛ وهي عربية جائزة. " (٢) ومخالفة الأصل فيها على ما تقدم بالإدغام أو الإظهار، فوق أنه اتباع للأثر، فإنه دليل على جواز اللغتين، وهو ما علق به ابن خالويه على مخالفة أبي عمرو أصله في قوله تعالى: ﴿ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ﴾ [الملك: ٣] و﴿ فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ ﴾ [الحاقة: ٨] فقال: " فإن قيل: فإن أبا عمرو لم يدغم من أمثال هذين سواهما فقل: أحب أن يعرف جواز اللغتين، ليعلمك أنهما مستعملتان (٣). وأنشد سيبويه قول مزاحم العقيلي (٤):

(١) الكتاب ٤ / ٤٥٢.

(٢) المصدر السابق: ٤ / ٤٥٧.

(٣) المصدر السابق: ٤ / ٤٥٩.

(٤) البيت من بحر الطويل ، وهو في الكتاب: ٤ / ٤٥٩ واللامات: صد ١٥٥ للزجاجي، وسر صناعة الإعراب: ٢ / ٣٠ والمفصل في صناعة الإعراب: صد ٥٥٢ والدر المصون: ٧ / ٦١٦ واللباب في علوم الكتاب: ١٣ / ١٠١ الحجة للقراء السبعة: ٣ / ٢٧٦.

فَدَعُ ذَا وَلَكِنْ هَتَعِينَ مُتَمِّمًا ... عَلَى ضَوْءِ بَرَقِ آخِرِ اللَّيْلِ نَاصِبٍ

يريد: (هل تعين)؟^(١)

والملاحظ أن إدغام اللام من (بل) و(هل) في الأحرف الثمانية جائز مختلف فيه بين القراء، بخلاف إدغامه مع لام (ال) التعريف فإنه واجب مجمع عليه، وذلك تنبيها على شدة مزج "ال" التعريف بما بعدها^(٢) بخلاف لام هل وبل.

- رابعا: في سياق النون الساكنة أو التنوين:

إذا انخرطت النون الساكنة والتنوين في سياق الكلام تعاقبت عليها أربعة أحكام، يشترك في أدائها جميع القراء العشرة وهي الإظهار والإخفاء والإدغام والإقلاب، والخلاف في ذلك بين العشرة جد قليل ينحصر في موضعين:

١- روى خلف عن حمزة الإدغام من دون غنة، مع الياء والواو نحو: ﴿وَمَنْ يَكُنْ﴾ [النساء: ٣٨] و﴿مِنْ وَالٍ﴾ [الرعد: ١١] وباقي العشرة يدغمون مع الغنة، وكلتا القراءتين لها وجه في اللغة يركن إليه، قال سيبويه: " وتدغم النون مع الواو بغنة وبلا غنة؛ لأنها من مخرج ما

(١) الحجة في القراءات السبع: ص ٣٥٠.

(٢) الحجة في القراءات السبع: ص ٣٥٠.



أدغمت فيه النون .. وتدغم النون مع الياء بغنة وبلا غنة؛ لأن الياء أخت الواو" (١).

٢- قرأ أبو جعفر بالإخفاء مع الغين والخاء نحو ﴿وَلَمَنْ خَافَ﴾ [الرحمن: ٤٦] و﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨] وقوله تعالى: ﴿مِنْ غَيْرِ سَوْءٍ﴾ [طه: ٢٢] وقوله تعالى: ﴿مِنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ [هود: ٥٨] وبإظهار القراء بالإظهار.
مخالفة الأصل :

خالف يعقوب أصله في ثلاثة مواضع عند بعض أهل الأداء، فوافق فيها الجمهور بالإظهار وهي (٢):

أ- قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا﴾ [النساء: ١٣٥] .

ب - قوله تعالى: ﴿وَالْمُنْحَنِقَةَ﴾ [المائدة: ٣].

ج- قوله تعالى: ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١]

(١) الكتاب : ٤ / ٤٥٣ .

(٢) النشر : ٢ / ٢٢ وشرح الطيبة للنويري: ١ / ٥٥٦ والإتحاف: ص ٤٦ .

تحليل وتوجيه :

ذكر علماء اللغة والقراءات أن الإخفاء قريب من الإدغام أو هو كإدغام^(١)؛ لأنه تقريب صوت من صوت، قال ابن الجزري: "واعلم أن الإخفاء عند أئمتنا هو حال بين الإظهار والإدغام. قال الداني: وذلك أن النون والتنوين لم يقربا من هذه الحروف كقربهما من حروف الإدغام فيجب إدغامهما فيهن من أجل القرب ولم يبعدا منهن كبعدهما من حروف الإظهار فيجب إظهارهما عندهن من أجل البعد."^(٢)

ولا شك أن الغين والخاء أقرب أحرف الحلق إلى أحرف اللسان، ومن هنا يجيء الخلاف بين الإظهار والإخفاء، فإظهار الجمهور مع هذين الحرفين يقويه بعد مخرج هذين الحرفين من حرف النون، ومن ثم كان الإظهار، وهو الأكثر^(٣). كما أن قراءة أبي جعفر لها وجهة صوتية، وهي قرب الغين والخاء من حرف القاف، قال سيبويه: "وبعض العرب يجري الغين والخاء مجرى القاف."^(٤)

(١) إبراز المعاني: ص ٨٢.

(٢) النشر: ٢ / ٢٧.

(٣) الإتحاف: ص ٤٦.

(٤) الكتاب: ٤ / ٤٥٤.

المبحث الثاني

الإدغام الكبير

الإدغام الكبير: ما كان الأول من الحرفين فيه متحركاً، أو هو الذي يفصل بين الصوتين الساكنين صوت لين قصير، سواء أكانا مثلين أم جنسين أم متقاربين، ويأتي في كلمة، كقوله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ [المدثر: ٤٢] وفي كلمتين نحو قوله تعالى: ﴿وَيَا قَوْمِ مَالِي﴾ [غافر: ٤١]. وسمي كبيراً لكثرة وقوعه إذ الحركة أكثر من السكون، وقيل: لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه، وقيل لما فيه من الصعوبة، وقيل: لشموله نوعي المثلين والمتجانسين المتقاربين، والإدغام بنوعيه (الكبير والصغير) ينقسم إلى واجب وجائز وممتنع (١).

فالواجب: ما اتفق القراء على إدغامه، مثل إدغام اللام في اللام نحو (هَلْ لَكُمْ)، والنون في الراء نحو: (مِنْ رَبِّهِمْ).

والجائز: ما اختلف فيه القراء، فأدغمه بعضهم وأظهره باقيهم نحو: (لَقَدْ جَاءَكُمْ) و(وقيلَ لَهُمْ).

والممتنع: ما لم يدغمه أحد، لوجود ما يمنع من الإدغام أو لعدم وجود أحد شروطه أو أسبابه، نحو: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٩٠] لا تدغم

(١) الإدغام الكبير : ص ٧ لأبي عمرو بن العلاء .

النون في العين لعدم حصول سبب الإدغام، فهما حرفان متباعدان، وهو أحد موانع الإدغام (١) والقراء العشرة في هذا الباب ثلاث فرق:

١- من أصله الإدغام : وهو أبو عمرو بن العلاء، فقد ذكره بعض مؤلفي الكتب عنه بكماله، ومنهم من خص به السوسي وحده (٢) وقد وافقه يعقوب الحضرمي مع خلاف في تلك الموافقة على هذا النحو:

أ- إدغام جميع ما أدغمه أبو عمرو من المثليين والمتقاربين، وإليه الإشارة بقول الطيبة: (وقيل عن يعقوب ما لابن العلاء). (٣)

ب- موافقة أبي عمرو في مواضع خاصة، في المثليين من رواية رويس، وهذا الإدغام على أربعة أقسام:

الأول: ما وافقه فيه أبو عمرو وجها واحدا (أربعة مواضع).

الثاني : ما يترجح إدغامه على إظهاره (اثنا عشر موضعا).

والثالث: ما ورد فيه الخلاف من غير ترجيح (أربعة عشر موضعا).

والرابع: ما يترجح إظهاره على إدغامه (سبعة عشر موضعا).

(١) مقدمات في علم القراءات: ص ١٣٠.

(٢) النشر: ٢٧٥-٢٧٧.

(٣) شرح الطيبة: ص ٦٥ لابن الجزري وشرح الطيبة للنويري: ٣٥٤/١ والإتحاف:

ص ٣٦ والهادي شرح الطيبة: ١٥٥/١.



وانفرد يعقوب عن أبي عمرو بإدغام (التاء في التاء) من قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكَ تَتَمَارَى﴾ [النجم: ٥٥] كما انفرد رويس بإدغام التاء في التاء من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا﴾ [سبأ: ٤٦]؛ وذلك لأن أبا عمرو لا يدغم من المثليين في كلمة إلا ﴿مَنَاسِكِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠] و﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾ [المدثر: ٤٢].^(١)

٢- من أصله الإظهار وخالف أصله في مواضع خاصة: وهما حمزة وهشام.

٣- من أصله الإظهار ولم يخالف أصله: وهم باقي القراء العشرة (٢).
أولاً: في سياق المتقاربين: خالف حمزة أصله ووافق أبا عمرو على إدغام المتقاربين في أربعة أحرف بلا خلاف عنه، وهي (٣):

(١) مفردة يعقوب : ١١٤-١٢٠ لابن الفحام تح: إيهاب أحمد فكري وخالد أبو الجود، دار أضواء السلف الرياض ط١/٢٠٠٧م
(٢) يراجع تفصيل ذلك : شرح الطيبة: صد٦٣-٦٥ لابن الجزري، وشرح الطيبة: ٣٥٤/١-٣٥٥ للنويري، والهادي شرح الطيبة: ١٥٢/١-١٥٥ محمد سالم محيسن.

(٣) شرح الطيبة: صد٦٣ لابن الجزري وشرح الطيبة: ٣٥٣/١ للنويري والإتحاف: صد٣٥ والهادي شرح الطيبة: ١/١٥٠.

١ - «التاء» في «الصاد» من قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾
 [الصافات: الآية ١]

٢ - «التاء» في «الزاي» من قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾
 [الصافات: الآية ٢].

٣ - «التاء» في «الذال» من قوله تعالى: ﴿قال تعالى: ﴿﴾﴾
 [الصافات: الآية ٣].

٤ - «التاء» في «الذال» من قوله تعالى: ﴿الْحَجْنَ الْوَالِدَيْنِ﴾
 [الذاريات: الآية ١].

ووافق «خلاد» «أبا عمرو» على إدغام حرفين بخلاف عنه، وهما:

١ - «التاء» في «الذال» من قوله تعالى: ﴿الْإِنشَاءِ الْكَمْفَتِ﴾
 [المرسلات: الآية ١].

٢ - «التاء» في «الصاد» من قوله تعالى: ﴿الْحَجْرِ الْخَلَّةِ﴾ [العاديات:
 الآية ٣].

ثانياً: في سياق المتجانسين: خالف حمزة أصله ووافق أبا عمرو، فأدغم

التاء في الطاء في قوله تعالى: ﴿بَيْتَ طَائِفَةٍ﴾ [النساء: ٨١] (١)



ثالثا: في سياق المتماثلين: خالف حمزة ويعقوب أصليهما فأدخما النون في النون من قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الرَّحْمَنُ﴾ [النمل: ٣٦]، وقرأ الباقون بالإظهار (١).

وذكر صاحب الوجيز أن أبا علي الفارسي قد نص على أن رويسا عن يعقوب قد خالف أصله في ثلاثة مواضع في المتماثلين قرأها بالإدغام وجها واحدا، وهي قوله تعالى: ﴿لَا قَبْلَ لَهُمْ﴾ [النمل: ٣٧] (٢) وقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٦٠] والزمر: ٦ (٣) تحليل وتوجيه:

بادئ ذي بدء ينبغي أن نحمل مخالفة الأصل في تلك المواضع على أنها اتباع لأثر الرواية؛ خاصة أن القوانين الصوتية تجيز الإدغام في مثل هذا السياقات الصوتية، ولا يمنع ذلك من التماس بعض العلل اللغوية تسوغ مخالفة حمزة أصله باختياره الإدغام في المواضع المذكورة دون غيرها، ولكي نصل إلى تفسير لغوي لتلك المخالفات نتوقف عند الملاحظات التالية فيما خالف فيه حمزة أصله بإدغامه للمتقاربين:

١ - أن الإدغام قد ورد في سياق القسم في فواتح السور.

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة: ص ٢٧٨.

(٣) السابق: ص ٢٧٨، ٣١٤

٢- أنه جاء في سياق لاحقة الألف والتاء (ات) التي تليها أحرف (الذال والزاي والصاد).

٣- أنه لا يوجد في القرآن الكريم ما يتفق وهذا السياقات اللغوية إلا ما جاء في سياق لاحقة الألف والتاء، وقد وليها حرف الذال، لكنه في غير سياق قسم افتتحت به السور، وذلك في موضع واحد، هو قوله تعالى: ﴿يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ﴾ [هود: ١١٤].

٤- يوجد في القرآن الكريم سياقات صوتية تحمل أحرفا بينها من العلاقات الصوتية ما هو أشد من تلك المواضع، ومع ذلك لم يوافق فيها حمزة أبا عمرو بالإدغام وذلك نحو اجتماع المثلين (التاء والتاء) كقوله تعالى: ﴿الشُّوْكَةُ تَكُونُ﴾ [الأنفال: ٧] أو اجتماع المتجانسين (التاء والطاء) كقوله تعالى: ﴿الصَّالِحَاتِ طُوبَى﴾ [الرعد ٢٩].

وإذا أمعنا النظر في تلك الملاحظات أدركنا الآتي:

- أن الإدغام فيما جاء من المتقاربين في السياقات اللغوية السابقة يحتمل السياق الصوتي دلالة صوتية تتصل بتقوية المقسم به، خاصة إذا علمنا أن إدغام حمزة يكون مع المد المشبع؛ لأنه من باب المد اللازم، بخلاف إدغام أبي عمرو فهو من باب المد العارض. كما أن إدغام حمزة لا يكون معه روم بخلاف إدغام أبي عمرو (١).



أما إدغامه مع التجانس والتماثل في قوله تعالى: ﴿بَيْتَ طَائِفَةٍ﴾

[النساء: ٨١] و﴿اللَّهُ الرَّحْمَنُ﴾ [النمل: ٣٦] فلا شك أن التماثل والتجانس أشد ترشيحا للإدغام كما تقدم ومن ثم نقف بهما عند حد اتباع الرواية جمعا بين اللغتين، ومثل ذلك يقال فيما ذكر من مخالفة لرويس في مواضع من المتماثلين؛ إذ ليس في السياق القرآني ما يفسر لنا سر تلك المخالفة؛ فلنقف بذلك عند حدود اتباع أثر الرواية.





الفصل الرابع

مخالفة الأصل الاشتقاقي

لقد جعلت العربية من الجذر والمادة اللغوية مرتكزا لأبنية والاشتقاق التصريفية، وذلك فيما تحتاج إليه من معان ترتبط بذلك الجذر أو تلك المادة اللغوية، وهو ما يعرف بدوران المادة حول معنى أو معان تشترك فيها المفردات المتولدة من مادة واحدة، سواء أكان ذلك في صورة مطردة قياسية، وذلك بما تحمله كل صيغة من دلالة عامة تضاف إلى الجذر اللغوي، كدلالة الزمن (ماض، حال، مستقبل) ودلالة الفاعلية والمفعولية والتفضيل، ... إلخ، أم كان في صورة غير مطردة لبعض الأبنية الخاصة التي ليس لها الصبغة الاطرادية التي للصيغ الصرفية.

ومن ثم تقوم بين الكلمات التي جاءت على صيغ مختلفة صلة رحم معينة، قوامها اشتراك هذه الكلمات المختلفة الصيغة في أصول ثلاثة معينة، فتكون فاء الكلمة وعينها ولامها فيهن واحدة، هذه الصلة تدرس في الصرف تحت اسم "الاشتقاق"، وفي المعجم تحت اسم "الاشتراك في المادة"^(١) وهذا ما يجعلنا نفرق بين مصطلحين في التأصيل اللغوي: (الجذر) و(المادة)، فالأول استخدام صرفي، والثاني معجمي.

وإذا نظرنا إلى منهج القراء العشرة في التعامل مع الأصل الاشتقاقي، نجد أن تلك القضية تحكمها الرواية إلى حد بعيد، فنجد قارئاً يهمز في

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ص ١٦٦

صيغة دون أخرى والأصل الاشتقاقي واحد، ولعل ذلك راجع إلى حقيقة الهمزة في العربية بما تحمله من طبيعة ذنبية جعلت منها قضية متشابكة ومتشعبة، لم يستقر العربي في نطقها على حالة واحدة، فإذا كان تسهيل الهمزة هو ديدن أهل الحجاز ومن وافقهم، والتحقيق للتميمين ومن تبعهم^(١) فإن ذلك محصوراً في التسهيل القياسي الذي سبق أن أشرنا إليه في المبحث الأول بجميع صورته، أما تغيير صورة الهمزة على غير قياس فإنه يخرج بنا عن تحديد بيانات التحقيق أو التسهيل؛ لأنها تصبح من قبيل اللغات التي تختلف فيها القبائل العربية كما تختلف في إبدال بعض الحروف من بعض دون تفرقة بين بيانات حجازية أو تميمية.

كما أن إبدال الهمزة على غير قياس إلى القياس مرصود في ضرائر الشعر، يقول سيبويه: "واعلم أن الهمزة التي يحقّق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز وتجعل في لغة أهل التخفيف بينَ بينَ، تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحاً، والياء إذا كان ما قبلها مكسوراً، والواو إذا كان ما قبلها مضموماً. وليس ذا بقياس متلئّب، نحو ما ذكرنا. وإنّما يحفظ عن العرب كما يحفظ الشيء الذي تبدل التاء من واوه، نحو أتلتج، فلا يجعل قياساً في كل شيءٍ من هذا الباب، وإنّما هي بدلٌ من واو أولجت.



فمن ذلك قولهم: منسأة، وإنما أصلها منسأة. وقد يجوز في ذا كله البديل حتى يكون قياساً متلئباً، إذا اضطر الشاعر: قال الفرزدق^(١):

رَاحَتْ بِمَسَلَمَةَ الْبَغَالِ عَشِيَّةً فَارَعَى فِزَارَةَ لَا هَنَّاكَ الْمَرْئِعُ

فأبدل الألف مكانها. ولو جعلها بينَ بينَ لانكسر البيت.^(٢)

ثم يشير سيبويه أيضاً إلى أن كل تغير للهمزة وإن وافق القياس ليس من قبيل التخفيف المعزوم إلى القبائل الحجازية، فيقول: "قالوا: نبيٌّ وبريئةٌ، فألزموا أهل التحقيق البديل. وليس كلُّ شيءٍ نحوهما يفعل به ذا، إنما يؤخذ بالسمع. وقد بلغنا أنَّ قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيٌّ وبريئةٌ، وذلك قليلٌ رديءٌ. فالبديل هنا كالبديل في منسأة وليس بدل التخفيف، وإن كان اللفظ واحداً"^(٣)

وهو ما أشار إليه ابن الجزري بقوله: "وبقيت من هذا الباب كلمات: اختلفوا في الهمز فيها وعدمه على غير قصد التخفيف، وهي (النبي) وبابه و (يضاهون، ومرجون، وترجي، وضيا، وبادي، والبرية)^(٤)

وفي رأيي أن هناك فرقا بين من يبديل الهمزة ياء أو واوا أو ألفا قياساً أو شذوذاً على وجه التخفيف، وبين من يجري فيها ذلك أيضاً وليس منهجه التخفيف؛ فالأول يدرك أن الأصل هو الهمزة؛ لكنه استثقلها فعدل

(١) البيت من بحر الكامل.

(٢) الكتاب: ٣ / ٥٥٣.

(٣) السابق نفسه.

(٤) النشر: ٤٠٦ / ١.

عنها إلى صورة من صور التخفيف قياسية أو غير قياسية، لكن من ليس منهجه التخفيف إذا نطق في موضع الهمز ياء أو واو أو ألفا فإن عقيدته أن ما نطقه هو الأصل.

وقد رأيت أن تدرس هذه الكلمات في ذلك المبحث لخروجها من باب تخفيف الهمز إلى اختلاف الأصل الاشتقائي، وقد أضفت إليها كلمة (الصائبين) التي لم يدرجها ابن الجذري مع الكلمات المستثناة من باب التخفيف؛ لأن تغيير هذه الهمزات وإن وافق بعض الصور القياسية فإن التغيير في تلك الكلمة مثل أترابها في هذا الباب ليس من باب التخفيف المقابل للتحقيق، ومن ثم يكون الأحرى بنا أن ننظر إلى أصلها الاشتقائي، وكيف تعامل معها القراء العشر ومع غيرها من الكلمات التي تحمل صبغة الأصول الاشتقاقية التي اختلفوا في أدائها في مناسبات لغوية متعددة.

وفيما يلي عرض لهذه الأصول مرتبة ترتيبا معجميا:

١- الأصل الاشتقائي: (ب د و)

ذكر ابن فارس أن "الباء والبدال والواو أصل واحد، وهو ظهور الشيء. يقال: بدا الشيء يبدو: إذا ظهر، فهو باد. وسمي خلاف الحضر بدوا من هذا، لأنهم في براز من الأرض، وليسوا في قرى تسترهم أبنيتها"^(١) مخالفة الأصل:

(١) المقاييس: ٢١٢/١ (ب د و).



لم تخرج مشتقات الأصل الاشتقاقي في القرآن الكريم عن هذه الدلالة نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ بَدَأَ لَهُمْ﴾ ذ [٢٨] و﴿بَادِيَ الرَّأْيِ﴾ [هود: ٢٧] و﴿جَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ﴾ [يوسف: ١٠٠] و﴿الْعَاكِفُ فِيهِ﴾ و﴿الْبَادِي﴾ [الحج: ٢٥] و﴿بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾ [الأحزاب: ٢٠] ، وقد اتفق القراء العشرة على هذا الأصل، غير أن أبا عمرو وحده خالف هذا الأصل في قوله تعالى ﴿الْمَجَازِلِ الْمَجْتَرِ﴾ [هود: ٢٧] حيث قرأها بهمزة بعد الدال. (١)

قال أبو علي: "فمن لم يهمز أراد: أنت فيما أنت فيما بدا في الرأي وظهر، أي: ظاهر الرأي، ومن همز أراد: أنت أول الرأي ومبتدأه (٢) وقال الفراء: لا يُهْمَزُ بَادِيَ الرَّأْيِ؛ لَأَنَّ الْمَعْنَى: (فِيْمَا يَظْهَرُ لَنَا وَيَبْدُو)، وَلَوْ أَرَادَ (ابْتِدَاءَ الرَّأْيِ) فَهَمْزٌ كَانَ صَوَابًا. (٣)

وقد صرح ابن الجزري بأن قراءة أبي عمرو من الابتداء الذي أصله الهمز لا من الظهور الذي لا أصل له في ذلك، بل أنكر الوقف عليه

(١) النشر: ٤٠٧/١.

(٢) الحجة للقراء السبعة: ٣١٧/٤ وقارنه بـ الصحاح: ٢٢٧٨ / ٦ (ب د و)

(٣) تهذيب اللغة: ١٤٢/١٤ واللسان ٦٥ / ١٤ (ب د هـ)

بترك الهمز تخفيفاً، وهو ما ذكره ابن خالويه (١) لأنه يوقع في اللبس بين
الأصلين (بدأ وبدا). (٢)

وعلى ذلك تخرج قراءة أبي عمرو إلى أصل اشتقاقى جديد، أما إذا
كان الأصل هو الهمز ثم خفف في رأي من قال: "وَرُبَّمَا تَرَكَوْا هَمْزَةً لِكَثْرَةِ
الِاسْتِعْمَالِ" (٣) ينقلب الأمر على جميع القراء الذين تركوا الهمز بمخالفة
الأصل الاشتقاقى (ب د ء) وهذا في رأيي ضعيف، ومن ثم لا يوجد فيه
مخالفة للأصل سواء في قراءة من قرأ (بادئ) من الأصل (ب د ء) أو من
قرأ (بادي) من الأصل (ب د و) فكل منهما أصل قائم بذاته.

٢ - الأصل الاشتقاقى (ب ر ء) :

ذكر ابن فارس أن الباء والراء والهمزة أصلان ترجع إليهما فروع
الباب: أحدهما الخلق، يقال: برأ الله الخلق يبرؤهم برءاً. والأصل الآخر:
التباعد من الشيء ومزاييلته، من ذلك البرء وهو السلامة من السقم". (٤)

وذكر الراغب الأصفهاني: أن " أصل البُرءِ والبِرَاءِ والتَّبَرِّي: التقصّي
مما يكره مجاورته، ولذلك قيل: برأتُ من المرض... والبارئُ خصٌّ بوصف
الله تعالى: (١)

(١) الحجة في القراءات السبع: ص ١٨٦.

(٢) النشر: ٤٠٧/١.

(٣) اللسان: ٢٧/١ (ب د ء).

(٤) المقاييس: ٢٣٦/١ (ب ر ء).



وذكر علماء اللغة في أصل لفظ البرية قولين:

أ - أن يكون أصله غير مهموز من (ب ر و) قال صاحب اللسان: " البريئة: الخلق. تقول: (برو) برأه الله برو يبروه برو بزوا أي خلقه الله، ويجمع على البرايا والبريات من البرى التراب. (٢)

وذكر الراغب الأصفهاني أنه مشتق من برت العود وسميت بريئة لكونها مبرية من البرى أي: التراب، بدلالة قوله تعالى: ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ﴾ [غافر: ٦٧] ، وقوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ ﴾ [البينة: ٧] ، وقوله: ﴿ شَرُّ الْبَرِيَّةِ ﴾ [البينة: ٦] (٣)

ب - أن أصله الهمز وهو مشتق من "برأ الله الخلق يبروهم" أي خلقهم ثم ترك فيها الهمز تخفيفاً. قال ابن الأثير: وَلَمْ تُسْتَعْمَلْ مَهْمُوزَةً. (٤)
مخالفة الأصل:

استعمل القراء العشرة ذلك الأصل الاشتقاقي في القرآن الكريم بالهمز نحو: ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا ﴾ [الحديد: ٢٢] ﴿ الْبَارِئُ ﴾ [الحشر: ١٦]

(١) المفردات في غريب القرآن : ١٢١-١٢٢ للأصفهاني

(٢) اللسان: ٧٢/١٤ (ب ر و) وقارنه ب الصحاح : ٦ / ٢٢٨٠ والمفردات في

غريب القرآن : ١٢١-١٢٢

(٣) المفردات: ١٢١-١٢٢ .

(٤) لسان العرب: ٧٢ / ١٤ (ب ر و) .

[٢٤] غير أن أبا جعفر قرأ كلمتي (بريء) و(برئون) حيث وقعتا، بوجهين: الأول: الهمز، والثاني: التسهيل بالإبدال والإدغام (١) أما جميع القراء فإنهم يسيرون وفق مناهجهم تسهيلا وتحقيقا في تفرعات هذا الأصل الاشتقاقي.

ومخالفة الأصل هنا تنصب على كلمة (البرية) من قوله تعالى: ﴿شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٦]، و﴿خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٧] فقرأهما نافع وابن ذكوان بهمزة مفتوحة بعد الياء : (البريئة) وقرأ الباقون بغير همز مشددة الياء في الحرفين. (٢)

فإذا كان أصلها الهمز يكون جميع القراء خلا نافعا وابن ذكوان قد خالفوا الأصل الاشتقاقي في هذه الكلمة، أما على رأي من يقول بأن أصلها من (البري) وهو التراب فتقع مخالفة الأصل الاشتقاقي على نافع وابن ذكوان.

والراجع عندي أن الأصل في هذه الكلمة الهمز وإنها من الكلمات التي شاعت في اللسان العربي بترك الهمز، يستثنى من ذلك أهل مكة. (٣)

٣ - الأصل الاشتقاقي: (د ر ع):

(١) النشر: ٤٠٥/١. إتحاف فضلاء البشر: ص ٨١

(٢) شرح الطيبة للنويري: ٤٦٨/١ وإتحاف: ص ٩١.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم: ٢٨٦ / ٠ مقارنة بغريب الحديث للخطابي:



ذكر ابن فارس أن الدال والراء والهمزة أصل واحد، وهو دفع الشيء.
من ذلك قولهم: درأت الشيء: دفعته. (١)

وقد ورد هذا الأصل الاشتقاقي في القرآن بما يتفق وهذا الأصل في
غير موضع، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَاذَارْتُمْ فِيهَا﴾
[البقرة: ٧٢] و﴿وَيَذَرُونَّ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ﴾ [الرعد: ٥٤] و﴿وَيَذَرُ عَنْهَا
الْعَذَابَ﴾ [النور/ ٨]

وتلك المواضع لا تحمل مظهرا من مظاهر مخالفة الأصل بين القراء
إذ إن الجميع قد أعمل فيها أصله تخفيفا وتحقيقا.
مخالفة الأصل:

اختلف القراء العشرة في قوله تعالى: ﴿كَوَكَّبَ دُرِّيَّ﴾ [النور:
٣٥] فقرأ أبو عمرو والكسائي بكسر الدال مع المد والهمز (دُرِّيَّ)، وقرأ
حمزة وشعبة بضم الدال والمد والهمز (دُرِّيَّ)، وقرأ الباقر وهم: نافع وابن
كثير وابن عامر وحفص وأبو جعفر ويعقوب وخلف بضم الدال وتشديد
الياء من غير مد، ولا همز هكذا: (دُرِّيَّ)، وحمزة، على أصله في تخفيفه
وقفا بالإدغام. (٢)

(١) المقاييس: ٢٧١/٢.

(٢) النشر: ٣٣٢/٢ والكنز في القراءات العشر: ٥٧٨/٢ والهادي شرح الطيبة:
٨٧/٣.

والخلاف في هذا الموضوع يدور حول وجهتين رئيسيتين:

أ - أنه من الأصل الاشتقائي (د ر ر) ومن ثم تكون قراءة (دريّ) من باب النسب إلى (الدُّر) لشدة ضوئه، ولمعانه، وهو على وزن (فُعَلِيّ) وهو ما رجح ابن سيده فقال " جاءَ على (فَعَالِيّ) دَرَارِيٌّ وَحَوْرِيٌّ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ دُرِيٌّ هَاهُنَا غَيْرَ مَهْمُوزٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَهْمَزْ كَانَ عِنْدَ سَبِيوَيْهِ (فُعَلِيّ) وَقَدْ قَالَ هُنَا يَكُونُ عَلَى (فُعَيْل) فَمَحَالٌّ أَنْ يَكُونَ (دُرِيّ) فُعَيْلٌ وَهُوَ عِنْدَهُ (فُعَلِيّ)". (١)

وقراءة (دريء) بكسر الدال وضمها من أصل اشتقائي آخر وهو (د ر) (ع) بمعنى الدفع، أي يدفع بعضها بعضًا؛ أو لأنه يدفع الخفاء لتلألئه وضيائه عند ظهوره (٢).

ب - أنه من الأصل الاشتقائي (د ر ع) ومن ثم تكون قراءة (دُرِيّ) من باب التخفيف للهمز، حيث أبدل منها ياء؛ لأن قبلها ياء زائدة للمد، مثل ياء (خطية) ثم أدمت الياء في الياء. وتكون قراءة (دريء) على الأصل، مع القول بندرة بناء (فُعَيْل) "قال سيبويه: " ويكون على فُعَيْل وهو قليل في الكلام، قالوا المُرِّيْق حدثنا أبو الخطاب عن العرب. وقالوا: كوكبٌ دريءٌ،

(١) المخصص: ٣٨٠/٢.

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي: ٥١٢ / ٢.

وهو صفة" (١) قال ابن قتيبة: وأما الفراء فزعم أن (الدَّرِّيَّ) منسوب إلى (الدَّرَّ) ولم يجعله على (فَعِيل) فيكون وزنه (فَعْلِيًّا). (٢).

والوجه الثاني هو الذي يدور بنا في فك مخالفة الأصل فمن قرأ (دري) على وجه التخفيف ننظر إلى أصله في مثل هذا السياق الصوتي لنتبين موقفه من الأصل الاشتقاقي (د ر ء)، وبالنظر إلى ذلك نجد أن كلا من حفص وابن كثير وابن عامر ويعقوب وخلف مخالفون لأصولهم؛ إذ إنهم لا يخففون الهمز في مثل هذا السياق نحو: (بري ء) و(هنيئا مريئا)، كما أنهم لا يخففون الهمزة في أي من مشتقات الأصل (د ر ء) ويبقى أبو جعفر على أصله في التخفيف في مثل هذا السياق الصوتي وغيره من سياقات الأصل (د ر ء) مع ما يتفق وأصل منهجه (٣) كما أنه يبذل الهمزة من ﴿﴾ [البقرة: ٧٢] ولكنه لا يخفف في ﴿﴾ [الرعد: ٢٢] وهو متفق مع أصل منهجه.

وكذلك قراءة كل من أبي عمرو وحمزة والكسائي وشعبة (دري ء) تتفق مع أصولهم؛ لأنهم لا يسهلون بالإبدال والإدغام في مثل هذا السياق، يستثنى من ذلك وقف حمزة؛ لأنه فيه على أصله.

(١) الكتاب : ٤ / ٢٦٨.

(٢) المزهر: ٥٦/٢.

(٣) النشر: ٤٠٥/١ والإتحاف: ص ٨١.

ولعل ما قيل في ندرة بناء (فُعِيل) كما جاء عن سيبويه (١) جعلهم يرجحون أن قراءة (دريّ) من باب النسب، بل إن الفراء يخطئ قراءة (دُرِّيَّ) بناء على ذلك فقال: "لأنه: فُعِيل، وليس في أبنية العرب: فُعِيل، وإنما جاء فُعِيل في الأعجمية، نحو مُرِّيَق، وما أشبه ذلك" (٢) ولا شك أن تخطئة قراءة متواترة غير مقبول، خاصة متى كان لها وجه في العربية، وإن كان قليلا في الكلام كما ذكر سيبويه. (٣)

٤ - الأصل الاشتقاقي: (ذ ر ع)

أشار ابن فارس أن الذال والراء والهمزة أصلان: أحدهما لون إلى البياض، والآخر كالشيء يبذر ويزرع، وجعل من الثاني "ذراً الله الخلق يذروهم" قال الله تعالى: ﴿يَذُرُّكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١]. (٤)

وقد ورد هذا الأصل الاشتقاقي في القرآن الكريم في غير موضع بصيغ (فعل) من ذلك: ﴿قُلْ هُوَ الَّذِي ذَرَأَكُمْ﴾ [الملك: ٢٤] و﴿وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النحل: ١٣] و﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٩] و﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا﴾ [الأنعام: ١٣٦].

(١) الكتاب: ٢٦٨/٤ وقارنه بالمحكم والمحيط الأعظم: ٢٦٥/٩ والمزهر: ٥٦/٢.

(٢) الزاهر في معاني كلمات الناس: ١٩٥/١.

(٣) الكتاب: ٢٦٨/٤.

(٤) المقاييس: ٣٥٢/٢ (ذ ر ع).

وقيل إن كلمة (ذرية) من ذلك الأصل في نحو قوله تعالى: (ذرية طيبة) و(ذرياتكم) و(ذريتنا) على أن أصلها (ذريئة)، وقد ذكر علماء العربية أن هذه الكلمة من بين الكلمات المعودة التي ترك جميع العرب - غير أهل مكة - فيها الهمزة وهي (النبي، والبرية، والذرية، والخابية) (١) وقد ذكر اللحياني أن العرب اجتمعت على ترك همز النبي، والبرية، والذرية ولم يستثن أهل مكة (٢).

هذا وإن اختلف القراء في قراءة كلمتي (النبي) و(البرية) فقد أجمعوا على قراءة (ذرية) بالإبدال والإدغام.

وقد ذكر ابن جني أربعة أصول اشتقاقية تحتملها هذه الكلمة فقال: "يحتمل أصل هذا الحرف أربعة ألفاظ:

أحدها: ذراً، والثاني: زرر، والثالث: ذرو، والرابع: ذرى. (٣)

وأياً ما كان الأصل فقد اتفق القراء العشرة على قراءتها وجها واحداً (ذرية) متفقين مع لغة جميع العرب غير أهل مكة، وإن خالفوا أصول منهجهم في مثل هذا السياق الصوتي للهمزة.

ويمكننا القول أن الصيغة الأصلية لهذه الكلمة - وهي (ذريئة) - قد ماتت ولم تعد مستعملة حتى عند أهل مكة، وهذا ما يفسر ما ذكره

(١) المحكم والمحيط الأعظم: ١٠ / ٢٨٦ وبصائر ذوي التمييز : ٥ / ١٤.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم: ١٠ / ٢٨٦.

(٣) المحتسب: ١ / ١٥٦-١٥٧.

اللَّخْيَانِيُّ مِنْ أَنَّ الْعَرَبَ اجْتَمَعَتْ عَلَى تَرْكِ هَمْزِ النَّبِيِّ، وَالْبَرِّيَّةِ، وَالذَّرِّيَّةِ، وَلَمْ يَسْتَنْ أَهْلَ مَكَّةَ" (١).

ولعل تعدد أصول كلمة (ذرية) التي أشار إليها ابن جني جعلها تستقر على ترك الهمز، بخلاف أقرانها (النبي) و(البرية) و(الخابية) وهي صيغ لم يعد لها وجود إلا بوصفها لغة تراثية.

٥ - الأصل الاشتقاقي (ر ج ع) :

أدرج ابن فارس الجذر (ر ج ع) تحت مشتقات الجذر (ر ج و) فقال : "الراء والجيم والحرف المعتل أصلان متباينان، يدل أحدهما على الأمل، والآخر على ناحية الشيء ... وأما المهموز فإنه يدل على التأخير. يقال أَرَجَاتُ الشَّيْءِ: أَخْرَتَهُ. قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ تَرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ ﴾ [الأحزاب: ٥١] ؛ ومنه سميت المرجئة. (٢)

وذكر الجوهري أن الهمز وعدمه سواء فقال: " أَرَجَيْتُ الْأَمْرَ: أَخْرَتَهُ، يَهْمُزُ وَلَا يَهْمُزُ. وَقَدْ قُرئ: ﴿ وَأَخْرُونَ مَرْجُونَ ﴾ و ﴿ أَرَجَهُ وَأَخَاهُ ﴾" (٣)

(١) المحكم والمحيط الأعظم: ١٠ / ٢٨٦.

(٢) المقاييس: ٤٩٤/٢ (ر ج و)

(٣) الصحاح: ٦ / ٢٣٥٢ (ر ج ع)



وينبغي أن نفرق في هذا المقام بين هذا الأصل الاشتقاقي (ر ج ء) مهموزاً أو غير مهموز، وبين الأصل الآخر وهو (ر ج و) فالأول بلغتيه يدل على التأخير، والثاني الرجاء من الأمل ممدود. (١)

والأول هو ما حدث فيه الخلاف بين القراء في كلمات ثلاث:

﴿مرجون﴾ [التوبة: ١٠٦] و﴿ترجي﴾ [الأحزاب: ٥١] و﴿أرجه﴾ [الأعراف: ١١١، والشعراء: ٣٦].

أما (مرجون) و(ترجي) فقرأهما ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وشعبة وكذا يعقوب بالهمزة. (٢)

وأما (أرجه) فقرأها ابن كثير وأبو عمرو، وابن عامر، ويعقوب بهمزة ساكنة (أرجئه) واختلف عن أبي بكر (شعبة)، فروى عنه كذلك أبو حمدون عن يحيى بن آدم. وكذلك روى نبطويه، عن الصريفي، عن يحيى فيما قاله سبط الخياط، وانفرد الشذائي بذلك، عن أبي نسيب، وقرأ الباقر بغير همزة. (٣)

وبذلك يتفق أصحاب الهمز في الأصل الاشتقاقي كما يتفق أصحاب ترك الهمز في الأصل الاشتقاقي، فالقراءات الثلاث ترجع الى أصل اشتقاقي واحد: فالاول: من (أرجأ) مثل (أنبأ). والثاني: من (أرجى) مثل (أعطى).

(١) السابق نفسه

(٢) النشر: ٤٠٦/١ وشرح الطيبة: ص ٩٥ لابن الجزري والإتحاف: ص ٨٢ والكنز في القراءات العشر: ٤٩٩/٢.

(٣) النشر: ٣١١/١.

وأصل (مرجون) : (مرجيون) فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، وبقيت الجيم متحركة بالفتح لتدل على الألف المحذوفة. (١)

وقد جعل بعضهم علة ترك الهمز ومخالفة الأصل في (ترجي) من قبيل المناسبة الصوتية المقطعية بين كلمتي (ترجي) وكلمة (تؤوي) فقال : " وَقُرِئَ (ترجي) بِغَيْرِ هَمْزٍ، وَالْهَمْزُ أَجُودٌ. وَأَرَى (ترجي) مَخْفِفاً مِنْ (ترجئ) لِمَكَانِ (تؤوي) " (٢)
مخالفة الأصل :

تجيء مخالفة الأصل في هذا الباب عند من ترك الهمز، وليس منهجه ذلك في مثل هذا السياق، كنافع والكسائي وحفص.

وفي كل الأحوال لا ينبغي أن نحمل ترك الهمز على أنه من قبيل التخفيف القياسي؛ فكل منهما أصل قائم بذاته، وليس أحدهما فرعاً عن الآخر، وهو ما يعبر عنه علماء اللغة مرة بأنه يهمز ولا يهمز (٣) ومرة بأنه لغة دون عزو (٤) وأخرى يعزون فيها الهمز إلى تميم من (أرجأ)،

(١) القراءات وأثرها في علوم العربية: ٢٤٥/١ محمد سالم محيسن.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم: ٧/ ٤٨٤ مقارنة باللسان : ٨٤/١ والتاج : ٢٤١/١ (ر ج ع)

(٣) اللسان : ١٤ / ٣١١ (ر ج ع).

(٤) الحجة في القراءات السبع: صد١٥٩ ومعاني القراءات للأزهري: ١/٤٦٤ واللسان: ١٤ / ٣١١ (ر ج ع).

وترك الهمز إلى قيس وأسد من أرجى المعتل (١) وذكره ابن السكيت في باب: ما يُهمز مما تركت العامة همزه. (٢)

٦ - الأصل الاشتقاقي: (ض هـ ع)

ذكر ابن فارس أن "الضاد والهاء والياء أصل صحيح يدل على مشابهة شيء لشيء ع. يقال: ضاهاه يضاويه، إذا شاكله؛ وربما همز فقيلاً يضاويه. (٣)

ونقل صاحب اللسان ذلك أيضاً عن الليث (٤) في حين أن الجوهري ذكر أن الأصل فيه هو الهمز فقال: "المضاهاة: المشاكلة. يقال: ضاهأت وضاهيت يهمز ولا يهمز، وقُرئَ بهما قوله تعالى: ﴿يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة: ٣٠] (٥)

ولا ينفي ابن جني أن يكون كل من الهمز والياء أصلاً قائماً بذاته أي (ض هـ ع) و(ض هـ ي) فيقول فيما نقله عنه ابن سيده: "القول في همزة ضهَاءَ أنا قد وجدنا في الكلام تركيب (ض هـ ع) قراءة من قرأ (يُضَاهِئُونَ) بِالْهَمْزِ فَإِنْ كَانَتْ مِنْهُ فَأَصْلٌ، وَفِيهِ أَيْضاً (ض هـ ي) وَعَلَيْهِ

(١) الإتحاف: ص ٨٢.

(٢) إصلاح المنطق: ص ١١٢-١١٣.

(٣) المقاييس: ٣ / ٣٧٤.

(٤) اللسان: ١٤ / ٤٨٧ (ض هـ ا).

(٥) الصحاح: ٦٠ / ١ (ض هـ ع).

غالب القِرَاءة (يُضَاهُونَ) فَإِنْ كَانَتْ مِنْهُ، فَالْهَمْزَةُ فِي ضُهَاءٍ بَدَلٍ مِنْ
أَلْيَاءٍ" (١).

ويشير صاحب التاج إلى أن اللغتين سواء يقال: ضَاهَأْتُ وضَاهَيْتُ
يَهْمَزُ وَلَا يَهْمَزُ. (٢)

وهذا اللفظ من مفاريد القرآن الكريم فلم يرد فيه للأصل الاشتقاقي:
(ض ه ي) أو (ض ه ء) غير هذا اللفظ.

وقد قرأه عاصم وحده (يضاهئون) بالهمز فينضم من أجل وقوع
الواو بعدها، وتنكسر الهاء قبلها، وقرأ الباقون بغير همز، فيضم الهاء قبل
من أجل الواو. (٣)
مخالفة الأصل:

نستطيع أن نضع أيدينا هنا على مخالفة الأصل متى توصلنا إلى
أصل هذا الاشتقاق، فمن يرى أن الأصل فيه الهمز (ض ه ء) يوقع
مخالفة الأصل على جميع القراء عدا حفصا، وعدا من أصله التخفيف في
مثل هذا السياق كأبي جعفر، إذا كان تركه للهمز فيه من باب التخفيف.
وعلى من يرى أن الأصل الاشتقاقي هو (ض ه ي) يكون عاصم
وحده مخالفا للأصل الاشتقاقي.

(١) المخصص: ٥ / ٢٧.

(٢) الصحاح: ١ / ٦٠ (ض ه ء) ..

(٣) السبعة: ص ٣١٤ لابن مجاهد، والمبسوط في القراءات العشر: ص ٢٢٦
والنشر: ١ / ٤٠٦ والإتحاف: ص ٨٢.



ويبدو لي أن الأصل في هذه الكلمة الهمز، لكنه أقل استعمالاً من ترك الهمز وهو ما صورته قراءة الجمهور (بضاهون) وما ذكره غير واحد من علماء اللغة، قال أبو منصور الأزهري: "وأكثر العرب يقولون: ضاهيته، وقال أبو إسحاق: أصل المضاهات - في اللغة: المشابهة. قال: والأكثر ترك الهمز فيه" (١) وقال أبو عبيدة: المضاهاة: التشبيه، ولم يحك الهمزة وقال أحمد بن يحيى: لم يتابع عاصماً أحد على الهمزة. (٢).

٧ - الأصل الاشتقاقي: (ض ي ء)

قال ابن فارس: "الضاد والواو والهمزة أصل صحيح، يدل على نور. من ذلك: الضوء والضوء بمعنى، وهو الضياء والنور. (٣) وقد استعملت تفرعات هذا الأصل الاشتقاقي في القرآن الكريم دون خروج عنه دلالة واشتقاقاً نحو (يضيء) (أضاء) (ضياء).

غير أنه قد روي عن قنبل عن ابن كثير أنه قرأ ﴿الْحَقُّل﴾ حيث وقعت، وهي في ثلاثة مواضع في يونس [آية: ٥] والأنبياء [آية: ٤٨] والقصص [آية: ٧١]، بهمزة مفتوحة بعد الضاد في الثلاثة. (٤)

(١) معاني القراءات: ٤٥٢/١.

(٢) الحجة للقراء السبعة: ١٨٦ / ٤.

(٣) المقاييس: ٣٧٥ / ٣.

(٤) النشر: ٤٠٧/١.

وقد ضعف بعضهم هذه القراءة قال ابن مجاهد: " وَكَانَ أَصْحَابُ الْبِزْيِ
وَابْنُ فُلَيْحٍ يُنْكِرُونَ هَذَا وَيَقْرَأُونَ مِثْلَ قِرَاءَةِ النَّاسِ (ضِيَاء) وَأَخْبَرَنِي الْخَزَاعِيُّ
عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ فُلَيْحٍ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ أَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ إِلَّا
هَمْزَةً وَاحِدَةً بَعْدَ الْأَلْفِ فِي (ضِيَاء). (١)

وقال ابن الجزري: " وزعم ابن مجاهد أنه غلط مع اعترافه أنه قرأ
كذلك على قبيل، وخالف الناس ابن مجاهد في ذلك، فرواه عنه بالهمز ولم
يختلف عنه في ذلك. (٢)
مخالفة الأصل:

مخالفة الأصل الاشتقاقي في تلك القراءة تكمن فيما ذكره علماء اللغة
في توجيه قراءة ابن كثير ومفاد ذلك: أنه قد حدث بها قلب مكاني، كأنه
قدم اللام التي هي همزة إلى موضع العين، وأخرت العين التي هي واو إلى
موضع اللام، فلما وقعت طرفا بعد ألف زائدة، انقلبت همزة، كما انقلبت
في: شقاء وغلاء. قال أبو علي: " وهذا إذا قدرته جمعا كان أسوغ... وإذا
قدرته مصدرا كان أبعد، لأن المصدر يجري على فعله في الصحة
والاعتلال، والقلب ضرب من الاعتلال، فإذا لم يكن في الفعل لم ينبغ أن
يكون في المصدر أيضا، ألا ترى أنهم قالوا: لاوذ لواذا، وبباع بياعا،

(١) السبعة: ص ٣٢٣ لابن مجاهد.

(٢) النشر: ٤٠٧/١ وينظر الحجة للقراء السبعة: ٢٥٨ / ٤ وجامع البيان في

القراءات السبع: ٣ / ١١٦٩.



فصَحَّوهما في المصدر لصحتهما في الفعل، وقالوا: قام قياما؛ فأعلَّوه ونحوه لاعتلاله في الفعل." (١)

أما قراءة الجمهور (ضياء) فالأصل ضواء فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، فصارت ضياء كما تقول ميزان وميقات. (٢)

٨- الأصل الاشتقاقي (ن ب ع):

ذكر ابن فارس أن قياس النون والباء والهمزة أصل واحد وهو الإتيان من مكان إلى مكان. يقال للذي ينبأ من أرض إلى أرض، ومن هذا القياس النبأ: الخبر، لأنه يأتي من مكان إلى مكان. ومن همز النبي فلأنه أنبأ عن الله تعالى. (٣)

وقد أنكر النبي ﷺ على الأعرابي الذي همز لفظ (النبي) لأنه أدرك أن الأعرابي يريد أن يغض منه بقصده أصل دلالة هذه اللفظة، وهي الخروج من مكان إلى مكان أي يا من خرج من مكة إلى المدينة فقال له النبي ﷺ "إنا معشر قريش لانتبِر". ويُروى: لانتبِرُ باسمي فإنما أنا نبيُّ الله، ولست بنبيِّ الله. (٤)

(١) الحجة للقراء السبعة: ٤ / ٢٥٨ والمخصص: ٢ / ٣٩١.

(٢) حجة القراءات: ص ٣٢٨.

(٣) المقاييس: ٥ / ٣٨٥ (ن ب ع).

(٤) بصائر ذوي التمييز: ٥ / ١٥.

وقيل هو من النبوة، أي: الرِّفْعَة ، وسمي نَبِيًّا لِرِفْعَةِ محلّه عن سائر الناس المدلول عليه بقوله: ﴿وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ [مريم: ٥٧] .
فالنَّبِيُّ على هذا بغير الهمز أبلغ من النَّبِيِّ بالهمز، لأنه ليس كلُّ مُنْبَأٍ رفيع القدر والمحلّ. (١)

إلا أن ما عليه النحاة أن أصله الهمز فترك همزه، واستدلوا بقولهم:
مُسَيَّلِمَةٌ نُبِيٌّ سَوَاءٌ. (٢)
مخالفة الأصل:

ما عليه العشرة قراءة ما ورد من تفرجات هذا الأصل الاشتقاقي بالهمز نحو (النبا) (أنبأك) (نبأني) (نبئهم) (أنبيوني) ثم يقرأ كل منهم وفق منهجه فيكون التسهيل والتحقيق بما يقتضيه سياق الهمز، كما مر بنا في مبحث الهمز.

فإذا سلمنا بأن أصل لفظ (النبي) هو الهمز فهذا يعني أن جميع القراء قد خالفوا الأصل الاشتقاقي في هذا اللفظ إلا الإمام نافعاً فإنه يهمز لفظ (النبي) وما تصرف منه (النبيء) (النبيين) و(الأنبياء)، و(النبينون) ومع ذلك خالف أصله أيضاً لكنه لعله اقتضاها سيق لفظ (النبي) في باب الهمزتين من كلمتين كما تقدم في موضعين في سورة الأحزاب: ﴿لِنَبِيِّ إِنْ

(١) المفردات في غريب القرآن: ص ٧٩٠.

(٢) السابق نفسه



﴿ [الأحزاب: ٥٠] ﴾ تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا ﴿ [الأحزاب: ٥٣] ﴾ (١)
وذلك حال الوصل، فإذا وقف رجع إلى أصله.

ولا يخفى ما فيه من علة التخفيف، حيث إن اجتماع همزتين مكسورتين فيه ما لا يخفى من الثقل فتخلص منه بترك الهمز حالة الوصل دون الوقف، وهو بذلك يعكس منهج حمزة في عموم باب الهمز الذي يسهله حالة الوقف، ومعه هشام في المتطرفة.

أما إذا كان أصله من النَّبُوءَةِ، أي: الرَّفْعَةِ (٢) فيكون الإمام نافع قد خالف ذلك الأصل الاشتقاقي في لفظ (النبي) وما تفرع منه.

والراجع أن أصل هذا اللفظ هو الهمز، قال ابن سيده: " وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ أَصْلَهُ غَيْرَ الْهَمْزِ لِأَنَّهُ مِنَ النَّبُوءَةِ وَهِيَ الْإِزْتِفَاعُ مِنَ الْأَرْضِ: أَي أَنَّهُ شَرَّفَ عَلَى سَائِرِ الْخَلْقِ فَقَدْ أَخْطَأَ؛ لِأَنَّ سَيِّبَوِيَّهَ قَالَ وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ إِلَّا وَهُوَ يَقُولُ تَنْبَأُ مُسَيْلِمَةٌ فَلَوْ كَانَ مِنَ النَّبُوءَةِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ غَيْرُ سَيِّبَوِيَّهَ لَقَالُوا تَنْبَى مُسَيْلِمَةٌ، وَلَوْ كَانَ مِنَ النَّبَأِ عِنْدَ قَوْمٍ وَمِنَ النَّبُوءَةِ عِنْدَ آخَرِينَ لَكَانَ بَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ تَنْبَأُ مُسَيْلِمَةٌ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ تَنْبَى مُسَيْلِمَةٌ." (٣)

(١) معاني القراءات: ١٥٣/١.

(٢) المفردات في غريب القرآن: ص ٧٩٠.

(٣) المخصص: ٢٠٠ / ٤.

وأشار الزمخشري إلى أن إبدال الهمزة في لفظي (النبي) و(البرية) اللغة الغالبة في الاستعمال. (١)

واستدل الأزهري على أن لغة ترك الهمز هي اللغة المختارة عند أهل اللغة بجمعه على أنبياء؛ لأنه لو كان مهموزا لجمع على (النبّاء)، وقد جمعه الله على (الأنبياء) مثل (تَقِي) و(أَتَقِيَاء) و(غَنِي) و(أَغْنِيَاء)، وحجة من همز وإن كان مجموعا على الأنبياء، أنه مثل: نَصِيبٌ وَأَنْصِبَاءٌ. (٢)

وعليه يكون مجيء الأصل الاشتقاقي من دون همز في لفظ (النبي) وما تفرع منه عند جمهور القراء هو موافق لما عليه الكثرة الكاثرة من القبائل العربية؛ حيث إنهم تركوا الهمزة في النبيّ، والبريّة، والذُرّيّة، والخابيّة؛ إلا أهل مكّة فإنهم يهمزون هذه الأحرف ولا يهمزون غيرها ويخالفون العرب في ذلك (٣) وقد ذكر اللّخاني أن العرب اجتمعت على تركِ هَمْزِ النبيّ، والبريّة، والذُرّيّة ولم يَسْتَتِنِ أَهْلُ مَكَّةَ. (٤).

ومتى سلمنا بأن الهمزة في (النبيء) وكذلك (البريّة) أصل فلا ينفى ذلك شيوع التسهيل فيهما في غالب اللسان العربي واختياره، والدليل على ذلك أننا لم نجد من يهمز كلمة (ذرية) في القرآن كله وهي نظيرة (النبي)

(١) الفائق في غريب الحديث: ٣ / ٤٠١.

(٢) معاني القراءات: ١ / ١٥٤.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم: ١٠ / ٢٨٦ وبصائر ذوي التمييز: ٥ / ١٤.

(٤) المحكم والمحيط الأعظم: ١٠ / ٢٨٦.

و(البرية) مما يشهد بشدة فصاحتها، وينسحب ذلك الحكم على (الذرية)
و(الخابية) ويجيء التحقيق فيهما للجمع بين اللغتين.

٩- الأصل الاشتقائي (ن س ع)

ذكره ابن فارس أن أصله الجذر اليائي (ن س ي) وهو يدل على
أصلين صحيحين أحدهما على إغفال الشيء، والثاني على ترك شيء
فالأول نسيته الشيء، إذا لم تذكره، نسيانا وأشار إلى أن بعضهم يرى أن
هذا هو أصل ثم ذكر أن الهمز يغير المعنى وينقله إلى الأصل الثاني وهو
التأخير فقال "وإذا همز تغير المعنى إلى تأخير الشيء... ونسأتها:
ضربتها بالمنساءة: العصا. وهذا أقيس، لأن العصا كأنه يبعد بها الشيء
ويدفع... والنسيء في كتاب الله: التأخير." (١)

وقد ورد الأصل الاشتقائي (ن س ع) في كتاب الله عز وجل بدلالة
مطلق التأخير قال الخليل: "وكان عُبَيْدُ بْنُ عَمِيرَةَ يَقُولُ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ:
﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِخْهَا ﴾ [البقرة: ١٠٦]، أي: نُؤخِّرُهَا (٢). وذكر
الراغب الأصفهاني أن منه (النَّسِيءُ) الذي كانت العربُ تفعَلُهُ، وهو تأخير
بعض الأشهر الحُرْمِ إلى شهرٍ آخَرَ ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ
زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ ﴾ [التوبة: ٣٧] ، وكذلك قراءة: (أَوْ نُنسَأُهَا) أي:
نُؤخِّرُهَا، إمَّا بِإِنْسَائِهَا، وَإِمَّا بِإِبْطَالِ حُكْمِهَا وَمِنْ ذَلِكَ (الْمِنْسَأُ): عَصَا يُنْسَأُ

(١) المقاييس ٥ / ٤٢٣ (ن س ي).

(٢) العين: ٧ / ٣٠٦ (ن س ع).

به الشيء، أي: يُؤَخَّرُ. ومنه قوله تعالى: ﴿تَأْكُلُ مِنْسَاتَهُ﴾ [سبأ:
١٤]. (١).

(١) المفردات في غريب القرآن: ص ٨٠٤.



مخالفة الأصل:

وردت مشتقات هذا الأصل في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع :

الأول: لفظ (النسيء) من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧] قرأ أبو جعفر، وورش من طريق الأزرق بإبدال همزة منها ياء، وإدغام الياء التي قبلها فيها، وقرأ الباقر بالهمز، وانفرد الهذلي عن الأصبهاني بذلك فخالف سائر الرواة (١) .

الثاني: لفظ (ننساها) من قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، فقرأه ابن كثير وأبو عمرو بفتح النون والسين، وهمزة ساكنة بين السين والهاء. وقرأ الباقر ننساها بضم النون وكسر السين من غير همزة (٢)

الثالث: لفظ (منسأته) من قوله تعالى: ﴿تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ﴾ [سبأ: ١٤] منسأته فقرأ نافع وأبو جعفر، وأبو عمرو بألف بعد السين من غير همز، وهذه الألف بدل من الهمزة، وروى ابن ذكوان بإسكان الهمزة. واختلف عن هشام، فروى بالهمز الساكن . وروى عنه بفتح الهمزة، وبذلك قرأ الباقر (٣).

(١) النشر: ٤٠٥/١ .

(٢) النشر: ٢٢٠/٢ .

(٣) النشر: ٣٤٩/٢ .

ويمكننا أن نربط بين تسهيل نافع وأبي جعفر كلمة (النسيء) وتسهيله الهمزة من (منسأته) كما تقدم وقراءتهما أيضا: (أو ننسأها) دون همز وقد همزها غيرهما (١)، وعليه تكون مخالفة الأصل عندهما له صلة بالأصل الاشتقاقي: (ن س ء) فترك الهمز فيه أصل ومنهج مطرد لهما وإن كان ظاهره مخالفة الأصل.

أما باقي القراء فليس لهم نهج في الهمز أو تركه فيما تفرع عن هذا الأصل الاشتقاقي، فهناك من يهمز في كلمة دون أخرى، كأبي عمرو الذي ترك الهمز من (منسأته) وهمز (ننسأها) و(النسيء)، وكذلك ابن كثير همز في (ننسأها) وفي (النسيء) وأبدل في (منسأته).

أما ابن عامر فقد قرأ بالهمز الساكن في لفظ (منسأته) وقرأ بالهمز المتحرك عن طريق هشام بخلف، لكنه قرأ (ننسأها) بترك الهمز، كما قرأ (النسيء) بالهمز.

وكذلك حمزة وعاصم والكسائي ويعقوب همزوا في النسيء وفي (منسأته) بفتح الهمزة، وتركوا الهمز في (ننسأها).

(١) قرأها ابن كثير وأبو عمرو بفتح النون والسين، وهمزة ساكنة بين السين والهاء (ننسأها) وقرأ الباقر ومنهم نافع وأبو جعفر ننسأها بضم النون وكسر السين من غير همزة. [النشر: ٢/٢٢٠].



تعقيب:

أولاً: ليس غريباً أن يدور حديثنا في هذا الفصل حول الأصول الاشتقاقية المهموزة فقط؛ وذلك لطبيعة الهمزة من جانبين:
الأول: تعدد صور نطقها في اللسان العربي.

الثاني: طبيعة كتابتها التي يحتملها رسم المصحف.

فالجانب الأول فتح مجالاً لتعدد اللهجات، والثاني فتح مجالاً لتعدد القراءات.

ثانياً: يبدو مما سبق شيوع ترك الهمز وكثرة استعماله في الكلمات التي دار خلاف بين القراء بين الهمز وتركه كما في (ترجي) و(مرجون) و(النبي) و(البرية) و(يضاهاون) و(ننساها) و(ذري) وهو ما ينبئ بظاهرة الشذوذ عن الأصل اللغوي؛ فإذا كانت العربية النموذجية قد ارتضت تحقيق الهمز وهو مما عرفته القبائل البدوية كقبيلة "تميم" دون الحضرية كأهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة^(١) فلا شك أن مخالفة ذلك الأصل في كلمات بعينها يحمل ظاهرة تستوجب النظر، وقد تنبه إلى ذلك ابن جني حين قال " وما اجتمعت" فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به. فإذا ورد شيء من ذلك -كأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان، فينبغي أن تتأمل حال كلامه فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال، كثرتهما واحدة فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على "دينك اللفظين"؛ لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في

(١) اللسان: ٣٦/١ (حرف الهمزة).

أوزان أشعارها وسعة تصرف أقوالها. وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى وطال بها عهده وكثر "استعماله لها"، فالحقت -لطول المدة واتصال استعمالها- بلغته الأولى، وإن كانت إحدى اللفظتين أكثر في كلامه من صاحبته فأخلق الحالين به في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المفادة والكثيرة، هي الأولى الأصلية.^(١)

وقد فسر ذلك أحد الباحثين بأن ذلك الشاذ مستعار من نظام لغوي مجاور^(٢) كما أن ابن الجزري وضع هذه الكلمات بعيدة عن ظاهرة التخفيف فقال: "وبقيت من هذا الباب كلمات: اختلفوا في الهمز فيها وعدمه على غير قصد التخفيف، وهي (النبى) وبابه و(يضاهون، ومرجون، وترجي، وضيا، ويادي، والبرية).^(٣)

وإذا أمعنا النظر نجد أن مخالفة الأصل قد تكون في بعض تصاريف الكلمة دون بعض كما هو الحال في (ن ب ع) فإن ترك الهمز محصور في لفظ (النبى) وبابه دون الأفعال والمصادر (أنبأ) (نبأ) (النبأ)... الخ وفي (ب ر ع) فإن ترك الهمز محصور في لفظ (البرية).

ومن ثم نقرر أن لكثرة الاستعمال دورا كبيرا في إقرار لغة دون أخرى وهو ما يؤكد قول ابن جني السابق، فليس الأمر من قبيل التخفيف

(١) الخصائص: ٣٧٣/١.

(٢) بحوث ومقالات في اللغة: ص ٨٠ رمضان عبد التواب.

(٣) النشر: ٤٠٦/١.

القياسي - وإن وافقه أحيانا في الصنعة - ولكنها لغات استحسنتها الفصحى وانتقتها من القبائل البدوية كأهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة، كما أن أهل الحضر قد ينبرون في بعض الكلمات استحسانا منهم أو ضرورة كما قال أبو زيد "وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا."^(١)

والدليل على أن ترك الهمز فيما سبق ليس له صلة بالتخفيف القياسي أن أهل مكة - وهم أهل تخفيف - خالفوا جميع القبائل فهمزوا في بعض الكلمات التي يكثر استعمالها بترك الهمز؛ قال ابن السكيت: " قال أبو عبيدة: قال يونس: وأهل مكة يخالفون غيرهم من العرب، فيهمزون (النبيّ) عليه السلام، و(البريّة)، و(الذريّة) من ذرأ الله الخلق أي خلقهم، و(الخابية) غير مهموز من خبأت الشيء^(٢) وقد ذكر اللّخاني أن العرب اجتمعت على ترك همز النبيّ، والبريّة، والذريّة ولم يستثن أهل مكة^(٣)."

(١) اللسان: ٣٦/١ (حرف الهمزة).

(٢) إصلاح المنطق: ص ١٢١ مقارنة بالمزهر: ٢٢٠/٢ والمحكم والمحيط

الأعظم: ٢٨٦ / ١٠ و بصائر ذوي التمييز: ١٤ / ٥.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم: ٢٨٦ / ١٠.



الفصل الخامس

مخالفة الأصل في الصيغ الصرفية

تدل الصيغة في العربية بحركاتها وسكناتها ومقاطعها على مفهوم مستقل عن الأصل الاشتقاقي وما يحمله من دلالة معجمية "فحين وضع الصرفيون جنبا إلى جنب كلمات مثل: قتل، يقتل، اقتل، قاتل، مقتول، قتال، قتيل، قتل، مستقتل.. إلخ لاحظوا أن الرحم التي تربط هذه الكلمات هي اشتراكها في حروف ثلاثة ترد في كل الكلمات بترتيب معين هو (ق - ت - ل) فكان من اليسير عليهم بالملاحظة الحسية أن ينسبوا هذه الكلمات جميعا إلى هذه الحروف الثلاثة باعتبارها مظهرا للقربى بينهما، وهكذا أنشأ النحاة (أصل الاشتقاق) ثم حين نظروا في هذه الكلمات السابقة ومثيلاتها أدركوا أمرين:

- ١ - أن هذه الكلمات تختلف في صورتها مع اتحادها في أصل الاشتقاق.
 - ٢ - أن صورة كل كلمة منها ليست مقصورة على هذه الكلمة، وإنما هي قالب تصب فيه كلمات ذوات اشتقاقات أخرى، وهكذا عرف النحاة أصلا آخر لا يكون أصل الوضع إلا به وهو أصل الصيغة.
- والعلاقة بين أصل الاشتقاق، وبين أصل الصيغة هي علاقة التقاطع، فمثله مثل العلاقة بين مخارج الحروف والصفات. (١)

(١) الأصول: ص ١١٦ د تمام حسان.

وتتسم الصيغ الصرفية ذات المعاني الوظيفية بالتعدد والاحتمال، فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر به عن أكثر من معنى واحد ما دام غير متحقق بعلامة ما في سياق ما، فإذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصا في معنى واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء (١) كما أن المعنى الواحد أيضا صالح لأن يعبر عنه بأكثر من صيغة صرفية تحمل أصلا اشتقاقيا واحدا هو ساحة رحبة للتعدد اللهجي والأسلوبي.

ومخالفة الأصل في نهج القراء العشرة من هذا الجانب تأتي على نحوٍ تستعمل فيه صيغة صرفية لأصل اشتقاقي واحد على نسق بعينه ثم تحدث المخالفة في بعض المواضع، وهي قضية تحكمها الرواية إلى حد بعيد، ويجيء ذلك على النحو التالي:

أولا: بين صيغتي (فعل) و(أفعل)

تتنوع دلالات صيغتي (فعل) و(أفعل) واستعمالتهما بين صيغ الأسماء والأفعال، وقد أولاها درس الصوتي عناية خاصة، ففي صيغ الأفعال درست من جانبين:

١- جانب بنيوي لهجي وذلك فيما ذكره العلماء من مجيء (فعل) و(أفعل) بمعنى، وقد نالت هذه الظاهرة عناية أهل اللغة من لدن الخليل وسيبويه الذي يقول: " وقد يجيء فعلت وأفعلت والمعنى فيهما واحد، إلا

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ص١٦٣ د. تمام حسان

أن اللغتين اختلفتا، زعم الخليل ذلك، فيجيء به قوم على فعلت ويلحق قوم فيه الألف فيبينونه على أفعلت" (١) ولا يخفى ما في هذا النص من الدلالة على أنها ظاهرة لهجية.

٢. جانب بنيوي تركيبى وذلك فيما ذكره النحويون في باب المتعدي واللازم، فالفعل الثلاثي إما أن يكون متعدياً وإما أن يكون لازماً، وقد يكون الفعل لازماً ثم يتعدى بطرق متعددة، ومن هذه الطرق أن يعدى بالهمزة تضاف إلى بنيته في أول الكلمة فينتقل الفعل من اللزوم إلى التعدية كقوله تعالى: ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٧] فالفعل (ذهب) لازم، وفي قوله تعالى: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ ﴾ [فاطر: ٣٤] فالفعل (أذهب) عدي بالهمزة، فبذلك أحدثت الهمزة معنى جديداً.

٣. جانب بنيوي دلالي: وذلك فيما ذكره العلماء من مجيء (فعل) و(أفعل) باختلاف المعنى، فقد تأتي الهمزة لمعانٍ أخرى فتفيد تغييراً في المعنى بالتساوي أو التضاد نحو: (ترب) إذا افتقر و(أترب) إذا استغنى. (٢)

أما في صيغ الأسماء فإن الدرس اللغوي عني بهذه الصيغة في الدرس الصرفي والنحوي؛ لتعدد المعنى الوظيفي لصيغة (أفعل)، وأشهر ما جاء فيها صيغة التفضيل، و(أفعل) التفضيل شبيه بالفعل الجامد؛ لأنه في كثير من أحواله لا يقبل علامة التانيث ولا علامة التثنية أو الجمع، فخالف

(١) الكتاب: ٦١/٤.

(٢) الصاحبى: ١٢٧.

بذلك المشتقات الأصيلة، كاسم الفاعل واسم المفعول" (١).

وقد أفردت لدراسة هاتين الصيغتين مؤلفات مستقلة تحمل اسم (فعلت وأفعلت، أو فعل وأفعل) من حيث اختلاف المعنى واتفاقه أو ورود إحدى الصيغتين عن العرب دون الأخرى، وأول من ألف في هذه الصيغة الخاصة من الأفعال قطرب ت ٢٠٦ هـ، والفراء ت ٢٠٧ هـ، ثم أبو عبيدة ٢١٠ هـ، والأصمعي ت ٢١٣ هـ، وأبو زيد الأنصاري ت ٢١٥ هـ، وأبو عبيدة القاسم بن سلام ت ٢٢٤ هـ، وورد في أبواب من الغريب المصنف، وكذلك ابن قتيبة وابن السكيت.

مخالفة الأصل:

لم يسلم السياق القرآني من خلاف القراءة العشرة حول (فعل وأفعل) وذلك فيما يحتمله رسم المصحف، ويتحقق ذلك في صيغة المضارع (يُفَعِّلُ وَيُفَعِّلُ) لأن اختلاف القراءة فيها لا يشكل مشكلة في الرسم، بخلاف صيغة الماضي (أفعل وفعل) فلا يحتملها الرسم.

وقد ورد ذلك على النحو التالي:

يُحْزِنُ وَيُحْزِنُ:

والخلاف بين القراءة العشرة حول هاتين الصيغتين قد حمل معه مظهرا من مظاهر مخالفة الأصل، وقد بدا ذلك بين قارئين هما: نافع وأبي جعفر، فقد قرأ نافع (يحزنك)، و(يحزنهم)، و(يُحْزِنُ الدين)، و(يُحْزِنُني) حيث وقع،

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: ٣٧٢.



بضم الياء وكسر الزاي من كله إلا موضع الأنبياء لا يَحْزَنُهُمُ الْفَرْعُ
الأكْبَرُ [الأنبياء: ١٠٣] فقد خالف فيه أصله فقرأه بفتح الياء وضم
الزاي (يَحْزَنُهُم).

كما قرأ أبو جعفر بعكس ما قرأ به نافع، حيث قرأ جميع المواضع بفتح
الياء وضم الزاي إلا موضع الأنبياء السابق حيث قرأه وحده بضم الياء
وكسر الزاي، وقرأ الباقيون بفتح الياء وضم الزاي في الجميع، وكذلك أبو
جعفر في غير الأنبياء ونافع في الأنبياء. (١)

تحليل وتوجيه:

نحن أمام صيغتين مختلفين، والخلاف هنا منصب في وجهتين:

الأولى: أن (حزن وأحزن) بمعنى واحد، والخلاف بينهما لا يعدو أن
يكون خلافا لهجيا، قال ابن زنجلة: "وهما لُغَتَانِ يُقَالُ: حزن وأحزن
والإختيار حزن لقولهم محزون، وَلَا يُقَالُ محزن وَحَجَّةٌ نافع قول العَرَبِ هذا
أمر مُحزن." (٢)

الثانية: أن بين الصيغتين اختلافا في المعنى قال سيبويه: "وتقول: فتن
الرجل وفتنته، وحزن وحزنته، ورجع ورجعته. وزعم الخليل أنك حيث قلت
فتنته وحزنته لم ترد أن تقول: جعلته حزينا وجعلته فاتنا، كما أنك حين
قلت: أدخلته أردت جعلته داخلاً ولكنك أدت أن تقول: جعلت فيه حزناً

(١) النشر: ٢٤٤/٢.

(٢) حجة القراءات: ص ١٨١.

وفتنَةً، فقلت فتنته كما قلت كحلته، أي جعلت فيه كحلًا، ودهنته جعلت فيه دهناً، فجئت بفعلته على حدة، ولم ترد بفعلته ههنا تغيير قوله حزن وفتن. ولو أردت ذلك لقلت أحزنته وأفتنته. وفتن من فتنته، كحزن من حزنته. (١)

وعلى هذا تكون المخالفة عند كل من نافع وأبي جعفر مبنية على ذلك الاختلاف في الدلالة، ويوجهان على هذا النحو:

١ - مخالفة نافع أصله في موضع الأنبياء أَنَّ (يَحْزُنُهُمْ) من (حزنته) بمعنى أوصل إليه الحزن.

٢ - مخالفة أبي جعفر أصله في الموضع نفسه أن (يُحْزِنُهُمْ) أحزن بمعنى أدخلته في الحزن.

وقد أشار ابن زنجلة إلى علة هذا الاختلاف في الدلالة في توجيه قراءة نافع في ضوء ما ذكره سيبويه فيقول: 'فإن سأل سائل فقال لم خالف أصله؟ الجواب عنه ما ذكره سيبويه أن بين أحزنته وحزنته فرقانا، وهو أن أحزنته أدخلته في الحزن وحزنته أوصلت إليه الحزن فقولهم لا يحزَنُهُم الفزع الأكبر [الأنبياء: ١٠٣] أي لا يصيبهم أدنى حزن، فإذا قلت: أحزنته أي أدخلته في الحزن، أي أحاط به وما اهتدى إلى هذا الفرقان غير نافع. (٢)

تعقيب:

(١) الكتاب : ٤ / ٥٦.

(٢) حجة القراءات: ص ٢٤٦.



قد يجد الناظر لأول وهلة في مخالفة كل من نافع وأبي جعفر أصليهما في اتجاهين متعاكسين تناقضا، وهو ما يحتاج منا إلى إنعام النظر، وتفسير ذلك أن الاختلاف بين القارئین في الموضوع نفسه يحمل معه قدرا كبيرا من التوسع اللغوي الذي يرمي إليه اختلاف القراءات في كثير من الأحيان، يقول أبو عمرو الداني في ذلك: " وَأما اِخْتِلاف اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى جَمِيعًا مع جواز اجتماع القراءتين في شيء واحد من أجل عدم تضاد اجتماعهما فيه فنحو قوله تعالى: (مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ) بِأَلْفٍ و(مَلِكٌ) بِغَيْرِ أَلْفٍ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهَاتَيْنِ الْقِرَاءَتَيْنِ جَمِيعًا هو اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: وَذَلِكَ أَنَّهُ تَعَالَى: مَالِكٌ يَوْمَ الدِّينِ وَمَلِكُهُ فَقَدْ اجْتَمَعَ لَهُ الوصفان جَمِيعًا فَأَخْبِرَ تَعَالَى: بِذَلِكَ فِي الْقِرَاءَتَيْنِ. "(١)

فالمعنى على قراءة أبي جعفر: إن الذين سبقت لهم منا الحسنى لن يزوج بهم في الحزن كي يحيط بهم، كما أن المعنى على قراءة نافع: إن الذين سبقت لهم منا الحسنى لن يصيبهم أدنى حزن، ولا يخفى ما في ذلك من التوسع الذي تحمله الصيغتان الموزعتان على القراءتين، والمعنى نفسه يقال في جميع المواضع المختلف فيها بين القارئین في غير موضع الأنبياء.

ولا شك أن في هاتين القراءتين دليلا دامغا على أن القراءة لا تكون بالتشهي وإنما هي سنة متبعة لا تخضع لقياس ولا لأصل واحد.
يُلحَد وَيُلحَد:

(١) الأحرف السبعة للقرآن: ص ٤٨.

اختلف القراء العشرة بين صيغة (يُجِد) من (الحد) و(يُجِد) من (أحد) وذلك في قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يَلْحَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠] وقوله تعالى: ﴿لِسَانَ الَّذِي يَلْحَدُونَ إِلَيْهِ﴾ [النحل الآية: ١٠٣] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَلْحَدُونَ فِي آيَاتِنَا﴾ [فصلت الآية: ٤٠] فحمزة بفتح الياء والحاء في الثلاثة من لحد ثلاثيا، وقرأ الكسائي وخلف عن نفسه كذلك في النحل، والباقون بضم الياء وكسر الحاء في الثلاثة من أحد. (١)

وبذلك يكون الكسائي (٢) وخلف العاشر قد خالفا أصليهما في موضع النحل فقرأه (يُجِدُونَ).

(١) النشر : ٢ / ٢٧٣ وشرح الطيبة لابن الجزري: ص ٢٤٠ والإتحاف: ص ٢٩٣.

(٢) الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية ص: ٢٢٧ لأبي علي الأهوازي .



تحليل وتوجيه:

ذكر علماء اللغة أن لحد وألحد لغتان بمعنى واحد، وهو الميل، ومنه لحد القبر؛ لأنه يمال بحفرة إلى جانبه بخلاف الضريح، فإنه يحفر في وسطه (١) قال الخليل: "يُقال: أَلْحَدَ إليه وَلَحَدَ إليه بلسانه أي: مال" (٢) ولكنه يفرق بين الصيغتين في بعض الاستعمالات اللغوية فيقول: "وَأَلْحَدَ فِي الْحَرَمِ، (ولا يُقال: لَحَدَ) إِذَا تَرَكَ الْقَصْدَ وَمَالَ إِلَى الظلم، ومنه قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ﴾. (٣)

وقد أرجع ابن فارس أصل الجذر الاشتقاقي إلى هذه الدلالة فقال: "اللام والحاء والذال أصل يدل على ميل عن استقامة. يُقال: أَلْحَدَ الرَّجُلُ، إِذْ مَالَ عَنْ طَرِيقَةِ الْحَقِّ وَالْإِيمَانِ. وَسُمِّيَ اللَّحْدُ لِأَنَّهُ مَائِلٌ فِي أَحَدِ جَانِبَيْ الْجَدْتِ. يُقال: لَحَدْتُ الْمَيْتَ وَأَلْحَدْتُ. وَالْمَلْتَحَدُ: الْمَلْجَأُ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ اللَّاحِجَ يَمِيلُ إِلَيْهِ. (٤) قال أبو بكر الأنباري: "وإنما قيل للحد: لَحَدٌ، لِأَنَّهُ

(١) معجم ديوان الأدب: ٢ / ٢٠١ والجليل الصالح: ص ٦٦٨ وشرح الطيبة لابن الجزري: ص ٢٤٠.

(٢) العين: ٣ / ١٨٢ (ل ح د).

(٣) السابق نفسه.

(٤) المقاييس: ٥ / ٢٣٦ (ل ح د).

في جانب، ولو كان مستقيماً، لقليل (٥٢) له: ضريح. قال بشر بن أبي خازم
(١):

نَوَى فِي مُلْحَدٍ لَا بُدَّ مِنْهُ ... كَفَى بِالْمَوْتِ نَأْيًا وَاعْتِرَابًا^(٢)

غير أن دلالة الميل في (لحد) المتعدي بـ (إلى) أوضح وأخص من دلالاته في (ألحد) المتعدي بـ (في) ولذا اختص المصدر (إلحاد) فيقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ﴾ [الحج: ٢٥] ولم يجز فيه (لحد) كما ذكر الخليل (٣) وهو ما احتج به بعضهم لمخالف الكسائي وخلف أصليهما في موضع النحل (يلحدون إليه) قال أبو الفرج النهرواني: "وكان الكسائي يقرأ التّي في الأعراف و(حم) السجدة بالضم، ويفتح الذي في النحل لوضوح دلالاته على الميل بقوله (إليه) فكان أخص بالدلالة إلى معنى الميل من (في)" (٤)

وقد فرق الفراء بين الصيغتين وبنى على ذلك اختلاف القراء
فيهما فقال: "يقرأ (يلحدون) و (يلحدون) ، فَمَنْ قَرَأَ (يُلْحَدُونَ) أَرَادَ يَمِيلُونَ

(١) البيت من بحر الوافر وهو في ديوانه: ص٦٤ تقديم وشرح مجيد طراد دار

الكتاب العربي بيروت ط ١/١٩٩٤م.

(٢) الزاهر في معاني كلمات الناس: ١/١٤٣.

(٣) العين (٣/ ١٨٢) (ل ح د).

(٤) الجليس الصالح: ص٦٦٨ للمعافى بن زكريا.



إِيَّاهُ، وَ(يُلْحَدُونَ): يَعْتَرِضُونَ، قَالَ: وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ
﴿[الْحَجَّ: ٢٥] أَيِّ بَاعْتِرَاضٍ. (١)﴾

وقيل: إن علة تلك المخالفة ترجع إلى اتباع الرواية جمعا بين اللغتين كما
قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَهَّلَ الْكَافِرِينَ أَمَّهُمْ رُؤِيدًا﴾ [الطارق: ١٧]
(٢) وقد استحسّن المعافى بن زكريا المخالفة بين الصيغتين في المواضع
المختلفة مشيرا إلى أن الكسائي كان يفعل ذلك كثيرا في اختيار قراءته من
ذَلِكَ ما رُوِيَ عَنْهُ من اخْتِيَارِهِ فِي قِرَاءَةِ: ﴿لَمْ يَطْمُئِنُّ﴾ (٣) [الرَّحْمَنُ:
٥٦] ضم عين الفعل في أحد المَوْضِعَيْنِ وَكسرها في الآخر. وَالَّذِي اخْتَارَهُ
من القِرَاءَةِ على لُغَةٍ من يَقُول (لحد) فِي مَوْضِعٍ، وَعلى لُغَةٍ من يَقُول
(ألحد) فِي غَيْرِهِ حَسَنٌ جَمِيلٌ عِنْدِي. (٤)

(١) تهذيب اللغة ٤ / ٢٤٣.

(٢) المجلس الصالح: ص ٦٦٨.

(٣) روى الدوري عن الكسائي: (لم يطمئن) في الأول بضم الميم وروى الحارث
عنه في الثاني كذلك [ينظر: النشر: ٣٨١/٢ وتحرير التيسير: ص ٥٧٢].

(٤) المجلس الصالح: ص ٦٦٨.

ثانياً: بين بنائي (الفعل والفعل):

ترصد لنا كتب اللغة كثيراً من صور التعاقب بين بنائي (فعل) و(فعل) سواء أكان المعنى متفقاً أم التمس بعض اللغويين بينهما فروقاً لغوية، وقد عقد ابن السكيت لذلك باباً سماه باب: فَعَلٌ وَفُعْلٌ باتفاق معنى^(١) وقد تبعه في ذلك ابن سيده في المخصص^(٢).

فذكر ابن السكيت ثلثة من الألفاظ التي يتعاقب فيها هذان البناءان باتفاق المعنى نحو: صَدٌّ وَصُدٌّ، وَصَدٌّ وَصُدٌّ، وَرَعْمٌ وَرُعْمٌ، وَالْفَقْدُ وَالْفُقْدُ^(٣) وقد يشير إلى خلاف بين علماء اللغة حول اتفاق المعنى أو اختلافه فيقول: "والكَرْهُ وَالكَرْهُ: هما لغتان، وقال الفراء: الكَرْهُ المشقة، قمت على كَرْهٍ: على مَشَقَّةٍ، ويقال: أقامني على كَرْهٍ، إذا أَكْرَهَكَ غَيْرَكَ عليه، قال: وَقُرِيءَ: [إِنْ يَمَسَسَكُمْ قَرْحٌ] [آل عمران: ١٤٠] و (قَرْحٌ) ، أكثر القراء على فتح القاف، قال: وقرأ أصحاب عبد الله: (قَرْحٌ) قال: وكان (القَرْح) ألم الجراحات أي وَجَعُهَا، وكانَ القَرْحُ الجراحات بأعيانها. "(٤)

(١) إصلاح المنطق: ص ٧٢.

(٢) المخصص: ٤ / ٤٠٣.

(٣) إصلاح المنطق: ص ٧٢.

(٤) المصدر السابق نفسه.



وقد يحيل هذا التعاقب إلى الخلاف اللهجي فيعزو كل بناء إلى قبائل بعينها فيقول: " وقال يُؤنس: أهلُ العالية يقولون: السُّمُّ والشُّهد، وتميم تقول: السُّمُّ والشُّهدُ. (١)

كما رصد ابن قتيبة بعضا من صور هذا التعاقب في كتابه أدب الكاتب في باب الحرفين اللذين يتقاربان في اللفظ وفي المعنى ويلتبسان، فربما وضع الناس أحدهما موضع الآخر (٢).

ولم يكن هذا الخلاف بعيدا عن حقل القراءات القرآنية، فقد وقع هذا التعاقب بين القراء العشرة في هذين البنائين، وكان لبعضهم نهج خاص في اختيار أحدهما دون الآخر، ثم يخالف ذلك النهج في بعض السياقات القرآنية، وقد يخالف أحد الرواة أصل قراءة شيخه وجاء ذلك على النحو التالي:

١ - الكره والكره:

اختلف القراء العشرة في ﴿الرَّبِيزِ﴾ في النساء آية: ١٩ وفي التوبة آية: ٥٣ وفي الأحقاف آية: ١٥ فقرأ حمزة والكسائي، وخلف بضم الكاف فيهن، وافقهم في الأحقاف عاصم ويعقوب وابن ذكوان، واختلف فيه عن هشام، فروي عنه الفتح والضم. (٣)

(١) المصدر السابق: ص ٧٣.

(٢) أدب الكتاب لابن قتيبة: ص ٣٠٧.

(٣) النشر ٢ / ٢٤٨ إتحاف فضلاء البشر: ٢٣٩/١.

مخالفة الأصل:

أشار صاحب التهذيب إلى مخالفة بعض القراء أصولهم في بناءي (كُره) و(كَّره) حيث وقع في القرآن الكريم فمنهم من يقرأ بالفتح في جميع الموضع مما يعد أصلا له ثم يخالف ذلك في موضع أو موضعين فقال: " قَرَأَ نَافِعٌ وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ ﴿وَهُوَ كُزْرٌ لَكُمْ﴾ [آية: ٢١٦] بِالضَّمِّ فِي هَذَا الْحَرْفِ خَاصَّةً، وَسَائِرِ الْقُرْآنِ بِالْفَتْحِ، وَكَانَ عَاصِمٌ يَضُمُّ هَذَا الْحَرْفَ أَيْضًا، وَالَّذِي فِي الْأَحْقَافِ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [آية: ١٥] ، وَيُقْرَأُ سَائِرُهُنَّ بِالْفَتْحِ، وَكَانَ الْأَعْمَشُ وَحَمْرَةُ وَالْكَسَائِيُّ يَضْمُونَ هَذِهِ الْأَحْرَفَ الثَّلَاثَةَ، وَالَّذِي فِي النِّسَاءِ: ﴿الْأَخْبَرَاتُ سَبَّحْنَ بِحَمْدِ اللَّهِ﴾ [آية: ١٩] ثُمَّ قَرَعُوا كُلُّ شَيْءٍ سِوَاهَا بِالْفَتْحِ، قَالَ: وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: نَخْتَارُ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ الْحِجَازِ أَنْ جَمِيعَ مَا فِي الْقُرْآنِ بِالْفَتْحِ إِلَّا الَّذِي فِي الْبَقَرَةِ خَاصَّةً، فَإِنَّ الْقُرَّاءَ قَرَعُوهُ بِالضَّمِّ." (١)

تحليل وتوجيه:

وقع خلاف بين جمهور أهل اللغة في تفسير التعاقب بين الكُره بالكُره والضم بالكُره بالضم؛ وقد جاءت آراؤهم على هذا النحو:

(١) تهذيب اللغة: ٦/ ١٠ (ك ر ه).



١- أن الكَره والكُرّه لغتان (١) قاله الكسائي والأخفش وأبو علي وابن فارس (٢). قال الأزهري: " وقد أجمع كثير من أهل اللُّغَة أن الكَره والكُرّه لغتان، فبأي لغة قرئ فجائز إلا الفراء. (٣)

وإذا ثبت ذلك الاتحاد في المعنى وألقي به في ساحة الخلاف اللهجي يكون مناطه نظرية السهولة؛ فإن بناء (فَعَل) بالفتح يحمل خفة لا نجد لها مع (فَعَل) بالضم، إذ إن الفتح هو أخف الحركات كما هو معلوم، يقول ابن درستويه: " وليست الحركة في الأول دليلاً لمعنى كالأعراب ونحوه، فوجب أن يختار أخف الحركات، ولا يتكلف حركة ثقيلة من غير معنى، فإذا وقع في الكلام لبس يوجب الفرق، أو عرض عارض غير ذلك مما يوجب الانتقال عن الفتح إلى الكسر أو الضم فعند ذلك يترك الفتح ويتكلم بما هو أولى من الفتح. (٤)

(١) تفسير الطبري: ٣٤٥/٢ وغريب القرآن للسجستاني: ص ٣٩٥ والحجة في القراءات السبع: ص ٦١ لابن خالويه والهداية إلى بلوغ النهاية: ١٢٦١/٢ لمكي بن أبي طالب والمفردات في غريب القرآن: ص ٤٣٠ وتفسير القرطبي: ٣٩/٣، ١٣٣/١٦، والبحر المحيط: ٥٦٧/٣-٥٦٨، وبصائر ذوي التمييز ٣٤٦/٤، وإبراز المعاني: ص ٤١٤ لأبي شامة.

(٢) إصلاح المنطق: ص ٩٠ وتهذيب إصلاح المنطق: ٢٥٩/١ والحجة للقراء السبعة ٣/ ١٤٤ لأبي علي الفارسي ومجمل اللغة لابن فارس: ص ٧٨٢ والبحر المحيط: ٥٦٧/٣، والتفسير الكبير: ٩٩/٥.

(٣) تهذيب اللغة: ٦/ ١١ (ك ر ه)

(٤) تصحيح الفصيح وشرحه: ٢٨٥ لابن درستويه.

٢- أن بين البنائين فروقاً لغوية، وذلك محتمل من الأوجه التالية:

أ- أن (الكره) بالفتح للمصدر و(الكره) بالضم اسم (١)؛ وهذا الفرق لا ينبني عليه اختلاف في الدلالة؛ إذ المصدر واسمه يتفقان معنى (٢) لذا رأينا ثعلب يعلق على قراءتي الكرّه في جميع القرآن الكريم بقوله: "ولا أعلم بين الأحرف التي ضمها هؤلاء وبين التي فتحوها فرقا في العربية ولا في سنة تتبع، ولا أرى أن الناس اتفقوا على الحرف الذي في سورة البقرة (٣) خاصة إلا أنه اسم، وبقيّة القرآن مصادر." (٤)

ب- أن (الكره) بالفتح المشقة، وبالضم القهر (٥) أو بالضم: ما أكرهت نفسك عليه، وبالفتح: ما أكرهك غيرك عليه (٦) وقيل: إن الفتح بمعنى الإكراه، والضم من فعلك تفعله كارها له من غير مكره كالأشياء التي فيها مشقة وتعب، ويتزعم هذا الرأي الفراء وقاله أبو عمرو بن العلاء وابن

(١) الحجة لابن خالويه ٦٠. ٦١ ، واللسان: ٥٣٤/١٣ (ك ر هـ)، وقارنه بالمزهر : ٢٩٧/٢.

(٢) تهذيب إصلاح المنطق : ٢٥٩/١.

(٣) يعني قوله تعالى: (كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالَ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ) [البقرة: ٢١٦].

(٤) تهذيب اللغة: ٦ / ١٠ واللسان: ٥٣٤/١٣ (ك ر هـ).

(٥) المصباح: ٥٣٢/٢ (ك ر هـ).

(٦) القاموس المحيط: ص ١٢٥٢ (ك ر هـ).



قتيبة أيضا". (١)

"قال ابن بري: يدل على صحة قول الفراء قوله سبحانه: ﴿

النَّجَّارِينَ الطَّلَاقِ الرَّجْمِ يَوْمَ الْمَلَأَ الْقَبْلَةَ لِلْمَقْلَةِ الْمَجْلُوعِ نَوْجٍ ﴾ [آل

عمران : ٨٣] ولم يقرأ أحد بضم الكاف، وقال سبحانه: ﴿إِسْمِ

اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ [البقرة: ٢١٦] ولم

يقرأ أحد بفتح الكاف فيصير الكره بالفتح فعل المضطر والكره بالضم فعل

المختار". (٢)

ج- قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿إِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ [البقرة:

٢١٦]: إما أن يكون بمعنى الكراهة على وضع المصدر موضع الوصف

مبالغة ... وإما أن يكون فعلا بمعنى مفعول، كالحُبز بمعنى المخبوز، أي

وهو مكروه لكم، وقرأ السُّلَمِيُّ بالفتح على أن يكون بمعنى المضموم

كالضَّعْف والضُّعْف، ويجوز أن يكون بمعنى الإكراه على طريق

المجاز" (٣).

وقد ردّ قول الزمخشري بأن جعل الثلاثي مصدراً للرباعي لا

(١) البحر المحيط : ٥٦٧/٣-٥٦٨، مقارنة بتهديب إصلاح المنطق: ٢٥٩/١ -

٢٦٢، والتفسير الكبير : ٩٩/٥، وبصائر ذوي التميز ٣٤٦/٤، والكليات :

٦٧٩.٦٧٨، لأبي البقاء الكفوي والمقاييس ١٧٢/٥ واللسان ٥٣٤/١٣ .

(٢) اللسان ٥٣٤/١٣ وتاج العروس ٤٨٥/٣٦ (ك ر ه).

(٣) الكشاف ٢٣٣/١.

ينقاس (١).

د - أنهم إذا ضموا أو خفضوا قالوا : (كُرَّة) وإذا فتحوا قالوا (كَرْهًا)، وقد نسب هذا إلى الليث. (٢)

"قال الأزهري: وما قاله الليث قاله بعضهم وليس عند النحويين بالبين الواضح.. (٣) وإذا كان هذا القول ليس بالبين لدى النحويين فإن له وجهة من الناحية الصوتية، فقد يكون هذا من قبيل الانسجام الصوتي بين الصوائت القصيرة مما يطلق عليه التأثر الرجعي، وقد حدث مثل هذا في اللغة المشهورة في كلمة (امرئ) فإن حركة الراء تتأثر بالحركة الإعرابية، "تقول: هذا امرؤٌ ورأيت امرأً ومررت بامرئ، وإن كانوا يقولون : إنه معربٌ من مكانين (٤).

وهذا يحتم علينا أن نجعل ضم الكاف في (كُرِه) أصلاً، حتى يكون الفتح من قبيل هذا التأثر الرجعي، ويكون الضم باقياً على أصله في حالتي الرفع والخفض.

(١) المجيد في إعراب القرآن المجيد ٤١١/١ للصفاقصي..

(٢) اللسان: ٥٣٤/١٣ (ك ر ه).

(٣) السابق نفسه.

(٤) المنصف: ٦٢ وهمع الهوامع ٥٢/٢ وأدب الخواص: ص ١٣٠ للوزير المغربي

واللسان: ١٥٦/١ (م ر ه).



٢ - الضَّعْفُ والضُّعْفُ:

اختلف القراء العشرة في بناءي (ضَعْف) و(ضُعْف) وقد جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأنفال: ٦٦] وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم: ٥٤]

فقرأ عاصم وحمزة وخلف في موضع الأنفال (أن فيكم ضَعْفًا) بفتح الضاد، وقرأ أبو جعفر بفتح العين والمد والهمز مفتوحة نصبا، (ضُعْفَاءً) جمع ضعيف وقرأ الباقر (ضُعْفًا) بضم الضاد وسكون العين دون مد وهمز. (١)

كما قرأ عاصم وحمزة في موضع الروم (من ضعف)، و(من بعد ضعف)، و(ضعفا) بفتح الضاد في الثلاثة، واختلف عن حفص فروى عنه الضم والفتح. (٢)
مخالفة الأصل:

تبدو مخالفة الأصل فيما سبق عند حفص، حيث خالف شيخه عاصمًا في مواضع سورة الروم، وروى عن حفص قوله: ما خالفت عاصمًا في شيء من القرآن إلا في هذا الحرف، وقد صح عنه الفتح والضم جميعًا، فروى عنه عبيد وأبو الربيع الزهراني والفيل عن عمرو عنه الفتح

(١) النشر: ٢/٢٧٧.

(٢) المبسوط في القراءات العشر: ص٢٢٢. والنشر: ٢/٣٤٥.

رواية وروى عنه ابن هبيرة والقواس وزرعان عن عمرو عنه الضم اختيارا. قال الحافظ أبو عمرو: واختياري في رواية حفص من طريق عمرو وعبيد الأخذ بالوجهين الفتح والضم، فأتابع بذلك عاصما على قراءته وأوافق به حفصا على اختياره. (١)

كما خالف أيضا خَلَفَ شيخه حمزة في المواضع نفسها فقرأ بالضم (ضُعفا) وفي موضع الأنفال بالفتح. (٢)
تحليل وتوجيه:

توقف كثير من اللغويين عند هاتين القراءتين: (ضَعَف) و(ضُعَف) وذكروا في توجيههما رأيين:

الأول: أنهما لغتان والمعنى واحد، والخلاف لا يعدو خلافا لهجيا لا يحمل تغيرا دلاليا، ونقل أبو علي الفارسي عن سيبويه قوله: ضَعَفَ ضُعُفاً، وهو ضعيف، وقال أيضا: قالوا الفُقْر، كما قالوا: الضُعَف، وقالوا: الفُقْر، كما قالوا: الضُعَف: فعلنا بذلك أنّ كل واحد من الضُعَف والضُعَف لغة، كما كان الفُقْر والفُقْر كذلك. (٣) وقد عزي الفتح إلى تميم والضم إلى قریش. (٤)

(١) السبعة: ص ٣٠٨ لابن مجاهد، والمبسوط في القراءات العشر: ص ٢٢٢ والنشر: ٣٤٥/٢ .

(٢) المبسوط في القراءات العشر: ص ٢٢٢.

(٣) الحجة: ٤ / ١٦٢ لأبي علي الفارسي وقرانه بالكتاب: ٣٣-٣١/٤ .

(٤) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٧ / ٢٨٦ للقسطلاني.



الثاني: أن بين البناءين فروقا دلالية فيجعل (الضَّعْفَ) بالضم للجسد خاصة، بينما الضَّعْفَ بالفتح يكون للجسد والرأي والعقل. (١)

قال الأزهري: "هما عند جماعة أهل البصر باللغة لغتان جيدتان مستعملتان في ضعف البدن وضعف الرأي. وأخبرني المنذري عن عثمان بن سعيد عن سلام المدائني عن أبي عمرو بن العلاء عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قرأها: (خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ) (٢) وفي الحديث: "عَنْ عَطِيَّةِ الْعَوْفِيِّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى ابْنِ عَمْرِو: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا﴾ [الروم: ٥٤] ، فَقَالَ: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا﴾ (أي صححها له) ثُمَّ قَالَ: " قَرَأْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا قَرَأْتُ عَلَى، فَأَخَذَ عَلَيَّ كَمَا أَخَذْتُ عَلَيْكَ". (٣)

فلعل حفصا قد خالف شيخه عاصما لهذا الأثر.

ثالثا: في حركة عين الثلاثي

-
- (١) تهذيب اللغة: ٣٠٦/١ (ض ع ف) والفروق اللغوية: ص١١٦ للعسكري والمحكم والمحيط الأعظم: ٤١١/١.
- (٢) تهذيب اللغة: ٣٠٦/١ (ض ع ف).
- (٣) ينظر: مسند أحمد: ١٨٥ /٩ و سنن أبي داود: ٤ / ٣٢ و سنن الترمذي: ٥ / ٣٩ و مسند ابن الجعد: ص٤٧٠.

يكثر التحول الصوتي في حركة عين الفعل بين صيغتي الماضي والمضارع في الأفعال الثلاثية والأصل في ذلك أن للفعل الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية هي: (فَعَل) بفتح العين، وكسرهما، وضمها، والقسمة العقلية لهذا الفعل تقتضي أنه إذا جاء فيه ثلاثة أبواب فهو مع مضارعه يكوّن تسعة أبواب، أهمل الاستعمال العربي منها ثلاثة أوزان لم ترد عنهم وهي:

(فَعْل يَفْعَل) و(فَعْل يَفْعِل) و(فَعْل يَفْعُل).

والسنة الباقية وردت عن العرب وهي:

(فَعْل يَفْعِل) و(فَعْل يَفْعُل) و(فَعْل يَفْعَل) و(فَعْل يَفْعَل) و(فَعْل يَفْعِل) و(فَعْل يَفْعُل). (١)

هذا هو الأساس الذي بنى عليه الصرفيون قواعدهم، وما عداها لا يعد أساساً لبناء الفعل، بل إن بعضهم قد عد ما خالف هذه الوجوه شاذاً، وهذا هو الأصل عندهم في هذا الباب.

إلا أن ابن جني يلمس لهذا الاختلاف تعليقات مقبولة تخرجه من دائرة الشذوذ، وجعله من باب تداخل اللغات، وعقد لذلك باباً في خصائصه أسماء (باب في تركيب اللغات). (٢)

(١) الأفعال للسرقسطي : ٦١/١، المفصل في صنعة الإعراب : ٣٩٦، الأصول

في النحو : ٨٦/٣، وشرح ابن عقيل : ٢٦٥/٤، والمزهر : ٩٦-٩٥/٢

(٢) الخصائص : ٣٧٤-٣٧٥.



وبذلك نستطيع أن نقف على الأبنية المقبولة للفعل الثلاثي والتي عل لصحتها ابن جني، ولا يعقل نسبتها للغة موحدة كاللغة النموذجية الأدبية، بل إنها تنتمي إلى عدة لهجات، كل منها التزم بابًا أو بابين، ويؤيد ذلك ما ورد في معاجم اللغة من نحو فقه (بضم العين) صار فقيهاً، والكسر لهجة كلاب، (سَخِنَ) (مثلثة العين) والكسر لبني عامر، وإذا تحققنا أن هذه الأبنية هي في الأصل لهجات للقبائل العربية، وأنها قد اتجهت هذه الاتجاهات وتركت ما عداها، فلا غرابة في تفسير ما عداها شاذًا وخارجًا عليها بأنه لهجات تداخلت. (١)

ولم تكن القراءات القرآنية بعيدة عن هذا الخلاف، فقد حملت صوراً منه، غير أن ما يعيننا في هذا الجانب ما خالف فيه القراء العشرة أصولهم وقد جاء ذلك في فعل واحد:

(١) اللهجات العربية : ٥٦-٥٧ د. هلال.

متم ومتم:

اختلف القراء العشرة في الأفعال التالية في سياقات مختلفة (متم) (ومتنا)،
 و(مت) وهو سياق الماضي المتصل بضمير (ت) أو (تم) (نا) حيث جاء،
 فنافع وحفص وحمزة والكسائي وكذا خلف يكسر الميم في ذلك كله، إلا أن
 حفصا ضم الميم في موضعي آل عمران ﴿وَلَنِّ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ
 مُتُّم﴾ [آية: ١٥٧] وقوله تعالى: ﴿وَلَنِّ مِتُّم أَوْ قُتِلْتُمْ﴾ [آية: ١٥٨]
 والباقون بالضم في الجميع، ويه قرأ حفص. (١)
 مخالفة الأصل:

قد صرح أبو طاهر السرقسطي بأن حفصا قد خالف أصله في هذين
 الموضعين. (٢)
 التوجيه اللغوي:

لا شك أن هذا الخلاف القرآني بين صيغتي (مِت ومُت) موطن خلاف
 لهجي في حركة عين الفعل التي انتقلت إلى فاء الكلمة، لاتصالها بضمير
 متحرك، وتفسير ذلك على هذا النحو:

أولا : من قرأ (مُت) بضم الميم أصلها عنده من (فَعَلَ يَفْعُل) (مات يموت)
 مثل (دَامَ يَدُوم) و(قَالَ يَقُول) و(كَانَ يَكُون) وَلَا يُقَالُ: (كِنْتُ) وَلَا (قَلْتُ)
 ودليل آخر على ذلك مجيء المضارع بالواو في قوله تعالى: (وفيها

(١) النشر: ٢٤٢/٢-٢٤٣ وتحرير التيسير: ص٣٢٨ والإتحاف: ص٢٣٠.

(٢) العنوان في القراءات السبع: ص٨١.



تموتون) وقوله تعالى: (وَيَوْمَ أُمُوت) وَلَوْ كَانَتْ عَلَى اللُّغَةِ الأُخْرَى لكَانَتْ (تماتون) و(يَوْمَ أَمَات)، وأصل الكَلِمَة (مَوْت) على وزن (فَعَلَ) مثل (قَوْل) ثمَّ ضُمُّوا أَوَّاءَ فَصَارَتْ (مَوْت) وَأَنَّما ضُمُّوا أَوَّاءَ لِأَنَّهُمْ لَوْ أَرَادُوا أَنْ يَنْقَلُوا الحَرَكَةَ الَّتِي كَانَتْ عَلَى أَوَّاءِ إِلَى المِيمِ وَهِيَ الفَتْحة لَمْ تَكُنْ هُنَاكَ عَلامَةً تَدُلُّ عَلَى الحَرَكَةِ المَنْقُولَةِ إِلَى المِيمِ؛ لِأَنَّ المِيمَ كَانَتْ مَفْتُوحَةً فِي الأَصْلِ وَيَقَعُ اللَّبْسُ بَيْنَ الحَرَكَةِ الأَصْلِيَّةِ وَبَيْنَ المَنْقُولَةِ وَأَيْضًا لَمْ تَكُنْ هُنَاكَ عَلامَةً تَدُلُّ عَلَى أَوَّاءِ المَحذُوفَةِ فَضَمُّوا أَوَّاءَ لِهَذِهِ العِلَّةِ ثُمَّ نَقَلُوا ضَمَّةَ أَوَّاءِ إِلَى المِيمِ فَصَارَ (مَوْت) وَاتَّصَلَ بِهَا اسْمُ المُتَكَلِّمِ فَسَكُنَتْ التَّاءُ فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ الأَوَّاءِ وَالتَّاءُ فَحَذَفَتْ الأَوَّاءُ وَأَدْغَمَتْ التَّاءُ فِي التَّاءِ فَصَارَتْ (مَت). (١)

ثانيا : من قرأ (مِت) بكسر الميم فله وجهان:

أحدهما: ذكره الخليل: أن (مِت) بالكسر مأخوذة من (مات يموت) على وزن (فَعَلَ يَفْعُل) مثل (فَضِل يَفْضُل) والأصل عِنْدَهُ مَوْتٌ عَلَى فَعَلَ ثُمَّ اسْتَقْبَلَ الكسرة عَلَى أَوَّاءِ فَنَقَلَتْ إِلَى المِيمِ فَصَارَتْ مَوْتٌ ثُمَّ حَذَفَتْ الأَوَّاءُ لِمَا اتَّصَلَتْ بِهَا تاءُ المُتَكَلِّمِ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ فَصَارَتْ (مِت) (٢).

قال سيبويه "وأما (مِت) تموت) فَإِنما اَعْتَلَّتْ مِنْ (فَعَلَ يَفْعُل)، وَلَمْ تَحُولْ كَمَا يَحُولُ، قُلْتُ وَزِدْتُ. وَنظيرها مِنَ الصَّحِيحِ (فَضِل يَفْضُل). (٣)

(١) حجة القراءات: ص ١٧٨.

(٢) المصدر السابق: ص ١٧٨-١٧٩ مقارنة بالعين: ٤٤ / ٧.

(٣) الكتاب : ٣٤٣/٤.

والثاني: ذكره الفراء أن (مِتّ) بالكسر مأخوذة من (مات يمات) على (فَعِل) (يَفْعَل) مثل سمع يسمع وكان الأصل (يَمُوت) ثم نقلوا فتحة الواو إلى الميم وقلبو الواو ألفا لانفتاح ما قبلها، فصارت (يمات) إلا أنه لم يجرى يمات في المستقبل والعرب قد تستعمل الكلمة بلفظ ما ولا تقيس ما تصرف منها على ذلك القياس، من ذلك قولهم: (رَأَيْت) همزته في الماضي ثم أجمعوا على ترك الهمزة في المستقبل فقالوا (تري) و(نرى) بغير همز فخالفوا بين لفظ الماضي والمستقبل، فكذلك خالفوا بين لفظ (مت) و(تموت) ولم يقولوا: (تمات).^(١)

وقد ذكر الفيومي أن لغة (مِت أموت) صنعتها من باب تداخل اللغات فقال: "مات الإنسان يموت موتاً ومات يمات من باب (خاف) لغة و(مِتّ) بالكسر (أموت) لغة ثالثة وهي من باب تداخل اللغتين، ومثله من المعتل (دمت تدوم) وزاد ابن القطاع (كدت تكود) و(جدت تجود) وجاء فيهما (تكاد) و(تجاد) فهو (ميتت)."^(٢)

أي أن لغة (مِت أموت) مركبة من لغتين بأن يكون الماضي قد أخذ من لغة من يقول (مات يمات) على وزن (فَعِل يَفْعَل) ك(خاف يخاف) نظيره من الصحيح (عَمِل يَعْمَل) وأخذ المضارع من لغة من يقول (مات يموت) (فَعِل يَفْعَل). فتركبت لغة ثالثة مات يموت (فَعِل يَفْعَل).

وعلى ذلك يكون الأصل في (مِتّ) بضم الميم وكسرها ثلاث لغات:

(١) حجة القراءات: ص ١٧٨-١٧٩.

(٢) المصباح المنير: ٥٨٣/٢.



١- (مات يموت) بزنة (فَعِلْ يَفْعُلْ) وعند الإسناد تصبح (مُتَّ) بضم الميم، وقد عزيت إلى سفلى مضر. (١)

٢- (مات يمات) بزنة (فَعِلْ يَفْعُلْ) وعند الإسناد تصبح (مِتَّ) بكسر الميم، وقد عزاها الزبيدي إلى طيء، وأنشد عليها قول الشاعر (٢):

(بُنَيْتِي سَيِّدَةَ الْبَنَاتِ عَيْشِي وَلَا نَأْمَنُ أَنْ تَمَاتِي) (٣)

٣- (مات يموت) بزنة (فَعِلْ يَفْعُلْ) وعند الإسناد تصبح (مِتَّ) بكسر الميم ، ونظيرها من الصحيح (فضل يفضل) وقد عزيت إلى أهل الحجاز. (٤)
وقد أشار أبو منصور الأزهرى إلى أن القراءة العالية واللغة الفصيحة (مِتَّ) و (مُتْنَا) كما أن القراءة بكسر الميم من (مِتَّ) فاشية، وإن كان الضم أفشَى (٥).

تعقيب:

(١) إعراب القرآن للنحاس: ١/١٨٦.

(٢) البيت من بحر الرجز، ولم يتيسر لي الوقوف على نسبته، وقد ورد في كل من الخصائص: ١/ ٣٨٢، والصحاح: ١/ ٢٦٧، والمحكم والمحيط الأعظم: ٩/ ٥٤٣، وشرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١٣٧، واللسان: ٢/ ٩١، والتاج: ٥/ ٩٧، وتفسير القرطبي: ١/ ٢٢٠، والدر المصون: ١/ ١٧٤، وبصائر ذوي التمييز: ٤/ ٥٣٦

(٣) تاج العروس: ٥/ ٩٧.

(٤) العين: ٧/ ٤٤ وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٨٦.

(٥) معاني القراءات للأزهري: ١/ ٢٧٨.

يبدو لي أن الذي حملهم على القول بتركب اللغات أو الشذوذ أن
(فَعِلَ) المكسور لا يكون مضارعاً إلاّ مفتوحاً كـ(عَلِمَ يَعْلَمُ) ، ومثله من
الصحيح (نَعِمَ يَنْعَمُ)، و(فَضِلَ يَفْضُلُ)، ومن المعتل (دِمَتَ تَدُومُ).^(١)

ومتى ثبت أن الخلاف بين بناءي (مُت) و(مِت) لا يعدو الخلاف
اللهجي، يجب أن نبحت عن تفسير لغوي لمخالفة حفص أصله في
موضعي آل عمران وقراءته (مُتَم) بالضم في قوله تعالى: ﴿وَلَيْنٌ قُتِلْتُمْ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَيْنٌ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ﴾ ،
والعلة -فيما يبدو لي- صوتية مفادها مناسبة بناء الفعل (مُتَم) لبناء
الفعل (قُتِلْتُمْ) مضموم القاف في الموضعين.

رابعا: بين صيغ التخفيف والتثقيل

قد يلجأ الناطق إلى تخفيف بنية أصلها التثقيل، أو يثقل بنية أصلها
التخفيف لعدة صوتية أو دلالية، وقد يكون الخلاف القرائي بين صيغة
تحمل حركة تقابلها قراءة أخرى بالإسكان أو تقابلها قراءة أخرى بحركة
أكثر خفة أو بين صيغة مضعفة وأخرى غير مضعفة، ومخالفة الأصل في
هذا الجانب بأن يسلك القارئ نهجا معينا تخفيفا أو تثقيلا لبعض الأبنية ثم
يخالف ذلك النهج في مواضع خاصة:

بين الضم والإسكان:

(١) تاج العروس: ٥ / ٩٨.



اختلف القراء العشرة في إسكان العين وضمها في الأبنية المضمومة
الفاء وجاء ذلك في الكلمات التالية: (القدس)، و(خطوات)، و(اليسر)،
و(العسر)، و(جزءا)، و(الأكل)، و(الرعب)، و(رسلنا) و(بابه) و(السحت)،
و(الأذن)، و(قربة)، و(جرف)، و(سبلنا)، و(عقبا)، و(نكرا)، و(رحما)،
و(شغل)، و(نكر)، و(عربا)، و(خشب)، و(سحقا)، و(ثثي الليل)، و(عذرا)
و(نذرا). (١)

مخالفة الأصل:

قد انتهج جل القراء في كل بناء من تلك الأبنية منهاجا واحدا سواء
بإسكان العين أو ضمها غير أن بعضهم قد خالف أصله في بعض تلك
الكلمات في مواضع خاصة، وقد رصدت ذلك في بناءي (نُكر) و(أكل).

أولاً: (نُكْرٌ وَنُكْرٌ) :

فقد قرأه أبو عمرو بإسكان الكاف في موضعي الكهف والطلاق ﴿ شَيْئًا نُكْرًا ﴾ [الكهف: ٧٤] و﴿ عَذَابًا نُكْرًا ﴾ [الكهف: ٨٧]، ولكنه خالف أصله في موضع سورة القمر، وذلك في قوله تعالى: ﴿ شَيْءٍ نُكْرٍ ﴾ [آية: ٦] فقرأه بضم الكاف. (١)

تحليل وتوجيه :

ذكر أبو منصور الأزهري أن (النُّكْر) و(النُّكْر) لغتان جيدتان (٢) ومن ثم تكون العلة في مخالفة الأصل علة صوتية وهي تناسق الفواصل، قال الفراء: "وكان القرآن نزل على ما يستحب العرب من موافقة المقاطع، ألا ترى أنه قال: (إلى شيءٍ نُكْرٍ)، فنقل في (اقتربت) لأن آياتها مثقلة، قال: (فحاسبناها حساباً شديداً وعذبناها عذاباً نُكْرًا) . فاجتمع القراء على تثقيل الأول، وتخفيف هذا. (٣)

وقال ابن زنجلة: " وَإِنَّمَا خَالَفَ أَبُو عَمْرٍو أَصْلَهُ فَقَرَأَهَا هَاهُنَا بِالتَّثْقِيلِ لِأَنَّ رُوُوسَ الْآيَةِ مَثْقَلَةٌ، نَحْوُ: (نُدْرٌ) وَلِهَذَا اخْتَارَ التَّثْقِيلَ. (٤)

(١) حجة القراءات: ص ٦٨٨.

(٢) معاني القراءات للأزهري: ١١٦/٢.

(٣) حجة القراءات: ص ٦٨٨ ، ويراد بالتثقيب تحريك الوسط بالضم (نُكْر) في مقابلة تسكينه (نُكْر) وهو المراد بالتخفيف.

(٤) السابق نفسه.

ثانياً: (أُكُلٌ وأُكُلٌ):

أسكن الكاف من (أكلها) و(أكله) و(الأكل) و(أكل) كل من نافع وابن كثير وقد وافقهما أبو عمرو في (أكلها) خاصة (١) مخالفاً بذلك أصله وهو الإسكان.

تحليل وتوجيه:

لا تخرج المراوحة بين الضم والإسكان في كل من (الأُكُل) و(الأُكُل) عن ساحة الخلاف اللهجي، على أن الضم هو الأصل والإسكان يأتي تخفيفاً (٢) وكذلك في نظائرها التي كانت موطن خلاف بين القراء العشرة، وعليه تكون مخالفة أبي عمرو أصله لعلة صوتية؛ وهي أن السياق الصوتي لكلمة (أكلها) يتطلب مزيداً من التخفيف يفوق نظائرها نحو (أكله) و(الأكل) و(أكل) إذ إنها تشتمل على لاحقة ضمير الغيبة (ها) وهو ما يجعل من توالي المقاطع المضموم التي يليها مقطع مفتوح ضرباً من عدم التجانس، تخلص منه بإسكان الكاف لتتحول من النظام المقطعي (أُكُلٌ/نُ/ها) = (ص ح/ص ح/ص ح ح) إلى (أُكُلٌ/نُ/ها) = (ص ح/ص ح/ص ح ح) ولا شك أن الثاني أخف.

(١) النشر: ٢٠١٦/٢.

(٢) حجة القراءات: ص ١٤٦ والمصباح المنير ١٧/١ (ء ك ل)

وقد يقال مثل ذلك في موضع الأنعام (أكله) من قوله تعالى:
﴿وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ﴾ [الأنعام: ١٤١] ولكن الفرق بينهما
من وجهين:

الأول: أن لاحقة الضمير في (أكله) مضمومة، وهو ما يتناسب مع ضم
الكاف.

الثاني: أن مد الصلة في الضمير (أكله) يسقط في الوقف ويسكن الضمير
بخلاف (أكلها) فإن الألف ثابتة وصلًا ووقفًا.

ويؤيد ما ذكرناه قول ابن خالويه: "فالحجة لمن ضم: أنه أتى بالكلام
على أصل ما كان عليه. ودليله: إجماعهم على الضم في قوله: ﴿ذَوَاتِي
أَكُلِ خَمَطٍ﴾ [سبأ: ١٦]. والحجة لمن أسكن: أن هذه اللفظة لما
اتصلت بالمكنى ثقلت، وتوالي الضمتين ثقيل أيضا، فخفف بالإسكان" (١).

وكذلك ما ذكره أبو منصور الأزهري عند احتجاجة لتخفيف كلمة
(أكلها) فقال: "وكذلك كل ما أضيف إلى مؤنث فهو خفيف. قال أبو بكر:
وافتَرَقُوا فيما أضيف إلى مذكر نحو: (أَكُلُهُ)، وما أضيف إلى اسم ظاهر،
كقوله: (أَكُلِ خَمَطٍ) فقرأ أبو عمرو بتثقيلها حيث وقع، وثقل أيضا ما لم
يُضَفْ نحو: (الأَكُلِ)". (٢)

(١) الحجة: صد٢ ١٠٢ لابن خالويه

(٢) الحجة: صد٢ ١٠٢ لابن خالويه، والحجة: ٣٩٤/٢ لأبي علي الفارسي.

بين (أفعل) و(فعل):

تأتي صيغتا (أفعل) و(فعل) في الكلام بمعنى واحد، كقولك: أكرمت وكرّمت. ويأتيان والمعنى مختلف، كقولك: أفرطت: تقدمت وتجاوزت الحد. وفرطت: قصرت. وتأتي (فعلت) بما لا يأتي له (أفعلت) كقولك: كلّمت زيدا، ولا يقال: أكلّمت، وأجلست زيدا. ولا يقال: جلست. (١)

وقد سجلت القراءات القرآنية هذا الخلاف في مواضع كثيرة، من ذلك (بدل) و(أبدل) في قوله تعالى: ﴿الضَّالَّاتِ فَتَنَ زَيْنًا﴾ [الكهف: ٨١] و﴿وليبدنهم﴾ [النور: ٥٥] و﴿أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا﴾ [التَّحْرِيم: ٥] و﴿أَنْ يَبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا﴾ [الن ٣٢] (٢) و(أوصى) و(وصى) في قوله تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [البقرة: ١٣٢] (٣) و(أمتّع) و(أمتّع) في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّتْهُ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦] (٤) و(يُنزِل) و(يُنزِل) وبابهما في مواضع عديدة نحو قوله تعالى: ﴿يُنزِّلُ الْغَيْثَ﴾ [القمان: ٣٤] وقوله تعالى: ﴿وَنُنزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [الإسراء: ٨٢] وقوله تعالى: ﴿إِنِّي مُنَزَّلُهَا﴾

(١) الحجة: ص ٨٨ لابن خالويه

(٢) السبعة: ص ٣٩٦ لابن مجاهد

(٣) معاني القراءات: ١/١٨٠ للأزهري

(٤) الحجة: ص ٨٧ لابن خالويه.

عَلَيْكُمْ ﴿ [المائدة: ١١٥] (١) وقد كان للقراء في تلك الأبنية نهج خاص يلتزمونه في جميع السياقات اللغوية، غير أن بعضهم خالف أصله في بعض المواضع من هذه الأبنية، من ذلك:

(أنزل) و(نزل) وبابهما:

دار خلاف بين القراء العشرة حول اختيار ما تصرف من أحد هذين البناءين في الصيغ التالية:

- صيغة المضارع المبني للمعلوم المبدوء بالياء: (يُنزِل) و(يُنزِّل) نحو قوله تعالى: ﴿يُنزِّلُ الْغَيْثَ﴾ [لقمان: ٣٤]

- صيغة المضارع المبني للمعلوم المبدوء بالنون (نُنزِّل) و(تُنزِّل) نحو قوله تعالى: ﴿وَنُنزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [الإسراء: ٨٢]

- صيغة الماضي المبني للمعلوم المبدوء بالتاء (تُنزَّل) و(تُنزَّل) نحو قوله تعالى: ﴿صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمَ أَعُوذُ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ٩٣]

- صيغة المضارع المبني للمجهول المبدوء بالياء (يُنزَّل) و(يُنزَّل) نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ يُنزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥].

- صيغة اسم الفاعل (مُنزِل) و(مُنزَل) نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي مُنَزَّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١١٥]

مخالفة الأصل:

قال ابن الجزري: "واختلَفُوا) فِي: (يُنزَّل) وَبَابِهِ إِذَا كَانَ فِعْلًا مُضَارِعًا، أَوَّلُهُ تَاءٌ، أَوْ يَاءٌ، أَوْ نُونٌ مَضْمُومَةٌ فَقَرَأَهُ ابْنُ كَثِيرٍ، وَالْبَصْرِيُّانِ بِالتَّخْفِيفِ حَيْثُ وَقَعَ إِلَّا قَوْلَهُ فِي الْحَجْرِ ﴿وَمَا نُنزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾ فَلَا خِلَافَ فِي تَشْدِيدِهِ؛ لِأَنَّهُ أُرِيدَ بِهِ الْمَرَّةَ بَعْدَ الْمَرَّةِ، وَافْقَهُمْ حَمَزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ وَخَلَفَ عَلَى ﴿يُنزِّلُ الْعَيْثُ﴾ فِي لُقْمَانَ وَالشُّورَى، وَخَالَفَ الْبَصْرِيُّانِ أَصْلَيْهِمَا فِي الْأَنْعَامِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ يُنزِّلَ آيَةً﴾ فَشَدَّدَاهُ، وَلَمْ يُخَفِّفْهُ سِوَى ابْنِ كَثِيرٍ، وَخَالَفَ ابْنُ كَثِيرٍ أَصْلَهُ فِي مَوْضِعِي الْإِسْرَاءِ، وَهُمَا ﴿وَنُنزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ وَ﴿حَتَّى تُنزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُوهُ﴾ فَشَدَّدَهُمَا، وَلَمْ يُخَفِّفِ الرَّايَ فِيهِمَا سِوَى الْبَصْرِيِّينَ، وَخَالَفَ يَعْقُوبُ أَصْلَهُ فِي الْمَوْضِعِ الْأَخِيرِ مِنَ النَّحْلِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنزِّلُ﴾ فَشَدَّدَهُ، وَلَمْ يُخَفِّفْهُ سِوَى ابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو، وَالْباقُونَ بِالتَّشْدِيدِ حَيْثُ وَقَعَ..(١).

كما "اختلَفُوا فِي: يُنزِّلُ الْمَلَائِكَةُ، فَرَوَى رُوحٌ بِالتَّاءِ مَفْتُوحَةً وَفَتَحَ الرَّايَ مُشَدَّدَةً وَرَفَعَ الْمَلَائِكَةَ كَالْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ فِي سُورَةِ الْقَدْرِ، وَقَرَأَ الْباقُونَ بِالياءِ

مَضْمُومَةً وَكَسَرَ الرَّايِ، وَنَصَبَ الْمَلَائِكَةَ وَهُمْ فِي تَشْدِيدِ الرَّايِ عَلَى أَصُولِهِمْ
الْمُتَقَدِّمَةِ فِي الْبَقْرَةِ فَخَفَّفَهَا مِنْهُمْ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَرُوَيْسٌ (١) أما
﴿منزلها﴾ [المائدة: ١١٥] فقرأ المدنيان، وابن عامر، وعاصم بالتشديد،
وقرأ الباقون بالتخفيف. (٢)

يتضح مما سبق أن أصل كل من أبي عمرو ويعقوب ومعهما ابن
كثير هو التخفيف فيما تصرف من (أنزل ونزل) وتنحصر مواضع
مخالفتهم لهذا الأصل فيما يلي:

١- في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ يُنَزَّلَ آيَةٌ﴾ [الأنعام: ٣٧] خالف أبو عمر
ويعقوب أصلهما فشدداه.

٢- فِي مَوْضِعِي الْإِسْرَاءِ، وَهُمَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [آية:
٨٢] وقوله تعالى: ﴿حَتَّى تُنَزَّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ﴾ [الآية: ٩٣] خالف
ابْنُ كَثِيرٍ أَصْلَهُ فَشَدَّدَهُمَا.

٣- فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزَّلُ﴾ [النحل: ١٠١] خالف
يَعْقُوبُ أَصْلَهُ فَشَدَّدَهُ.

تحليل وتوجيه:

(١) المصدر السابق (الأول): ٣٠٢/٢

(٢) النشر: ٢٥٦/٢



الفعل (نَزَلَ) غير متعدّ إلى مفعول به، فإذا أردت تعديته إليه عدّيته بالأضرب الثلاثة التي يتعدّى بها الفعل وهي النقل بالهمزة، وبحرف الجرّ، وبتضعيف العين. فمما نقل بالهمزة قوله: ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [الأحزاب: ٢٦] ومما عدّي بالجارّ قوله: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣]. ومما عدّي بتضعيف العين ﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ [آل عمران: ٣] (١) فمن حيث الوظيفة النحوية لا يوجد فرق بين (أفعل) و(فعل) أما من حيث الدلالة فلعلماء اللغة في ذلك رأيان: الأول: أنهما لغتان بمعنى واحد، مثل (نبأته) و(أنبأته) و(عظّمته) و(أعظّمته) (٢) قال أبو علي: "فقد رأيت مرّة يجيء التنزيل على أنزل ومرّة على نزل. ومما يبيّن ذلك أنه قد جاء في بعض القراءة (٣) ﴿وَأَنْزَلَ الْمَلَائِكَةَ النَّزِيلَ﴾ [الفرقان: ٢٥] كأنه لما كان (نزل) و(أنزل) بمعنى، حمل مصدر أحدهما على الآخر" (٤) وقد جاء باللغتين في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا نَزَلَتْ سُورَةٌ فَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾ [محمد: ٢٠]

(١) الحجة: ١٥٩/٢ لأبي علي الفارسي.

(٢) حجة القراءات: ص ٦٤١ لابن زنجلة ومعاني القراءات: ١٦٧/١ للأزهري

(٣) قراءة نسبها ابن عطية إلى ابن مسعود والأعمش [المُحَرَّرُ الوَجِيزُ: ٢٠٨/٤]

ونسبها الشوكاني إلى أبي بن كعب [فتح القدير: ٨٤ / ٤]

(٤) الحجة: ١٥٩/٢ لأبي علي الفارسي.

الثاني: أن بناء التشديد (فَعَّل) يفيد التكثير وتكرار النزول مرة بعد مرة؛ لأن أنزل جائز أن يكون النزول مرة واحدة ونزّل لا يكون إلا مرّات كثيرة، وذلك مثل وصّى وأوصى فالتضعيف يفيد المبالغة. (١)

وقيل: إن الفعل (نَزَّل) يناسب القرآن الكريم؛ لأنه نزل على دفعات لكن التوراة والإنجيل يناسبها (أَنْزَلَ) لنزولها دفعة واحدة، ولذلك جاء معها الفعل (أَنْزَلَ) إذ ليس فيها تكرير (٢) وردّ ذلك استعمال (نَزَّل) دون تكرير، كقوله تعالى: جوقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة [الفرقان: ٣٢] فنزل هنا لا تدل على التكرير بدليل (جملة واحدة)؛ ولذلك قال الزمخشري فيه: "نزل هاهنا بمعنى أنزل لا غير، كخبر بمعنى أخبر وإلا كان متدافعا." (٣)

فإذا أخذنا بالرأي القائل باتحاد دلالة البناءين تكون مخالفة القارئ أصله من باب الجمع بين اللغتين.

وإذا قلنا باختلاف الدلالة فهو من باب التوسع اللغوي الذي تنشده القراءات القرآنية في كثير من المناسبات اللغوية.

ويحتج ابن زنجلة لمخالفة أبي عمرو أصله في موضع الأنعام بالمناسبة بين بناءي الماضي (نَزَّل) والمضارع (ينزل) وهما في آية واحدة فقال: "

(١) حجة القراءات: صد ١١٥ معاني القراءات: ١/١٦٧.

(٢) اختلاف البنية الصرفية في القراءات السبع من طريق الشاطبية: ٥٤ لمنصور

أبو راس - رسالة ماجستير كلية اللغة العربية جامعة أم القرى ١٤٢٥-١٤٢٦هـ.

(٣) الكشاف: ٢/٢٧٧.

وَأَبُو عَمْرٍو قَرَأَ فِي الْأَنْعَامِ بِالتَّشْدِيدِ (قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً) بِالتَّشْدِيدِ؛ لِأَنَّ قَبْلَهَا (لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ). (١)

أما عن اتفاقهم على تشديد موضع سورة الحجر ﴿وَمَا نُنزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾؛ لِأَنَّهُ أُرِيدَ بِهِ الْمَرَّةَ بَعْدَ الْمَرَّةِ... فَكَأَنَّهُ لَمَّا تَرَدَّدَ وَطَالَ نُزُولُهُ شَدَّدَهُ لِتَرَدُّدِهِ. (٢)

أما عن مخالفة ابن كثير أصله في سورة الإسراء فَقَرَأَ بِالتَّشْدِيدِ كَأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ (٣) أَوْ أَنَّ سِيَاقَ الْآيَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنُنزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ يَنَاسِبُهُ صِيغَةُ التَّضْعِيفِ الدَّالَّةُ عَلَى التَّكَرَّارِ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ؛ وَذَلِكَ لِوُجُودِ لَفْظِ (مِنْ) الَّتِي تَفِيدُ التَّبَعِيضَ وَهُوَ مَا يَنَاسِبُهُ التَّضْعِيفُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى التَّكَرَّارِ، وَتَكُونُ مَخَالَفَتُهُ لِأَصْلِهِ فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ ﴿حَتَّى تُنَزَّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ﴾ [الإسراء: ٩٣] مِنْ بَابِ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ، حَتَّى وَإِنْ كَانَتِ الصِّيغَتَانِ غَيْرَ مُتتَالِيَتَيْنِ.

وقد اتفق القراء العشرة على المواضع التي لا يحتملها الرسم، وذلك في صيغ الماضي (نزل) و(أنزل) نحو قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي

(١) حجة القراءات: ص ١٠٦ لابن زنجلة.

(٢) حجة القراءات: ص ١٠٦ لابن زنجلة.

(٣) السابق نفسه

أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ ﴿[الكهف: ١] وَقَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿نَزَلَ عَلَيْكَ
الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ﴿[آل عمران: ٣].



أبدل وبدل:

اختلف القراء العشرة في المجيء بالمضارع من (أبدل) و(بدل) حيث وقع في القرآن الكريم.

فقرأ نافع وأبو عمرو وأبو جعفر بفتح الموحدة وتشديد الدال في قوله تعالى: ﴿أَنْ يُبَدِّلَهُمَا﴾ [الكهف: ٨١] وقوله تعالى: ﴿أَنْ يُبَدِّلَهُ﴾ [التحریم: ٥] وقوله تعالى: ﴿أَنْ يُبَدِّلَنَا﴾ [ن: ٣٢] وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالتَّخْفِيفِ فِيهِنَّ (١).

أما في قوله تعالى: ﴿وَلِيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ [النور: ٥٥] فقد قرأ ابن كثير، وشعبة، ويعقوب بالتخفيف (وليبدلنهم). وقرأ الباقون (وليبدلنهم) مشددة (٢).
مخالفة الأصل:

يتضح مما سبق أن كلا من ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي وخلف قد خالفوا أصولهم التي تنتهج التخفيف فيما جاء من (أبدل وبدل) في سور الكهف ون والتحریم، فقرأوا بالتشديد في موضع سورة النور (وليبدلنهم).

(١) النشر: ٣١٤/٢.

(٢) المبسوط في القراءات العشر: ص ٢٨٢ والنشر: ٣٣٣/٢.

تحليل وتوجيه:

لا يخرج الخلاف بين التخفيف والتشديد فيما تصرف من (أبد) و(بدل) عما ذكر في الاختلاف بين (نزل) و(نزل)؛ لأن الخلاف مبني على الصيغ التي تحمل تلك الأبنية.

وبناء على ذلك يمكننا القول بأن (أبدل وبتدل) بمعنى واحد، وأن الخلاف لهجي، ولنا أن نقول أيضا بالفروق الدلالية التي تحملها الصيغة في كل، فيقال إن التشديد لتكرير الفعل مرة بعد مرة. (١)

وقد ذكر الفراء أن المعنيين متقاربان، وذكر أن الفرق بينهما أنك إذا قلت للرجل قد بدلت، فمعناه غيّرت وغيّرت حالك، ولم يأت مكاتك آخر. فكل ما غيّر عن حاله فهو مُبدّل بالتشديد. وقد يجوز بالتخفيف وليس بالوجه: وإذا جعلت الشيء مكان الشيء قلت: قد أبدلته كقولك: أبدل لي هذا الدرهم أي أعطني مكانه. وبتدل جائزة" (٢) ف (بدلته) أي غيرته و(أبدلته) أنزلته، وجعلت غيره (٣) قال أبو جعفر النحاس: " غير أنه قد يستعمل أحدهما في موضع الآخر. (٤)

أما علة مخالفة الأصل في موضع سورة النور لكل من حفص وابن عامر وحمزة والكسائي وخلف فيفسر في ضوء الفروق الدلالية بأن

(١) الحجة في القراءات السبع: صد ٢٢٩ لابن خالويه.

(٢) معاني القرآن: ٢٥٩/٢ للفراء

(٣) إعراب القرآن: ٣ / ١٠١ للنحاس.

(٤) السابق نفسه.

التشديد لتكرير الفعل من الأمن بعد الخوف، مرّة بعد مرّة، وأمنا بعد أمن.
(١)

فمن قرأ: ﴿وَلِيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ بالتشديد فكأنه جعل سبيل الخوف أمنا. ومن قرأ (وَلِيُبَدِّلَنَّهُمْ) بالتخفيف قال: الأمن خلاف الخوف؛ فكأنه جعل مكان الخوف أمنا، أي ذهب بالخوف وجاء بالأمن. (٢)

ويبدو لي أن مخالفة الأصل في موضع سورة النور يجيء متناسبا مع سياق التوكيد بالنون واللام الموطئة للقسم في (وَلِيُبَدِّلَنَّهُمْ) وفي كل من (لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ) و(لَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ) فناسب التشديد الذي يحمل زيادة في المعنى هذا التوكيد الذي يسير عليه نسق الآية الكريمة.

وقد اتفق القراء العشرة على صيغة التشديد، وجميعها يحمل معنى التغيير (٣) وذلك في المواضع التالية:

- قوله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ﴾ [البقرة: ١٨١].
- قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ﴾ [الأعراف: ٩٥].
- قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ٤٨].

(١) الحجة في القراءات السبع: ص ٢٢٩ لابن خالويه

(٢) معاني القرآن: ٢٥٩/٢ للفراء

(٣) المفردات في غريب القرآن: ص ١١١.

- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ﴾ [النحل: ١٠١] .
- قوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾ [الفرقان: ٧٠] .
- قوله تعالى: ﴿وَبَدَّلْنَا هُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ﴾ [سبأ: ١٦] .
- قوله تعالى: ﴿أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ﴾ [غافر: ٢٦] .
- قوله تعالى: ﴿مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ﴾ [ق: ٢٩] .

والله أعلم



الخاتمة

والى هنا يكفي أن نقرر أن ما أتينا به في هذه الدراسة أشبه بحسوة طائر من بحر العربية الزاخر بالظواهر اللغوية التي تمنحها نوعا من التفرد وضربا من الخصوصية، وأن ما ذكرناه هنا مجرد دلائل يسترشد بها الدارسون والراغبون في الوقوف على شيء من أسرار لغة القرآن الكريم، ولنا في هذا المقام وقفة أخيرة نعرض فيها أهم النتائج التي تمخضت عنها هذه الدراسة، وقد جاءت على النحو التالي:

أولا: قدم البحث بيانا عاما بأصول القراءة العشرة ورواتهم، تمهيدا لاستخراج مواطن مخالفة الأصل عند كل قارئ أو كل راوٍ.

ثانيا: استقصى البحث مواطن مخالفة القراءة العشرة لأصول قراءاتهم من خلال كتب القراءات المعتمدة رواية ودراية، ولم يقف عند حد النص الصريح -وهو الغالب- لكنه جمع كل ما ينتهج هذا الحكم من مستثنيات الأصول.

ثالثا: أكد البحث من خلال ذلك الاستقصاء على أن القراءات القرآنية سنة متبعة نقلت إلينا عن طريق التواتر نقلا أمينا؛ لا إعمال فيها لعقل، أو تطبيق لقياس، أو توجيه لمنهج، ولولا ذلك لما كان لمخالفة الأصل مكان؛ لذلك رأينا من يخالف أصله لأثر وصل إليه نحو ما ورد من عدول الأزرق



عن أصله بالإمالة الكبرى للهاء من (طه) فقد أخذ بالأثر المروي عن عبد الله بن مسعود^(١).

وكذلك مخالفة بعض الرواة لأصل قراءة شيخه، وذلك لأثر وصل إليه، مثل مخالفة حفص أصل شيخه عاصم في كلمة (ضعف) من قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الروم: ٥٤]

فقرأه بالضم، وروي عن حفص قوله: ما خالفت عاصما في شيء من القرآن إلا في هذا الحرف. وذلك لحديث ابن عمر^(٢).

كذلك مخالفة بعضهم أصل رسم مصحفه، فقد خالف أبو عمرو

البصري أصل رسم مصحفه البصري في قوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ

عَلَيْكُمْ﴾ [الزخرف: ٦٨] فأثبت الياء من (عبادي) وصلا ووقفا على الرغم

من عدم ثبوتها في المصحف البصري؛ لكنها ثابتة في مصاحف المدينة والشام وفي مصاحف مكة والكوفة والبصرة محذوفة.

رابعا: تم توصيف الظواهر الرئيسية التي بنيت عليها هذه الدراسة، التي يتخللها مخالفة الأصل.

خامسا: أثبت البحث أن علة مخالفة الأصل في أحكام الهمز ترجع في المقام الأول إلى اتباع الأثر والجمع بين اللغتين، ثم التمس بعد ذلك عللا لغوية نحو:

(١) ينظر في موطنه من البحث.

(٢) ينظر في موطنه من البحث.



١ - السهولة ودفع الثقل: وذلك كمخالفة كل الأزرق عن ورش أصله بتحقيق الهمزة من جملة (الإيواء) ووافقه أبو عمرو في لفظ (تؤوي) وكذلك مخالفة أبي جعفر أصله في كلمتي: ﴿أَبْنَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣] و﴿أَبْنَيْهِمْ﴾ [الحجر: ٥١] فحققهما؛ لأن الإبدال في كل يؤدي إلى صورة أشد ثقلا من الهمز.

٢ - كثرة الورد والاستعمال: وذلك نحو مخالفة الأزرق أصله بالتسهيل في كلمة (بئس) لكثرة ورودها ودورها في القرآن الكريم، ومخالفة الأصبهاني أصله بإبدال الهمزة من (فبأي)، بدليل الاختلاف عنه فيما تجرد عن الفاء نحو: (بأي أرض)، (بأيكم المفتون).

وكذلك مخالفة ورش أصله في كلمتي (الذئب) و(البئر) لكثرة استعمالهما في البيئات العربية.

٣ - مناسبة الأصل الاشتقاقي: وذلك نحو مخالفة الأصبهاني أصله بتحقيق الهمزة كلمة (مؤذن) من قوله تعالى: ﴿فَأَذِّنْ مُؤذِّنًا﴾ [الأعراف: ٤٤] و[يوسف: ٧٠] فقد راعى مناسبة لفظ (فأذن).

٤ - مناسبة الصيغ الصرفية: وذلك نحو مخالفة حفص أصله وقراءته (مُتَم) بالضم في قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّم﴾ [آية: ١٥٧] وقوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ مُتُّم أَوْ قُتِلْتُمْ﴾ [آية: ١٥٨] والعلة هنا مناسبة صيغة (مُتَم) بالضم لصيغة (قُتِلْتُمْ) مضموم القاف في الموضعين.

٥ - مناسبة النسخ المقطعي: من ذلك مناسبة (ترجي) بترك الهمز في آخره لـ(تؤوي) من قوله تعالى: ﴿تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي﴾ [الأحزاب: ٥١].

٦ - مناسبة الفواصل: وذلك نحو مخالفة أبي جعفر أصله بقراءة ﴿هنيئاً مريئاً﴾ [النساء: ٤] بإبدال الهمزة ياء وإدغامها في الياء؛ لتناسب الفواصل واتساقها مع المقاطع الصوتية في سورة النساء نحو (كبيراً) و(كريماً)؛ لأن الهمز يقتضي مداً متصلًا، وهو غير متناسب تنغيمياً مع فواصل سورة النساء، والدليل على ذلك أنه لم يرد عنه الإبدال في غيرها نحو: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا﴾ [الطور: ١٩] ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ﴾ [الحاقة: ٢٤].

٧ - مراعاة موضع النبر: وذلك نحو مخالفة الأصل في كلمة (لئلا) فمن يقرأ بالتحقيق فإنه يفصل بين تلك الأدوات بالنبر على كل مقطع، فيضغط على مقطع (ل= ص ح) ثم يضغط على مقطع (أل= ص ح ص) من (لئلا) أما من يقرأ بالتخفيف (ليلا) مخالفاً بذلك أصله، فإنه يتعامل مع ذلك التركيب أي كانت صورته كالكلمة الواحدة، ومن ثم يجري عليه نظام النبر، فيكتفي بالضغط على مقطع (يل= ص ح ص) من (ليلا).

٨ - تكرار الهمزة: سواء أكان ذلك في كلمة أو كلمتين طلباً للخفة وذلك نحو مخالفة الأصل بتسهيل الهمزة الثانية من كلمة (أرأيت) و(أفأصفاكم)، وكذلك نحو مخالفة قالون أصله بتسهيل الهمزة من قوله تعالى: ﴿بِالسُّوءِ

إِلَّا﴾ [يوسف: ٥٣] و﴿النَّبِيِّ إِلَّا﴾ [الأحزاب: ٥٣]



وكذلك مخالفة حفص أصله بتسهيل الهمزة الثانية بينَ بينَ من كلمة ﴿قَبِيْلٌ﴾ [فصلت: ٤٤] دفعا للثقل الناشئ عن توالي همزتين بعدهما حرف العين، للتقارب بين مخرجي الهمزة والعين.

سادسا: دافع البحث بالحجة عن بعض القراءات التي خالف فيها القراء أصولهم، وجاءت مخالفة للقياس النحوي، وذلك نحو إنكار النحاة تحقيق همزة (أئمة) فقد أثبت البحث أنها جاءت متسقة مع سياقها الصوتي؛ لأن توالي الهمزتين فيه يتفق مع صور قياسية أخرى ورد فيها التحقيق على القياس نحو: (أنك).

سابعا: انتهى البحث في قضية الهمزة إلى أن عزو التسهيل أو التحقيق للهمز إلى قبائل أو بيئات بعينها تعميم يشوبه كثير من الاضطراب، ويحتاج إلى إعادة نظر، فقبل إصدار أحكام في هذا الشأن يجب مراعاة عدة أمور منها:

١- أن تسهيل الهمز لا يعني أن يترك أصحابه الهمزة كلية في جميع السياقات الصوتية.

٢- أن التسهيل يندرج تحته عدة صور (بينَ بينَ، والإبدال حرف مد من جنس حركة ما قبلها، والحذف فقط، والحذف والنقل، والإبدال والإدغام).

٣- أن هناك تسهيلات قياسية للهمزة وآخر غير قياس.

٤- التفرقة بين موضع الهمزة من الكلمة فاء أو عينا أو لاما أما

زائدة.

٥- تحديد السياق الصوتي للهمزة مفردة أو مجتمعة مع أخرى في كلمة أو في كلمتين.

٦- تحديد الأصل الاشتقاقي للكلمة لنتبين أي الصورتين أصل الهمز أم التسهيل.

وبذلك يمكننا الكشف عن نهج كل قبيلة في تعاملها مع الهمز تسهила وتحقيقا، ثم نتبين أي صور التسهيل ينتهجها أهل التسهيل؟ وهل هي صور قياسية أو شاذة؟ وأيها الأصل الهمز أو تركه؟ ثم بعد ذلك يمكننا الربط بين نهج كل قارئ وبينته العربية التي ينتمي إليها القارئ، فنحن أمام خمس بيئات عاش بين ظهرانيتها هؤلاء القراء العشرة (مكة ، والمدينة ، والبصرة ، والكوفة، والشام) وهي ممثلة بالمصاحف العثمانية، ومن المعروف أن هجرة القبائل العربية عقب الفتح الإسلامي وفي القرون التالية للشام والعراق ومصر والمغرب كانت من أهم العوامل في انتشار اللغة العربية، وبذلك لم تعد اللغة العربية لغة شمال الجزيرة العربية فحسب بل أصبحت بمضي الوقت لغة الحديث والعلم والأدب في الدول الإسلامية الكبرى، فإذا تتبعنا أصول تلك القبائل يمكننا القول بالعلاقة بين أصول تلك البيئات وبين منهج كل قارئ؛ لأن الهدف من القراءات هو التيسير وهو ما يقتضي أن يقرأ كل عربي بما يناسب لفته، ومن ثم تكون القراءات القرآنية شاهدا على أن تسهيل الهمزة عند القبائل التي اشتهرت به لم يكن على إطلاقه، كما أن تحقيق الهمزة عند من اشتهر به وعزي إليه أيضا لم يكن على إطلاقه.

ثامنا: قدم البحث تحليلا وافيا لمقاييس أصوات اللين وذلك من خلال تصنيف جديد عرض بعض الظواهر اللغوية -المتناثرة في أبواب كتب



اللغة- تحت فصل(مخالفة الأصل في مقاييس أصوات اللين) وأدرج تحته:
مقياس الكم المخرجي، ومقياس الكم الزمني، ومقياس الكمين الزمني
والمخرجي.

تاسعا: أثبت البحث أن علة مخالفة حمزة أصله في باب الإمالة يرجع إلى
عدة أسباب منها:

١- اتباع رسم الألف في المصحف وإن كان أصلها الياء.

٢- الجمع بين اللغتين.

٣- مراعاة الأصل دون مراعاة للفواصل المتناسقة.

عاشرا: كشف البحث عن العلاقة بين الصوت والمعنى في مخالفة بعض
القرأء أصول قراءتهم كمخالفة حفص أصله بإمالة لفظ ﴿الْإِجْرَاءُ﴾ فكما
أن في الإمالة معنى النزول من أعلى وهو الفتح إلى أسفل وهو الكسر
فكذلك ما يستفاد من لفظ (مجرى) مع الإمالة.

وكذلك مخالفة حفص أصله بزيادة الصلة في هاء الكناية خروجا على
منهجه وأصله وذلك في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ صَدَّقُوا اللَّهَ﴾ [الفرقان: ٦٩].
بأنه نوع من النبر على المقطع القصير (هـ)=(ص ح) ليتحول إلى مقطع
متوسط (هي)=(ص ح ح) وذلك ليعطينا ملمحا دلاليا وهو وضوح شدة
الانغماس في العذاب.

حادي عشر: انتهى البحث إلى أن العرب في أداء هاء ضمير الغائب
للمفرد المذكر سواء في الأوجه القياسية التي جاءت على الأصل أو التي

وردت في سياق خاص، لم يكونوا على نهج واحدة في نطقها، والسبب في ذلك يرجع إلى صعوبة ضبط المعيار الدقيق لحركتها، فمن أراد بيان الهاء عمد إلى نبرها بالضغط على مقطعها الصوتي (هو/هي) = (ص ح ح) ولأنه مجرد نبر لم يراع ذلك في الخط، كما أنه سقط في الوقف؛ لأنهم يعتمدون في إيضاحها على السكون الذي يحبس الهاء حبسا جزئيا كعادة الأصوات الرخوة، فيزيدها وضوحا من خلال حفيفها، لذا وجدنا من العرب من يسكنها حالة الوصل أيضا ليتحقق له ذلك، وذلك أخف من صلتها بواو أو ياء إذ إنهما من الحركات الضيقة، بخلاف الألف التي ثبتت في لاحقة هاء الغيبة في المفردة المؤنثة نحو (يضرِبها)، وليفرق بينهما حالة الوقف.

كما أثبت البحث أن خلافهم في سياق الفعل الأمر والمضارع المعتلين آخرًا؛ سببه اضطرابهم في بيان علامة الإعراب أو البناء السلبية، فمن يسكن الهاء فقد توهم أنها لام للكلمة، ومن يحرك دون صلة اعتبر الهاء عينا للكلمة فقصر الصلة قياسا على الهاء الأصلية في نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَهِ﴾ [العلق: ١٥] فقال: ﴿نَوْتَهُ مِنْهَا﴾ [آل عمران: ٢٠] ومن أشبع فعلى الأصل المقيس، أما حمل السكون على أنه لغة، فهو في غير هذا السياق، وهي لغة ضعيفة لم نعدها في قراءة أخرى في غير الأمر المبني والمضارع المجزوم المعتلين آخرًا، كما أن حمل التحريك دون صلة بأنه اعتداد بالياء المحذوفة هو -في نظري- بعيد.



ثاني عشر: التمس البحث عللا لغوية لكثير من مظاهر مخالفة الأصل مع ما تحمله من دقة وخفاء علة، وذلك نحو ما ذكر من تعليقات لمخالفة حمزة أصله بالإدغام الكبير في ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا﴾ فالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا. فالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا ﴿[الصافات: ١ - ٣]، ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذُرْوًا﴾ [الذاريات: ١] متبعا في ذلك أسلوب الملاحظات السياقية تمهيدا لاستخلاص النتائج وكشف العلل وجاء ذلك على هذا النحو:

١- أن الإدغام قد ورد في سياق القسم في فواتح السور.

٢- أنه جاء في سياق لاحقة الألف والتاء التي تليها أحرف الذال والزي والصاد.

٣- أنه لا يوجد في القرآن الكريم ما يتفق وهذه السياقات اللغوية إلا ما جاء في سياق لاحقة الألف والتاء وقد وليها حرف الذال لكنه في غير سياق قسم افتتحت به السور، وذلك في موضع واحد هو قوله تعالى: ﴿يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ﴾ [هود: ١١٤].

٤- يوجد في القرآن الكريم سياقات صوتية تحمل أحرفا بينها من العلاقات الصوتية ما هو أشد من تلك المواضع، ومع ذلك لم يوافق فيها حمزة أبا عمرو بالإدغام وذلك نحو اجتماع المثلين (التاء والتاء) كقوله تعالى: ﴿الشُّوْكَةُ تُكُونُ﴾ [الأنفال: ٧] أو اجتماع المتجانسين (التاء والطاء) كقوله تعالى: ﴿الصَّالِحَاتِ طُوبَى﴾ [الرعد ٢٩]



وإذا أنعمنا النظر في تلك الملاحظات أدركنا الآتي:

- أن الإدغام فيما جاء من المتقاربين في السياقات اللغوية السابقة يحتمل السياق الصوتي دلالة صوتية تتصل بتقوية المقسم به، خاصة إذا علمنا أن إدغام حمزة يكون مع المد المشبع؛ لأنه من باب المد اللازم، بخلاف إدغام أبي عمرو فهو من باب المد العارض. كما أن إدغام حمزة لا يكون معه روم بخلاف إدغام أبي عمرو.

ثالث عشر: قدم البحث تصنيفا جديدا تحت مسمى مخالفة الأصلين الاشتقائي والصرفي، في تتبع واستقصاء لبعض الجذور الاشتقاقية والصيغ الصرفية التي حملت مظهرا من مظاهر مخالفة الأصل، بالنظر إلى طريقة تعامل القراء معها في سياقاتها المتعددة.



رابع عشر: أثبت البحث من خلال دراسة مخالفة الأصل الاشتقائي أن هناك فرقا بين تسهيل الهمزة قياسا أو شذوذا، وبين ما تأتي عليه بعض الكلمات من خلاف لهجي ليس له صلة بقضية التسهيل أو التخفيف؛ وإنما هي لغة ذاعت في القبائل العربية سواء بإثبات الهمزة أو بإبدالها، فقد رأينا كيف يتعامل أهل التخفيف مع بعض الكلمات بما يخالف منهجهم فيهمزون بعض الكلمات التي يبدلها غيرهم من أهل التحقيق، وذلك في كلمات: (النبي، والبرية، والدرية، والخابية) التي أجمع العرب على تسهيلها مستثنين أهل مكة فإنهم يهمزونها^(١).

وأخيرا أسأل الله تعالى: أن يجعل هذا العمل علما نافعا، وعملا متقبلا في ميزان الحسنات يزكو لصاحبه ثوابه ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا

عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا﴾ [آل عمران: ٣٠]

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

(١) خلافا للحياني فإنه لم يستثن أهل مكة أيضا [المحكم والمحيط الأعظم: ١٠/





أهم المراجع والمصادر

- إبراز المعاني من حرز الأمانى: أبو شامة تح إبراهيم عطوة عوض . البابى الحلبي.
- إتخاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر: البنا الالامياتى - تح: أنس مهرة- دار الالاب العلمفة - لبنان ط: ٣ - ٢٠٠٦ م - ١٤٢٧هـ.
- الإلتقان فى علوم القرآن: عبد الرحمن بن أبى بكر، جلال الالالين السفوطى - تح: محمد أبوا الفضل إبراهيم - الالهفة المصرفة العامة للالاب ١٣٩٤هـ: ١٩٧٤م.
- أسرار العربفة: أبوا البرالاب الأنبارى . تح: د. فخر صالح قدارة- دار الالال - بفروا ط١، ١٩٩٥.
- أصواا العربفة بفن الوصف والالانظفم: د. محمد عبد الالالفف العرفان ط١ - ١٩٩١م.
- الإضاءة فى بفان أصول القراءة: على محمد الضباع المكالبة الأزهرفة للالاب ط١٩٩٩م.
- إعراب القرآن: أبوا جعفر النالاب تح: عبد المنعم الالال خلف إبراهيم - م. محمد على بففون - دار الالاب العلمفة - بفروا ط١ - ١٤٢١هـ.
- الإقناع فى القراءاا السبع: ابن البادلش - دار الصالابة للالاب.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:
أبو البركات، كمال الدين الأنباري - المكتبة العصرية ط: ١ -
١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- الأصوات اللغوية: د. إبراهيم أنيس . الأنجلو المصرية ط ٦ -
١٩٨٤م.
- الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: د. تمام
حسان . عالم الكتب ٢٠٠م
- الأصول في النحو: ابن السراج تح: د. عبد الحسين الفتلي .
مؤسسة الرسالة - بيروت ط ٣، ١٩٨٨م.
- الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس،
الزركلي - دار العلم للملايين ط ١٥: مايو ٢٠٠٢م.
- البحر المحيط في التفسير: أبو حيان الأندلسي تح: صدقي محمد
جميل - دار الفكر - بيروت - ١٤٢٠هـ.
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية
والدرة: عبد الفتاح القاضي - دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: الفيروزآبادي تح:
محمد علي النجار - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة
إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.
- بيان المعاني: عبد القادر بن ملا - طبعة الترقى - دمشق -
الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٥ م.



- تاج العروس: الزبيدي - مجموعة من المحققين - دار الهداية.
- تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري - تح: أحمد عبد الغفور
- عطار - دار العلم للملايين - بيروت - ط٤: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧

م

- تاريخ القرآن الكريم: محمد طاهر بن عبد القادر الكردي م.الفتح
- بجدة - الحجاز ط١: عام ١٣٦٥ هـ و ١٩٤٦ م.
- تاريخ آداب العرب: مصطفى الرافعي.
- التبصرة في القراءات السبع: مكي بن أبي طالب القيسي تح:
- محمد غوث الندي الدار السلفية الهند ط٢ - ١٩٨٢.
- التبصرة في قراءة الأئمة العشرة: الإمام أبي الحسن علي بن فارس
- الخياط تح: د. رحاب شقيقي مكتبة الرشد الرياض ط١: ٢٠٠٧ م.
- تجويد القرآن الكريم من منظور علم الأصوات الحديث: د. عبد
- الغفار حامد هلال ، مكتبة الآداب ٢٠٠٧ م.
- تحبير التيسير في القراءات العشر: ابن الجزري تح د. أحمد مفلح
- القضاة دار الفرقان الأردن ٢٠٠٠ م .
- التعريفات: الشريف الجرجاني - تح: إبراهيم الإبياري - دار
- الكتاب العربي بيروت ط١ ١٤٠٤ هـ.
- تفسير البغوي (معالم التنزيل في تفسير القرآن): تح: عبد الرزاق
- المهدي - دار إحياء التراث العربي - بيروت ط١ - ١٤٢٠ هـ

- تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن): أبو جعفر الطبري .
تح: أحمد محمد شاكر . مؤسسة الرسالة ط ١ ، ٢٠٠٠ م.
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): أبو عبد الله القرطبي تح:
أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش - دار الكتب المصرية - القاهرة
ط ٢ ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب): أبو عبد الله محمد فخر الدين
الرازي . دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م
ط ١ .
- التمهيد في معرفة التجويد : أبو العلاء الهمداني العطار تح:
الشيخ جمال الدين محمد شرف والشيخ مجدي فتحي السيد - دار
الصحابة للتراث - طنطا ٢٠٠٥ م.
- تهذيب اللغة: أبو منصور الأزهري - تح: محمد عوض مرعب -
دار إحياء التراث العربي - بيروت ط ١ - ٢٠٠١ م.
- التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو الداني تح: اوتو تريزل -
دار الكتاب العربي - بيروت ط ٢ - ١٤٠٤ هـ: ١٩٨٤ م.
- جامع البيان في القراءات السبع: أبو عمرو الداني - جامعة
الشارقة - الإمارات (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم
القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة) ط ١:
١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م



- الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي: أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريري النهرواني تح: عبد الكريم سامي الجندي- دار الكتب العلمية- بيروت - لبنان ط١: ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- جمال القراء وكمال الإقراء: أبو الحسن، علم الدين السخاوي تح: د. مروان العطيّة - د. محسن خرابة - دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت- ط١: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م
- جمع القرآن الكريم حفظا وكتابة: د. علي بن سليمان العبيد - مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان - ط: ١-١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- حجة القراءات: ابن زنجلة تح: سعيد الأفغاني - دار الرسالة
- الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه ، تح: د. عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق - بيروت ط٤ ، ١٤٠١ هـ.
- الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي- تح: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني دار المأمون للتراث.
- حرز الأمانى ووجه التهاني: الشاطبي ، دار الكتاب النفيس ، بيروت ط١ ١٤٠٧ هـ.
- الخصائص: ابن جني تح: محمد علي النجار - عالم الكتب - بيروت.

- دراسات في فقه اللغة: د. صبحي الصالح - دار العلم للملايين - ط ١ ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م.
- ديوان العجاج رواية الأصمعي تح: د. عبد الحفيظ السطلي - مكتبة أطلس دمشق ٢٠١١ م.
- ديوان امرئ القيس: تح محمد أبو الفضل دار المعارف ط ٥.
- ديوان بشر بن أبي خازم : تقديم وشرح مجيد طراد دار الكتاب العربي بيروت ط ١ : ١٩٩٤ م.
- ديوان ذي الرمة شرح الخطيب التبريزي - دار الكتاب العربي بيروت ط ٢ - ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة: لشعبان محمد إسماعيل - دار السلام - ط ٢.
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: مكى بن أبى طالب القيسي - تح: د. أحمد حسن فرحات دار عمار ط ٣ ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري تح: د. حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة - بيروت ط ١ - ١٩٩٢ م.
- السبعة في القراءات: ابن مجاهد تح: شوقي ضيف - دار المعارف - مصر - ط ٢ - ١٤٠٠ هـ.



- سر صناعة الإعراب: ابن جني - دار الكتب العلمية بيروت-لبنان
ط ١ ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح أشعار الهذليين: أبو سعيد السكري تح: عبد الستار أحمد
أحمد فرج - دار العروبة.
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك: دار الكتب العلمية بيروت-
لبنان-ط١ - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- شرح الإمام الزبيدي على متن الدرّة في القراءات الثلاث المتممة
للقراءات لعشرة: تح: عبد الرازق موسى - المكتبة العصرية
بيروت ١٩٨٩م.
- شرح شافية ابن الحاجب: الرضي الأستراباذي تح: محمد نور
الحسن - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - ١٩٧٥م.
- شرح طيبة النشر: للنويري - تح: الدكتور مجدي محمد سرور
سعد باسلوم دار الكتب العلمية - بيروت ٢٠٠٣ م.
- الصاحبى فى فقه اللغة العربية: ابن فارس - الناشر محمد علي
بيضون ط١ - ١٩٩٧م.
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): إسماعيل بن حماد
الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين ط٤
- ١٩٩٠م.
- علم الأصوات: برتيل مالمبرج ، تعريب د. عبد الصابور شاهين ،
مكتبة الشبّاء ١٩٨٥م.

- علم الأصوات عند سيبويه وعندنا: أ. شادة - صحيفة الجامعة المصرية عدد: ٦: ١٩٣١ م.
- علم اللغة العام (الأصوات): د. كمال بشر - دار المعارف - ١٩٧١ م.
- علم اللغة العربية: د. محمود فهمي حجازي - دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: د. محمود السعران - دار الفكر العربي - القاهرة ط: ٢ ١٩٩٧ م.
- عن علم التجويد في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة: د. عبد العزيز أحمد علام ط ١ ٢٠٠٦ م.
- العنوان في القراءات السبع: أبو طاهر إسماعيل بن خلف السرقسطي تح: د. زهير زاهد - عالم الكتب، بيروت - ١٤٠٥ هـ.
- غاية المرید في علم التجويد: عطية قابل نصر ، القاهرة . ط٧.
- غريب القرآن المسمى بنزهة القلوب: محمد بن عزيز السجستاني، أبو بكر الغزيري تح: محمد أديب عبد الواحد جمران - دار قتيبة - سوريا ط١: ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- غيث النفع في القراءات السبع: علي بن محمد النوري الصفاقسي تح: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.



- الفائق في غريب الحديث: جار الله الزمخشري -تح: علي محمد البجاوي -محمد أبو الفضل إبراهيم -دار المعرفة - لبنان - ط٢ .
- فضائل القرآن: أبو العباس بن محمد بن محمد بن المُسْتَعْفِر -تح: أحمد بن فارس السلوم -دار ابن حزم ط١ : ٢٠٠٨ م .
- في اللهجات العربية: د. إبراهيم أنيس . الأنجلو . القاهرة ط٩- ١٩٩٥ م .
- القاموس الفقهي لغة واصطلاحا: سعدي أبو جيب ، دار الفكر ، دمشق سورية ط٢ ١٩٨٨ م .
- القاموس المحيط: الفيروزآبادي - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - ط٨ - ٢٠٠٥ م .
- القراءات وأثرها في علوم العربية: محمد سالم محيسن -مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ط١- ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود: عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ - مؤسسة الرسالة .
- القواعد والإشارات في أصول القراءات: أبو عباس الحموي، تح عبد الكريم محمد الحسن بكار، دار القلم - دمشق ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ .
- الكافي في القراءات السبع: ابن شريح الأندلسي تح: أحمد محمود الشافعي دار الكتب العلمية بيروت ط١/٢٠٠٠ م .

- الكامل المفصل في القراءات الأربعة عشر: د. أحمد المعصراوي
دار الإمام الشاطبي للطباعة والنشر القاهرة مصر).
- الكامل في اللغة والأدب: المبرد - تح: محمد أبو الفضل إبراهيم -
دار الفكر العربي - القاهرة.
- كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي - د مهدي المخزومي - د
إبراهيم السامرائي - دار ومكتبة الهلال.
- كتاب المصاحف: أبو داود السجستاني تح: محمد بن عبده -
الفاروق الحديثة - مصر: القاهرة ط١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م
- الكتاب: سيبويه تح: عبد السلام محمد هارون - مكتبة الخانجي -
القاهرة - ط٣ - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: جار الله الزمخشري - دار
الكتاب العربي - بيروت ط٣ - ١٤٠٧ هـ.
- الكشف عن أوجه القراءات السبع وعللها وحججها: مكي بن أبي
طالب القيسي - تح د. محيي الدين رمضان مؤسسة الرسالة ط٤
١٩٨٧ م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أبو البقاء الكفوي
تح: عدنان درويش ومحمد المصري مؤسسة الرسالة - بيروت.
- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري تح: د. عبد
الإله النبهان - دار الفكر - دمشق ط١ - ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م.



- اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص سراج الدين عمر بن عادل
تح: عادل أحمد عبد الموجود - دار الكتب العلمية- بيروت: لبنان
ط: ١-١٩٩٨م
- لحن العامة والتطور اللغوي: د. رمضان عبد التواب مكتبة زهراء
الشرق - ط٢: ٢٠٠٠م.
- لسان العرب: ابن منظور- دار صادر - بيروت ط: ٣-
١٤١٤هـ.
- اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان - عالم الكتب - ط:
٥ - ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- لهجات العرب (دراسة تحليلية): د. محمد عبد الحفيظ العريان -
ط ١ - ١٩٩١م.
- اللهجات العربية نشأة وتطورا: د. عبد الغفار حامد هلال . مكتبة
وهبة . ط٢ ، ١٤١٤ - ١٩٩٣م.
- المبسوط في القراءات العشر: أبو بكر النيسابوري - تح: سبيع
حمزة حاكيمي - مجمع اللغة العربية - دمشق ١٩٨١م.
- متن الشاطبية (حرز الأمانى ووجه التهاني): الشاطبي - تح:
محمد تميم الزعبي - مكتبة دار الهدى ط٤ - ٢٠٠٥م.
- المجيد في إعراب القرآن المجيد: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم
القيسي السِّفَّاقُسي تح: علي محمود محمد الناجي - رسالة
دكتوراه مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جنى
تح: على النجدي ناصف وآخرين - وزارة الأوقاف - المجلس
الأعلى للشئون الإسلامية - ١٩٩٩ م.
- المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده
المرسي تح: عبد الحميد هنداوي - دار الكتب العلمية - بيروت ط:
١ - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات: إبراهيم الدوسري -
دار الحضارة للنشر - الرياض ١: ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب القيسي تح: د. حاتم
صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ٢، ١٤٠٥ هـ.
- المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي تح:
خليل إبراهيم جفال - دار إحياء التراث العربي - بيروت ط: ١ -
١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م.
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: د. رمضان عبد
التواب - مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ٣ - ١٩٩٧ م.
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال
الدين السيوطي تح: فؤاد علي منصور - دار الكتب العلمية -
بيروت ط: ١ - ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي
الفيومي ثم الحموي، أبو العباس - المكتبة العلمية - بيروت.



- معاني القراءات: أبو منصور الأزهري - مركز البحوث في كلية الآداب جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية - ط ١، ١٤١٢ هـ.
- معاني القرآن: الفراء تح: أحمد يوسف النجاتي وآخرين - دار المصرية للتأليف والترجمة - ط: ١
- معجم القراءات: د. عبد اللطيف الخطيب - دار سعد الدين ط ١، ٢٠٠٢.
- معجم علوم القرآن: إبراهيم محمد الجرمي دار القلم - دمشق ط: ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- مفردة يعقوب: ابن الفحام تح: إيهاب أحمد فكري وخالد أبو الجود دار أضواء السلف الرياض ط ١: ٢٠٠٧ م.
- المفصل في صنعة الإعراب: جار الله الزمخشري - تح: د. علي بوملحم - مكتبة الهلال بيروت - ط ١ - ١٩٩٣ م.
- مقاييس اللغة: ابن فارس تح: عبد السلام محمد هارون - دار الفكر - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- مقدمات في علم القراءات: محمد ملح وآخرين دار عمار - عمان (الأردن) ط ١: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
- المقتضب: أبو العباس المبرد تح: محمد عبد الخالق عزيمة. - عالم الكتب. - بيروت.

- المقطع الصوتي في ضوء تراثنا اللغوي: د. عبد المنعم عبد الله محمد م. الجبلاوي ط ١ - ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م.
- الممتع الكبير في التصريف: ابن عصفور - مكتبة لبنان ط: ١٩٩٦ م.
- مناهل العرفان في علوم القرآن: محمد عبد العظيم الزرقاني - م عيسى البابي الحلبي وشركاه ط ٣.
- المنصف شرح كتاب التصريف للمازني: ابن جني - دار إحياء التراث القديم ط ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- الموضح في وجوه القراءات وعللها: أبو عبد الله الشيرازي المعروف بابن أبي مريم تح: عبد الرحيم الطرهوني دار الكتب العلمية بيروت ط ١ ٢٠٠٩ م.
- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري ، تح: علي محمد الضباع . دار الكتاب العلمية.
- النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير - تح: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي - المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر: محمد محمد محمد سالم محيسن - دار الجيل - بيروت - ط ١: ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.



- الهداية إلى بلوغ النهاية: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي
تح: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي
- جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي - مجموعة
بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية -
جامعة الشارقة ط١: ، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: لعبد الفتاح المرصفي
المصري - مكتبة طيبة، المدينة المنورة ط٢.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر،
جلال الدين السيوطي - تح: عبد الحميد هنداوي - المكتبة
التوفيقية - مصر.
- الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة: ابن
يزداد الأهوازي - تح: دريد حسن أحمد - دار الغرب الإسلامي -
بيروت ط١: م٢٠٠٢ م.